

الدكتور
عبد الرحمن الكيلاني

المراحل

في الاشتباك الفرنسي وفي نضالنا الوطني

من عام ١٩٢٦ حتى نهاية عام ١٩٣٩

الجزء الأول

حلب - سوريا

١٩٥٨

مطبعة الضاد - حلب

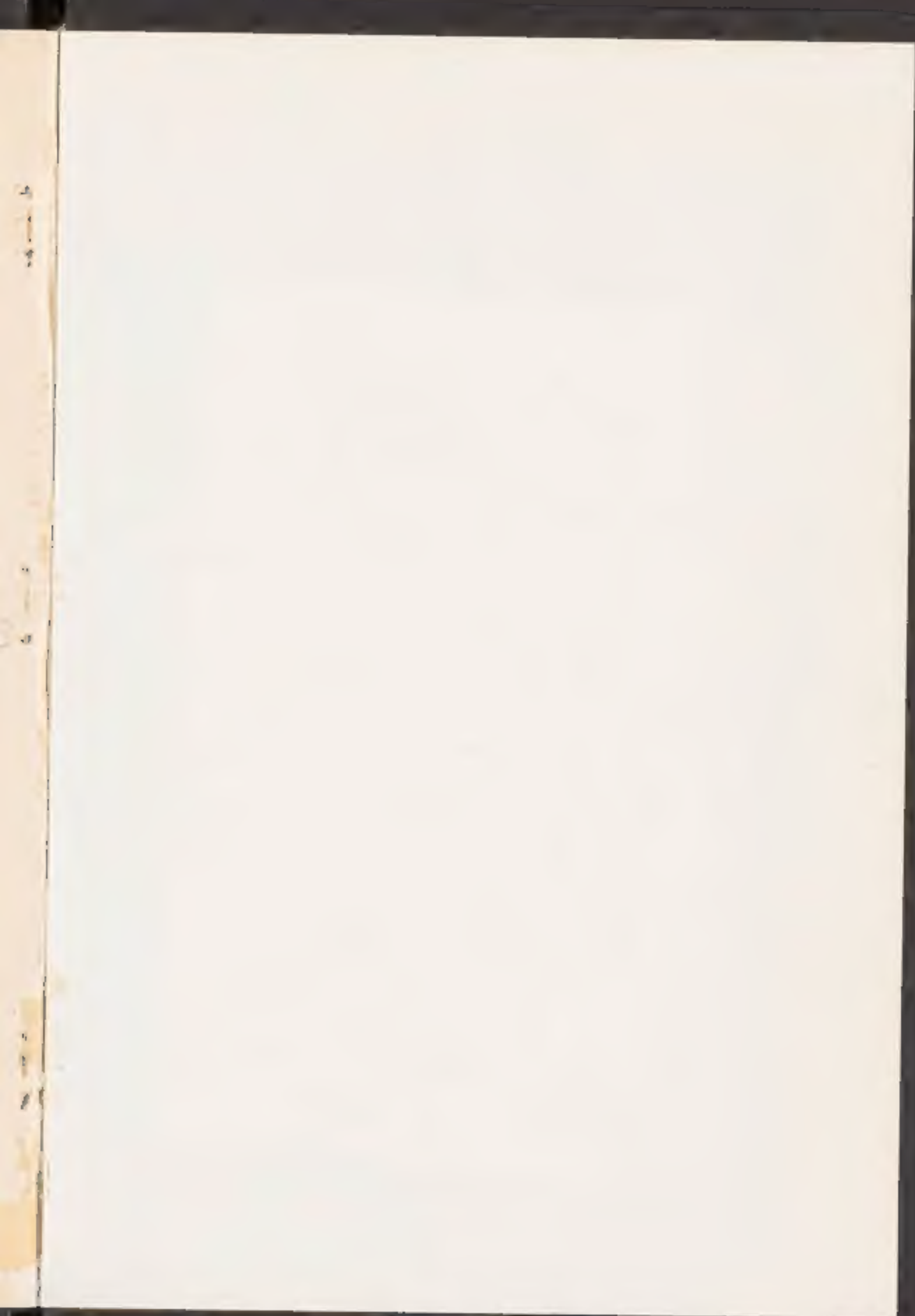


GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY



New York University
Bobst Library
70 Washington Square South
New York, NY 10012-1091

New York, NY 10012-1091	
DUE DATE	DUE DATE
* ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL *	
Bobst Library	Bobst Library
JUN 18 1997	MAY 21 1997
CIRCULATION	CIRCULATION



al-Kayyālī, Abd
al-Rahmān.

الدكتور
عبد الرحمن الكيالي

المراحل

al-Marāḥil

في الاشتداد الفرنسي وفي نضالنا الوطني

من عام ١٩٢٦ حتى نهاية عام ١٩٣٩

٧ - الجزء الأول

حلب - سوريا

١٩٥٨

« الاشتداد أسلوب جديد من أساليب
الاستعمار أوجدته عصبة الأمم لمنع التنازع
بين الدول الاستعمارية » .
« هركاغ »

« ما كان لنا الاختيار عندما فرض
علينا الاشتداد ولكن كان لنا الاختيار
أن نحارب حتى نقضي عليه وقد فعلنا ما
يقضيه علينا الواجب الوطني » .
« الكتلة الوطنية »

N. Y. U. LIBRARIES

West End

DS

98

.K3

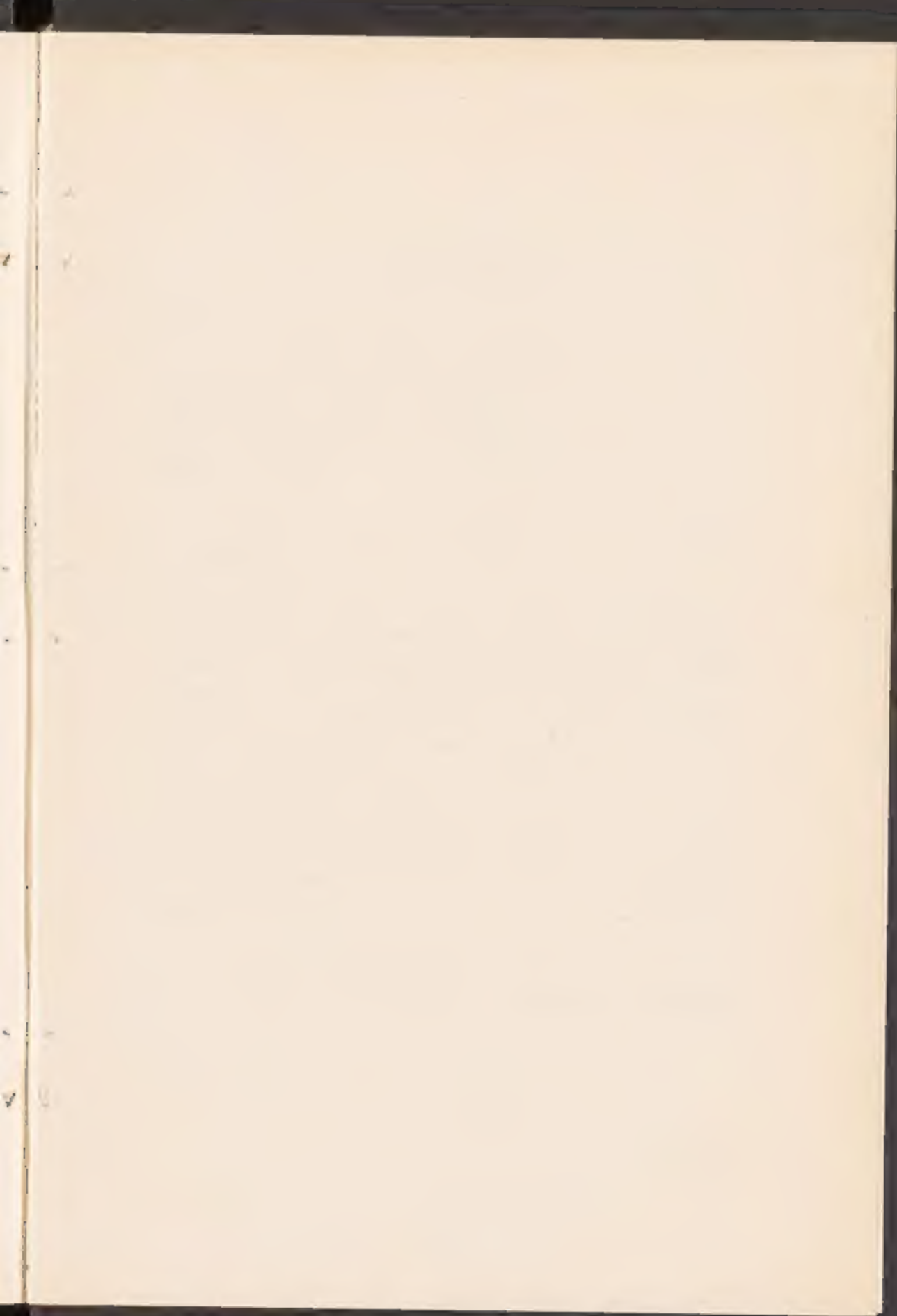
v. 1

الذكر

عندما ألفت كتابي « الجهاد السياسي » وطبعته في عام ١٩٤٦ م ،
أهديته الى اخواني الشهداء والمبشرين السياسيين ، والمبشرين الى البلاد
النائية ، ولكل من عاش تحت سماء سوريا العزيرة وسمى لحريتها ، واستقلالها ،
ومجدها ، وإن لا يزال عاملاً في هذا السبيل كذكرى لهم .

واليوم ، إذ يظهر الحزب الاول من كتابي « المراحل » الباحث
عن نضالنا الوطني ايام الانتداب الفرنسي من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣٩ .
وأخذه بين ايدي أبناء امي ، ارى من واجبي ان أهديه ايضاً الى هؤلاء
الشهداء ، والمجاهدين ، والمناضلين ، والى اخواني رجالات الكتلة الوطنية ،
وأعضاء الحزب الوطني العاملين الاحياء منهم والاموات ، ذكرى لتفانيهم
وجهادهم الى ان تحررت بلادنا سوريا من الانتداب الفرنسي وجلت
جيوشه عنها في ١٧ نيسان عام ١٩٤٦ ، واعترافاً لهؤلاء الرجال الابرار
بسمهم اللدائم لتحقيق الوحدة العربية حتى تمت بين سوريا ومصر بزعامة
وقيادة باعث القومية العربية الرئيس جمال عبدالناصر في ١ شباط ١٩٥٨ .
مدد الله خطاه وجعل التوفيق حليفه لانتماء بناء هذه الوحدة الشاملة
وما يحتاج اليه ، من قوة ، وعلم ، وعمل ، ونهضة ، وحضارة تعيد مجد العروبة
وعزها ، وكافاً للجميع بما يستحقون من تقدير القائلين ، وثناء المنصفين والسلام .

حلب في ٣٠ كانون الاول ١٩٥٨
الركنور عبد الرحمن الكبيسي



المقدمة

قال امام البلاغة وسيد الحكمة ورجل النجاة الخليفة الرابع
سيدنا علي كرم الله وجهه : « من مل سيف الغي قتل به » ومن مارع
الحق مرقعه ، واكثر معارح العقول تحت يروق المطامع » .

سبب تأليف « المراحل » ومتى ألفت ؟

في سنة ١٩٣٣ ألفت كتابي « الرد على بيانات السيو بونسو » المفوض السامي
للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان [انقضا سنة ١٩٣٢ أمام لجنة الانتداب]
وفيه دافعت عن حقوق بلادي ، وبينت مطالب أممي واهدافها ، وشرحت ماهية
الحركة الوطنية ، التي تهدف الى مقاومة الانتداب وتحقيق الاستقلال ، وتقدمت
البيانات المذكورة نقداً علمياً بالوثائق والوقائع والتواريخ ، وطبعت الكتاب باللغة
العربية ، وترجمته باللغة الفرنسية ووزعت الف نسخة من الاولى ، والف نسخة
من الثانية ، على اعضاء عصبة الأمم ولجنة الانتداب ، وعلى وزراء الخارجية في
الدول العربية ، وعلى الرجال السياسيين ، وعلى اعضاء مجلس الشيوخ والنواب
في فرنسا ، وعلى حكومات الدول العربية والأمم الشرقية وملوكها ورؤسائها
ومكاتبها وصحافتها وعلمائها ، ووزعت البقية على أصحاب الرأي والقلم والسياسة
في سوريا ولبنان .

وفي سنة ١٩٢٦ ألفت كتابي « الجهاد السياسي » وأنا في سجن « البرود » ،
وضمنته مباحث قيمة ، طالبت فيها أعمال فرنسا منذ احتلالها بلادنا عام ١٩٢٠
الى عام ١٩٢٦ ، وبينت معنى الجهاد السياسي ، وما قام به السوريون من جهد ونصب

لعدد المغيرين عن وطنهم ، والدفاع عن حريتهم واستقلالهم في الماضي والحاضر . ثم شرحت ذهنية المستعمرين الفرنسيين وذهنية الوطنيين السوريين ، وذكرت ميثاقنا الوطني الذي كنا وضعناه سنة ١٩٢٦ ، وجمعت الكتاب ذكرى لأرواح شهدائنا الذين جاهدوا وماتوا في سبيل القضية العربية عامة والقضية السورية خاصة ، وأهدته إلى العاملين الأحياء الساعين لانهاض الأمة ، والمجاهدين في اخذ استقلالها . ولم أتمكن من طبعه ونشره إلا في سنة ١٩٤٦ بسبب الأحوال القاهرة التي كانت تحول بيني وبين اخراجه للناس . واتماماً للقاية التي توخيتها من نشر الكتابين ، رأيت ان اسدر كتاباً ثالثاً ، يتناول اعمال السلطة المتدبة وما جرى في سوريا من وقائع وحوادث ، كان لها التأثير في تطور القضية السورية منذ أيام د بونسو سنة ١٩٢٦ الى نهاية أيام دومارتل في سنة ١٩٣٩ ، وسميته (كتاب المراحل) وجمعته في اربعة اجزاء ، تضمنت عدة مراحل ، لكل منها مساهما المستخرج من حوادثها وما حوته من امور سياسية .

ولعل من يسأل : ما هي ضرورة اخراج هذا الكتاب الذي ألف سنة ١٩٣٩ والفرنسيون اليوم قد انتهى انتدابهم وزال استثمارهم وجلا جيشهم ؟ وهل من فائدة ترجى من قراءته والاطلاع على وثائقه ومراحله ؟
ما هي سمة الكتاب ؟

ولربما يسأل آخر ويقول : ما هي سمة الكتاب هل هو تاريخ ، او دراسة ، او سجل للوقائع ، او بيان للوثائق ، او شيء آخر ؟

الجواب : ان الانتداب وإن زال من الوجود ، والسياسة الدولية وان تطورت بعد الحرب العامة الاولى والثانية ، وفرنسا وان انتهى أمر انتدابها ، وخرجت من سوريا ولبنان بقضها وقضيضها ، وما لها وما عليها ، وبلا دنا وان استقلت استقلالاً تاماً تاجزاً ، فان آثار الاستثمار ومقاسد الانتداب ، لا تزال تعمل عملها في كل ناحية من نواحينا الحكومية ، والادارية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . وإن عمال فرنسا انصار الشموية ودعاة التفرقة واعداً العربوية ، لا يزالون يترصون بنا الدوائر ، ويتحينون الفرص للهدم ، ولا تزال ذهنيتنا التي تربت وترعرعت في

معاهد الاجانب . بعيدة عن التفكير القومي الصحيح ، وما زالت نفوسنا تنفر من
 التجانس في نظرياتنا السياسية واعمالنا الانشائية ، وتأتي به الامور على حقيقتها
 بروح التقدم والاحلام والتجديد ، كتبها عربية عن المحيط ، او كأن تمار عملها ليست
 خير الوطن . ومن جهة اخرى لا يزال اساليب الادارة التي سار عليها الاحني
 ربع قرن في تدبير انتدابه على اعوجاجها وطول تسلسلها وتتركزها الخاطئ ، هي
 التي نحس عليها في نظامنا الجمهوري وحكمتنا الاستقلالي . ولا يزال وطنية هذا
 الشعب الذي استعبدته اقرون ، مقيدة بحبال التقاليد الثابتة والامية القاتلة . ولا
 يزال السواد الاعظم من السكان ، مضية للزعمات القائمة على المصالح الخاصة
 والعصبيات الماهلية في الاسر . ولا يزال القيادات الخارجية ونبذة المذاهب السياسية
 الحديدية والمطامع الخفية ، تتقاذف الرأي العام ونسوقه الى الهيرة والقوضى والخروج
 على النظام ، وخلق عسا الخاتمة ، ومقاومة الاصلاح . ولا يزال ضماير بعض الناس
 تشتري بالمال وتشترى بالنافع الذاتية ، فتفسد النتائج المرحوة من كل حركة انتخابية
 يراد منها استفتاء الشعب او بيان ارادته في انتخاب تمثليه ، واستعمل حقبة الذي
 منحه اليه الدستور . ولا يزال تطبيق منها حنا خلق جيل بعيد عن مقاصد الاستثمار ،
 وثائب للهفة ، ثائر على الظلم ، مدرك للواجب الوطني ، ثابت في سيرة ، متين في
 خلفه ، معشرد في سعيه ، تخلص لعقيدته ، مسور على ملاقة المضاعف ودرر المقاسد
 واتقاء الاخطار ، ناقصاً من وجوه عديدة وبعبداً عن السموات . ولذا وجب علينا
 نشر الكتاب وان تقادم عهده . ومرث على تأليفه احدي عشرة سنة ، فهو في كل
 حال مرآة للماضي ، وترجمان للواقع ، وسفر لتقبل الحوادث ، بنفس علينا كيف
 كان عمال فرنسا يشهدون صريح استهزءهم بسر الوصاية . والمناصرة والارشاد .
 ويذكر لنا احكاماً من تلاوتها مع المتدينين تنفيذ حفظهم ونبيت اقدامهم ، ويصف
 لنا المراحل التي قطعوها حتى كادوا يصلون الى مآربهم ، وينسج لنا ماذا اوجدوا
 المجالس التمثيلية والديويلات السخرة ، ولماذا فرقوا الوطن الواحد الى مناطق خمس
 بنروا في كل منها بروز العائلية وربوا اغراس الاقطاعية ، وماذا كانت اهدافهم
 من جعل السلطات التشريرية ، والاقتصادية والتنفيذية بيدهم او مردها اليهم ،
 ونحو لنا سياستهم في افكار الشعب وسلب امواله وهدم القوميات الادبية ، والروحية ،

والثقافية التي هي اساس حياته ، وفوقه قائه .

وما لاشت فيه ، ان اعمال بونسو التي ابتدأت سنة ١٩٢٦ بعد تعيينه مفوضاً عاماً للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان ، وسياسة التي امتازت اول الامر بطابع السكوت وعلت عليها المرس ، والتعقيب ، والتهمة . واستمرت ست سنين بين التسيوف والتخدير والتحرية والتوترية ، ثم تنوعت بالمفاحات والمساوولات والتكاثبات وما انتهت اليه في سنة ١٩٣٢ من تطورات ونتائج عملية كدعوته الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ الى وضع دستور البلاد ، ثم تعطيله اعمالها بحجة المواد الستة وكتعديله مشروع الدستور السوري الذي وضعته الجمعية المذكورة واعلانه اليه بعد اربع سنين ملحقاً به دستاير اخرى حكومات اربع : وحل الفرور ، ولواء الاسكندرون ، وحل لبنان ، ومحافظة العلويين ، وتقييده اجمعها بما سماه المادة (١١٦) كذيل بريل كل سلطة محلية وتنفيد مفعوله في باطن كل مادة من مواد الدستور فيقيدها بعنقته لبقى قدراً على ممارسة السلطة العليا وحده ، وحارساً أميناً على التعهدات الدولية ومنافع فرنسا والدول الرأسمالية ، ثم مراحلها التي تابعت بعد هذا الحدث السياسي ، كاحترائه الانتخابات عام ١٩٣٢ مرة ثانية لاجراء مجلس تمثيلي بالانتم مقاصد فرنسا . واعلانه قرار منع اخراجه التام (قرار رقم ٤) ونوابه ، ودعوته المجلس التريفي الى عقد ، وتأليف الوزارة الجديدة تمارس الحكم النيابي في ظل المادة ١١٦ ونهي ، الحق قبول مشروع المعاهدة ، والاحتمول على الاستقلال ، واسداده القرارات الحائرة المقيدة لخربة الشعب ، وما جرى في هذه المرحلة من حوادث دامية وتظاهرات شعبية ، وما ناله الوطنيون الاحرار من تشكيل واضطهاد وسجن وتريد ، وتعيينه اثنين من رجال الكتلة الوطنية السيد جميل مردم بك ، المسمى « ثعلبة دمشق » والسيد مطهر رسلان في وزارة السيد حقي المظفر ، لتدشين سياسة « التفاهم العربي » . وانتم المفاوضات ، ثم دعاه السيد « سولومياك » مندوب المفوض في دمشق ، ومخاطب مشروع اتفاق نهائياً من سورية ، وسفر السيد بونسو معه الى باريس ، وموقف الحلقات الفرنسية من الحكومة المحلية ، وبيانات السيد امام لجنة الانتخابات سنة ١٩٣٢ وما جاء فيها عن سياسة فرنسا المقبلة ، والمعاهدة المتوي عقدتها مع سوريا ، وعن الوحدة والحكومات المجزأة واوضاعها الشاذة ،

وعن الحركة الوطنية ورأيه فيها . ثم اعلانه البيان الذي نشره اليه في ٥ شباط سنة ١٩٣٢ وبشره اليه في الصحف وعودته الى سوريا واصدار قراره بتجديد اساس المفاوضات على (اساس التفتت من الوحدة ومباحثات التوراء معه بشأن التواعد قيل اجتماع المجلس الثاني في ٢١ نيسان سنة ١٩٣٣ واصفوا ان التورين الوطنيين عندما اتت اهداف المعاهدة الى اغتيال أنفسهم ، لولا على قرار احوالها اعطاء الكتلة الوطنية في ١٨ نيسان ١٩٣٢ . وما عقب ذلك من امتناع النواب الوطنيين عن حضور جلسات المجلس ، ثم تليفه الوزارة الجديدة (وزارة الكتلة) من حقي العظم ، وشاكر الشامي ، وسليم اخو حيدر ، والشيخ محمد اصفلي ، وتليف سبيبة ، وذهاب المفوض المذكور لهاثيا من سوريا لحقاقه ، وتعيينه مفوضا في مراكس في ٥ تموز سنة ١٩٣٣ . ثم انشا التليفات لهذه الحوادث واستقرنا الامور كالتين التكونت ده مارشل سفير فرنسا في اميين حقا اساس . ووسيلة في بيروت في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٣ ، وتعرضه فوراً الى الصحفيين بأنه سوف يعطي على اساس الحق ومراعاة حقوق السوريين ، وعرشه وجود البلاد وحكامها ولومها وموضعها في حفلة رسمية أقدها في دمشق وحلب ، عرض القراء الفاتحين التورين بغيره وفوه حبسهم . وكان عرض هؤلاء الوجوه ، عرض المنكر المنهج المنسلك بما رأى وسبق . وكبرياته عن وزارة الحكمة وسياساتها . ووقوفه بصفاء الخو واقدامه فوراً على تعقب مخرجهم وبنسوة في مراحله ، واعلانه على راحل القبة المناقشين المستعمرين ، الذين احضاراه واحلهم على كرتي المفوضية بأمر فيطاء ، وتحديد موعد افتتاح المجلس الثاني في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٣ . وسعيه مع رئيس الجمهورية محمد علي الحاد ، الذي توجهن الى ريش على جمع المال . لتفوت الارادة لتنفيذ ما حظه لهذه الغاية ، واعمال سليم حنوت وورر الاشغال الصلابة عن الوزارة خوف من سحق الأمة ، واحلال تخلف سبيبة سبيبة الانتداب عليه . ثم اعلانه المعاهدة في الصحف فاد مياد صرحا على المجلس في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ . وهياج الشعب منها واحتجاجه عليها ، واجتماع مجلس في ٢١ منه ورفض النواب ايها بقرار موقع من ٥٦ نائبا يوم ١٧ نائبا من الكتلة الوصية . وما كان من اعمال الفرنسيين والحكومة . وما اتخذوه من قرارات عسكرية ارضائية . وما خلفوا

انبه من حشد ، وقع ، ورهاب ، وما قبله به الشعب في المسدود السورية من
تظاهرات واحتجاجات ساحقة ، وما حدث من تعطيل المجلس النيابي الى اجل غير
مسمى ، وكيف اصطفاه الاهلون المتظاهرون بقوى الجيش المسلحة ، وكيف احتل
الشرطة والدرك قاعة المجلس ، وسموا التواب من عقد حللتهم ، بقوة الخراب
والبنادق ، وما توالى بعد ذلك من اضطراب الخو الشيعي وحللال الوزارة والنكسار
تدابير السلطة المحتلة ، وما انكشف من بواطن المعاهدة ، وما اصبح عليه الموقف
من قلق وتعب ، وكيف تطورت الازمت ووقعت الحوادث ، الى ان انتهى دور
هذه مارتن ، ورل من مسرح السياسة « الفرنسية - السورية » ، وما كان الشكل
هذا من نتائج وعوامل لا يجوز حبلها ، ولا يستطيع التخلص لامته وبلاذه تناسبها
او المرور بها دون درس وتحليل وعبرة ، لأن حياة الامة جهاد متواصل ومسألة
اعمال ومراحل مرتبطة الخلفات لا يستقيم طرفاها في الماضي والحاضر ، إلا اذا
نقبت وتأسكة بمراقبة سانة من انهم وانفكك والانحلال حتى يسر لها المستقبل .
وان ما لئام بعد نعال وعرال وصحابة ، يحتاج الى جهد اعظم ، وتماسك أقوى ،
وعمل أصح ، كيلا شكور التجارب ونعرض البلاد لحن ومعائب واطلالات لا نطم
نتائجها ، نعدنا عن الهدف وازهر النقية الناقية من قوائم الخيبة . وليس هذا لحسب ،
بل كيلا نبي آملنا على انهم ، وسير سيرة المستعربين في ممارسة الاستقلال ، فتتفاهم
المصاعب ، وينقطع بنا جبل الاعضاء والسيادة ، ونحرم المجتمع بحياة دستورية تكفل
لنا الاستقرار والتقدم .

وما كانت الامة في اوقت الشدة ، تحتاج الى من يروي لها سيرة الماضي ،
ويحدثها بأخبار الماضين ، ليذكر شامها ويثير حماسها ، فيها اليوم وقد نبأت
مكانتها بين الأمم . وثالث حربيها شمم ، لا حوج الى من يخلق فيها حياة جديدة ،
وبها ثقافة رشيدة تعلّمها على الخفايا ، ويوحد لها ادارة حكيمة تدير لها الطريق
وتعلمها الواجب ، اما والعسرة كجيت ، فاني عمدت الى نشر كتاب « المراحل » ،
آمل أن يستفيد منه أبناء امتي كل حسب حاجته ، فإن يتحقق المقصد فبم ما أدبت .
والله اعلم ان هدانا الى بيان الحقيقة ، ويسدد خطانا الى طريق الصواب والسلام .

الركنور عبد الرحمن الكيلاني

الجزء الاول

يقول أحد علماء الاجتماع :

« إن حكم المستعمر يمر بثلاثة أدوار : (الأول) الشعور بالحيرة المتولدة بسبب تباین الافكار والعادات ، مما يجعل الاحتمى يستعيد ادراكاته الخاصة لعدم وجود غيرها . (الثاني) اقتباس افكار السكان والشعور بشموهم ، والتفكير بنا يفكرون ، وذلك بدافع الحاجة أو المصلحة أو الميل . (الثالث) ذهات لذة الشعور وثبات العموميات ورجوع الاحتمى إلى طرق التفكير السهلة الخاصة به سابقاً . »

« ولا شك أن الحياة بدأت من برديك حفرة . وبعبارة أخرى أن التمسك بحياة بردي شياً آخر تعيش معه هي حفرة ، لأنها تملك احتقار أخلاقه وعاداته ، وارتداء صكراسته . ومنى عملك بهذه الروح ، استغرقت إلى شراء حريته ووحدانه ، وإيجاد الحزبية فيه واشغب . لاعتقد ان الشعب المذكور محال ومشاغف ، وأن الاحتيال والتمسك هما من طبيعته ، وعنده ينادى من حيث لا تدري إلى القساوة والظلم لاخضاعه . فلما كنت أنت تطبق السدة والمساواة ضروري للوصول إلى عيتك . ولتنتك من هذه الحقائق . التي هي وحدها مدار الوحي والالهام لإرادة الطبيعة والامعان الصحيح ، فتأدى إلى احتمالات التي تؤول إلى الانحلال والاندثار . »

الفصل الأول

الاستدباب بوجه الأجمال

ما قاله رجالا فرنسا مستعمرون في استحصان الاستدباب وشرح معناه :

قبل البحث عن الدور الاستعماري الذي سيمتصه دور المراحل ، أو دور « بونسو » ، « مارتل » ، وقيل ذكر « جري » من محاولات ومداورات وحوادث وأعمال ، وما كان لها من نتائج ذات تأثير في نظورنا السياسي ، ارى من الواجب أن ابين للقارى « مفهوم الاستدباب بوجه الأجمال » ، لآمن حيث تاريخية ومعناه الحقيقى ، ولآمن حيث اقوال الفقهاء بما له وما عليه ، ولكن من حيث فهم الفرنسيين المستعمرين له ، وأوضحين المتدين القاطنين على نفقده ، والرأسماليين امتهن الامتيازات في ذلك ، ومن حيث فهمنا نحن له ونجارينا بمناهجنا ، ومراحلنا ومشاربنا ، لأن هذا هو الواقع ، وهذا ما نعمل تقاومته ونجاهد لرفضه ، ونسعى للقضاء عليه . وكنت أودّ ذكر السندات الرسمية الصادرة عن عصبة الأمم ، ومن وزارة الخارجية تحت الاستدباب ، ولكن لوجودها في كتابى « الرد على بيانات السيور بونمو » ، وفى الكتب التاريخية السياسية الأخرى ، ككتاب « مبادئ السياسة الخارجية » (فوكس) ، « والقارة على العالم الاسلامى » (لولف) ، « وتاريخ ملوك العرب » ، « والدول العربية » (لآمين سعيد) ، انقصرت على ذكر اقوال الصحف الناطقة بلسان الاستمر والشركات الرأسمالية ، لأنها تصير عن

ملاحظة مما يجب مراعاته ، انهم المتكلمون عن علي الحاشى مع استكثار بشأن استقلال البلاد العربية . « ومعاهدة باريس » . يكون الموقعة سنة ١٩١٤ بين فرنسا وانكلترا ، وانتشار الجنرال غورو المرسل الى مكة بعد سنة ١٩٢٠ فى احتلال دمشق . وبيان الخلفاء عن مبدأ دخولهم الحرب الصادر فى ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ .

مفهوم الانتداب من وجهة نظرهم ونظير من لا يرى الحق في استقلال الأمم ، مهما كانت كبيرة أو صغيرة ، وأقوال المصنف التي انتقدت مشروع الانتداب وتطبيقه لا حباً بالسوريين ومشاركة آلامهم وآلامهم ، ولكن حباً بفرنسا ومعالجتها ، وحرصاً على ألا تسوء سمعتها بين الأمم ، ثم أترك للقارئ الحكم على أقوالهم ومفهومها ، وعلى أقوالنا ومفهومها .

ما هو الانتداب بنظر المستعمرين !

١ - ما قاله السيد د. د. حوفل ، في مدينة تولي سنة ١٩٢٠

ذكر أوجين بونج في كتابه «الاسلام وآسيا» ان السيد د. د. حوفل ، اتي خطاباً في مدينة تولي سنة ١٩٢٠ ح. فيه : «حين يطالب الناس ان سوريا وليبان قطران ميثان لفرنسا ، وانه اذا لم تكن سد قد نظمت الشؤون المالية على ما يجب ان تنظمها ، فما ذلك الا لانه تموزنا المواد الأولية لصناعة المنسوجات . وحين يأتي اليوم الذي لا تكتفي فيه تلك الصناعة بالصوف والحرير ، اللذين يجدهما في سوريا ، بل نهي اراضي يصح ان نسميها اراضي قطن فرنسا . تصبح ثروة بلادنا وثروة اللبنانيين والسوريين مشتركة ، ويصبح الانتداب المعز بالثروة المسلحة معزراً بقوة أعطى وهي المصالح المشتركة .»

٢ - ما كتبه جريدة «الماتان» سنة ١٩٢٦

وفي ٢٨ آب سنة ١٩٢٦ ، نشرت جريدة «الماتان» رسالة من مدير اللجنة الوطنية الى مستشاري نخبة فرنسا الخارجية يقول فيها : «قد نستطيع ان نجني من مستمراتنا مقادير الدخان اللازمة من القفاف الشرقية ، بجميع حوائث الدخان في فرنسا .»

فالدخان من اكبر موارد الثروة في الجزائر وسوريا ولبنان ، لا سيما وان هذه الاماكن تقل اصنافاً من الدخان تهوف في جودتها جميع اصناف الدخان المعروفة ، فلماذا تنتظر شركة حصر الدخان لتوسيع نطاق صناعة القفاف الشفراء في هذه المستمرات .»

ونشر بيير نابيل ، رئيس لجنة « فرنسا - الشرق » في جريدة « السارول » ما يأتي :

« نحن في سوريا ونحن فيها من وقت طويل ... وسبق فيها ، وهذا أمر مقرر ، على رغم المسيو « هوماري » الذي لا يحب الخفيات الدقيقة ، وعلى الرغم من السنيور « موسوليني » الذي يرغب في أن يتبرع منا بعض الأراضي على شواطئ البحر الأبيض الرومي . ولكن يجب أن نقول بكل صراحة في جنيف وباريس أننا لا نحيل البتة إلى أن ندع أحداً يحمل حملنا .

ولا يخفى أن علاقتنا ائقعة بها ، وما وحداً من الخدم عليها وسيادة لثنا ومعاهدنا الثقافية فيها ، كان يجب بعد انتصاره الأخير أن نحملنا نبدأ ما قدموه لنا من الانتداب المفسر بسب اقتراح المسيو « ويلسون » ، البلاد فرنسا نفوذ فرنسي تقليدي وليس هذا من أقل المواقف القارة التي نشأت في معاهدة « فرساييل » . بلهفام من روح « كليمنس » ، مما نظمه الأنكلوسا كسون لسقوط فرنسا في الشرق .. » وقال : « لما تأت الساعة بعد لازالة حدود لبنان التي يترف له بها التقليد الفرنسي والتي نالها منا في سنة ١٩٢٠ فإن المدافعين عنه في البرلمان راون من واجباتها وواجبات شرفهم أن يردوا الضربات التي يوحها أعداء السياسة الفرنسية في الشرق .. »

٤ — ما قاله الجنرال « ويناند » سنة ١٩٢٦

وفي تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ ، أشار الجنرال « ويناند » في اجتماع عقدته جمعية العلوم الاستعمارية إلى بقاء البلاد على تقسيماتها التي أنشأتها فرنسا ، وتحويل المفوض السامي (ريد في سوريا ولبنان) سلطة تكاد تكون مطلقة مع الاحتفاظ بحق الرفض (Veto) من الدولة المنتدبة للقوانين الأساسية ، ثم قال : « لو كانت هذه البلاد قاصرة على تولي شؤونها بنفسها في اجتياز المراحل الطويلة في الطريق المقدر لها ، لما كانت وضعت تحت الوصاية التي يسمونها الانتداب .. »

٥ — ماقاله الميسر بريان . سنة ١٩٢٦

واعلن الميسر « بريان » وزير خارجية فرنسا في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ من فوق منبر مجلس النواب الفرنسي ما يأتي :

« ان فرنسا في سوريا كما هي في المغرب الأقصى . وقد يريد بعضها ان تتخلى عن هذين الافليسين ، وقد يريدنا ان تتخلى ايضاً عن تونس ، ولكن فرنسا اثبتت في اثناء الحوادث الخطيرة انها تعرف كيف تقطع بأعباء واحباتها بفرقة صادقة ، وانها لا تزال مرهوبة الجانب ولا ترضى بوجه من الوجود ان تنقصوا قوتها وسؤدها . وقد امتنعنا مثل فرنسا جهود الجارة لتحرير سوريا . ولكن ماذا يكون ي ترى لو هجرت فرنسا هذه البلاد المتعبدة هي فيها « حكماً ترضى به حكومتها » . ولا نهض بانقال الانتداب لادارة شؤون اقوام مختلفة تأوي اليها » .

٦ — ماقالته غرفة نغارة (ليون) سنة ١٩٢٦

وفي ديسمبر سنة ١٩٢٦ قالت غرفة نغارة (ليون) في احتجاجها المرسلا الى وزير الخارجية الفرنسية : « انه من الانحياز بحقنا يا حصرة الوزير ان تستفيد دولة متعبدة غير فرنسا من هذه الجهود . وبالمثلنا نعلم ان هذه اراحيف ولا مسوغ قانوني لما يشاع من تخليتنا عن الانتداب » .

ونعتقد ان الكلام الآن عن هذا التخلي يكون خالياً من المعنى كما كانت الحال في سنة ١٩١٥ وقد لا تقهر كيف يتفعل عمل المهيبد للسل الذي عالجنا في سنة ١٩١٩ الى غيرنا وقد أوشك ان ينهي في سوريا من فروع . فتركنا ايها على هذه الصورة انكار لافضية التقليدية المزرعة علينا وتعرض المصالح المختلفة للتلف » .

٧ — ماقاله الميسر جان فلوريه سنة ١٩٢٣

وقال الميسر جان فلوريه في جريدة «الاولمبيون» سنة ١٩٢٣ في مقالة يتكلم بها عن الانتدابات عامة وعن انتداب فرنسا على سوريا خاصة « ان فرنسا لا ترجع شيئاً في سوريا لا من الوجهة الاقتصادية ولا من الوجهة السياسية . فكل شيء او

لا شيء ، فلما ان تحول عن الشرق او لا تقطع بصورة نهائية ، تاريخاً فيه ، يرجع الى اكثر من عشرة عصور . ولكن يجب ان نعلم اننا اذا فقدنا الشرق فقدنا بالتالي سميتنا ونفوذنا في افريقية الشمالية والسكنى يذكر ان مفادتنا كليكية في سنة ١٩٢٢ قد اصبحت بنا كثيراً هناك . ونقول اننا عبد الكريم في سنة ١٩٢٥ اقامنا متاعبه العمل بفساوة . ونحن اذا تحولنا عن الشرق نكون قد اضرنا عن نمير بلاد كثيرة تدوي ثلث برسا ، وعن الاستفادة منها وحتى من امكان الاستفادة منها في المستقبل الماجل او الآجل . ولا ناس من ان تذكر بعض الارقام ، في سنة ١٩٢٩ ربحت تجارتنا في سوريا (١٣٨) مليوناً الوارد الى فرنسا ٢٠٣ ملايين والصادر منها ٦٥ مليوناً ، وربحت تجارتنا في سنة ١٩٣٠ مبلغ (١٠٨) ملايين الوارد (١٩٤) مليوناً والصادر (٨٦) مليوناً .

ان فرنسا الموجودة في سوريا دون ان يكون لها اي امتياز قد اصبحت الاولى بين الدول في الوارد وانما في الصادر . ولكنا اذا تركنا الشرق فقدت فرنسا هذه الميزة لأن الميزة تصير مع صاحبها ونحن الى جانب ذلك كله اذا تركنا سوريا نكون قد اضرنا بدنا من هذا الطريق المستقيم المتجه رأساً الى الشرق الاقصى وهو مسمى مراكش - حمص ، الذي شحمن يوماً بعد يوم بسرعة ، بفضل عز الاقتصاد المعمرى من سكك حديدية وخطوط حوية ومواصلات السيارات . وهذا الطريق نقل شيئاً شيئاً ، بل عجل الى حذف قيمة قناة السويس التي تركها منذ ٥٠ سنة بصورة لا شفق والشرق ، مواطنو هرديان دليسس ، ثم يقول :

« احل ! اما ان نترك الشرق ، واما ان نبقى فيه . يجب البقاء ويجب ان نمكن رايانا الفرنسية على هذه الاراضي ، والزاوية الفرنسية تمثل في الشرق منذ زمن بعيد السلام والمدل والعموان . يجب ان نعتد المهمة التي فرضها علينا تاريخنا . ونحب احيراً ان نخلق فرنسا الشرقية ، ونحب ان نخلق هذا الوطن الذي يريد المبتانيون والمغربيون والفرس وحتى السوريون الدخول فيه والحياة في ظله .

وإذا فلما كان الرقي الذي تحدثه في البلاد السورية كافياً لاسكات منافسنا من جهة . وللاراحة حمية الامم من قلق يساورها منذ قيام الانتداب من جهة أخرى .

وقالت الجريمة المذكورة : « لم يكن نظام الانتداب الاسلوباً جديداً احترام
بعد الحرب العامة لاستعمار البلاد العربية المسلحة عن الامبراطورية العثمانية ، اي
سوريا ولبنان والعراق وفلسطين وشرق الاردن . وبفضل هذا النظام استطاع
الاستعمار البريطاني ان يستولي على تابع البترول الفينة في العراق ، كما انه اسس
مركزاً قوياً في البر وطريقاً اميناً في الجو للاتصال بالهند . وللغاية نفسها وضمت
فلسطين وشرق الاردن تحت الانتداب فاستعان الانكليز بالصيونييين وبالامير عبد الله
للسيطرة على البلاد .

اما الاستعمار الفرنسي فانه قد وجد في الانتداب على سوريا قاعدة بحرية
وجوية ضرورية للتسلط على البحر المتوسط . تعقد الحكومات الاستعمارية بان
الانتداب قد وصل اليوم الى عتله وانتهى دور الفتح والاستيلاء ، واخذ المستعمرون
يشكرون في الاستقامة لسكان البلاد انفسهم لاستثمار اثمار الفلاحين مباشرة بشرط
ان تحترم سيادة الدولة المنتدبة من جهة وان تقوم المنافع بينها وبين سكانها من
جهة اخرى .

ونشرت جريدة « لا كورسيوندايس دوريان » في آذار سنة ١٩٣١ مقالة
ملوطة للمسيو « باغاون » النائب الفرنسي المروف ومقرر موازنة الشؤون الخارجية
في فرنسا ، يبحث فيها عن المعاهدة (الفرنسية والسورية) ويقول :

« ان السوريين والlevantين ذوي الحكم العائب والبقيرة الوفدة ، يستوفون
بان فرنسا تستحق بعض المنافع تمويضاً عن تصحياتها وتخليها لاستقلالهم وحرمان
بلادهم . ثم هم يشكرون من جهة اخرى ، ان كل هذه القوائد التي تالوها بفضل
الانتداب الفرنسي تسمى بريضة للحفظ اذا تركت دول الشرق وشأنها . فهل تلك
هذه الدول قوات عسكرية كافية تؤمن استقلالها ؟ هل تلك متخصصين
عسكريين ومدنيين عديدين ذوي كفاءة ومقدرة لضمان سير الادارة سيراً حسناً
واستثمار مناربع البلاد ؟ هل تلك موارد مالية عزيزة لتقوم بكل واجباتها

كدولة عصرية ؟ فعلى السوريين واللبنايين ان يحتفظوا بمساعدة فرنسا ، فالتسكك
عن التفاهم والاتفاق ليس معناه فقط نكران الحيل ، بل ربما كان معناه ايضا
فقدان البصيرة والامراك الوطني . وقد استندت الممارسة الوطنية في سوريا ،
وخصوصاً رئيس الجمعية التأسيسية هاشم الاسدي ، الى مناشير عديدة أذاعها وكان
آخرها ١٥ نيسان سنة ١٩٣٠ يطالب فيها بما يلقنه المراف .

١٠ — مآلاته حرمه الطان سنة ١٩٢٦

وجه في كتاب اوجين بوتي (الاسلام — وآسيا) ان جريدة الطان في ٢٥
نشرين الثاني سنة ١٩٢٦ نشرت خلاصة محاضرة القاها الخيال « ويقانه » الذي
كان مفوضاً سامياً في سورية سنة ١٩٢٣ عن المسألة السورية امام لجنة « فرنسا —
امريكا » وجمع التلم الاستمرارية شرح فيها شؤون سوريا كرجل حبير وخبير
بسياسة فرنسا الانتدابية فقال : « نتائج المسألة السورية من اوجه مختلفة : ويمكننا
ان نتساءل عما اذا كانت فرنسا في سنة ١٩١٩ بدلاً من ان تقبل في سوريا موقفاً
يحرم عليها المسؤولية ويضعها الى الخسارة ، تخفي ، بعدم كفاءتها للحفاظ على
نفوذها وسؤددتها وتوسيع دائرتها . هي مدنة به مراسلها وعلمائها وانتشار
لغتها وثقافتها ، الامر الذي لا يكلفها سوى بضعة ملايين من الفرنكات . ويمكننا
ان نتساءل ايضاً عما اذا كانت فرنسا بآراء المصاعب التصديعية لها والخسارة الكبيرة
التي كابدتها في الرجال والاموال تنزل على رعدة فريق يقترح عليها ترك سوريا
تتفرض ما ابرته من اليهود وتفتح لها في هذه البلاد ابواب الفن وتكون سبباً
في تدبير المسيحيين وترمز موقفاً في الشرق وتهدر البحر الابيض الرومي الشرق .

ان هذه المسألة تقتضي أبحاثاً دقيقة مطولة اكثرها قد حل .

المسألة الاولى حيث نحن في سورية

المسألة الثانية حيث راوول فيها السلطة بقوة الانتداب

المسألة الثالثة اجاب عنها رئيس الوزارة من فوق منبر المجلس في ٢٩ آذار
المتقضي بقوله « اما حلها من الغرب الاقصى وبلاد الشام فانه حرمه عبي ، وانه

يجر الى دفع هذين الاقليمين الى غالب الفتن والخرق والقتل والشقاء ولكن الحكومة الفرنسية لا تفعل مثل هذا الامر . وتدل قرائن الاحوال الآن على ان المسألة السورية الوحيدة التي يحسن ان يدور البحث عليها هي التي يجب على فرنسا ان تحلها ، اي تطبيق الانتداب تطبيقاً مقروناً بالصدق .

ومعلوم ان حقوق وواجبات المنتدب معينة في نفس وافق عليه مجلس جمعية الامم . ورضيت به الحكومة الفرنسية ، وجميع ذلك مبني في وثيقة سنود اليها في سياق الكلام .

ولا يخفى ان الانتداب الفرنسي زاول في اراض سورية تبلغ مساحتها ١٥٠ الف كيلومتر مربع وهي مأهولة بثلوثين ونصف مليون من اهل الحضر وثلاثمائة الف الى اربعمائة الف من الرحل ونحو مائة الف من المسيحيين اللاجئين اليها من تركيا . ويتألف هؤلاء السكان - ما عدا العرب المتحدثون من اصل عربي محض - من مزيج الاحناس يميز الدين الواحد منها عن الآخر . وفي سوريا نحو عشرين طائفة دينية تنتمي الى ثلاث ديانة : الاسلام ، والمسيحية ، والموسوية ، وقد ذكرناها بحسب اهمية عدد المتبعين اليها . والمسلمون في الداخلية يؤلفون الاكثرية . اما المسيحيون فانهم اقلية في المدن الكبيرة . وفي الساحل ولبنان يتساوى عدد المسيحيين وعدد المسلمين ولكن المسيحيين يتفوقون عليهم في الثقافة . وفي بلاد العلويين ينتمي قرابة ثلاثة ارباع السكان الى شيعة منشقة عن الاسلام ، وهي شيعة النصيرية وهي لا تغبل الى السنين .

وما عدا ذلك فهناك اختلافات شديدة تعبت ما السكان وتميزهم فرقا متفاوتة في قبول شكل السياسة الحديثة المنطبقة على الافكار التي انتشرت في المعمورة بعد الحرب من غير ما تعبير للعقع المنبثقة فيه . اما لبنان فانه يعوقه على شاطئ البحر تحرس بالمدن الغربي ولا سيما المدن اللاتيني وبالأخص لملاقته بالتقاليد والاخلاق والروح الفرنسية . وهو باختلاط ابناءه المهاجرين بالأمم المختلفة ومشاركته إياها في حياتها يعمد السبيل للدولة المنتدبة للعمل بين ظهرائه . واما سوريا فانها باعتبارها

وراء جبل لبنان الشرقي وبلاد النعبيرية ، تعتبر دمشق مدينتها المقدسة ومحور الحركة العسكرية فيها .

ولما كان العلويون والدروز أبسط مسنة وأشد صرامة ، كانت المعاونة التي يحتاجون إليها من نوع آخر . أما وقد بسطنا هذه الملاحظات فإنا نعتقد أنها كافية لتدل على مقدار دقة المهمة الموكولة الى فرنسا ، فالهوض بأعبائها يقتضي حكمة ودقة وروية .

وبعد عرض المسألة على الوجه المار بيانه نقضي الحال بأن نعالجها على التوالي من جميع وجوها السياسية والمالية والاقتصادية والعسكرية .

إن السياسة تدعو الى الوقوف عندها . فالسائل المختلفة المؤلفة منها مقدماتها لم تحمل حتى الآن حلاً نهائياً ، وهذه هي الحجة الموحدة إليها بلهجة شديدة مطالب البلاد والاحزاب والافراد الذين يقم القربى الاكبر منهم في خارج بلاد الشام . فيما انه لم يكن لهم اختصاص بمعالجة القضية معالجة رسمية ، رأوا ان يلجأوا الى جمعية الامم في كل فرصة سانحة . وتدور رسى أعمالهم على قلب النظام الاساسي والدستور ، القاضي على الدولة المنتدبة بأن تسنه طبقاً للمادة الاولى من مك الانتخاب .

ويجب ان يبحث في هذا النظام من وجهتين : تقسيم البلاد بين الدول ، ومشكل الحكم الذي يكون له تأثير في حياتها السياسية . فالدول المؤلفة منها البلاد المنحولة بالانتداب الفرنسي هي لبنان الكبير ، وسوريا وبلاد العلويين ، وجبل الدروز ، ولو سمح الوقت لكان من المهم بيان سبب هذا التقسيم والوحه الملائم لمطابقته لصك الانتخاب مما دعا الدولة المنتدبة الى مساعدة الدول على مواصلة الاستقلال الاداري من وجوه معينة . ونكتفي بالقول ان لهذا التقسيم معارضين يطلب فريق منهم الوحدة السورية المطلقة ، وهذا يضع تحت رحمة اكثرية غير متصفة بروح المواودة ، اقلية من السكان المسيحيين والمغربين ، ما عدا الطوائف الاخرى التي يجب علينا

ان نجمعها . ونحصر الباقيون مهم في تمكين نوحال لبنان الكبير على ما أتى . في سنة ١٩٢٠ حين ضم الخرجال سورو الى الجبل الشائف من لبنان القديم سهل البقاع ليوحده الخبر . والخراجل ليوحده مافد بحرية . وقد كان الاولى ان يقفل باب هذه القضية . فان ما يتعلق بدولة سورية يدل على ان ارتباط اجزاء بعضها ببعض الآخر على ما هي عليه الآن في على روائع الخافس القبلية المتاخمة اتحاداً قانونياً في سنة ١٩٢٣ . فبحسب المذول عن نظام الامور حرية حرراً مؤقتاً . فضلاً عن ذلك فان التعديل المتخذ وان احتل الصواب . لا يرضي جميع الناس . وذلك من جراء اختلاط الطوائف بعضها ببعض الآخر . والآن اعود الى الكلام عن الشايع السياسي الذي يسعون عليه في تلك الدول المختلفة . فالحال يقتضي اضافة اروتية في امر تنفيذ الانتداب فهل يعني للدولة المنتدبة ان تفتي . في البلاد التي عهدت اليها الدول ان تنهيا الى الاستقلال وحكم نفسها ان تبين شكل الحكومة الذي راء افضل من غيره لادراك هذه الناية . او ان السكان هذه البلدان دون سواها الحق بتقرير شكل حكومتهم ؟

وبقاي لي ان طرح هذا السؤال هو حله ايضاً . اذ من الواضح انه لو كانوا يرون هذه البلدان فدية على تعليم المراحل المتقضي عليها اختيارها في الطريق الطويل الذي امامها لمساومتها تحت الوصاية المدة انتداباً . او ليس من الحق ان جعلها تعيش حياة سياسية خاصة بها على الاشتراء في سن الدستور عينه الذي تسير بموجبه بالتعاون اعتبر جوهرأ لروح الانتداب . فانقص ذلك على الحقائق الثابتة .

وقد جاء في المادة الاولى من ميثاق الانتداب { ان الدولة المنتدبة تضع نظاماً اساسياً بالاتفاق مع السلطات المحلية وتأخذ في وضعه بين الاعتبار حقوق ومصالح واماني كل الشعوب الخاضعة في البلاد المنتدبة للانتداب . على انه لو تمنا فيما ينبغي ان يشمل عليه النظام الاساسي تمتعت وجود القضية بحلاً .

ويجب ان يحدد النظام الاساسي شكل الحكومة الملائم لكل دولة من تلك الدول وتنظيم العلاقات بين الدول واختصاص مثل البلاد المنتدبة اي المفوض السامي .

والآن فلنتحدث بحثاً موجزاً في هذه المسائل الثلاث :

(١) حين يوضع النص الذي يبين شكل الحكومة الملائم في كل دولة من تلك الدول يحق لسكانها أن يسموا ويدفعوا عن حقوقهم عند تأسيس الحاجة ولكن على نقرر هذه الأمور الخطيرة جميعات تأسيسية تعمل من دون أن يكون لها وجهة مقررّة تسير إليها التي لا اظن ذلك : فلم يبق بعد مقصراً في القيام بأول واجب من واجباته أن هو تركيب وشبهه بدمون أول نظام أساسي سياسي . ففي مثل هذه الجماعات قد يغربون أمة أو أمة صغيرة بتأثير نفوذ بعض رعماء متطرفين بحرون البلاد إلى وعدة القوي . ولا تستطيع الشعوب الالتفات من حكومة الاستبداد إلى الحرية التامة دون أن تهد لذلك تمهيداً مقروناً بالتفعل .

وعليه نرى أن الدول نفسها تصدر إلى هذه القامة بمعاونة الدولة المنتدبة التي تعدها بمشوراتها ويكون لها عمل الدولة استتدبة تأثير شديد .

(٢) وإذا اقتضت الحال تسوية علاقات الدول بعضها ببعضها الآخر ولا سيما تعيين الحدود الفاصلة بينها ، وقرر مسائل الجوارك والجريد ، والنقود وجميع الشؤون الاقتصادية المشتركة المصلحة بينها لم تكن هذه الدول بدأ من المداخلة لمصالحها . ولكن لا مندوحة أيضاً في مثل هذه الحال من أن يكون ثمة سلطة عليها تدخل في أمورها حكم في فصل الخلافات بينها .

وبناء عليه ، نرى أن اشتراط الدول في وضع هذا القسم من الدستور يقل أهميته من أهمية اشتراط الدولة المنتدبة هو .

(٣) أما ما يتعلق بصيغة القوي الأساسي فيجب أن نرجع سلطة خطيرة في هذه البلاد التي لا تخضع غير السلطة والحاكم عن كل شيء إلا عن الضعف . ويجب أن يكون القوي الأساسي سلطة وسيطه على القوات الوطنية خيفاً لنص المادة الثانية من ذلك الاتفاق . وأن يكون به حتى الاحتفاظ بملكية دوله . أجراء القرارات المالية واقتصادية المقترحة لصالح البلاد والاتحاد . ولكن لا تكفيه هذه السلطة الضعيفة . فلا بد من توسيع اختصاصه بالمشار أوامر الاتحاد

ذلك حاجتها الى التدعيم عن دفعها وانعوض فرنسا عن التضحيات الكبيرة التي
تحت بها وذلك بدفع ما تلحق عليه المادة ١٥ من صلات الانتداب ، التي دفع قسم مما التفتته
في تلك البلاد وتسهيل علاقات الاعمال بين البلدين ، الا ان وضع هذا البرنامج
السياسي الاقتصادي موضع الاحترار يقتضي التدارك الأمن والسكينة في البلاد ، وهذا
يدعوني الى الكلام عن المسألة العسكرية فهي مسألة تتعلق بها الامن الداخلي ،
فالقوات المدة للحفاطة على النظام في البلاد المتعددة بالانتداب تتألف من الجيوش
الفرنسية والجيوش المساعدة السورية وفصائل البوليس والفرقة .

اما الآن فالجيوش الفرنسية هي الممول عليها ، لأن الجيوش السورية المساعدة
والفرقة لم تتألف على شكل ثابت قطع النظر عن بعض فصائل تعد من باب الشواذ
ولا يؤمن جانبها مخافة ان يكون بينها وبين الثأرين نواطق . ولكن يجب ان تراعى
النسبة في مجموع هذه القوات بحيث تقوم بالعبود المقررة ، ولا بد ان يوضع لها
برنامج زائد لمواجهة عدد الجنود السوريين والفرقة لتيسر حيثما تقلل عدد الجنود
الفرنسيين الى عدد الجنود المثلين . في هذا الامر مصلحة مزدوجة ، وهي تخفيض
ماتبدله فرنسا من ارجال والمال والمقاطعة النظر عن الدولة المنتدبة ببقائها ان عملها
بدونه بعد القضاء . مهمتها (١) .

ثم ان صفات القوات السورية : الجيش والدول البالغ عددها نحو (٥٠٠٠)
تدعمها الدولة السورية . اما الفرقة السورية التي يتفق عليها اربعون مليون فرنك
في السنة . فان القسم الاكبر من نفقاتها لا تزال فرنسا تدفعه . وقد دفعت الدول
السورية ثلاثة ملايين من هذه النفقات كل سنة من سنوات ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤
ورفعت هذه المبالغ الى خمسة ملايين ونصف مليون في سنة ١٩٢٥ والى عشرة
ملايين في سنة ١٩٢٦ ومن المأمول ان حالتها المالية ستتمكنها في وقت قريب من

(١) كانت فرنسا تعانها دائما بالثقلات الباطنة التي التفتها على جيوشها وموظفيها ودعايتها ،
فقد احتلت بلادها ولكن رصدا طلبتها لأن أهل البلاد رفضوا انتدابها ولم يطلب احد مجيئها
والمتندي أولى بعمل الحارة .

دفع جميع نفقات القوات السورية (١). ثم حتم كلامه قائلا :

«وعما نحن أولا، نحتم موضوعنا هذا بسط نظرية أخرى نجاولها التامض، وهي أنه لا يمكن ادراك الغرض من العمل العسكري لنشر القوة الامن الا بتطبيقه على العمل السياسي، فان النجاح العسكري المؤبد اذا لم تدعمه سياسة ولو ضعيفة لا تكون له نتيجة ثابتة. فقد قلت واكرر الحق الآن، ان الانسان اذا كان في تلك البلاد شديد العزامة، اعتبر على الهمة ككريم الخليل فيتجنب كل ما يحرمه الضعف من القوضى، وما تدعو اليه الحال من الانجلاء الى الضعف».

واقول في الختام ان المسألة السورية مسألة دفينة بالنظر الى روح الانتداب واختلاف عناصر السكان المتساوين به، ولكن يمكن الوصول الى حلها. واعتبر ان قسماً منها قد حل. فبالت هذه المرحمة الوحيدة تعمل الناس يشعرون بذلك. ان الحالة الحاضرة تقتضي :

انتفا. موظفين محسنيين لطول مدة اقامتهم في البلاد ويكونون ذوي مكانة عالية يبرهنون في مزاوله مهمهم على حرية فكر ومكارم اخلاق وجوده قلب ورباطة جأش.

تجنب السياسة المجردة والخصومات الدفينة ومزاوله الشؤون الادارية، اعني التنظيم والمدالة وضبط المالية وتقرير الامن، وتسييد عمل اقتصادي كبير على هذه القاعدة التي لا مندوحة عنها. ويكون من وراء اليسر الذي يحلبه هذا العمل اتفاق وثيق العرى بين الفريقين ومضى، عند انقضاء عهد الانتداب صلات مادية تهم الصلات الادبية المرتبطة بها مرنسا بلبنان وسوريا من قرون، وتحافظ في هذه البلدان على علاقات يكون المواقف والمصلحة فيها شأن كبير مفيد لطويل الاجل، انتهى.

(١) في سنة ١٩٣٢ بلغ عدد النفقات التي تدفعها المصالح المشتركة لجيوش الشرق (٩٥٠٠٠٠٠٠٠٠) مليون ليرة اي (١٥٠٧٥٠٠٠٠٠) ليرة سورية. وما تدفعه الحكومة السورية للردك والمجلس الحرس السار (١٠٠٦٣٠٠٨٥٥) ليرة سورية فتأصل ترايد المصاريف والنفقات وما يتحمله الشعب من جراء وجود الاحتلال!!

٩١ - مائة الكتب جورج دوكر - سنة ١٩٣٣

وفات إحدى حرائد فرنسا سنة ١٩٣٣ من مائة كتبها الكاتب جورج دوكر - .

إذا شئنا أن نخرج سوريا نهائياً ، هذه البلاد معجزة الزيادة التي أوكل أمرها الياء ، وإذا شئنا أن نقتد ومركزاً للملاحظة ، ومركزاً للثقافة الفرنسية ومستودعاً لمخزونات آسيا وممرات الحرف بين مصر وآسنة والبحر المتوسط وإيران ، وأرضاً خصبة لحبوب ، والتموت ، والعصا والآثار المختلفة ... إذا شئنا أن نخرج هذا كله ، فليس علينا إلا أن نر فائدة سوريا في أيدي أعدائنا سود الأكباد ، وأن نخلو عن تلك البلاد كبريت رجل السياسة منه من ذوي النفس الضيق الذين لا يستطيعون الانتقام ، أما إذا شئنا عكس ذلك ، أن نؤيد السلام في تلك البلاد التي تعدت كثيراً من ردة وتعمل لها قيمة حصة ، وشئنا أن نقتد أحرار الجرح الاقتصادي المالي الذي وسع الخيال ونقاد امام اللجنة الوطنية لمستشاري التجارة الخارجية سنة ١٩٣٤ فترى تجارة القرار ، والاتاج الزراعي ، والسياحة ، وقلب من حرائد ذات الخدم الذي يردون حقة به ، واحترام اتفاقات حسن الخوار ، والمناطق الحرة في الموانئ في الصحراء ، وإذا شئنا أيضاً أن نحمل الأراضي غير المزروعة أراضي قلة نخرج الواحد وسائل نري لبنان واستخدام الغرات ، ودحلة ، في سبل اتحاد مياطين جديدة للقتل والدخن والحجر والآثار والأزهار ، وبكلمة مختصرة ، إذا شئنا أن نؤمن سوريا ما نريده من امان وتجارة وحس ، وأن نقلل من اهتمامنا ببعض المصادر المصيرة ، الناسية ، فلنا نستطيع أن نأمل بأنهم يعمل دائم نؤسس فيه حقة لنا - ككوشيا - ومستقبل العلاقات الفرنسية السورية على أسس وثينة ومستدامة.

٩٢ - مائة الكتب جورج دوكر - سنة ١٩٣٥

وفي ٢١ شباط سنة ١٩٣٥ ترجمت حريدة الأيام ، في دمشق ، مقالاً عن الكتب « بحوث بيروت » بحث فيه عن سورية فقال :

(١) حب ان يلاحظ القارئ ، موضوع المقاصد المستهدفة والمخطط المتبع لها في هذه المقالة .

تقد كثرت مناعب فرنسا في سورية في الاعوام الاخيرة حتى كاد يعتقد كثير من الفرنسيين بان التزول عن الانتداب أصبح أمراً لا مفر منه .

وفي الواقع ، قد فكر بعضهم كيف نستطيع فرنسا ان تترك سورية ، وان نكتفي بتفويضها لثقافي اثارها في فيها . غير ان فرنسا نادت بعد ذلك من هذا الرأي لان الامر ليس بهذه البساطة ، فهي اذا تركت سورية فان السوريين لن يصبحوا احزاباً لان الانتداب موجود ، وهو اذا لم يكن لفرنسا فقد يكون لبريطانيا ، والراغبون في سورية ليسوا قلائل ، فهناك الكثير من الناس في سورية لاجل مكنائهم ، واعتقد اننا لم ننس كيف قدمت وزارة اوستين « لنميرال » نصايغنا ونطلب منا بطريق غير مباشر ان نزل لها عن سورية . هذا نزلنا نحن من الانتداب فان مصبة الامر لن نعتقد اننا نزلنا نحن ، لان الامم اسحت حذره بحكم نفسها بنفسها ، بل نعتقد اننا نزلنا عنها اضطرراً ومثلنا ، وهي لا تعد ضماناً في منع الانتداب الى الدولة التي نطلبه .

١٣ — ما قبله كاتب فرنسي ب. ف. في التريبون دي ناسيون سنة ١٩٣٤

ثم هناك ايطاليا ايضاً ، وهي التي تشكل دوماً من سوء جعلها من تقسيمات بعد الحرب وتقول انها لم تزل هي في الشرق الأدنى . واعتقد اننا اذا لم نسير ايضاً الى معالمتها الرسمية بسوريا سنة ١٩٢٣ ثم اهتمها الدائم بخاصة سير حركة البلاد وهذا كله يحملنا ان نلزم من أفكارنا فكرة التزول عن الانتداب ، وفي ٢٨ شباط سنة ١٩٣٤ نزلت جريدة « الابه » ترجمة هذا المقال تحت عنوان « الاستمرار والانتداب » وماذا نستفيد فرنسا منهم ؟

هذا سؤال اقاء كاتب فرنسي شوقي ب. ف. في التريبون دي ناسيون ، وقال : يقوم في آسيا وأفريقيا دولة جديدة بعد الاستمرار الفرنسي والانتداب وتقيم السكان كل فرصة ليصبحوا لا يريد الانتداب ، لا يريد الاستمرار .

وقد يكون هؤلاء على حق مع غير فرنسا ، انما مع فرنسا فهم مخطئون « كذا » ، فلا استمرار والانتداب الفرنسي لا يزالان يكلفان فرنسا دماءها وذهبا .

وكل ذلك في أي سبيل ؟ وريها من عنوة ، البس في سبيل تحضير الشعوب وتأمين رقيها وحمل المستعمرين أو المنتدبين عليهم كالفرنسيين ثقافة وحضارة ! والا ماذا تستفيد فرنسا من مستعمراتها والبلاد المشحونة بانتدابها ؟

هل تؤمن لهذه الامبراطورية الواسعة ما تؤمن زبدة اردنهار الشعب الفرنسي على الاطلاق ؟ لقد قل أحد ملوك فرنسا ... ان بلادنا تحمل معاملة الشعوب معاملة تجارية وهذا صحيح . ان هذه النسيجات التي نضعها بين يوم وآخر ليست سوى بدافع « الدولة الثالثة » وولاء الدولة الثالثة لسميت نسيجات الشكر والامتنان . (ما أتبع هذا الادعاء الناظر !!)

٩٢ — ما كتبه الموسيو بير تيجيه نائب باريس ورئيس لجنة الخزائر والمستعمرات والهيئات في جريدة « نه رايل كولونيال » سنة ١٩٣٥

قل الموماثيه ، كتب الموسيو بير تيجيه نائب باريس ورئيس لجنة الخزائر والمستعمرات والهيئات المقال التالي في جريدة « نه رايل كولونيال » حرفياً :

لقد حصلت لجنة الاعمال الخارجية في البرلمان الفرنسي جلسة طويلة للدرس شؤون سورية ولبنان . فلقد عثت الاسماء الآن من رقاد . بعد أن أيقظته حرب الخشنة ، كما اننا نسمع ايضاً مدى نهوس جميع الشعوب الملوثة ومخططها على اوروبا تصدر عن كل مكان . ولهذا السبب انصرفت لجنة الشؤون الخارجية الى درس المشكلة السورية بكل اهتمام ، ونسهر عن قرب على تطور تأثير الهبات اوروبا في أزمنها وتأثير اشتغال الحرب في الخشنة بهذه البلاد .

نعم ان الامة الشرقية وجميع الشعوب الملوثة في اقطار العالم قد هبت الآن من رقادها ، وهي ترى في المدنية الاوروبية لصاً محتلاً وعدواً للوداء . وليست هذه النهضة العامة في الحقيقة نهضة الشعوب المستعمرة ضد مستعمرها ، ولكنها موجة غضب شديد يظهره مجموع كبير من الدول المختلفة كانت تعزى عن فقد استقلالها بوجوده متمركزاً في حنيف تمثله آخر ملكة افريقية مه شورون الآن عندما يسمون بأن هذا الزمر سوف يباد ، ولكن قد نكون فرنسا في هذه اللجنة اقل

اضطراباً من سواها لأن الحركات العميقة سوف لا تؤثر في سلامة امبراطوريتها
الواسعة . لأنها قد شاركت في جانبها القومية الشعوب التي تعيها مشاركة جادة ،
واحتاطت لكل حادث نشأ عن شعورها .

فلماذا نسعى الآن . في سوريا التي تقدمت من تلقاء نفسها الى فرنسا هذا
الصراع المتجاوب ؟ من قال له ذلك ؟

ان هناك أصلاً كثيرة قد أثبتت الشعب السوري الذي يتحرر بسهولة كلية ،
وهو يجد مع الأسف كثيراً من الأسباب التي تدفع الى تحرره وعباده واضطرابه ؟
انا قد أثبتنا كاهل هذه البلاد حاجات ثقيلة اذا اردنا ان نحررها بتسريع
وأبناء ساحلي نظرتنا . فدمعناها تحت سماء الشغف للديموقراطية الثمينة جداً ،
هذا النظام الذي شئت ان نضعها فيه ، ونجعل هذه البورصات الادارية الثقيلة
التي تفرد بها فرنسا وحدها بين جميع دول العالم ، فنعرفنا كيف نقيم في سوريا
ولبنان نظام عدم المسؤولية وعدم الكفاءة الذي لا يقع في يد المدبوس السامي
صلاحية واسعة ليقوم بأعمال جديدة فمالة .

ان الازمة هي نفسها في كل مكان ، وقد أثبتنا نحن كل أسلوب سياسي ممكن
وقد تألينا بأعضاء الحزب تلك الشعوب (:) وتحويل الافراد من الدفاع ومهاجمة
القوة المركزية ، وتحويل الحكوميين حقوقاً واسعة ضد المالكين ، والمتدرب عليه
ضد المتدرب ، والمجرم ضد المذلة . واداً حدث مثلاً في تلك البلاد ان نجرأ يوماً
احد الوزراء وطلب احراء نقاش في دائرته فانه يسقط قبل ان يحصل على نتيجة
هذا النقاش .

ان فرنسا منظمة على هذا الشكل حتى لا يستمتع فيها استعمال السلطة بمعناها
الحقيقي ، ولكن فضائل وضعية الشعب الفرنسي قد حلت حتى الايام الاخيرة دون
النتائج المنتظرة .

ثم الان نكون نحن ، اذا طلبنا نفس هذا التصحيح من الشعوب التي لم تزل في
طورها الاول ، كذا : . .

الى هنا انتهى كلام النائب الفرنسي . وقد ذهبت الخريدة المقال بتأني :

زى ان تتبع هذا المقال برفقة وصلت الينا صباح اليوم من بيروت تقول :
ان رجال الشرطة اكتشفوا في سور جمية خطيرة تمسك للقضاء على السلطة
الفرنسية في البلاد . وقد عرف ان هذه الجمية الخطيرة فروعا كثيرة منتشرة في
انحاء البلاد السورية واللبنانية والاعضاء القاطنين بها اكثرهم من الطبقة المثقفة
في بيروت ودمشق .

١٥ - ما كتبه الايكود ، باري سنة ١٩٣٥

ونشرت « الايكود » باري ، المقال الآتي بخصوص استثمار الجو .

« ان عصرنا الحاضر هو عصر الجو ، فيجب ان نعرف كيف نستولي على
الجو ، لنضمن حياة الارض التي نملكها . »

وتبدي المحف الفرنسية شيئا كثيراً من المسيرة ، عندما تحدثت عن
« الاستثمار الانكليزي الجوي » وهذا ما قالته « غريغوار » في هذا الموضوع : ان
تأمين المواصلات الجوية في اوروبا ، ليس موضوعاً ذا بال . فالحق في مواصلات
الامبراطورية .

وقد اهتمت الحكومة الانكليزية ، بالمواصلات الامبراطورية اهتماماً خاصاً ،
فافتتحت طريق القاهرة-البصرة مع ١٩٢٦ ، وهي تحاول ان تستثمر حو الجزيرة
العربية كله من القاهرة حتى البحر الاحمر .

وفوق هذا فان انكلترا لا تكتفي بسط اتدائها على جو مصر والراف
وفلسطين وشرقي الاردن ، بل هي تحاول بواسطة دائرة الاستخبارات ، ان تفوز
باستثمار حو الصحراء السورية أيضاً .

أما نحن لماذا نصنع ؟

ان « الجو » الانكليزي يكاد يقضي على « الجو » الفرنسي . فهل تصبح انكلترا
قريباً سيدة الجو .. بعد ان كانت سيدة البحار !

ونما يدل على اهتمام انكلترا باستثمار الخو ، ان الحكومة الايرانية أبدت غاؤها
وقلقها من مرور الطائرات الانكليزية فوقها وتسربت الحكومة الانكليزية في اقتناعها .
فالحكومة الانكليزية تعرف جيداً ان القاعدة الاستثمارية ستصبح في
المستقبل هكذا .

« يكفي أن تستثمر الخو . تستثمر الارض » .

١٦ — ماقاله العلامة الأستاذ هو كينج عن الانتداب سنة ١٩٣٠

هذا مختصر وحي من الامثال الكثيرة التي تمت مفهوم الانتداب بنظر
الفرنسيين المستعمرين ومن جازاه بذهبيتهم الاستعمارية التي لم تبدل منذ القرون
الوسطى منذ كانوا يستبدون الشعوب ويتحكمون البلاد التي يختلفونها لتتصا دماء
ابنائها ويستثمروا ثروتها . واما مفهوم الانتداب بنظر الملوك الاحرار من غير
الفرنسيين ، فاليكم مثلاً ماقاله الأستاذ هو كينج احد اعلام امريكا سنة ١٩٣٠
في كتابه « روح السياسة العالمية » .

[ان الانتداب هو مشروع جديد يصعب تطبيقه كما ذلك عليه الاعمال التي
طبقت منذ سنين . فالانتداب من فرع « آء » المطبق في البلاد المنفصلة عن روسيا
والمثل الوحيد للمشروع بمخاطبته له بحري مشوش للغاية . لأن كلمة انتداب تعني
مضى وجوب ارضاء اثنين في آن واحد : والدول المنتدبة والامم المنتدب عليها .
فهل يأتري شك الانتداب يعرض هاتين العائتين ؟ كلا . انه لا يذكر الا عبة
واحدة جاءت في المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم اذ تقول : « ان بعض الامم
المتقدمة قد وصلت عند نهاية الحرب الى درجة من الرقي تساعد على تسلم المؤتمعات
المقدسة للندية وتحمل مسؤولياتها رغم ما اشرف من اموالها ومصالحها وضاع
من رجالها لا لثاية سوى اسعاد هذه الامم » وهي فكرة نبيلة لكنها لم تحو جميع
ما اوحته حقيقة الحال الذي نشأ عنه الانتداب وعرفه واضعو المادة . لقد وضع
شك الانتداب وكان الواضعون يطمون بان الحلفاء ، يتظاهرون بشوق زائد لقبوله

كانهم سينالون مستعمرات جديدة ، وعرفوا ما كان يؤول عليه وسايسكس ، ودييكو ، وما قرءوا بينهما وماذا يجب ان يأخذ كل منهم ، وقد امرىوا بان فكرة الانتداب ستقبل لديهم وان لم يحققوا هذه الاتفاقات المشوشة الاساس . ولذا حقق الواضعون مطالب الحلفاء السياسية لمطلب ان المشروع سيقضى عليه اذا لم يحققوا هذه الثابة . ومع ان انتداب أمريكا قد مطلب ولكن المنتظر أن يفسل الانتداب من يحد في غيه دافعا لتحمل العبء . ولذا لم يعمل فعملوا بطريقة سياسية ذكر عبات المنتدين وذكروا ضمننا اسعاد تلك الامة كغاية اساسية . وقد كان عليهم ان يتصوا بوضوح تام على ما في المشروع من أمر غريب وهو هباء السكك ، أي اسعادم .

والغريب ان يوحد هذه الثابة ويوحد بجانبها عبات المنتدين على شرط ان تتلام معها وكيف تتلام ؟ ان الثبراء فرضوا التلاؤم وبنوا الحلة بتوجيه . وهل كانوا على حق ؟ لا اعتقد ان التلاؤم كان موجودا . والدليل أن الانتداب آء بطبيعة الحال يجب ان يكون موقفا اذ انه مشروع يهيى حكومة دائمة لشعوب معترف باستقلالهم مبدئيا . فكيف يحصل التلاؤم والمعالج السياسية ليس لها حلقة موقفة !!!

ان المملكة البريطانية ما دامت موجودة ، فقمسية وجود طريق جديد من الشرق يمر بـ فلسطين وشرقي الاردن وبلاد ارمينية بآدمية اهمية محافظة قتال السويس وصف قدم الانكليز بمصر . وفي سوريا تتخذ فرنسا قواعد جديدة بحرية وموانئ امينة لاستغلالها في البحر المتوسط ، لانها قريبة من قتال السويس ولها فيه مصالح تأتي في الدرجة الثانية بعد انكثرتا ولها دافع أدبي وهو انتشار ثقافتها ولسانها في الشرق واعتقادها بأن ٢٠ مليوناً من المسلمين في أقطار أخرى تقع تحت ادارتها ، ووجودها في دمشق يقوي نفوذها ويحيطها الدولة القوية الهامة لهم . وما دامت هي الحاكمة في الهند الصينية ، ومدغشكر ، وتونس ، ومراكش ، والجزائر ، والمواحل الافريقية ، فلنطق السياسي ذاته - أحقا كان ام باطلا - هو الدافع لوجودها في سوريا ، مع القول الثاني - عن التراجع السياسي بأن وجودنا في سوريا يمنع احتلال غيرها لها .

وذكر أوجين بونغ في كتابه الإسلام وآسيا أن جورج فوشه ذكر في كتابه «تأثير سوريا ولبنان» عن حوادث سنة ١٩٢٦ قتلًا : «إذا نظرنا إلى الجهة الاقتصادية وحدنا القسم الأكبر من البلاد في حالة الشقاء، وإذا كانت المشاريع، مشاريع البناء وأعمال الري وتوسيع نطاق الزراعة والصناعة تقدم بكثرة، فإن وضعها موضع الإحراج نادر ولا يرحى من ورائها تمييز عما أضاعته الحرب».

وإذا نظرنا إلى الجهة السياسية، وحدنا التناحر بين ممثلي الدولة المنتدبة والبلاد المشمولة بالانتداب بزداد على ما كان عليه في صدر الاحتلال. فإن لبنان الشديد الاعتصام بحب فرنسا، وقد استقبل الجيوش الفرنسية كمنقذين له، بردت حدة حماسه عند رؤيته منازعات المفوضية العليا وترعها إلى الاستمرار. أما وقد انشأت فيه جمهورية، فإن السكان جعروا واستياءهم من اتحادهم بهذا النظام السياسي المعقد والكثير النفقات، ولم يذهب عنهم أن السلطة الحقيقية لا تزال في قبضة المفوضية العليا، فلبنان بعدما ظلت آمنة قليل الثقة وكثير النفور.

أما في سوريا فالعالة أشد حراقة، ففتاوح الحرب الوطنية، وقتل الجماعات، واتلاف المواسم وإطلاق المدافع على دمشق والغرى المجاورة لها والنهب وسير ذلك من الأعمال، سواء أكانت عدوة أو حاضرة، قد أوجدت وحدة عميقة بين ممثلي فرنسا وسكان البلاد.

إن الناس قد تلقين فتاويه للقوة العسكرية، ولكن الثورة نطل كاملة في سدورهم. ولا أحد لحظة اعبرها عن حالة الدمشقيين النفسية إلا لفظة «الحنق»، وبدل ذلك على أن حضورهم المكروهين عليه، لا يلبث حين ثوائيه الظروف أن يتحول إلى ثورة، وقد نالهم القنوط من وجود مخرج تقدمهم من موقفهم المؤلم.

وكان من نتيجة احتلال فرنسا لسوريا ولبنان ست سنوات بدأت في انقائها مالا كثيرا وجهدا عظيما، أخفاها أدبي ومادي وحيم الشمة. فقد كان التوفيق

بين مصلحتي فرنسا ولبنان في سنة ١٩١٩ ممكناً، وكذا بين مصلحتي سوريا وفرنسا، ولكن المصالح المشتركة بقيت على حالها. ومع ذلك اذا سار الفريقان على طريق الصدق والشهامة، امكن التوفيق بينهما ولو جاء متأخراً.

١٨ — ماقاله د بول بونكور، سنة ١٩٣٥

ونشر الموسيو بول بونكور (١) مقالاً في جريدة «تريبون دي ناسيون» قال فيه انه من واجب فرنسا تأييد ايطاليا في الخسبة لتتمكن من الاستعانة بها في أوروبا عند وقوع الواقعة. ثم قال: ان فرنسا وانكلترا لم اعطتا ايطاليا عام ١٩١٩ الانتدابات لما حدث اليوم ما يراه الرأي العام الدولي. فأني انتداب بمي و بول بونكور، الانتداب على سوريا، او على فلسطين، او على العراق. على ان كاتباً فرنسياً بحث في هذا الموضوع في إحدى الصحف الفرنسية فقال:

لقد طالبت ايطاليا كثيراً بالانتداب على سوريا، مكان فرنسا وكانت هناك كثير من المفاوضات بين روما وباريس تمور حول هذا الموضوع دون جدوى.

وهذه الرغبة التي يبديها ايطاليا في الانتداب على سوريا تدل بقوة على ان سياسة ايطاليا غير مطمئنة على حقيقة الانتداب ونتائج المؤسفة.

لما الذي استفادته فرنسا من انتدابها على سوريا؟ بل ما الذي تستفيد الآن من هذا الانتداب؟ لقد اتفقت فرنسا بصفة مبادرات من الفرنكات لتأمين نفقات الاحتلال... وهي لا تزال حتى اليوم تحمل اعباءة الفرنسية بصفة ملايين كل عام، ورغم مجزؤها عن تأمين نفقات الجيش في تلك البلاد. لما الذي نربحه في مقابل هذا؟

ثم يجب ان نرد المتاعب التي وحدناها ولا نزال نجدها في سوريا وما تؤدي اليه هذه المتاعب من تأثيرات خارجية.

(١) كان مندوباً شعبياً للفوض السامي في دمشق أيام «ده جوفل» وهو الذي تول إدارة الأعمال الانتدابية في أيامه حين دعا دي جوفل «حبيب» لتكول كلمتها في الاتصال طاعناً الانتدابيات سنة ١٩١٦ وظاهراً مع الشعب ضدهم طاعت السخنة «عنه» وتبيناً نحن الى اوواد مع رطائنا.

ان ايطاليا كما يعرض موسوليني تبحث عن بلاد تستطيع استقبال الايطاليين ، وتستطيع تأمين شيء للخزينة الايطالية ، فاما تستفيد من سوريا وهي ترى فرنسا لا تزال حتى الآن تدفع نفقات الانتداب ، انما لماذا تظل فرنسا في سوريا رغم هذه الخسائر ؟ ان فرنسا اذا ظلت في سوريا رغم خسائرها ، فانما تفعل ذلك في سبيل « الملائق التاريخية » منذ ايام شارلمان ونابوليون وفي سبيل اصدقائها التقليديين . وإلا لتركت هذه البلاد منذ السنة الاولى مع السلامة .

١٩ - ما كتبه الموسيو « بير آليب » عن سوريا ولبنان سنة ١٩٣٥

ذكرت الخرائط التاريخية المختصة بالشؤون الاقتصادية ان الموسيو « بير آليب » تكلم أمام لجنة المصايل وغيرها من لجان المؤتمر الاقتصادي الاستعماري التي انعقدت برئاسة الموسيو « ايبير سارو » فأدلى بمعلومات قيمة عن احوال التجارة في البلدان المشمولة بالانتداب واهميتها من الناحية الفرنسية فقال :

في سوريا كما في غيرها من البلدان ، أزمة اقتصادية شديدة تثير تدمير السكان وشكاويهم من جمود الاسواق التجارية . وقد أثقلت البلدان المجاورة كالعراق ومصر وتركيا في وجه جيرانها حواجز جمركية ، يس في مقدور البلدان المشمولة بالانتداب ان تقاومها بسبب وضعها الدولي ، ولذلك ترى هذه البلدان تنهج بانظارها نحو فرنسا وحدها ، وهي تتظفر أن يأنها الخلاص منها .

وان التدابير التي اقترحت لتحسين الملائق التجارية بين فرنسا والدول المشمولة بانتدابها ، لا يفترض مبرقها شيء من الناحية القانونية ، واداجثنا نطبقها ضمن الدائرة الاقتصادية ، يكون لها أثر طيب جداً في حركة الصادرات الفرنسية ، فان سوريا تشتري من فرنسا خمس مرات أكثر مما تباعها . فليتنا الآن ان نحتفظ بمقدرة سورية على الشراء من عندنا وان نلبي الى تشجيعها وزبائنها على قدر المستطاع ، خصوصاً وان منتجات الدول المشمولة بالانتداب لا زاحم قط منتجات المستعمرات الفرنسية .

وقد استند الميوس وآليب في تشريحاته هذه ، الى الوثائق والمعلومات التي بيده عن حالة التبادل التجاري بيننا وبين فرنسا ، وهي وثائق ومعلومات قدمها الى اللجان المختصة في المؤتمر الاقتصادي الاستثنائي .

التبادل الحاضر

وانا نشر في ما يلي البحث الذي وضعه الميوس وآليب عن نظام التبادل التجاري بين فرنسا والدول المشمولة بالانتداب .

في الحق : ١ - جاء في المادة الثانية من صك الانتداب ان مبدأ المساواة الاقتصادية يجب ان يطبق على جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم . وبذلك فان فرنسا لا تتمتع بسوريا ولبنان بأي امتياز فيما يتعلق بحركة صادراتها . هذا من جهة الدول المشمولة بالانتداب .

٢ - أما من جهة فرنسا ، فان أبوابها مفتوحة على مصراعها أمام المنتجات السورية اللبنانية .

في الواقع : ١ - اما في الواقع ، فان البضائع الفرنسية التي تدخل سوريا ولبنان تدفع رسوماً جمركية بموجب الترخيف المادية التي تطبق على جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم .

٢ - في حين ان منتجات سوريا ولبنان المصدرة الى فرنسا تعامل

كما يلي :

أ - تقبل بموجب الترخيف الصغرى كما ورد في القرار المؤرخ في ٤ ايلول سنة ١٩٢٥ ، اي ان الترخيف الصغرى لا تنفي امتيازاً خاصاً ، وانما هي تعطي لأكثر البلدان الاحتمية وخصوصاً المشمولة بالانتداب الانكليزي .

ب - لا تخضع لنظام التبادل المحدد .

ت — لا تخضع للزيادة المنشأة على رسم التصدير كما نص على ذلك قانون ١٠ آذار سنة ١٩٣٤، وهذا الامتياز ليس خاصاً بالدول المشمولة بالانتداب، بل يشمل بلداناً أجنبية وخصوصاً البلدان المشمولة بالانتداب الانكليزي .

فوائد فرنسا من التصدير الى سوريا ولبنان

ان البلاد الواقعة تحت الحماية الفرنسية اوتحت الانتداب الفرنسي هي البلاد التي يدل مبراتها التجاري، على انها اكثر فائدة لحركة الصادرات الفرنسية من المستعمرات نفسها . ففي سنة ١٩٣٣ باعت فرنسا للدول المشمولة بانتدابها في الشرق خمسة اضعاف مما اشترت منها ، وقد بلغت هذه الزيادة في التبادل ١١٤ مليون فرنك . في حين ان الصادرات الفرنسية بالنسبة الى مجموع المستعمرات ، قد نقصت خلال هذه السنة نفسها ١٦٥ مليون فرنك .

ونلاحظ الاحصاءات الرسمية على ان التجارة الفرنسية في اسواق سوريا ولبنان تحتج بالمقام الاول بين الدول الاخرى التي تصدر اليها مستوجباتها . ونصيب صادراتنا زيادة مطردة في الاسواق السورية اللبنانية . ففي سنة ١٩٣١ كانت ١٤ في المائة وفي سنة ١٩٣٢ كانت ١٧ في المائة ، وارتفعت في سنة ١٩٣٣ الى ٢١ في المائة .

فيتين من هذا الموائج — بين الصادرات الى سوريا ولبنان والوارد منها — ان نعمة عدم توازن من شأنه ان بلغت انظار المصدرين الفرنسيين وبنية أفكارهم . ولما كانت مقدرة السوريين واللبنانيين على الشراء تنطق بمقدرتهم على البيع ، فان على فرنسا ان تضاعف حركة شرائها من سوريا ولبنان فتضاعف عندئذ مقدارها على الشراء .

واذا نظرنا الى البلدان المشمولة بالانتداب من الناحية الفرنسية البحتة ، وجدنا انها زبون^(١) بلغ حد الكمال ليس فقط لأنه يشتري من فرنسا خمسة اضعاف ما

(١) استعمال كلمة الزبون هنا (وهو القوي يذبح كثيراً) اوقع في النفس من كلمة الخريف .

بيها ، بل لأنه يشتري من فرنسا أيضاً أشياء كثيرة كان قد صدرها إليها مواد
أولية وبذلك يفسح لها مجال الربح من تحويل هذه المواد الأولية إلى بضائع مصنوعة .

٢٠ — ماقاله الموسير د رينه داريس سنة ١٩٢٥

وكتب الموسير رينه داريس في جريدة الاستمريين والجيش الاستعماري
المتحدين في ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٦ ما يأتي :

« ان دوائر الاستخبارات في الشرق ، وهي معروفة عند الكثيرين بأنها دوائر
لا تقيد بالمبادئ التي تركز عليها كل جمعية من جمعيات العالم المتمدن ، يجب ان
تبدأ نبدأ اذا بحثت على الشكل المأخذ بوجهه . فالشرق يختلف عن المغرب الأقصى
وفد كان يجب ان ننفي في هذا الاخير دوائر الاستخبارات التي يسمونها الدوائر
العربية . وبما أكد المأخوذون انه اذا جرى تحقيق دقيق في جزائق اوراق دوائر
الاستخبارات اكتشفت عجائب وخرائب بها . هذه الدوائر مأخوذة عن الوقوف على
الحقائق ومعرفة الأشخاص والحوادث معرفة عامة ، وهي تستند الى تقارير وافادات
تسهي إليها بدون ان تستمع تأييد محققا وتقطع بها تقارير ترفعا الى المراجع
الانحائية وقد ظاهرا ان كل ما يبي عن القاسد وسد » .

٢١ — ماقاله د هنري ده شانيون في جريدة المساء الجديد سنة ١٩٣٣

وقد كانت جريدة المساء الجديد الفرنسية تصدر في باريس في مقالة د هنري
ده شانيون نشرها في تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ما ترجمته : « نقلاً عن « الإلام »
يقدم الدكتور منير المصلافي في رقية واحدة نشرتها المصحف امس ان مناقشة
المعاهدة السورية الفرنسية التي كان يجب ان تجري يوم الثلاثاء قد احدثت الى يوم
الست وذلك في اظهره الوطنيون من معادسة لها منذ انشاء الخطة ولكن ما
هو معنى هذا التحويل :

لنرجع بالأمور الى مصادرها :

فقد مثل فرنسا في سوريا منذ عام ١٩١٨ حتى اليوم سبع من أبرز

الشخصيات : جورج يسكو ، غورو ، ويناند ، ساراي ، ده جوفنل ، ونسو ،
واخيراً الكونت ده مارتل الذي هبط بيروت منذ مدة .

وقد حاول هؤلاء جميعاً ان يحلوا القضية السورية ولكنهم اخفقوا في مسامح .
اما الموسيو ده مارتل فقد اعتقد انه سوف ينجح ، ولا شك ان الاستقبال الودي
الذي استقبلته به الجماهير السورية قد قوى آملة في النجاح . ولكن المعارضة التي
يلقاها في مجلس النواب في دمشق لا تكتف له نجاح كل حل لا تحب فيه الدولة
السورية حادياً لألماني الشعب السوري .

انفد سمع الموسيو ده مارتل في أثناء طوافه في أنحاء سوريا ولبان « شكاي » ،
المزارعين الذين قالوا له « جماع استعري من بحر شاك نظير » ان البلاد تحتار أزمة
هائلة . فالجاسيل تلم ، والشفا ، الشامل مهددة . ونحن نأني خائفة في اقتصادياتنا ،
وخائفة في تعليم الدولة . لقد رأينا حتى اليوم تحارب كثيرة جداً وقد احققت
كلها ، والساعة الآن للعمل ونحن نضع أنفسنا فيك للعمل .

انفد ظن النفوس السامي الذي شجعت هذه الثقة انه يجب عليه ان يعمل
بسرعة ومأساليب المفاحات ، وما كان واحداً عليه ان يحل نفسه الحو الملائم .
فقد عمد الى الأسلوب المؤلف التدريجي « الكلاسيك » وهو التخويف ، وهو
ابض اسلوب يمكن ان ينجح اليه .

وقد كانت المظاهر الأولى لهذه السياسة الجديدة التي ما كان يبررها شي .
ولا يتم عن قرب حدوثها شي .

١ — تعطيل صحيفة « انداء » اليومية الذي لا مبرر له .

٢ — توقيف النائب الوطني دكي الخطيب والحامي الأمير أحمد الشامي بتهمة
مخالفته قانون الاحبات المسماة ، وتخصيصها على المظاهرات ضد
الصهيونية في دمشق .

٣ — بيان النفوس السامي الذي يؤكد فيه انه سيرد المقاب بكل شخص
مهما كان مقامه ومركزه الاحتمالي .

وبعد ان حلق المفوض السامي حو الارهاب هذاء اراد ان يجعل المجلس
النيابي والرأي العام على القول بتوقيع معاهدة خمس وعشرين سنة .

ويعوجب نفوس هذه المعاهدة تتعهد سورية ان تلتزم في مدة ثلاث سنوات
جيشاً مؤلفاً من خمسة وعشرين الف حربي ، وان تدفع النفقات التي يذللها فرنسا
منذ ابتداء الانتداب حتى اليوم ، وان تقدم جماركها ضماناً للدفع . اما المليون
وحيل الدروز فيفيان مستقلين ويمكن سورية بعد أربع سنوات ان تطلب دخولها
في جمعية الامة . هذه هي الخطوط الكبرى للمعاهدة . اذا صرفنا النظر عن القيود
التي قيدت بها سورية من الناحية المالية والاقتصادية .

وقد أعطيت الوزارة ٢٨ ساعة لتجيب هؤلاء أو نهى . فلوزران حقي
بك والاصلي بك قلا هذا الاضرار من غير منافسة . وأما السادة الشهابي والجوخدار
وسليم حنبرث فتمنعوا . وحيل هذا الرقص اقترح المفوض السامي ان يضم الى
المعاهدة رسالة يتعهد فيها بأن يدخل العلويين وحيل الدروز خلال مدة معينة في
الوحدة السورية اذا قل سكان هاتين المنطقتين . وقد رضي السيدان جوخدار
والشهابي بهذا الحل . وأما سامي بك حنبرث الذي يمثل الاقلية المسيحية في حصن
الوزارة فقد رفض هذه المعاهدة وقدم استقالته .

وما استشير صبحي بك بركات رئيس مجلس النواب في هذه المعاهدة ، رفضها
مطلقاً انه يفضل الاستقلال من النهاية على التصويب على معاهدة هزيلة ، ومن يعرف
صبحي بك وتأثيره ، لا يشك في أن ممارسته للمعاهدة معناها ممارسة اكثرية
المجلس . ويجب علينا الان نرى ان هذه الاكثرية لا تتألف من المنصر المتطرف
— فهو اقلية في المجلس — ولكنها تتألف من المنصر الاكثر اعتدالاً في الشعب
السوري ، هذا المنصر الذي كان يحلب دائماً تعاوناً قليلاً صريحاً بين فرنسا وسوريا .

لما تقدم يظهر ان الحالة في سورية ما تتجدد مدد . رغم ان كل شيء كان
يحملنا على الاعتقاد بأنه سيوقع عما قريب على عقد نهائي يحقق رغائب السوريين
في الاستقلال ويعظم لغرضنا المنافع .

لقد قضى صبحي بك بركات في فرنسا شهري آب وابلول واستقبلته اكبر الشخصيات السياسية الفرنسية وأوضح للحكومة - مستنداً الى ما تمنحه وظائفه العليا - كيف يجب ان تكون أسس الاتفاق بين الامتين (١).

وقد قبل الشيخ عزيز هاشم والاشياد عادل الصلح رئيس ونائب حزب الاستقلال الجمهوري في لبنان، وكانا في باريس مع السيد صبحي بك بركات باسم حزبهما وهو اكثر الاحزاب اللبنانية عدداً، بهذا الذي طلبه رئيس مجلس النواب في دمشق، وعادا الى بلادهما وهما قاننان بأنه من اليسير جداً عقد اتفاق على الاسس (٢) المقدمة، هذا اذا لم يكن هذا الاتفاق قد تم بالفعل. وقد كان الجميع واثقين بالموسيو دمارتل الذي مدحوا ارادته الخفية واستقلاله الفكري، وميله للحرية. ولكن آمال هؤلاء جميعاً قد خبت الآن؛ ونحن نعتقد ان مجلس النواب في دمشق سيرفض مشروع المائدة، وسيستبد بتحدد كل شيء. ولكن يشاع ان الموسيو دمارتل سيترجع مشروعه وذلك افضل حل. لقد اراد أن يسير بسرعة زائدة قبل ان يتفهم الحالة وهي ممتعة ولا شك، ولكنها غير متوفرة الحل اذا عولت على صوابها الحقيقية. ثم قل:

وليس صحيحاً أن تقوم القومية السورية لا تتفق مع مصالح فرنسا بل على العكس يجب أن تحقق فرنسا مصالح السوريين ومطالبهم. لئلا يمكن توطيد صلات الصداقة بين الامتين.

ان مصالح السوريين كان يصحح بها حتى اليوم، والموسيو دمارتل وان احيا تميته آمالاً كبيرة، فهو لا يستطيع أن يخفى هذه الآمال الا اذا ترك السياسة التقليدية التي لم تكن من ورائها الا المآل والمآثر. ان الافكار الديمقراطية يجب ألا تعد في البلاد الموصوفة تحت الانتداب الفرنسي كافكار هدامة مفسدة.

(١) امراً لقرار صبحي بركات.

(٢) امراً لقرار مجلس لبنان الذي انعده يوم السبت في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠ وهو موافق تماماً لقرار الحزب الجمهوري اللبناني.

والقومية يجب ألا تفقد معناها وهي تحتاز البحر المحيط . تلك آراء لو شئنا ان
نبحثها في شيء من الاسباب اما ان بنا المقام . فنحن ما أردنا من هذا المقال الا
ان نذكر الاسباب التي تجعل قبول المجلس النيابي السوري مشروع المعاهدة ،
أمراً قليل الحظ من النجاح .

٣٢ — ماقفه الموسيو موريس رنو

وكتب الموسيو موريس رنو يقول :

أنا من الذين يرون ان الاستفتاء عن بؤريس أسهل من الاستفتاء عن سوريا
لأن الاستفتاء عن سوريا معناه الخلاء عن افريقية الشمالية والشرق الافريقي ولونك
الكرامة والنفوذ الفرنسي^(١) .

هناك في الشرق الأدنى بحرية فرنسية وبحرية انكليزية .

أما الحرية الانكليزية فتلخص بضرورة توحيد القطر العراقي بقدر الامكان ،
والتفكير في ضم ما امكن من الارض اليه . ثم عقد معاهدة منه ووضع رجلي
« جون بول » في الماء البارد . اما الحرية الفرنسية ، فتلخص في تقسيم سوريا
الى اكثر عدد ممكن من الدول والاستدار في سياسة الانتداب ودفع المال ...
واهراف الدماء الفرنسية واساءة سمعة الانتداب الفرنسي ووضع رجلي « ماريان »
اي فرنسا في « حردة بروج » واحدة .

ولم يدرك فرنسا حتى اليوم ان معنى الانفصال والانتداب هو الدفع « ومعنى
الوحدة والمعاهدة هو القبض » وهكذا فهي تدفع وانكلترا تقبض .

وعندما احتلت الجيوش العربية دمشق ، كانت خطة انكلترا توحيد سوريا
وانشاء وحدة سورية-عربية ، وجاءت فرنسا فرأت ان تضع خطة منافسة هي
خطة « مراعاة ركايب السكان » وتقسيم سوريا الى عدة أقسام .

(١) لاحظ ان الكاتب من المشهورين الأقطاع وان قوله حجة على ما ينطوي في نفوس
التدريسين ومع ذلك يستند التطبيق الواقع . ويصعب الوحدة التي لا تريد المعاهدة ولا يرضاها
الموسيو « دلايه » ولا الموسيو « بول بونكور » .

فالمسيحيون في لبنان لا يريدون ان يفرقوا في الاكثية الاسلامية «كذاب»
فسموا لمطالبهم وفصلهم عن سوريا . ثم قدم الدروز بمطالبهم بحكومة خاصة
فكان لهم ما أرادوا .

ومضى طالب الدروز ، أصبح من الضروري ان يطالب العلويون . وظلوا
يقسمون الى ان اصحب سوريا عبارة عن أربع مدن .

انما هل تعتبر فرنسا «رغائب السكان» في كل شيء حتى اسرعت لاجتباها
في قضية الاتصال؟ نعم .. نحن لا نقول ان الاتصال كان ارضياً ، فقد كانت
طبق رغائب بعض الاحزاب الدينية ، او بعض الترحمين ولكنه يناقض بمسألة
رغائب نادلة ومقبولة ، هي رغائب الشعب السوري في الوحدة ، « الحمد لله اقر
بالحق » ، فقد اصبح الداخل بعيداً عن الساحل كما اصبح الساحل بعيداً عن
الداخل ، وكل منهما في حاجة الى الآخر .

وفي سوريا اليوم برلمانات ، ووزارات وحكومات اكثر مما يحتاج اليه
السوريون . خاصة وانهم هم الذين يدممون عتات هذه الحكومات .

وفرنسا نفسها تخسر في هذا التقسيم لأنه يمدد المذابح ، ويشجع الاختلافات .
ونحن لم نأت الى سوريا لتفعل هذا ، بل نقود الشعب نحو الحرية ..

عندما دخلت فرنسا سوريا تكن العلاقات فيها كما هي اليوم . لان الانكار
كانوا ابطال سياسة الوحدة ، السياسة الاقتصادية ، التي ترسب فيها الطبقة المثقفة
والتي تتناقض ومعاخ بعض رجال الدين .

ان الاصناف الى ورغائب السكان . المختلفي الديانات والاحناس في قضية حيوية
كقضية الوحدة ، وفي بلاد كسورية ، هي أخطر حطة .

فلذا شاعت فرنسا ان تصمي الى ورغائب بعض رجال الدين ، قسمت سوريا
الى خمسين حكومة لا اربع حكومات . واذ ذاك لن تستطيع اي حكومة على
قعرها ان تعيش فتطلب المعونة من الخارج . من انكلترا ، أو من تركيا ، وفي
هذا كل الخطر .

ولم شئت فرنسا ان تنجح ، لأثقت حكومة مركزية في دمشق ، نظم سوريا كلها ، على ان تسمى في الوقت ذاته ان تكون هذه الحكومة ، ممثلة للشعب لا لفرنسا !

ان انكفروا لا تعدل فقط عن خطها في سياسة التوحيد الواسع ، وارى ان الخطة الوحيدة التي تستطيع فرنسا انهاجها لما كسبت سياسة انكفروا هي ان توحد سوريا لا ان تقسمها . لأن السوريين من رؤا بلادهم موحدة لن يتركوا بخطة انكفروا دأبهم ولن يفتنوا لما كانت يدأبهم من فرنسا .

ويجب ان يدرك رجال السياسة الفرنسيون ان انكفروا امر كبيراً كلما اعنت فرنسا في التقسيم لأنها تترك حصة كبيرة لها في سوريا . وهذا كل ما تريد السياسة الانكليزية . وقد قول في احد سياسة الانكفروا : اذا لم توحدهوا سوريا اقتصادياً ، وسياسياً ، فليس يتصور ان توحدها سكان الاسكندرون وانذاراً ان يتظاهروا ثم تركها ، وسكان حلب لم يسمو بسجل ، وكان دمشق نحو فلسطين ، او شرقي الأردن .

وانه قيمة سوريا اذا حاربها كلها ، والموصل ، ثم قسمت الى عدة حكومات ؟ وقد انوسيو : سورية ، في مقالة كتبها في مجلة الشرق ، باريس عن سوريا سنة ١٩٣٣ : « صرح الموسيو انه اراد ان يترك السوريين في بلاغته المتصورة ، ان فرنسا الحقيقية ، ان الشعب المعاصر ، والبيكات ، والحقول ، ليس له إلا مطيع واحد هو ان لا يعرف فصائح القبح والاسيابة ، . وقد قل الموسيو : هرب ، الحق كل الحق في الشعب الفرنسي يترك كل النعم من فكرة التسلط ويكرهه في سائر شعوبه وأقاليمه . ولكن اذا كان الشعب الفرنسي كذلك ، فهل يسير قدته ومصلحه زعماء الامم في توحيد ما يدعرون اننا نكفي ان نوجه الى الموسيو هرب ، هذا السالك : هل هي الامم التي سوريا بالرغم من ارادة السوريين عند فصائح القبح والاسيابة ؟ وقد قل : فرنكلين روزفلت ، منذ مدة وجيزة ان مصلحته في دمشق ، فهل يريد الموسيو هرب ، مدافع حماية وطنية مثلاً ان يحصل جنود فرنسا الى القوات ؟ وزعم الموسيو هرب ، انه يكره

المدعية، وأنه لا يريد أن يقول للعلماء إلا الحقيقة، حقيقة فرنسا غريبة كما هي . فمن شاء فليجب ، ومن شاء فليكره ...

ونحن نقول هذا شيء، حين جداً . وإذا كان من معارض لهذا المنهج فلسنا نحن ذلك المعارض ... ويقول الساسة الفرنسيون اليوم في هذه الفترة التي تغطي على أوروبا والعالم ، ليس لفرنسا إلا مطمع واحد هو ألا يهجم عليها الدول الأخرى فتفتحها وتسلمها عليها . وهذا منهج للسياسة الخارجية رائع لا غبار عليه ، ومؤلف تمام الائتلاف مع ارادة بلاد جمهورية كفرنسا . إذن يجب علينا أن نقهر أن الشعب السوري كالشعب الفرنسي ، ليس له إلا هذا المطمع نفسه ، وهو يرغاه بحق . وإذا كنا نريد أن نحترم عقائد الناس كما نحترم عقائدنا ، فيجب علينا الجلاء عن سوريا حالاً ، اجابة لرغبة السوريين .

لقد سالت العلماء في دمشق منذ أيام ، وفي ظل حكومة جمهورية . أن تكون الاخطار التي تهدد السلام العالمي ومستقبل المدنية لا خوف منها ، حتى ينضم اليها مثل هذه الحوادث ايضاً ؟ ألا تكفي الاخطار الآتية من منشوريا ، ودالماسيا ، وداكوتش ، وبودابست ، وروما ، وفرسيفيا ، وراين ؟

إن الموسوي ، والدادية ، برهن وسط الحرائم التي حدثت على مسرح السياسة الأوروبية في هذه الأسابيع ، عن هدوء ورزانة واعتدال يدعو إلى الإعجاب . ونحن نطلب منه في هذه الفترة ، أن يسي لأن تكون فرنسا ظاهرة اليد ، وأن نؤمن للعلماء أنها عدوه فظائع الفتح والاستيلاء ، سواء في أوروبا أو في سوريا . اشتهرت فرنسا بأنها خندق الحرية السامي . ولقد برزنا خنادق أخرى عمود بحث الشباب فحاربوا الاكديماح الدولي والجنون الوطني . ولكننا لا نريد أن نعرف الى ذلك في سوريا . ومن أجل هذا ، ونحن نطالب بالافلاج عن كل سياسة قاهرة اقلاماً عاجلاً تاماً .

ونحن نطالب ولاية الشؤون ايضاً ، بأن يلعبوا لعبة صريحة مكشوفة . لا مناورات في الخفاء ولا ترتيبات غنية تؤول الى تحقيق نظرية مرقئ نسد . ولا كنا لا نريد ان نسود ، فنحن لا نريد ان نفرق . ان احقاد الثورة الفرنسية الكبرى ،

يحيون سورية الحرة الموحدة، ويقومون بمساعدتها مساعداً حيوياً (١).

٢٣ — وقال الكونت سغورزا في جريدة الديش في شباط سنة ١٩٣٥ عن الانتداب

... وأما ما يلفت النظر في ذلك الانتداب المادة التي تنص على أن الدولة المنتدبة تساعد (بما تسمح به الظروف) على الاستقلالات المحلية.

الاستقلالات المحلية؟... وإية استقلالات؟ أن الاستقلال الحقيقي الوحيد هو استقلال لبنان. أما استقلال العلويين — في الشمال — فلا يمكن يوماً من الأيام استقلالاً صحيحاً، وهو حرف سافط منذ عام ١٧٥٦.

والاستقلال الضروري، متى كان حقيقياً؟ وواقعياً؟ إن هذه المتناقضات والوقائع المخالفة للحقيقة كثيرة في ذلك الانتداب، وهذا ما أدى إلى قيام المصاعب التي لا تعد في طريق السلطة المنتدبة في سوريا.

ومع هذا، فإن من ينظر إلى موقف الدولة المنتدبة في سوريا، لا يستطيع أن يقول إن قوانين حنيف ليست في مصلحتها...

فالانتداب الفرنسي — إذا نظر إليه وهو في مكانه — يشبه كثيراً النظام الذي كانت تسير عليه الامبراطورية الرومانية: نفس جيش الاحتمال والمذاهب الدينية على شاطئ البحر، والبدو في الداخل، والتناوب بين الحملات العسكرية، والاستقلالات المحلية.

ومع هذا، فإن هناك فرقاً بين روما في الامس وبطرس اليوم، ذلك لأن روما لم تكن مرعومة على اطلاع أحد على أعمالها. أما فرنسا فإنها مضطرة إلى اطلاع عصبة الأمم عليها كل عام مرة على الأقل.

إن بعض الفرنسيين الذين ينظرون إلى الناحية كثيراً، يسمون بعض التسهيلات التي حصلتها عصبة الأمم في الانتداب. ومع هذا فليس هناك ما يثبت أن في الانتداب ما يضابق فرنسا وبنيانها.

(١) تعريبه القس عدد ٣٥٣١.

وقد رأيت موظفي فرنسا المكيين العسكريين في سوريا ، فوجدتهم على أحسن حال .

غير أن هؤلاء لا يتفحسون عن كونهم رجالاً ، وأنه لمن الحسن أن يذكر هؤلاء الموظفين الذين يتمتعون بروح حربية ، بأن قيام الحركات في واحة قرية من تدمر البعيدة ، ستذكر في لجنة الانتداب ، في جنيف ، مدعاهم من وقوعها .. وبإشراف الهاشمية .

ومن ثم ، فإن على الفرنسيين ألا يسوا في سوريا وفرنسا ، بأن هناك وجهة نظر سوريا ، وأن وجهة النظر هذه - وخاصة إذا لم تكن تحت تأثير المستقربا الوطنية - مؤسمة في الغالب على أساس معقولة .

٣٤ - ما قاله دجان لوفنه ، في كانون الأول سنة ١٩٣٤

لم تبعث الأحداث السياسية الأخيرة من جراء تطبيق الحياة النيابية في سوريا ، كبير أثر في الرأي العام الفرنسي .

ومنذ ذلك الحين لم تكن هناك معلومات جديدة ولا أقل انتقاداً ... مع أن الحادث خطير .

كل أولئك الذين يرقبون بحرارة السياسة انتحادة التهمة ازاء الشعوب تحت الانتداب ، كانوا يهاجمون هذا الحدث ، وبأنهم دائماً ان تحدث مرة ثانية .

ولكن بالأسف ! ان الموسي دي طاريل ، قد أتى على نقض الجهود المبذورة ، لتسيير سوريا الى الاستقلال ، متذرعاً بحجج تناقض مع الحق والعدل . يجب ألا نسي ان استقلال سوريا كان ينبغي ان يكون ميبأ عام ١٩٣٤ . حسب منطق وافعال الانتداب خاصة الامر .

انه ليس من المعقول ولا من الامور المعز بها ان يطلق «الكه دورسيه» حرية العمل الى مثليه . ومع هذا يجب ان نلجأ الى الحقيقة الحلية . ان هذه الدار القديعة لا تزال مثارة على اصولها البالية . وشديدة التمسك باخطائها العقلية .

وليس من مجرد مشروع لهذه التدابير . ان الضغط العظيم الذي حدث عام ١٩٣٣ ، في أثناء الانتخابات النيابية ، كان يكفي لتسهيل مهمة الحكم في مثل هذا .
« البرلمان الهادي » :

تعد اعطدم المفوض السامي مرتين متواليتين ، مع هذا المجلس ، وعلقت دوراته لاسباب نافذة قبل انما تعلق بالنظام الداخلي ، مما لا يستلزم مرده الآن .
وبعد ، فقد سعى رجال « الكه دورسيه » لدى جامعة الامم لحقت صوت الاحتجاجات المنسروعة من لدن الوفود واللجان السورية ؛ وهكذا دفنت كل هذه الاحتجاجات بين أكناف الجمية .

ان اصدقاء فرنسا الأكثر احلاماً في سورية ، ارتكبوا حينها رأوا ان جهودهم ذهبت ادراج الرياح بنتيجة **ال** مسائل البالية التبعة ، ولكنهم لم يحسروا ان يحزروا مرة ويستسلموا لليأس .

وكثير منهم من التجأ اليها للحنون دون اخطأ القادح ، واصالح البلدين . وبالرغم من الجهود التي بذلناها ، ما لبثت ان ارتكبت تلك الاعلاط وبأية فداحة !.. ان الموسيوي مارنيل قد يكون اكتسب عن الموسيوي دومرغ فكرة تثبيت « دكتاتورية » مقننة وغير منسروعة في البلاد ، ان هذه الكيفية « الحصنة » أو « الاسدية » في معاملة الجمهورية السورية بيد كل الوعود التي اقتطعها فرنسا على نفسها ، هي معاملة في منتهى الخطأ والعت .

انه لمن القريب جداً ، ان نحد كمار الموظفين الذين لا يلفظون ثلاث كلمات دون ان يلتجئوا الى كلمة « فرنسا » ، يسخون بصلاية الرأي وبقصر نظر عريب ، على ما يضر " بمصالح الدولة التي يمثلونها .

ان الموسيوي مارنيل لا يحفل ان قيمة الصلح فيه بين الملك ابن السمود والامام يحيى ، كان لها وقع كبير في سورية . وقد علقت الاندية السورية بكثير من الارتياح والاعتباط على ما لاقته الوفود السورية التي امتت الحطاز من الحفاوة والاكرام .

ولم تحجم هذه الاندية . عن المقارنة بين الاسلوب الموسودي ، المرن ، ووجه
تفكر الموسيو دي مارثيل القاسية .

والآن .. هل يجب إحاطة الرأي العام القوي ببعض هذه الحوادث ؟
وهل ينبغي ان تذكر ايضاً رفض المفوضية العتيد ؟ ولم كان ذلك سيئاً
لاستقبال وفد ذي أهمية كبرى مؤلف من كبار الرجال الروحيين لكامل سوريا ،
جاءوا ليبحثوا معها الوضع الذي خالة الاوقاف الاسلامية .

ان حادثة سائلة اسه هذه ، حدثت في البلاد وكان نتائجها الوخيمة .
فكان ينبغي للمفوضية اذذاك ، ان تتهرب وتفكر وتتمثل ، ام انها نسبت رفض
الجنرال سري المشهور عام ١٩٢٥ لاستقبال الوفد الدرزي ؟؟..

وهذا يجب ان تذكر وضعية طرابلس ؟ لماذا لا تنضم هذه المدينة الى سوريا
امها ووطنها ؟ بل لماذا لا تثير أهمية شكل هذه الاصوات المرتفعة والاحتجاجات
المتعالية والكثيرة ، عند كل ظرف ، وسائحة ، بصدد المطالبة بهذا الالتحاق ؟

انسوا انه بفضل طرابلس نصب النقيب النفط العراقي ؟

أم انهم يحق يدهشون من ان وطنيين (الاعلين) . لم يطلبوا ان تنال
طرابلس مبتهاها .

وهل من الذكاء والحكمة تبي . ان يحلقوا مثل هذه الاسماء الخارجية
في بلد هو قاعدة الملاحة الحربية ؟

ليس في ذلك رهان قاطع على نقص سياستنا في سوريا ؟ كما باننا لسف في
غير مكان ...

« ولوف يتمون كاتب هذه الاسطر يفضحه لغرفساء . »

في اثناء هذه الاحداث كانت بريطانيا العظمى اكثر حكمة ، تستقبل في
لوندون الامير عبدالله . ان هذه الزيارة كان لها علاقة كبرى بالنفط البريطاني
ومصيه بحيفا .

ان الانكليز لا يستعملون سياستنا القصيرة النظر ، والا ينبغي بنفسي لفرنسا
ايضاً الموسيو ده كاريليس حتى والموسيو فلاندا ، انكوني بحث هذه القضايا
التي يجب ان نرى لها حلاً سريعاً .

ان كل تأخير يريد الحالة خطيرة ونفاقاً ، وذلك لا يفرب عن معلومات كبار
موظفينا الذين يملكون اكثر من غيرهم ، كما هي سرية التحوط في الشرق تلك
التأثيرات الشديدة . زد على ذلك الشقاء الذي يقتحم كل يوم الاوساط الاجتماعية ،
والفراش الباهظة التي يروح تحت اعبائها الشعب .

وفي النهاية ، ان منع الحريات السياسية قد احدث خبطة عنيفة واضطراباً .
انا نكرر ذلك ، ولا نتفزع عن تكراره في مصلحة البلدين . ولذلك يجب
تصيير الاوضاع السياسية سراً في سوريا .

وانا لنقول حذار ! مرة أخرى . ان التأثير النامل وعدم الرضى من
سياستنا هو عم ، وعميق ، وخفيف ، وهو قابل لاتخاذ كل الاوضاع الجائرة حتى
الدرجة القصوى منها .

هذه نماذج عن الآراء ، والبيانات الصادرة عن كتاب فرنسا المستعمرين
المهذبين لقاء فرنسا ، وعن الكتاب النافذين لاعمالها . بسطناها كما هي دون ما
تعليق ، ليتمكن القارئ اللبيب من فهم الانتداب المصلي الذي كانت نظرياته ،
وخططه وتطبيقاته مهيمنة على ذهنية وزارة الخارجية الفرنسية ، وعلى موظفي الدائرة
الشرقية ومستوفية عن لغز المسكرين المستعمرين ، وعلى المفوضين الذين ارسلتهم
فرنسا الى بلادنا لتنفيذ اوامرها وقد اتوا ثم عادوا ولم يهبهم سوى املاء جيوبهم ،
واشباع مطامعهم ، وتنفيذ اوامر اسبابهم .

ومن دراساتها والامعان في اهدافها ، يسيل على المتتبع فهم المراحل التي حاول
بولسو ومن اتى قبله ان يحروا بها ليحملوا من الانتداب وسيلة لاستمرار احتلالهم
وضمنا بقائهم بصورة شرعية بترعونها من اهل البلاد عن طريق المجالس التمثيلية
التي كانوا يوحدها لهذه الغاية .

وإيماناً لذلك ولاستمرار الذهنية الاستعمارية كبرمجيتها القلالت السائفة نرى من بيانات الموسيو هـ بونسو ، التي أذاعها في سور قبل مباشرة قطع المراحل التي سيأتي ذكرها ، ونذكر خلاصة أعماله التي قام بها خلال المدة التي قضاها في ربوعنا . وهي مراحل واضحة الخطوط عن تطور الانتداب والنتائج التي آلت إليه .

٢٥ - البيان الوزاري لقولي الحكم

البيان الوزاري لقولي الحكم^(١) : « أقدمت الوزارة السورية الحاضرة على تقاعد أمور البلاد وهي غلة بتقل المهمة الملقاة على عاتقها في هذه الأزمة الشديدة التي تحتم على كل وطني أن يبذل كل ما في وسعه لتحقيق رغب الأمة وإتقادها من الإخطار الهدفة بها من كل جانب . وستكون عملة بمد الائتكال على الله على إيجاد طريقة حل يكون فيها مقنع ومرضاة للسوريين من غير أن تناقض المصالح الفرنسية الحقيقية ، وستضع نصب عينها لتبني أركان سلام دائم يرضى عنه أبناء الوطن المقيمون فيه والنازحون عنه . حتى يتناولوا على الهامس البلاد من كبوتها وأقاليمها من عثارها ، ويمهدوا سبيل النجاة من الكارثات التي احتاجتها ، وكانت تهدد أركانها وتقوض عمراتها . »

في سبيل سلامة الوطن : ولاجل بلوغ هذه الناية التي ترى الأمة ناشد الحاجة إليها ، لم نجد بداً من اقتحام هذه الصخرة ومقابلة الشدائد الحاضرة برابطة حثي غامرين بالنفس في سبيل سلامة الوطن .

أما في البلاد : بمد آسائ الفكر ونمحيص القضية من جميع وجوهها والمفاوضة بمطالب الأمة الحقبة التي تسمى لأدراكها ، نجد وسيلة للخروج من هذا المأزق الحرج إلا بالعمل على القواعد الآتية :

(١) انظر الصفحة (٦٥) عندما كانت الوزارة مؤلفة . أم البيان نشره على إعلان كاذب من قبله بنصه ولت .

١ - تحقيق الاستقلال وضع الدستور على قاعدة السيادة القومية وذلك بدعوة المجلس التأسيسي من جميع البلاد السورية حثا تعود السيادة الى البلاد ليقوم بهذا العمل .

٢ - توحيد البلاد السورية جميعها وحملها دولة واحدة تتألف من سوريا وبلاد العلويين وجبل الدروز والاقضية العربية التي سلخت عن ولاية الشام بقرار عربي وضيقت الى لبنان سنة ١٩٢٠ وهي بعلبك والبقاع وراشيا وحاميا ، لأن هذه الاقضية جزء لا يتفك عن سوريا ولا يمكن الاستغناء عنها بسبب ضرورة المواصلات والموقع الحفراقي ورغبة الاهلين وحقوقهم . اما سائر الاقاليم التي اضيفت الى لبنان ، فان الحكومة تعمل على استردادها ، اما سورية مباشرة مع الحكومة اللبنانية ، واما بدعوة اهليها لتقرير مصيرهم بطريقة مشروعة بعد عودة السلم الى نصابه . وعلى كل حال فان البلاد ثمان من كل تجزئة جديدة . وندار على قاعدة اللامركزية بالصورة التي يقررها المجلس التالي .

٣ - تعيين الصلات بين فرنسا وسوريا بماهدة تعقد لمدة معينة وتكون نافذة بعد ان يبرمها البرلمان السوري ، وهذه الماهدة تبنى على قاعدة السيادة القومية مع المحافظة لفرنسا على النفوذ السياسي والريحان الاقتصادي اللذين لا يتعارضان مع السيادة القومية .

٤ - تسمى فرنسا لادخال سوريا وبقبها عضواً في جميع الاء .

٥ - حلاء الجنود الفرنسيين عن البلاد بصورة تدريجية متى تألفت فيها قوى أمن كافية .

٦ - التعويض على منكوبي الثورة .

٧ - توحيد القضاء وتنظيمه على اسلوب يتلف مع حقوق الامة السورية وسيادتها وبصون مصالح الوطنيين والاجانب معاً .

٨ - تحقيق المعفو العام عن جميع الذين اشتركوا بالثورة وسائر الجرائم السياسية في انحاء سوريا المختلفة مع بقاء الحقوق الشخصية مصونة لاربابها .

٩ - العمل على اصلاح النظام الاداري بمقياس واسع واصلاح النظام القومي .

١٠ - اطلاق يد الحكومة من سائر الاعمال الادارية ضمن دائرة القانون .

الوزارة المؤقتة وما هي أعمالها ؟ علاوة على ما تقدم ، فإن وزارتنا المؤقتة التي

قبلت العمل على ان تكون وزارة سلمية تسمى لانها حلة للاضطراب الناجمة .
وتأسس صداقة دئمة على اركان صحيحة من الثقة الصادقة ، والثقة المتعاقلة ، بين
الدولة الفرنسية والنمب السوري ، تستعمل على اتخاذ تدابير سريعة لاستعادة
الطمأنينة ونهضة النفوس المتحللة .

دي جوفنيل يؤيد السوريين ونحن ونتمنى ان نظام السيد المسيو دي جوفنيل

الذي عرفت مناقشة المرة في حمية الامة يكون عوناً لنا في هذه المهمة الشاقة
ويؤيد هذا الشعب السوري الميسر العامل على بوع الخياط السوء ، والوصول الى
حفة الحلبي من الوحدة والاستقلال ، ولا يخفى ان البلاد السورية تسرع من
البحر المتوسط الى حدود امراء تائف امة واحدة في عتيرها ولسانها وتقاليدها
وأعمالها ، ولم يفرد حبل ايمان بأدرة متتارة في اواسط القرن الماضي الا لتسبب حلة
استثنائية دعت اليها الضرورة ، والضرورة تسرع بتغيرها ، فليس من حق واحد
ان يمتد هذه الضرورة الحادة الى الافاق التي ليس لها مدحجها . واننا نرجو
من امتنا السورية الكريمة وأبنائها الكرام ان يبدوا في مساندة
يعلمون ان نجاح الحكومة يتوقف على تأييد الشعب ومنازلة ..



الفصل الثاني

« أعمال بونسو ومراحمه »

ومحاوولة وسياسة وثائجهما

المرحلة الأولى « مرحلة الدرس والتنقيب »

٢٦ - المرحلة الأولى « مرحلة الدرس »

ان المسيو بونسو كان موظفاً في الدائرة الشرقية ، ثم نقل الى سوريا لخاصها في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٢٦ ، ثم ارتحل عنها نهائياً في ١٥ تموز سنة ١٩٣٣ ، فيكون قد قضى فيها كفوض سامر للجمهورية الفرنسية ، ست سنين وتسعة أشهر على وجه التقريب .

٢٧ - صورة البيان الذي أذاعته الحكومة السورية عقب توليها الحكم

جاء والتمردة السورية قد انتهت بدخول الحُيُوش الفرنسية السويدياء عاصمة جبل الدروز ، وبعد ان استقال سلفه « دي جوفيل » وكان الموماً اليه قد عين الداماد احمد نامي رئيساً للحكومة السورية ، واتفق معه « د » على أسس ومبادئ .

(١) نشرت جريدة صوت الأحرار في ٨ شباط سنة ١٩٣٦ عن المعاهدة الموقعة أيام « دي جوفيل » سنة ١٩٢٦ وقالت عنها انها وثيقة رحمة ومي :

معاهدة تموز عام ١٩٢٦

أولاً - الاعتراف باستقلال سوريا .

ملاحظة المبدأ - بقى الشرائط التي يتنعم بها العراق .

ثانياً - ان فرنسا ، بالنظر لصدافة والتحالف الذين بريطانيا بسوريا ، تعهد باقتراح قبولها عضواً في عصبة الأمم .

ملاحظة المبدأ - يكون تعهد فرنسا من نوع تعهد بريطانيا لعراق .

لإنهاء القضية السورية، وذهب إلى فرنسا لتصديق اتفاقية ففضل. وشكرت له وزارة الخارجية بسبب طفيان دعاة الاستمرار، وحمل عليه مناقشود ومناوئود ،

ثالثاً - إن قول سوريا يجب انه تشكل منها دولة واحدة ، وبمباراة اخرى يعني إعادة تأليف وحدة الأراضي السورية بما فيها بلاد العلويين .

ملاحظة العبيد - إذا كانت هناك مراعاة من سكان العلويين وبطريق المدفوعة .
رابعاً - يجري استفتاء في الأراضي المنسقة بلندن ، ويكون لكان تلك المناطق الحق في اختيار الدولة التي يتمونها اختياراً حراً .

ملاحظة العبيد - تكون فرنسا حكيماً في هذا الموضع ويشأنف الحكم لمجبة الأمم .
خامساً - لتتبع جمعية تأسيسية انتخاباً حراً لن تمشور البلاد ووضع القوانين .
ملاحظة العبيد - ولكن بعد انتهاء الاضطرابات .

سادساً - ينسحب الجيش الفرنسي من الأراضي السورية تدريجياً ، عندما تشكل نواة الجيش الوطني بمساعدة مدربين فرنسيين تهيئهم الحكومة الجديدة لهذه الغاية ، ويكون للجيش الفرنسي الجار إقامة حامية في لبنان .

سابعاً - تفضل فرنسا بتخصيص مبلغ من المال في سبيل إعادة بناء المناطق التي خربت في النزال .
ثامناً - تمنح الحكومة الجديدة عملاً عاماً بلا قيد ولا شرط ، ولا يكون للحكومة الفرنسية أي اعتراض أو طلب في هذا الموضع .

ملاحظة العبيد - بعد انتهاء الاضطرابات .
ثامناً - يبقى سوريا اثنين مئتين دبلوماسيين لها في الخارج ، على انه في البلاد التي لا يكون لها فيها تمثول ، يقوم المثلثون الدبلوماسيون الفرنسيون بتمثيلها .

ملاحظة العبيد - في باريس وفي الخارج بمدفوعاً حصواً في عصبة الأمم .
عاشراً - تقلل سوريا في حكومتها وفي دوائرها مستشارين اثنين فرنسيين تابعين للحكومة السورية بموجب عقود تمتد معهم ببلد الحرية .

المادة الحادية عشرة - يكون للصناعة ورؤوس الاموال الفرنسية حق الرضوخ في جميع المشاريع التجارية والصناعية ، وفي استعرايح التروات الضخمة في البلاد ، هذا في حال عدم استطاعة رؤوس الاموال الوطنية القيام بتلك المشاريع .

المادة الثانية عشرة - تمتد القروض عامة في فرنسا او بواسطة الحكومة الفرنسية .
المادة الثالثة عشرة - تمتد محالمة بين فرنسا وسوريا تعهد بها فرنسا بالدفاع عن سوريا ازاء

كل اعتداء خارجي ، ومقابل ذلك تعهد سوريا في حالة نشوب حرب ضد فرنسا بوضع قسم من جيشها تحت تصرف فرنسا ، ويبين هذا المقدار ما بعد ، على ان تتولى الحكومة الفرنسية تجهيزه وتناجه .

وذكر الكاتب القدير مؤرخ الثورة العربية الكبرى السيد امين سعد في كتابه « الثورة العربية الكبرى » ان الوفد السوري في مدة إقامته عيبد اتصل بالسيد « دي جوميل » واجتمعوا

وإن يكفى هذه الاستمرار بما عمنوا في باريس ، بل انشروا في دمشق بتاريخ آب سنة ١٩٣٦ البلاغ الرسمي الآتي :

« شاعت اشاعات بأن مفاوضات دارت في باريس ، تتعلق بحوادث سوريا الحالية ، فليكن معلوماً لدى كل انسان انه لا يمكن عمل مفاوضة في باريس لاعادة السلم الداخلي ، إلا بعد انتهاء الثورة واستسلام الثائرين ، . وان الاوامر الواردة من الحكومة الفرنسية ، تقضي بنسج بحزم لأرجاع الامن الى البلاد ، وما لا تدرى هذه النتيجة من حيث التفكير بأقل مفاوضة . »

ولما اطلع الوفد السوري في جنيف على هذا البلاغ ، ارسل الى الصحف المصرية في ٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ بلاغ الآتي :

« اطلعنا في بعض جرائد سورية ، على بيان تديره السلطة المحتلة عنساز ، متعسلاً بكذب الخبر الذي تناقلته الجرائد بوقوع مفاوضات صليحية ، بيننا وبين الحكومة الفرنسية في باريس . »

« وهذا الكذب لا يقوي سمعة السلطة المنار اليها في تحري العنقة والصدور . والحقيقة ان الوفد السوري لا يمكن ان يدعوا الى باريس من تلقا نفسه ، ولا يقدر فعلاً ان يذهب اليها إلا بإشارة رسمية ، وإذا كانت المفاوضات لا تسفر عن اتفاق

-
- والله اعلم بالصواب . محمد باقر الخليلي - مدير تحرير الجريدة الوطنية .
- ٨ - انفق الوفد من جميع اصحاب الحقوق السياسية ، بموجب عقد ولا شروط وبدون الاستعانة بأحد الشخصيات المصنوعة ، فبعد ان
- ٩ - انفق امراء - العربدة وهم مع الدولة من - من حين الآن بهذا الزمان ، سواء اكان في دمشق ام في غيرها من المدن والمخيمات .
- ١٠ - تعريض مكوي الثورة .

ولم تلج تلك الامور الى الطبيعة الطبيعية من اعلنت وزارة الخارجية الوفد ان امرائنا في الشروط التي تم الاتفاق علىها بعد ارجاء ريثما يقرر امراء سوريا واليهاء المندوبين الساعين الجديد ويقوم بتأليف عمل هناك ، وبعد عمدة اتفق الحكومة الفرنسية ، المومر ، يستقر عليه قراره وبذلك وقعت المفاوضات .

نهائي ، فلم يكن الوفد السوري هو المسؤول ، بل وقوف المفاوضات ، انما نشأ
عن اختلاف آراء ذوي الحل والعقد من الفرنسيين انفسهم . أما ما نشرته بعض
الخرائد الباريسية ، من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بعضهم مع بعض ، او بين
الوفد وحالة الملك فيصل ، الذي لم يتدخل في هذه المفاوضات ، فلا اثر له من الصحة .

وبعد ان استقال ددي جوفيل ، وضمت السلطات الفرنسية البلاد السورية
تحت كابوس الحكم العسكري والاحكام الفرنسية ، وكان الجيش يحرب القرى
والمزارع ، ويدمر البيوت والمساكن ، ويفوم رجال الامن بتوقيف الاسرار ، كما
شاعت اعداؤه ويغلثون بهم السجون . وفي السجن كانوا يقتلون بعض الموقوفين
دون محاكمة .

اما ضباط الاستخبارات في الاقضية والمدن ، فكانوا يرتكبون افظع الاعمال ،
يقتلون على الشبهة ، ويمدبون من بينهم يوشاية ، ويرمون بالرصاص بعض الموقوفين
من الفلاحين بتهمة الثورة ، فيقتلونهم لا يبقاع الخوف وازهبة في قلوب الناس . وكثيراً
ما قتلت السلطات العسكرية من يقع بأيديها من الثوار ، وفرضت الضرائب الحربية
والنرامات ، وجتمعت من الاهل القرويين قهراً وتشكيلاً . وصفت اموال من
يقاومها ومن سجنته وخربت بيته انتقاماً من اهله وذويه .

وازدادت ارهاقاً وضغطاً ، باغلاق معظم الخرائد التي كانت تناوى اعمال
رجال البحرية وتنفذ الادارة ، ونسليط الموظفين على حقوق البلاد ، وارتكابهم
المظالم من قتل وتعذيب ، وبتعطيل الاحزاب السياسية ومنها من الاجتماعات العامة
تتلمح يسبق له مثيل .

ونتيجة لتوالي النكبات واعمال الظلم والارهاب ، كثرت الافلاسات التجارية ،
ووقعت الخسائر المادية ، وهجر الفلاحون والمزارعون قراهم ورحلوا الى فلسطين ،
والمرافق ، وتركيا ، ومصر ، ولبنان ، هرباً من انتقام الفرنسيين او خوفاً من
هجوم الثوار ، لأن من يأويهم او يمدد براد او عتاد ، كان يعاقب على ذلك ويلقى
في عياهب السجن ، ومن يأوي الخنود الفرنسيين كان بهاسجاً ويقتل ، فتمطلت
المزارع ، وأضررت الاماكن ، كأن البلاد في حرب عامة .

ولما جاء د بونسو ، الى سوريا في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ ، وتلقاه منغيبه ، كان المنتظر ان يعالج الامور بأسرع ما يمكن . فيضع حداً للحكم العسكري والمحاكمة العسكرية ، ويمنع ضباط الاستخبارات عن اتيان أي عمل اداري كئيفي ، ويعضون القضاء من المداخلة والميث بالاحكام والحكام ، ويظهر جهاز الحكومة بمن ساءت سيرتهم ، وثبت ظلمهم وارتكابهم الرشوة ، ويطلق وثاق الحرائد ، ويعفو عن المبعدين والمسجونين ، وينصف المشتكين ، ويدرس مطالب البلاد ، ويعمل بوجي العدل والمصلحة العامة ، وبوفق بين واجبات دولته وآمال السوريين .

ولكن ماذا عمل د بونسو ؟ وما هو برنامجها السياسي ؟ وهل نفذ تطلعات وزارة الخارجية الفرنسية ؟ وهل سعى لازالة ما كان من سوء نظام ومن شكاوى لا تمتد ؟ وما هي المراحل التي قطبها ؟ ولماذا طال عهده ومسال وجوده في سوريا ولبنان ثم ارحل عنها فجأة ؟ وهل كان موفقاً في خططه ومديرأ في اعماله ؟ واذا لم يكن موفقاً فهل كان التوفيق بمبدأ عنه لمعز في كفاءته ، ام عن سقم في تفكيره ، ام ان العقبات الاستعمارية اعترضت طريقه وسببت خذلانه ؟ وما هي تلك العقبات ؟ وما هي آراؤه ومبادئه ؟ هل كانت تتفق مع تاليم وزارة الخارجية ؟ ام انه عمل بوجهاً مستقلاً بإرادته وسياسته ؟

ان الجواب على ذلك سيبيته هذا الكتاب ، الذي يهدف الى تفصيل المراحل من اعمال بونسو ، ويذكر نتائجها بالنسبة الى ما هو واقع في سوريا .
واني سأذكر تلك المراحل بقدر ما لدى من وثائق ووسائل ، واستنتج منها بقدر ما يساعد على كشف الحقيقة ووصف الحال .

لماذا سميت هذه المرحلة بهذا الاسم ؟

٢٨ — المرحلة الاولى من اعمال د بونسو وهي مرحلة الدرس والتنقيب

سميت المرحلة الاولى من اعمال بونسو مرحلة الدرس والتنقيب ، لانها تني مراجعة التقارير والامبارات المحفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية ، وتشمل

أعمال رجال المفوضية وتقاريرهم وآراء المفشين المسلمين بعين خاصة، وتحتوي على تراجم الرجال الوطنيين، والانصار الموالين، وعلى جماعة الحكومة من مساعدي الانتداب ومن محافيه، وعلى اجمعيات السياسة وأعمال الاحزاب الوطنية، وعلى ما في سوريا من تيارات وديوت وتعلّفات دولية، وتجميع سجل العلاقات الدولية بين بلاد الانتداب وفرنسا من جهة، ودول عمية الأمم وخدمة الانتدابات من جهة ثانية، ثم التقارير الاقتصادية والثقافية والسياسية، وغيرها من الامور التي تهتم فرنسا ورحلتها المستعمري.

وتعني هذه المرحلة ايضا، تحول بونسو في الخلاء سوريا ولبنان، والمحادثة مع رؤساء الدولة السورية، اساقفي والحقنيين، ورؤساء الدين، والقضاة، والحكام، واران الحكومة، ونوررا، والنواب السابقين، والانصار الذين يدلي باسمهم التدويون وضباط الاستخبارات، وتعني الاتصال مع الشركات الفرنسية، واران البعثة، واران مندوبيات، وثماني الحامية الفرنسية، والشركات الاجنبية والمحلية، ومع اركان الخش وساطته، ومع مراسلي الصحف المحلية والاجنبية، لأن هؤلاء الاشخاص وهاتيك الهيئات مجتمعا، هي جهاز الانتداب واعضاء الاستعمار من منتخبات غورو، وبفاز وبفاز وساراي ودني حوفيل، وتعني أخذ رأي رؤساء المواقف والمؤسسات الكاثوليكية، ورؤساء الاديرة والكنائس والمدارس، لاسما لمتل مصالح فرنسا، وتقائيد فرنسا، وتنتشر ثقافة فرنسا، وتعني بعد كل ذلك السفر الى باريس، لاصلاح دوى الشأن على نتائج الدراسة، وعلى رسم الخطط، والاتفاق على ما يعمل، وتتمى العودة من باريس، وده شم الهواء، في أعالي جبال لبنان ومغاييف العلويين، وريرة زعمه المثار ورؤساء القبائل، والتحدث الى الاسر الاقتصادية في جبل اللوز، وجبل عمل، وجبل الاكراد، وجبال العلويين.

هذا ما تمنيه هذه المرحلة الاولى، وهذا ما قدم به بونسو على الوجه الذي اراده، ثم اعقبه سكوت عميق كسكوت أفه المول في مصر حتى سمي بالصامت. وبعد ثمانية أشهر ابتدئ، من ١٤ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ وتوفي في ٢٧ تموز سنة

١٩٢٧، نشر اشتداد الحرارة ووقوع الحروب وموم انفجار الحوادث وانهايات
الثورات، أداع بياناً رسمياً نشرته جميع الجرائد، أوضح فيه نتيجة دراسته وتقنياته
ويبين عيات الانتداب وبرامج أعماله، وذكر عزمه على تنفيذ ما جاء فيه.

ما هو البيان المنشور في ٢٦ تموز سنة ١٩٢٧

٢٩- البيان الأول لبوسو يشرح فيه سياسة حكومته في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٧

قال العميد الفرنسي:

« لقد تسنى مراوأة عديدة المفوض السامي في خلال مدة اقامته في فرنسا،
ان يوضح للحكومة الفرنسية وللجان الامور الخارجية في مجلس الشيوخ والنواب،
نتائج التحقيق الذي قام به من الحالة في سوريا ولبنان، وان ينقل اليها بوجه خاص
الاماني التي بسطت لديه مدة اقامته الاولى وبحواله في البلاد المشمولة بالانتداب.
وقد جرى له منذ عودته مفاوضات عديدة مع رؤساء الدول، اوضح في
خلالها آراء الدولة المنتدبة ومقاصدها، وأبان لهم نقاط الخطة الاساسية التي سيواصل
امر تحقيقها بالاتفاق مع الدول المشمولة بالانتداب وهي:

فرنسا والانتداب: لا كانت فرنسا عملاً بمنطوق صك الانتداب، المادة

الاولى (١) قد أخذت على عاتقها أن تمهد السبل لتتوسل سوريا ولبنان نحواً تدريجياً

(١) يقول هذه المادة كما جاء في صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠: « تضع الدولة
المنتدبة في خلال الات سراب تسمى من دخول هذا الانتداب في دور التنفيذ، دستوراً أساسياً
لـسوريا ولبنان، وهذا الدستور الأساسي يوضع بالاتفاق مع السلطات المحلية، ويجب ان يراعى فيه
حقوق ومصالح واعاني جميع السكان القاطنين في البلاد المذكورة. وعلى الدولة المنتدبة اتخاذ الوسائل
الآيلة الى تسهيل التطور التدريجي لسوريا ولبنان كدولة مستقلة، وفي انتظار وضع الدستور ووضع
التنفيذ، تدير الادارة في سوريا ولبنان بحسب روح هذا الانتداب، وعلى الدولة المنتدبة تشجيع
الاستغلال المحلي بقدر الظروف التي تسمح بها ».

ولا يخفى ان صك الانتداب المقرر في عمدة لوندرة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢، ووافقت عليه
عمدة الامم في ٢٩ ايلول سنة ١٩٢٢، ما عين تنفيذه في سوريا ولبنان في « تشرين الأول سنة

كدولة مستقلة ، وإن نشط الاستقلال الداخلي ، على قدر ما تسمح به الظروف .
ففي تسمير على تمام المهمة الموهوبة اليها من مثل جمعية الامم ، ولا وجه للبحث
في امكان عدولها عنها .

اولاً — مفة هذه المهمة — ان تطبيق نص المادة الثانية والمضامين من معاهدات
فرساييل ، ظهر انه ذو دقة حادة في الشرف ، حيث الطوائف المختلفة المقيمة في
اراسيه قد بلغت منذ زمن بعيد درجة من الرقي ، جعلها في الصف الاول بين
الدول الاكثر تطوراً في الشرق الادنى . وللمهمة المشددة مع تأييدها الامن والسكينة ،
وهما الركبتان الاساسيان لكل تطور سياسي ، لا تفعل عن تحقيق امنية هذه
الطوائف . عبر ان تمويل هذه الامني سادف حتى الآن من اقل لا يمنان بها ،
نظراً لما بينها من اثنافض الكبير .

وكان الاهتمام بتحقيق امان هذه الطوائف ، هي الفكرة المتواصلة التي أوجت

١٩٢٥ ، امم اجراء ، ويعد ، وانضى ، اوسو ، برسم ، مادة الاول في ٢٧ غوز سنة ١٩٢٥
ودعا الجمعية التأسيسية لتدوين في ٩ حزيران سنة ١٩٢٥ وعمل من الجمعية في ١٠ ابريل سنة
١٩٢٩ . ثم اثر الدستور بعد ان صحت برادعية المادة ١٠ ، واعلى معه المادتين الاربعين والاربعين
الديور ، والطورين ، والامم المتحدة ، والى في ٢٦ ابريل ١٩٢٩ ، فيكون قد نصي اكثر من
قال بين في تاريخ امد الانتداب المرفوس ، وسور . لم تارس الاستقلال ولا تمت بالحرية
المشودة ، ولا تمت حقوقه عور السيادة ، وهو دليل على ان فرنسا لم تله بعد لها حق من حقوق
المادة ٢٢ ولا المادة الاولى المذكورة . على ان في حكمها المشرعة لفسها عن التوزيع
والتعديل ، وان يدعونه مرفوسا سامي وممروم المهيمن على الشؤون الادارية ، والاقتصادية ،
والثقافية ، والفنية ، واممات كفضاء خدامته الحكة الاحدية في — القضاء المحلي للنهي حقوق تابعها
وحقوق الامم المتحدة . بعد ، فكيف لا الاستقلال واكتب ببدله ؟

وام في ما يتعلق بمفة المهمة من المادة ٢٢ من الانتداب فقرة تتعلق بالانتداب على سوريا شرحتها
القاموس الحقوق الدولي بقوله : ان معنى من الجمعية ان كان تلك المهمة العنانية ، قد كانت من
الرقى درجة توجب الاعتراف وقتاً منها شعوب مسقة ، شريفة ان تمارس في ادارتها بتامع
ومساعدة قوية متديفة الى ان تصبح قادرة على ادارة امورها بنفسها ، ويتمتع اثنان رخائب هذه
الاجنات في اثنان بقوة الشددة ، هي انتداب فرنسا على سوريا . ان برض اهلياً ؟ وهل اخذت
بعين الاعتبار رغبات السوريين ؟ وهل اتبع هذا ان يعمر من تأييد مسق او انتداباً ؟ الامم انوا
اقوال ساحة وانهم يقولون هذا يعطون

بالسياسة الفرنسية ، وقد نزل الدولة المنتدبة ، ثبته على هذه الخطة وموضحة التي
للزول عند هذه الاماني ، ما دامت ضمن دائرة النظام والسكينة ، وما دامت لا
تسحق حقوق الاقليات التي ائتمنها المعاهدات ، ولا تحالف ما تقتضيه المصالح العامة
الكبرى للبلاد .

ثانياً — استمرار السياسة الفرنسية والقانون الاساسي — ان هذه السياسة
التي حددها الموسيو دي جوفيل ، يوم ١٠ - ١١ - ١٨١٤ ، كانت موافقة الحكومة الفرنسية
وجمعية الامم ، فوجب ان يفتح عنها بصراحة في القانون الاساسي ، وهذه هي
السياسة التي سبق انعوض السامي الجديد منسكاً بها .

على ان النظام النهائي لبلاد الشرق المشددة بالانتداب الفرنسي سيكون قد
كل شيء ، من وضع القوانين بمهجه امره ، فالدول ضمن نظامها الحالي ، الذي هو ثمرة
جهود ثلثي سنوات ، حديرة بان تبحث في شؤون مصالحها وفي ازالة المنازعات (١)
بعضها مع بعضها الآخر ، كما انها حديرة بان تفقد كل اتفاق جديد ، من شأنه ان يزيد
التوفيق بين المصالح التي لا تكون في وقت من الاوقات متفرقة ولا منفصلة ، فالدولة
المنتدبة سينذل فمصرى جهودها بعد اتفاق مع ، وستقوم بوظيفة الحكم في ما قد
يحصل من المنازعات .

اما اذا كانت قد رعت في اقامة النظام الجديد على اساس موافقة الاهلين
عليه ، فلا يسما ان تسيء المهمة التي وكلت اليها ، وهذا ما يحصل اتفاق ، عمدت
الى التدابير اللازمة لاجل المحافظة على السكينة وضممان المستقبل ، وسيلج تلك
التدابير وتشد الى جمعية الامم .

ثالثاً — الحكومة المحلية ووظيفة الانتداب — تقدم حتى الآن تقدم كبير من
هذا الوجه ، وسالت الدولة المنتدبة مقاليد السلطة الى الذين مهجه الامر في كل
جهة (٢) أعيد اليها نظام ثابت ، وامكن فيها بفصل الهدوء والسكينة ، استعلاج

(١) لم لا تقسم الاداري والاقتصادي والافريقي ، التي اوجدت الانتداب في سوريا ولبنان
لما كان في الاقطار حصول مباحثات كثيرة مراراً وتكراراً في هذه وجوها .

(٢) إشارة الى استخدام الامم والشرقيين المصعبين لاصنامهم وارامهم ، والى الذين
يحلون في الحكم ومعه نفس الزمان وبقية الامر . لان كل دائرة في الدولة رأها مستشار فرنسي
وأمر من وراء ستار فصاح - واداء الحوادث - غنى أمر ترويه الوزارة فلا يبعد .

رأي الأمة ، وتأليف حكومات نظامية (١) ، وعلى الحكومات المحلية ان تعمل ما فيه مصلحتها الخاصة ، بمشورة ومساعدة الدولة المنتدبة .

ان تعدد التنظيم الحاربي في دوائر الانتداب المؤدى الى الامر كثرية ، وإلى التفرق بين الثورة والعمل ، واجتباب تراكم هيئات الحراقة ، سيزيد رغبة الدولة المنتدبة وضوحاً وحلاً ، فم يختص بمساعدة الدولة المشغولة بالانتداب في تطورها السياسي والاقتصادي ، وتحقق حينئذ تماماً ، الأمانة المنصوص عنها في عهد جمعية الأمم .

النظام والأمن : أعيد النظام وأصبح الأمن سائداً اليوم ضمن الحدود . واقد بذلت الدولة المنتدبة للوصول الى هذا الغرض ، جهداً عظيماً وقبلت بتقديم تضحايا تدل دلالة واضحة على انها تريد ارادة لا تزعزع ، ان تصل الى نتيجة حسنة بمهمتها الكبرى ، التي تستحق بها غري الصداقة النهائية بين فرنسا والبلاد المشغولة بالانتداب . ويجب ان نشأ فرائد السلام بالتعاون الادبي والتعاون المادي بين الدول نفسها . فان السلام هو خير ضامن لها . وكل عمل يجري بدون هذا الضم ، سواء اكان من الوجه السياسي ، او من امحه الاداري ، او الاقتصادي ، او المالي ، لا يحر الثمرات المرجوة ، بل يكون عبثاً بلا جدوى . وهذا يحمل ما تطلبه الدولة

(١) في ذلك الاشارة الى جمهورية لبنان التي أوجدهم (دي جوميل) ولكن اذا قرأت المواد الخمس الموحدة في هذه الدستور الذي اعطت صيته وفيه الحكومة التي نشأت عنه ، ودلنا ما حدث ايم نوسو ذاته ، فانه حصل احيداء الدولة في لبنان وقلب الحكومة واستعاد السلطات المنوطة الى شعبه المديكتوري بموجب قرار صدر عنه في ٩ ايار سنة ١٩٣٥ . اما المواد الخمس فهي : ١ - موضوع دوائر الامن العام في لبنان الكبير تحت تصرف الدولة المنتدبة . ٢ - نقل الدولة المنتدبة تعيين وكلاء عن لبنان فتمش الطارحي على ان يلحق هؤلاء الوكلاء بالسلطات العربية التي يصوت بها . ٣ - اذ صحت الحكومة اللبنانية بكل المجلس الثاني لا يكون قرارها نافذاً الا بعد مراعاة المفوض السامي . ٤ - كل تشريع مخالف (روح الانتداب ومصر بعلامه الدولة يقره البرلمان الذي يكون للمفوض السامي الحق بتوقيف تنفيذه . ٥ - تبقى مهمة المحافظة على الاراضي المشبه وحياتها بيد (الدولة المنتدبة) . حرر في ٢٦ ايار سنة ١٩٣٥ .

المتدبة من اشتركت تلك الدول على وجه معقول في الاعباء التي تستلزمها سياسة
الامن طلباً مشروعاً.

ولا يستفاد من هذا التصريح بوجه من الوجوه ، ان الدولة المتدبة تفكر
في ان تضعف عدة الامن التي أعدها لحماية هذه البلاد^(١) ، وانها لا تنهم بحفظ
النظام ، فهي بالعكس لا تزال تتحمل المسؤولية تجاه جميع الامم .

ولكنها تريد ان تزيد كل يوم اشراك الاعلين المصير في العهد الذي نزلته
لتنقذهم في سبيل حفظ الامن . وعلى ذلك يجب ان يقابل التخليص المتوقع في القوات
الحلية والمليشيا اللازمة للدفع عن الاراضي ، وستكون ابناء تلك القوات على
عائق الدول المشار اليها .

التعاون الاقتصادي : ان سياسة الامن تعمل في نجاح البلاد الاقتصادي ، ولا
تلبث ان تجعل المهاجرين ، الذين ما برحوا مدبرين الفتن بحسب رؤوسهم ، على
الرجوع الى البلاد . فبالخطة الاقتصادية يمكن ان يكون تعاون الدولة المتدبة
والدول المشمولة بالانتداب حثيثاً مفيداً ، في تحقيق امور لا تكفي الوفورات الحلية
لقيام بها ، ولا سيما ان تحسين احوال الاقتصادية والمالية في اقاليم ، وبخاصة لا مكان
الحصول على شروط للسلفات اكثر مواتية مما معنى ، لا بد ان يكون له تأثير في
الشرق . ولقد ثبت القوض السامي في اثنا اقامته بفرنسا ان السود الفرنسية
يمكنها ان تنهم بتقديم سوريا ولبنان من الوجهة الاقتصادية .

ادارة المصالح المشتركة : ان المصالح المشتركة بين الدول المشمولة بالانتداب
الفرنسي كبيرة جداً . والمنازعات التي قامت في بعض الاحيان لا تنقش بوجه عام

(١) هذا التأكيد كان هوامد بين المؤتمر الاستكثاري في سنة ١٩٣٦ ، ولم تلازم
الأتراك عندما دخلوه عام ١٩٣٩ . وقد عرابية في كتب الفرنسيين ، فانهم ساهروا الى الترك ولم
يتخلوا من تحرير مواعيدهم بأنهم لا يستطيعون التمتع^(٢)

مع الحقيقة الراهنة ، فلا حل صيانة ذلك المثلث المشترك ، تقوم بتوقيع خاص بمراقبة
بعض مصالح الموضوعة الفرنسية ، التي تمت عملها الى جميع الاراضي بالسواء ،
وستظل قائمة بهذه المرافقة بنفسه خاص ، الى ان تضع الدول الحالبة قواعد ثابتة
لاتفاقها ، وتؤسس تحت رعاية الدولة المنتدبة الهيئات المشتركة اللازمة .

وبينا نرى تصور الملامح في كل مكان نحو تأليف المصالح ، لا يسمع دول
الشرك وحدها ان تطلب التقدم والرفق بانواع سياسة تقرب صيغة حداث . ان
مستقبلها لا يكون بالشير على هذا السؤال ، والدولة المنتدبة المهتمة بتوثيق عرى
الاتحاد والوفاق بين الملل التي وكث اليها الامسية عليها ، حتى ان تراها زداد تقرباً
بعضها الى بعض ، ويجب ان يكون لها من ادارة المصالح المتحركة بينها فرصة لتنهزها
لذلك . والمفوض السامي يريد ان يجمع هذه المهمة بمعاونة ثلثي الدول معاونة زداد
تتأخلاً في كل يوم . وان الزمان سيعمل محله ، وحكمة الحكومة واحسانها بتكفلات
بالباقي . وان الانتداب يحكم سفته تقبلاً ، لا يسي الى الجلود او القفاء اكثر من
المدة اللازمة له .

فالى قضاء تلك المهمة يدعى الجميع . وان عدم الصبر لا يجعل في الحل المرجو
فيه ، بل لا يمكن ان يعود الا بتأخير . والله اعلم بقوس اعدل الآمال .

ان المبدأ اخر الذي تفتى عليه الجمهورية الفرنسية ، لا يسمع احد ان يرن
فيه . وعليه فالدولة المنتدبة التي عهد اليها ان تساعد سوريا ولبنان كدولتين مستقلتين
في سبيل الرقي التدريجي ، وفي حمل حقوق الجميع بحجة محترمة ، لا تختلف من
القيام بواجبها . انتهى البيان بنصه .

٣٠ — المؤتمر الوطني في بيروت وبيان ما رد على بيان بونسو في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٧

وعلى اثر نشر البيان ، احتسب الوطنيون السادة هاشم الاتاسي من حمص
والدكتور عبد الرحمن الكيالي من حلب ، وعبد الحميد كرامي ، والدكتور عبد
اللطيف يسار من طرابلس الشام ، وعبد الرحمن يهو من بيروت ، وقاهر الحابري

من حلب ، وعبد القادر حبي الكيلاني من حماة ، ونحيب البرازي من حمص ، ومظفر باشا رسلان من حمص ، ويوسف عيسى من دمشق ، والامير سعيد الخوازي من دمشق ، وعفيف الصلح من دمشق ، والمكتوب احسان الشريف من دمشق ، وعزف الحسن من طرابلس الشام ، والمكتوب عبد الله الياسي من بيروت . (وتخلّف السيد ابراهيم هنانو عن الحضور بسبب مرضه في أثناء مجيئه وتوقفه في مستشفى طرابلس) — وغدوا مقررأ في بيروت في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٧ ، ودرسوا البيان على ضوء الاتفاقات الجديدة الواردة فيه ، وعلى حوادث الأيام الواقعة ، وعلى موقف البلاد من امنها ومعاييرها ، واعدوا بيانهم الآتي بالإجماع .

« لا وحده الوضعية السياسية في سورية ، ما تشكفت بياضها منذ ثمانين سنوات ، وان الدولة الفرنسية المتدبة ، رغم اطمئنانها الشديد في الأمر ، لا تزال تلجأ الى تعارب متنوعة ، وإلى تطبيق حذو وأشكال الامواج السياسية والادارية ، ولم تنتج حتى الآن اتفاه المرسومة فيه ، ولم تضمن الاماني التي نعبر عن عليها الأمة السورية ، ولم تزل ما حرم الماضي من الاحوال السيئة والمخاض المفعمة ، وشعروا بأن البلاد مقدمة على تطور جديد ، لا يتفق تماماً والمطالب التي رمتها الأمة السورية الى حكومة الجمهورية الفرنسية ، لسان وعددها وتتلها ومخاطبها تكراراً ، ورأينا ان بيان نظامه المفوض السامي المنيو ديونسو والملق في ٢٦ عوز سنة ١٩٢٧ غامض ، وان ما جاء فيه من أسس ونظريات عامة ، لم تحل الوضعية التي اشرع اليها ، بل ولد نوعاً من التريبة في نفوس اهالي وطننا ، الذين كانوا يعتقدوا تمام الاعتقاد باطلاع نظامه على جميع ما يتكون منه وفي ما يصون اليه ، وما كان ايضاً ما شاع وذاع عن الاحداث (١) التي تنوي سلطة الانتداب تطبيقها ، والحكومة

(١) كفتوة حبة تأسيسية مؤلفة من اربعين شعباً تعين السلطة نصهم ويتنخب الاهلون النصف الثاني ، يضمنون القانون الاساسي لبلاد حب المنروع الذي تلدهم لهم فرنسا ، واعلان الملكية التي بتريها الفرنسيون ودعا صباط الاستعزاز لها ، وان يطن الداماد احد فاعل ملكاً على سوريا ابو عيره من ترشحه المقوزية الفرنسية .

المحلية (١) تنفيذها ، لا يتفق وما تنطوئه البلاد ، فضلاً عن وجود عامل آخر .
 يفت دائماً في سبيل حسن الظاهر ، وهو فقدان بعض الحريات كحرية الصحافة
 والاعتناء ، وحرية الكلام ، ووجود الإدارة الفرنسية المختلفة التمدد بين مكان
 ومكان ، والاستمرار على الاعتقالات وسلب الحريات الشخصية بدون سابق احكام ،
 وعدم اعتناء السلطة الفرنسية برأي الاكثية الامة التي يجاهر بها الوطنيون (٢) .
 لهذه الأسباب جميعاً ، وحدنا ان واجب الاحلاس يوجب علينا التداول في الامور
 كلها ، لنجد لها حلاً مرضياً للجميع . ففر رأينا على عقد اجتماع في حوخل من
 التأثيرات ، واحترام مدينة بيروت ، ونعشنا في هذه الامور من جميع اطرافها لترفع
 النتيجة الى ابراهيم الانكليزية ، ونكاشفها بما فيه مصلحة الامم السورية والفرنسية
 لبقاء الثقة متبادلة ، وتعمد الضابطة الى القبول ، وتساعد على تحقيق النيات
 الحسنة في ما تطلق برشاد وريقة سورية ، التي قطعت حكومة الجمهورية الفرنسية
 عهداً على نفسها ، ببدالها الى المستوى الثلاثي من المدنية والاستقلال .

تخلفات فرنسا في سياساتها :

وقد كان اول عملنا درس بيان غامة القوم السامي ، فوجدنا بعد البحث
 فيه ، انه يقضي علينا اننا نترك الى نقاط القوم ، التي يجب ان نوصل
 الى حلها وهي :

اولاً : ان السلطة الفرنسية ، اضلعت كما قلنا على امان البلاد ، وعرفت ما
 يسمي اليه ابناءؤها من مصائب . ومع ذلك ، في جميع التطورات التي تطورت بها
 القضية السورية في هذه الأخيرة ، وفي جميع المفاوضات التي حوت مع غفائكم ،
 ومع اسلافكم ، ومع بعض كبار رجالات فرنسا الذين قدموا الى سوريا وانذاكروا

(١) وكانت في ذلك الحين مؤلفة من الدماء احمد نوري ، ووافيق المؤيد ، ويوسف
 الخضير ، وشكري الحلي ، وعبدالقادر المصدا ، ورشيد المدرس ، وشكيب ميسر .

(٢) تقدمت ، عهد البلاد الى الجرائد سراجي في ١٩٢٥ ، بجداول رجعية سريعة ، انظر
 تفصيل ذلك في كتاب الرد على النيات صفحة ٥٠ .

مع وفودها ، ودرسوا حلاتها الاقتصادية والسياسية والادارية . لم يكن ذكر التحفظات (١) التي تركز عليها سياسة فرنسا في سوريا . وسرعان ما انجارت الكثيرة عند الإذاعة التي وقعت فيها الخلافات ، ذلك على أن اقرب الطرق لحل المشكلات ، وإزالة سوء الفهم بين الفريقين ، كانت مبادرات شيعين النقاط والمناخ التي تحتفظ بها أحد الطرفين . حيث نظام الحبيد . يذكر شيئاً من هذا القبيل ، ولم يشر إليه ، ولو من طرف حدي ، حتى أن التفسير (٢) المسمى البيان لم يشرس إلى ذلك .

ثانياً : إن البيان لا تضمن ، ما يدل على عدم الحرية الطبيعية للأمة في حمايتها (٣) ، وأحزابها ، وتشكيل أزمائها ، ورفع الأسلاك العسكرية والأمنية ، وإلغاء التي الاداري وسياسة والامانة ، ولا نص على عدم الماء ، الذي يستطيع معه المتفانون (٤) ، واشكروهم السياسيون ، واسعدون من أوطانهم ، الرجوع إلى بلادهم . قبل دخولها في تطور عملي جديد لكي يعمدوا ويشغلوا في خدمة البلاد .

(١) إن السوريين يقولون بأن فرنسا لم تأت إلى هذه البلاد ولا بعد مهمة الانتداب . وتحتل النفقات والتضحيات في الرأسمال والأموال ، لمجرد إرغامهم واستعمارهم الاستقلال ، ويقولون إن فوطا لحمة الأملات ورعة تليدها التريفة ، والادوية ، ليس التام المصروفة التي ترسو من ورائها النفع المادي ، وذلك أراد أن يفسد شديد تمكيد الحق لتكشف المقاصد ، وبعد طريقاً محض على أساس قتال المانع دون من الثقافة والاستقلال ، وإرجاعهم بحقوق الشعب . ولكن فرق لا تريد بيان ما تضمنه ولا يرضى التعديلات ، بل تصلب القسوة والافتقار دون قيد ولا شرط ، وهذا شرها في مبادئها والمثل لها في أهدافها ، وهو هو نعم ولكن خلاف . ومن يبل به ؟

(٢) هي البيانات التي أدلى بها الكولونيل دنو تسمين . وأما مدراً معرفة العميد السياسية ومن عليها كان مدراً الاستخبارات .

(٣) إن ساراي مد أصدر قراراً بإغلاق الجمعيات . حقوق الإنسان وحزب الشعب (٤) ، وجميع الأندية ثم جاءه د دي حرمين . وأعلن الادارة العرفية . ومن قانون المطبوعات ، وقانون منع التجمعات ووسع قانون الانتخابات وأعلن حرية الصحافة . كان حال الوطنيين .

(٥) تحت الخدمة العسكرية البادية : فارس الحوري ، وحسين الرازي ، وألفي الحفار ، وفوزي القزي ، وسعد الله الحوري ، إلى الخسكة ، وكان الثلاثة فارس وحسين وألفي ووزراء

ثالثاً : ان البيان اعتبر سوراً احزماً ، مفككة متباعدة ، وراعى الطائفة في
التقسيمات الادارية ، والاضاع السياسية ، وغير ذلك ان هذا الاشارة يحتمل احتم
الدوري الذي يقو الحكم السابق على تحيزه وتفكيكه ، خاصة المرحل والضعف
مع السنين .

رابعاً : يصرح بيان نظامك ان الدستور سيضعه من جهة امره ، وبفهم من
هذا ، وجود من لا جهة امره في البلاد ، مع ان الأمة تنتظر الدستور بفارغ
الصبر ، وتلح بوضعه من قبل جمعية تأسيسية تختص انتخاباً حراً تكون مثله لها
بأجمعها ، وتنتفع ان تعين علاقات الصديق ، والشكل الاداري الملائم خاصة البلاد
الادارية ، والاقتصادية ، والسياسية ، وما تطلعه من الاسس الكاملة لتنفيذ
سلطانها القومي .

خامساً : ان البيان اشار الى انما الدول في البلاد ضمن نظامها الحالية . فهذه
القضية لا تنال بموضوع كاف وطريقة معقولة لانه لا تخفى على نظامك ان المصالح
المؤدية الى ازالة المنازعات — له صبح وجودها — وسفد الاتفاقات لا يكون ميسوراً
ان لم تصرح الدولة المنتدبة في مقرراتها واحكامها ، بأشارتها سوريا بمحموعاً
كاملاً يقتضي ان يطبق فيه ما يحفظ ويحمي جميع المقومات والاحتياجات التي تحتاج
اليها كل امة لمحافظة على قوميتها الخاصة .

سادساً : ذكر البيان اهم الاسواق الفرنسية بالخاص سوريا من الوجهة
الاقتصادية ، ولكن لم تشرس لاقصاديات البلاد الحالية وضرورة تخفيف
الضرائب ، التي اتقلت كاهل السوريين ، واصبحت اضرار ما كان يؤديه المكلف في
الماضي ، وما تحمله نتائج زراعتهم وصناعتهم ونحسارهم . وما بعد بالنظر في امر

في حكومة الدمام الاولى التي غيرت ، من حرمين . . . ولم اراد ان الساحة العسكرية اخذ موافقتها
على ضرب دمشق امراً ، فألقت القبض عليه واعتقد مع احوالهم ، وعدد الدمام فالف وزارته
من آخرين ، فالتفت على ان رئيس الحكومة هم اتفاق مع وفاته في دست الوزارة ، ولا يجوز
بكرامة الامه ، بل هم اجزول عند ارادة ثقتي اقتدار .

المواجز الحركية ، وفي أمر الشركات ذوات الامتياز ، التي رغم وجود النص في امتيازاتها ، لا تزال تخالف شروط هذه الامتيازات ، الى ما هنالك من الأمور الداخلية ، التي اذا لم يضمن الدوري بصلاحها ، ولا كبير فائدة له من اهتم الاسواق الفرنسية بأموره الاقتصادية .

سابعاً : ذكر البيان ان نظام القوس السامي ، سبق متمسكاً بالسياسة التي حددتها المسيو دي جوفيل بعلاء ووضع ، والتي جعلت على موافقة الحكومة الفرنسية وجمعية الاة ، والقوس السامي السابق كان قد عقد اتفاقاً مع الدولة السورية مبنياً على هذه السياسة ، فهل ما هنا في هذا الاتفاق هو الذي سيقدمه نظام القوس السامي الحالي ؟ ان الشأن لا يوضح هذه النقاط .

ثامناً : اشار بيان غامسكي الى نقطة حددت في دوائر الانتداب ، ولكنه لم يحدد العلاقات التي ستكون بين هذه الدوائر والحكومة المحلية ، وعلى من تقع المسؤولية فيما يرتبه المتداولون ، إذا وقع اختلاف أو حتم ؟ ونحن نرى حتى اليوم ان الحكومة المحلية تحصل مسؤولية تنفيذ اجراءات عديدة ، لا تكن صادرة عن فكرتها الخاصة ، وعلى هذا مناسبت المسؤولية ، وضعت كقاية الموظفين الوطنيين ، واضطربت المعاملات .

تاسعاً : ذكرتم ان الدولة المتدبة ولأجل سياسة المثلث ، ستقوم بشروع خاص بمراقبة المصالح المشتركة ، وذلك على ما يقين ، محدثات إدارة مصالح مشتركة ، فهل يفهم من هذا ، ان هذه الدوائر ستكون توشح بحري الانعقاد والمثممين الذين الملل التي ذكرتموها ، وعلى أي اساس يكون ذلك ؟

عاشراً : يقول البيان ان عدم الصبر لا يجعل في المزعوب فيه ، بل يمكن ان يعود بتأخير ، وان يقوس اعدل الآمال . وهو قول حسن ، ولكن ألا نلاحظون ان الستين ، التي مرت بدون استقرار على سياسة مرصية ، بدليل سرعة تبدل الاوضاع الادارية والسياسية ، وبخاتمة هذه الاوضاع رغم تنوعها الألماني الوطنية ، تحصل على ادخل اليأس في قوس التفكير ، وبوتة الغلق في افكارهم ، لانهم

طالما سعوا لمداواة ذلك بعزف السلبية واقتاوتية ، فزيجدوا التسهيلات المطلوبة ،
وكان سعيهم وبناً عليهم وعلى حريتهم ؟

والنتيجة ، ان هذه القاعة الخامسة في بيان المقصود السامي ، هي التي وجدت
ضرورة رفضها اليك والقات نظرك اليها ، واني ان الاسباب الداعية للتفكير في
تقرير مصير الحالة الخرجة ، تنحصر في عدم اضاءة اليهود والاثنيات الدولة في
سبيل انهاء مواهب واستمر حيرات البلاد ، وهذا ما يقوي رجسنا في انتقام
والعمل المشترك مع الامة الفرنسية الحرة نوصية هذه القاية ، وندعو ان لا نصيب
الى ذلك الكلمة الآتية :

ان السوريين في الخاضع على الشعب الفرنسي بتحقيق امنهم لا يقصرون
خلق حالة سياسية جديدة ، لان البيانات والمعاذات السورية ، اعترف باستقلال
سوريا ، واعترف لهم بمحاربتهم حكم انفسهم بتقريب . فهو ادن يقبلون حقاً
كانت الدولة الفرنسية قد ضمتهم لهم ، وحرمتهم بلاء سياسة بعض الموظفين
الفرنسيين في سورية ، الذين تجاوزوا حدود الصبح والارشاد ، مما أدى
الى جر فرنسا الى مواجهة المواقف المنظرية في سورية ، ولهذا فنحن واقفون
بان وجهة نظر الدولة الفرنسية ووجهة نظر المسلمين ، يمكن بل يجب ان يتفقا
ويتحددا . ونحن نعتقد ان في فرنسا امة نبيلة تباد قصبها الوطنية وتعطف عليها
ويريد اعادة الثقة بيننا وبينها .

وهذا ما يؤكد لنا تمتد الشعب الفرنسي بالعدل ، وبنانا على لزوم التعاون
المشترك المبني على تبادل المنفعة ، وتمتين واحبات المصيرين .

هذا ، واصبحوا انما حامة المبدأ ، ان تذكركم مطالب امتنا ، تلك المطالب التي
نقلها اليكم سابقاً ، وفودها في الداخل وفودها في الخارج ، واني سعطها اجمالاً في
هذه السطور ، ووعده قبل سفركم بدرستها ومعالجتها ، والآن لا نريد مسيرها في
نظر نظامكم ، ولا نستنها في ما ننوون اجراءه .

وقد وجدت انه حدير بنا ، القات نظركم في الختام الى لسان حال امتنا في
الظروف الحاضرة محاطكم هكذا :

طلبتم منا الصبر صبرنا ، وحسن الثقة فوثقنا ، هل يا ترى يرسم بقاءنا
مزمريين شاكين مفيدي الحرية مفككي الاجزاء ؟

اذا لا تصدق ذلك ، ولا تريد ان تصدق اننا عندما نطلب منكم النظر في
قضيئنا بانصاف ونسألکم تعديل ما هو ضروري تعديله ، واصلاح ما هو واجب
اصلاحه من الاوضاع والتدابير غير المرضية ، ان نهمونا باننا اعداؤكم ، وان
معالجات الانتداب مهددة ، مع انكم افرى الناس بالامر الواقع بنياتنا الحسنة . هذا
هو لسان حال الامة نعيده على مسامح نظامكم ، وزيد عليه باننا لسنا اعداء
فرنسا التي عرفناها : بملها وحروبها ومدنها وثقافتها وتقاتها في خدمة المبادئ
الانسانية . ولهذا قصدنا بهذا الاجتماع تكديركم بأن الشعب السوري مستعد لمزيد
العداقة والمصالحة ونديان الماضي المؤلم كما وجد تحقيقاً لامانيه وليادته القومية .
(انتهى) (١)

٣٠ — ماذا يستفاد من البيانين ؟

يدي الموسيو ، دي جوفيل ، ان العمل الحقيقي لفرنسا ، هو مزج فلسفتي
الغرب والشرق . ويدي بعض الفرنسيين ، ان هناك نفسيين : فرنسية وسورية
متباينين يصعب انقحام والامزاج بينهما . ويدي الموسيو ، بونسو ، انه جاء ليشمسك
بالسياسة التي حددتها سلفه الموسيو ، دي جوفيل . فمن هو الصادق بينهما ؟
وهل بيان بونسو يدل على مزج النفسيتين ؟ وهل يجبر الخفيفة قول من قال
بوجود نفسيين متباينين ؟ وهل يطل سبب سوء انقحام بعدم الامزاج ؟

ان البيان القرني يبيدنا : ان النفسية الفرنسية التي دلت الانتداب واعطي
لها ربح رفض السوريين ، هي نفسية مادية استعمارية ، تطلب التسلط واخضاع
غيرها لمناهبها المادية قبل كل شيء . والفلسفة لا تعرف المادة اذا طلبت الخير
الانساني ، والا كانت فلسفة غرائز وعواطف وشهوات . ولذا نشأ عدم انقحام

(١) نشر في الصحف السورية والمصرية وارسلت منه نسخة مع كتاب من رئيس المؤتمر
البيد « هاتم الاثني » في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ .

لاختلاف المفاهيم في الغايات والذهنيات . والا فالقول المدركة التي هي مدار النفع ، لا تختلف في تحديد الحق وتقرير الانصاف ، اذا كان لسان حالها وهدفها الارشاد الحقيقي والمساعدة الزمنية . ولا بد وان اختلفت في الاساليب ، من ان تتحد في الناية لبلوغ ذلك لانها تدرك ان العقد الاجتماعي مداره سون الحقوق والمنافع المتبادلة ، ومقياسه الانصاف والعدل بين المتفاعدين ، فكيف يمكن الاتفاق على عقد الماهدات وقبول التعاون ، اذا كانت النفوس المتفاعدة التي تريد التعاقد تتحرك مع العاطفة وتتأثر بالهم الذاتي ، وتهدف الى اخذ ما يريد غيرها ، وتهمل الحق المتعارف به ، وتتعدى حدود الحرية التي هي ملك غيرها ، وتلجأ الى القوة في فرض ارادتها واستباحة ما لا تملكه ؟

هذا هو علة الاختلاف وسبب التنازع وتعامل البغضاء والتنافر .

نعم ، فقد درس الموسيو بنسو احوال سوريا مدة ثمانية أشهر ، دون ان يبدى رأياً او يصدر بياناً . ثم ذهب الى فرنسا وعاد منها بعد ان تزود بالتعليمات وادلى بآرائه ومشاهداته ، فهل اساب ببيانته وبخطئه التي رسمها لسياسته المقبلة ؟ وهل بشئ السوريين تناقله ؟ وهل يخصصون لانيته ؟ وهل فيما حده من مبادئ ، ما يتفق والآمال التي وضعوها في ميثاقه ومن احلها ثروا على المثاليين . وثاروا على الفرنسيين ، ويثورون على كل سلطة اذا لم يتحقق ما يطلبون ؟

ان البيان جاء متناقضاً لأماله وأمانته .. ولماذا ؟

أولاً — بحث في عقد اتفاق فيما بين سوريا والدول المجاورة ، تكون فرنسا فيه الحضم والحكم .

ثانياً — بحث في شؤون الدول المحلية التي خلفتها فرنسا بعد الاحتلال . ولم يقل بالوحدة التي هي الاساس .

ثالثاً — بحث عن تنظيم دوائر الانتداب على قاعدة الامر كثرية ، وعلى تقليل قوى الاحتلال وتزويد قوى المليشيا ، واقتداء ادارة المصالح المشتركة بربدها المفوضية . وهذه مائة لانشاء جيش وطني يدافع عن البلاد ، ويكون بيد الحكومة لا بيد الدولة المستعمرة .

وأما ... نص على أحد سلطات من الفرنسيين الرأسماليين لأعطائهم امتيازات
نذر عليهم المال والثروة ، ونحرم المواطنين استثمار خيرات بلادهم ، ويمدحهم عن
ساحات الاقتصاد والتجارة . وهي خطط الاستثمار لأفضل السكان واخضاعهم
لأرادته ، لأن فقدان الثروة يورث الفقر ، والفقر يقعد الأمة عن كسبها ، ويمنعها
من النضال لتبيل الاستغلال .

خامساً - دعوة الشعب الى عدم الارتياح بالمبدأ آخر ، الذي تبنى عليه
فرنسا في سوريا ، وترك الأمور لتعمل الزمن الذي سيمثل عمله ، لأن غامة المسيو
يونسو قد تمين أشهر سنين ، فيجب ان يقطعوا مراحل تمسكه من رفع راتبه ،
وتأمين قاعدته ، وإزالة حبه . وإسباغ بقلته ، والترويج عن نفسه بين ربوع لبنان
ومقاصف باريس . وبعدها يأتي دور الفلسفة الغربية ، التي تتلامم والفلسفة
الشرقية ، وبالحل من فلسفة ومن مراحل ومن بيان لا تترك مساحة . ولا يفره
وطني ، ولا يتفق وذهنية غلظة ، وليس له مطلق فهي نتيجة مفيدة ، فذاً ، لانجح
سياسة يونسو ويكون رائد هذا الأسفان ، وهي تنتهي حيث بدأت .

٣٩ - تحليل البيان السوري

ان البيان السوري ، أشار الى غموض السياسة الفرنسية وإيهامها ، لأن
الانتداب يقوم على أساس الاستعمار ، وسوريا ترفض الانتداب لهذا السبب ، وتحارب
المستعمرين ، لأن السوريين يعرفون حكمهم وتحكمهم واستنزافهم القاتل ، وسياساتهم
القائمة على التهديم والتسكيل وتسخير القصر ، وقتل روح المقاومة ، وإفساد
السكان . وحقن الحرية ، وتسليط التدفق ، وتسخير الأديان ، لترويج مصالحهم ،
واستخدام القرى لتدعيم مقدرات البلاد اليهم . واستنزافها حسب أهوائهم .

ثم اتفق عموم البيان الفرنسي ، وأحداثه الزبينة في تموس المدركين الواقعيين
على دخائل الأمور ، وما تهدف اليه فرنسا من وراء هذا التطوير ، لأنه يعوي عزم
السلطة على تنفيذ إجراءات خطيرة ، يتم الحرية مفقودة ، والإدارة العرفية مغلقة ،
والاضطرابات مستمرة ، والاعتقالات قائمة على قدم وساق . والسجون مملوءة بالأبرياء
بدون سبق احكام صادرة عن محاكم مدنية .

ثم استفهم البيان عن ماهية التحفظات التي أشار اليها المبدأ ، وكان قصده ما فعلته انكلترا في مصر والعراق . وذكر مقتصراً على اجمال البيان قضية إعادة الحريات الى الشعب ، واطلاق سراح المبعدين ، وتقد ابقاء سوريا بحراً وتحت الحكم المباشر ، وتعرض بنهم لقول المبدأ ، ان الدستور سوف يضعه من يهيم امره . من هؤلاء ؟ أم الدمام وحكومته ؟ أم انصار الانتداب وعبيد فرنسا ؟ أم الوطنيون الذين يطلبون باصرار احراء انتخابات حيادية ، لاجراء جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستوراً حراً غير مقيد ؟ واذا لم يكن الوطنيون هم الذين يهيم الامر فمن يوضع الدستور ؟ ولن يوضع وهم اكثريّة البلاد !!! .

واعترض على بقاء الحواجز الحركية ، وعلى التفرقات وفصلاتها ، وعلى استبعاد الشركات ذات الامتياز وتحكمها ، وتفصيل السلطة لها على الشركات الوطنية ، وعلى عدم اصلاح المجال لتنمية اقتصاديات البلاد عن يد ابنائها ، الذين غدت تجارتهم تزداد سوءاً ، وصناعاتهم أحاسيا المظلمة ، فاضطر قسم منهم الى ان يرحل عن البلاد ، واتخذوا وضع البلاد الادارية ، وتسلط الفرنسيين عليها ، وادارتهم إيها ادارة مباشرة ، أصاعت المسؤولية ، وشلت ارادة الموظفين ، واعترض على وجود المصالح المشتركة بيد الفرنسيين مباشرة ، وتصرفهم بها تصرف المالك بملكه دون رقابة ولا حساب .

واذا كان قد دعا البيان الى التقام العمل الثماوي ، فليكن تمكن البلاد من ممارسة حقوقها وسيادتها كدولة معترف باستقلالها وكيانها وحققها الدولي . واعلن اخيراً ، بأن المؤتمر الوطني كان قد قدم الى سلفيه : « ساراي ودي حوفنيل » مطالبين الامة فلم تبعاً فرنساها ، وبشئ أعضاء المؤتمر اتهم على استمداد لتنامي الماضي ، إذا وجدوا تحقيقاً لأمانهم ومبتاهم .

وقد كان للرد وقع حسن في جميع الأوساط السياسية ، ولدى افراد الشعب كافة ، أبدته الصحافة اللبنانية والجمعيات السورية واللبنانية في المجر . وقدم الوفد السوري في « جنيف » بعدما اطلع عليه ، تقريراً آخر إلى عصبة الأمم في ١٢ ايلول سنة ١٩٢٧ معبراً عن آرائه ، وما يجب ان يقال ، ردأ على بيانات « بونسو » وبرنامجه

وشارحاً حقيقة أماني البلاد ومطالبها الأساسية ومؤيداً بيان الوطنيين.

٣٠ - تقرير الوفد السوري الى عصبة الأمم في ١٢ ايلول سنة ١٩٢٧

وقال الوفد في تقريره ما يأتي : « لنبعث الآن في البرنامج الذي أذاعه الموسيرونسو ، فأقل ما يمكن ان يقال انه آثار ما كان كائناً من خيبة الآمال .

فهو مكتوب بصيغة مهمة بحيث لا يستطيع احد في سوريا ان يرى فيه رغبة حقيقية في تغيير شكل الحكم ، بل بعكس ذلك مبرح بأنه يحافظ على الشكل الجاري العمل بموجبه ولا يعتبر انه يوجد فرق بين شكل الحكم سنة ١٩٢٠ وشكله في سنة ١٩٢٧ فلا الخروج الدائمة ولا الانقراض المتراكمة المتصاعد من بينها الدخان حركت عواطف منظم هذا البرنامج ، ولكنهم اتفادوا الى هود وتأثير بعض القوات العسكرية . ونقول بأسف ان عدم توقيف الحركات الدائرية جعل الحالة متعذرة مع هذه القوات ، مع انه قد اذيع قبلاً انه لا سبيل الى منح السوريين مطالبهم قبل توقيف رحى القتال .

اما محتويات البرنامج فاقسم الاول بمسرح بأن الدولة المنتدبة لا تقبل الانتداب المهود فيه البها من جمعية الأمم . فهذا التصريح لا محل له من الاعراب ، وقد جاء في غير اوانه ، لأن فرنسا لا تلتزم بأن تستقبل صورة استعمار بعد ثمان سنوات قضتها في اختار حرّ وراء الولايات . وقد تصرف الوفد السوري بأن اشار الى شكل الاتفاق الذي يرغب فيه السوريون وهو ينحصر في « معاهدة » (١) على الحرية بين فرنسا وسوريا يعترف بها بمصالح وواجبات وحقوق الطرفين المتعاقدين على قاعدة سيادة سوريا واستقلالها . فاستنار امر الشعب السوري بنشر مثل هذا البرنامج برمز أركان الثقة في البلاد وامكان حسن ادارتها .

وبدور القسم الثاني من البرنامج ، على وضع المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم موضع الاحراء في الشرق حيث تكثرت المذاهب الدينية ، ونظن أنهم قد اساءوا تفسير هذه المادة لأن البرنامج المذكور بتطبيقه نصها كما جاءت على

(١) ان طلب المعاهدة كان صورة طرح على انحاء منها الوطنيين خاصة من وضع الانتداب كي يقر لهم الحقوق في عصبة الأمم والدفع عن حقوقهم وتأمين كيانهم وسيادتهم .

اصحاب المذاهب الدينية في سوريا. وهي تؤلف وحدة سياسية بذاتها، رمت الى
تحرية البلاد، مع ان واضعي معاهدة «برساييل» لم ينظروا الى الاديان المختلفة في
سوريا، بل الى اثناء وحدات سياسية من الاقليم المسلحة عن السلطنة العثمانية
كالعراق وسوريا وارمينيا الخ...

وقد ايد مؤتمر سان ريمو وجهة النظر هذه الامر، وعليه فتعرف المادة ٢٢
بوحدة سوريا ولا توافق على التقسيم التي تراها الآن. وقضت عن ذلك ما يمكن
لهذا التقسيم من وجود حين ادخلت طريقة الاتحاد الى سوريا.

وبما بلغت الخطر ما ذكر في حثاء هذه المادة ثلاثة شروط ذكرت لتفديد
الدولة المنتدبة بأمان البلاد. وهذه الشروط هي النظام والسكينة واحترام حقوق
الاقليات ومنها حلالة مصالح البلاد.

اما وقد استتب الامن في البلاد وحدث انها السكينة كما يقولون فان سوريا
من الناحية الى الحدود تخطر ببل معاليتها ولا تدري ما هي الاسباب التي تجعل
الدولة المنتدبة تحيط بحيط عدوان حتى الآن.

وزاء مكرهين على التصريح عن نواياهم وعواطف مواطنينا وانفسهم بكل
اسف بان اولي الامر عندنا لا يزالون سائرين على منهاج العنف بجميع انواع الحرية
بجولة عندنا، يرمون الناس مبالغ بهتة من الذهب ويحصلون الضرائب بقوة
السلاح، وذاقت المساوي. التي انكرتها قديم الحنة الانتداب الدائمة. وانا نلفت
نظركم الى ما تجدونه من التدابير لاساد الكبارين من اخواننا وتعيين محل لاقامتهم
الخيرية والى التي ويوقف الخرائد. وقد نطقت حشر خرائد في آت واحد في
لبنان، عرب القصور. واداء القبلية نضرة على خرائد دمشق، ورأيت انها تنشر
اعلانات بيع موجودة لحد الفراخ التي تركه قديم المراقبة، فظهر لكم بكل
حالة حقيقة الحالة الحاضرة في سوريا. هل هذه الاعمال مبنودة من أفضل
الوسائل لتوطيد أركان الامن وإعادة الثقة إلى البلاد.

اما مسألة احترام حقوق الاقليات فنظن انهم يمشون بذلك اخواننا ومواطنينا

المسيحيين ونحن نعتبرهم أقلية ، إذ لم نعمل أدنى فرق بيننا وبينهم . ونظن على رؤوس الأشهاد ، ان هذا الاحترام لم يقع تحت البحث . فلاعتراف بليتان مقدم وفيه اكثرية مسيحية من جملة مواد برنامجنا الخوهرية . الا اننا نفكر ان يؤولوا هذه المادة تأويلاً ، يكون من نتيجته ان يجعلوا الاقلية تسود الاكثرية . وأما الشرط الثالث وهو احترام مصالح البلاد ، فنعتقد ان القول الفصل في هذه المادة يكون من حق البلاد نفسها ، وبسما سلطان لا يريد ان نطعن ان قد يكون هنالك تحول دون النزول على رغبة الاكثرية على ما ينبغي غير مرة . وبمصرح القسم الثالث من البرنامج بأنهم يتحدثون بمسألة الموسيو ، وهه خوفنا ، اساساً لهم . ونظن هذا التصريح يحتمل الشك واليقين ، لان البادى المؤدعة في البرنامج تماكس البادى ، التي واصل عليها المقوض السامي السابق . فقد كانت الموسيو وهه خوفنا ، يقبل بالاعتراف صراحة باستقلال سورية وسيادتها ووحدتها ، وعقد معاهدة على الخربة تعان بها مصالح القاريين ، وانتظام سورية في سلك جمعية الأمم . واما برنامج الموسيو « يونسو » فانه خل من ذكر هذه الأمور بصراحة . واما قولهم ان اقالون الاساسي سيكون من وضع الذين بينهم امره . اى من وضع الشعب المصري ، فانا نقيد ذلك في مفكرتنا ونعقب انجاز الموعود . ولكن اذا ظلوا يحتفظين بالمعدات العائنية التي اختلفوها على كيان سياسي لا نوع له . وعلقوا حل المسائل الخارية على اتفاق الدول شكل تغيير بدخولهم وليس على ارادة البلاد كلها المثلة في جملة تأسيسية واحدة عامة . فلا يظهرون الى عمل ثابت ولا الى نتيجة صائبة . ولا ينبغي ان يدعوا في هذه الاحوال من لفت النظر الى اماني سكان البلاد التي ضمت الى لبنان خلافاً لرغبتهم ، ونعتبر ان هذه الاماني حديثة بالاعتبار كأماني جميع سكان البلاد . ونعلق عليها السلطات المتدبة كثيراً من الاهمية في احيان عديدة . وحيث كان في البرنامج تصريح بمسألة المقوض السامي لمراعاة أماني السكان . فلا بد من ان نفرض ما يثبت على اهل اماني هذه الانحاء المضمومة الى لبنان ، لأن الخلاف ليس بين حكومتى سوريا وجبل لبنان ، بل بين سكان هذه الاماكن وفرنسا التي ضمتهم الى لبنان بالقوة . والخليفة لا يوجد حل لهذه المطالب وماشاكلها ، إلا النزول على رغبة السكان ليعيدوا رأيهم حسبما

عليه عليه مصالحهم وضماؤهم ، وبهذه الصورة تظهر فرنسا نزاعها وعدلها . وفي القسم الرابع من البرنامج تأييد تجزئة سوريا الى دول ، والمبادرة الى اجراء ذلك . فقد جاء فيه ومن اختصاص الحكومات المحلية ان تعمل لمصالحها الخاصة بالاستناد الى مشورة الدولة المتحدة وعضدها ، فيؤخذ من نص هذه المادة ان النية متجهة لابقاء التقسيم على ما هو عليه الآن الى اجل غير مسمى . احل : انه يذكر فيها بعد صورة الوحدة فخواها : ان كل دولة مع المحافظة على استقلالها تتحد مع الدول الاخرى وترتبط جميعها بسلطة المفوض السامي الذي يدبر المصالح المشتركة ربما تؤلف الدول الحالية الانظمة الثابتة لاتحادها تحت كنف المفوض السامي .

ولكن ، لابد من الاشارة في هذا المقام ، الى ان بلاد الملويين ، ولواء الاسكندرون ، وجبل النوروز يتولى شؤونها فرنسيون ، وان سوريا يحكمها حاكم محلي يستمد سلطته من القوة العسكرية التي تحت ادارة الدولة المتحدة . ولذا يسمب علينا ان نحدد سوريا ذا كرامة ووطنية يرعى مثل هذه الصورة . وكيف يحق منطلق الفرنسيين ان يروا رجلا غيرهم يدبر امور بلادهم ، ويرى مصالحهم ولو خالفت مصالحهم وارادتهم ؟ انهم ولا شك لا يؤمنون بهذا الحق ولا يعملون بالمنطق الصحيح !!!

ونرجع الى الماضي قليلا ونسأل : هل استنار الفرنسيون اخواتنا سكان المنطقة الملوية في اذا كانوا يريدون ان يحملوا من منطقتهم دولة ؟ وهل سألوهم رأيهم عندما ضموا الى الوحدة السورية عام ١٩٢٢ ؟ وهل قال الفرنسيون لهؤلاء : لماذا فعلناكم عنها مرة ثانية عام ١٩٢٣ ؟

وفي ادوار الشير الثلاثة التي مرت على الملويين لم يكن لهم فيها اقل شأن ، بل كان ممتد فرنسا هو الذي يباشر الامور ويقررها باسمهم .

لقد بسطنا لكم هذه الامور في تقاريرنا السابقة ، والآن تبسط فرنسا هذا الامر في تقريرها عن سنة ١٩٢٦ في الفقرة الرابعة من الصفحة الثالثة والثلاثين حيث تقول :

« وفضلاً عن ذلك ، فهذه المسألة لا تنهم إلا الوجهاء ، ولا تكثر عامة الشعب ■ ولا المسائل الدستورية التي هي فوق مستوى مداركها . اليس في هذا الكلام كفاية ؟ »

فيؤخذ مما سبق بيانه ، ان حل هذه المسألة غير متوط بإدارة بمحور الشعب في بلاد العرب كانه لا ناقة له ولا جمل في المسائل السياسية ، وانما المرجع في ذلك ارادة الحاكم . ولا يحق لنا والحالة هذه ، ان نسال عن الحين الذي تستطيع فيه البلاد العلوية وجيل المروز ان يضما قواعد ثابتة تربطها بدولة سوريا ليتحدوا بها ؟ انت ارادتهما خاصة لارادة الحكام الفرنسيين الذين يدبرون شؤونها . ولجلسكم الموقر القول الفصل في هذه القضية .

هل يجوز ان تكون وحدة اللغة ، والاخلاق والحيث والمصالح والموقع الجغرافي على ما هو مدون في بطون التاريخ ، وعلى ما هو منسل بالثقيلة ، وعلى ما اعترفت به جمعية الامم ممزقة تباً لطقوس السكان ومذاهبهم الدينية ، ومقسمة الى دول تستقل الواحدة منها عن الاخرى ، ولا رابط بين بعضها إلا سلطة المفوض السامي المشتركة ؟ اليس ذلك مخالفاً للمبدأ الذي فوض الى دولة الانتداب العمل به لتسهيل استقلال هذه الوحدة بحيث تتألف منها امة من دول استثناء ، لا دول ترتكز على قاعدة الاديان والطقوس ، وهي طريقة تقضي الى الفت في عهد سوريا واصناف . وقفها في انظار الاجانب :

ان في العراق مذاهب دينية كما في سوريا ، ولكنهم لم يقسموا البلاد تباً للمذاهب ولا تباً للعرق . وقد كان لهذا العمل استياء عظيم ومصاعب حمة عندنا . على ان اختلاف الاديان لم يكن دائماً يقوم عقبة في وجه الوحدة السورية ، وفي بلدان كثيرة وحدة تربط السكان بعضهم ببعض مع اختلاف مذاهبهم الدينية والاجناس المتدين اليها . وقد تسجل عندهم هذه الاختلافات بمظاهر تفوق التي تسجل بها في سوريا . وبعد البرنامج بنوع من اللامركزية في مصالح الانتداب وهي الآن في أيدي أشخاص لا تصل اليهم عين المراقبة . وقد عرضنا ذلك غير مرة للجنة الانتدابات فلا تعود الى الكلام عن هذه الظلامة قائلاً لم ينظر اليها بعين الاعتبار .

ولا نخفي عليكم ان الشعب قد طلب من مدة طويلة ان يكفوه مؤونة الاستبداد الذي تراوله المصالح المشتركة. وهي من أهم اسباب فقدان الثقة بالسلطة المتدنية. لأن التدابير التي لجأ اليها المفوض السامي تهدف الى سياسة التقسيم وتؤول الى انشاء جنسيات مختلفة في الامة تبنى على المذاهب الدينية. ويذكر القسم الخامس من البرنامج ان الامن والسكينة استتبا في داخل البلاد. ولكن من اثبت ان تقول اذا كانت الامن والسكينة قد استتبا. فان السلام الحقيقي لا يزال البلاد مفتقرة اليه. وقد مضى عشر سنوات والقوة المسلحة لم تستطع اعادة هذا السلام الى مجاريه. ولا يمكن ان يعود اليها الا اذا اعيدت اليها حقوقها الشرعية. وعلى هذا الاساس دون سواء. توطد اركان الصداقة الحقيقية بين فرنسا والبلاد المنسوبة بانتدابها.

وليس التعاون الادبي والمادي الا نتيجة هذا الامر. وفي هذه الحالة تضمن عودة الامن والسكينة بمدد قليل من الجند لا يشغل كاهل خزانة الحكومة السورية ويضمن الجيش السوري الوطني عند تأنيفه الامن الخارجي والداخلي بمساعدة السلام الادبي والانهائي. وان مشاركة البلاد في ما تقتضيه المحافظة على الامن من النفقات. لا تتم بالتراضي. وتغير عوامل الدهشة في هذا الامر اذا لم يعتبر من تضمنهم ضرورتها لتسكين سلبان الافكار في البلاد.

وبأي حال كان. لا تسد البلاد بأن المحافظة على الامن موكولة الى غيرها ولا نطيع ان نجبر على دفع نفقات حندية مؤلفة من عناصر اجنبية حنلتهم فرنسا واتوا من الاعمال المنكرة ما لا تشاء البلاد وما فوجئت عصبة الأمم نفسها. وقبل ان تنال سوريا سيادتها الوطنية تظل هذه الحندية باعاً على خوف لا يشكر. وما عدا ذلك. فان ما وصلت اليه البلاد من الشقاء من جراء الحوادث التي توالى عليها يحطها الآن عجرة عن المشاركة في النفقات المشار اليها.

ويلحق القسم السادس من البرنامج الى التدابير الواجب اتخاذها لتحسين الحالة الاقتصادية والمالية. وكل عمل لا تراعى فيه هذه الحقيقة يظل غفياً. فلا يسمع نطاق الاقتصاديات بالثقة والامن. وهذا الامر ان منوطان بانالة البلاد حقوقها

السياسة ، ولا تأتي القوة الإيجابية موقفة ، ولا يمكن الاستناد إليها الى ما شاء الله . فالإتفاق المتبادل قاعدة السر ومنبع الرضا . في المستقبل . هذا يحمل ما جاء فيه . وكل ما فيه يحمل الصراحة والحق ، ولكن يأتري هل حقق الموسيو « بونسو » ما طلبناه ؟ لئلا ماذا اعدوا وماذا عمل بعد بيانه ؟

٣٣ — ماذا عمل بونسو بعد ان اداع بيانه ؟

لقد اوعز الى المندوبيات ودوائر الاستخبارات ان تستطلع الرأي العام السوري ، هل كان راضياً عن البيان ؟ وهل قبل به الوطنيون ؟ وهل يمكن للدولة المتدنية من اتمام مهمتها ؟ ولا عر بعدم الارتياح سكت حسب عادته . وفي ٩ شباط سنة ١٩٢٨ شرع بـ « خط الرأي العام » على حكومة الدمامد فأسقطها وألف وزارة الشيخ ناج الدين الحسي في ١٦ شباط سنة ١٩٢٨ وبدأ مرحلته الثانية : « مرحلة تجربة النيات » تهيئة للانتخابات التي ستذكرها .

المرحلة الثانية « تجربة النيات »

٣٤ — المرحلة الثانية « تجربة النيات »

المرحلة الثانية وهي المسماة بـ « تجربة النيات » تشمل على بيان العميد الثاني ، وعلى الانتخابات ، واجتماع اللجنة التأسيسية ، وتأييد الحكومة الطاجية ، واجتماع المجلس التأسيسي وبيان العميد ، وبيان الوطنيين قبل دخول الانتخابات ، وبيان رئيس الحكومة عند افتتاح المجلس . وتعطيل المجلس التأسيسي . وقضية المواد الست وبيان العميد الثالث عن المواد ، وبيان الشيخ ناج عن المواد الست ، وقرارات المجلس عن المواد الست ، وحطب المعارضة وما كان من نتائج هذه المرحلة ، وبيان العميد الرابع عن اطلاق المجلس نهائياً ومناقشة البيانين .

وهذا تفصيل المواد المذكورة :

اسقط الموسيو « بونسو » وزارة الدمامد في ٩ شباط سنة ١٩٢٨ ، وقد دامت في الحكم حواليين كاملين . ويظهر انه صرف رئيس الحكومة ومن معه .

« واثق المؤيد ، ويوسف الحكيم ، وشاكر الحنبل ، وعبدالقادر العظيم ، ورشيد المدرس ، وشكيب ميسر » . لأن الوزارة لم توفق في تحقيق آمال الفرنسيين . أن الداماد أحمد نامي وإن كان طبيب القلب ، كريم اليد ، رضي الخلق ، فإنه لم يكن رجل الساعة في خدمة بلاده ، ولا رجل السياسة في خدمة الفرنسيين . بل كان لين الميكة ، ضعيف الإرادة ، لمحببه الفرنسيون ، ولمحببه أصدقاءه المقربون ، وكان أكثرهم من صفات الاندثار ، قد تظهر شخصيته إلا في الحفلات والمواسم الرسمية ، والمباشرات والسهرات الثنائية . وكان من الطيبي ألا يتقبل الرأي العام السوري مثل هذه الشخصية ، لأن رجل الدولة في هذا العهد لا يصلح أن يكون من هذا الطراز ، بل يجب أن يكون من رجال الجدة ، والتفاني ، واحباب العقيدة ، والإرادة والتدبير ، قوي الأعصاب ، راجح التفكير ، ثابت العزيمة ، مبوراً على المكار ، حتى إذا لاحته الفرسة انهزها وتقلب على العمويات وسار نحو هدفه بشجاعة وقوة . وإذا لم يكن متعلّياً بما ذكر ، وتقلب عليه الأهواء وحب الرئاسة ، أضاع ماله ، وقدر قوته ، وأساء إلى سمته . وما لاشك فيه أن دسائس « كولة » و « كارو » ودسائس ضباط الاستخبارات ، ودسائس المرتزقة من رجالات دمشق عجلت بسقوطه واخفاقه ، فد ثل البلاد على يده خيراً ولا استفادت من مقدرة من كان معه من الوزراء . وفي عهده كثرت الاضطرابات ، والاضطهادات ، وبذرت أموال الخزنة ، وملئت وظائف الدولة بالمحسوبين والانصار عباد المال . وآلة الاستعباد ، ولذا كانت عزله وعزل حكومته ، مخرجاً لمعالجة الوضع ، وسبباً لارتياح الناس ، وبادرة حاسمة حسنة . لتيمة الحو الذي يرده العبد الجديد .

٣٥ - وزارة الشيخ تاج الدين الحسي سنة ١٩٢٨

وفي ١٦ شباط سنة ١٩٢٨ . وبمدا انتهت وزارة الداماد الى ما انتهت اليه ، أتى « بونمو » بالشيخ تاج الدين الحسي ابن الشيخ بدر الدين ، واشترك معه في الوزارة « سعيد محاسن الداخلية ، وحجيل الألس الحامية ، ومحمد كرد علي المعارف ، وصبحي التبال لعمدية ، وعبدالقادر الكيلاني للزراعة ، وتوفيق شامية للاشتغال

الامة . . وكانت غلبة المفوض السامي تهينة الجو السياسي كما يريد ، فقتنع هو واقنعه مساعدوه او افنته الحكومة الناجية التي اولاعا ثقته ، بأن الوقت مساعدو وأن الشيخ ناج يستطيع ادارة الحكم وفقاً لمرغبت التي يريدنا :

ولما كان المفوض السامي كافي الهوى بحب الصمت والصل في هدوء ، فقد ارتاح لصفاء الطقس وهدوء الجو ، وفتح بحسن النتيجة التي ما يقدر غيره على الوصول اليها ، واعتقد في نفسه انه اذا تفاكم وعد ، نال ما تمناه من رتب . وأوسمة ، وأموال . وعليه ، ونظراً لما قدم به الشيخ ناج من مسمى فطن فيه الصواب ، عزم على اجراء الانتخابات ، والدعوة الى جمعية تأسيسية تمنع للبلاد دستوراً الحديد كما يريد هو . ولكن كيف يقدم على هذه العليقة ، او هذه المفارقة ، وهو الرجل المتردد الذي يحذر المواقف ، ويحاطط للعمل قبل الاقدام على تنفيذه ، ويتخذ المدة حوقاً من الحيرة والخذلان ، وحشية الى غاحاً بما ليس في الحبان :

هل يستطيع رئيس الوزارة اجراء الانتخابات دون ضجيج ولا شغب ؟ هل يشترك الوطنيون في الانتخابات ويقبلون التعاون معه ؟ هذا ما كانت يتساءل عنه ناج الدين ، ويتساءل عنه بونسو وبسالان معاً لتحقيقه ؟

ان الشيخ ناج رجل ذكي ومناصر . يعرف التام ويعرف من فيها من رجال ومختمات واوساط ، ويعرف كيف يساس الرأي العام ويدار . وما دام هم الرئاسة وادارة الحكومة حسب رغبته ورغبت المستعمرين ، فلماذا لا يبدل المال ؟ ولماذا لا يخلق الوظائف ويبين فيها من يشاء ؟ ولماذا لا يقرب رجل الصحافة ويندق عليهم الاموال ؟ ولماذا لا يقرب بعض رجال الدين ويتقاسموا ايام وارادات الاوقف ؟ لا شيء . بنعمه . وقد قل نفسه : ان هذا مع القائم فلا نستخدمه وليكونوا لي لا علي !! واما الفرنسيون . فكانوا يقصدون من الانتخابات ومن الجمعية التأسيسية ، إعداد اقاليم النواحي لافزع الانتداب في شكل معاهدة بتقدمها دستور ملائم ، كما جرى في لبنان الذي وضع دستوره كما ارادت السلطة ، وقبل باضافة أربع مواد عليه حملته تحت وصاية فرنسا اعترافاً بحيلها عليه ، اذ منحتة الاقصية الاربعة ، والجمهورية المتبددة ، والوزارة المسخرة .

قليده الاسباب وغيرها من العوامل ، اقدم الاثنان على استجابة الخطورة
وأعدا ١٢ المدة .

ما هي العوامل التي أدت الى اجراء الانتخابات والدعوة الى جمعية تأسيسية ؟

٣٦ — العوامل التي أدت الى المرحلة التالية ، اي مرحلة الانتخابات وتجربة النياب

اذا ندر بأن الانتداب في نظر فرنسا ، لا يتطور عن إدارة عاقلة مدركة
لضرورة تطبيق ما ورد في ميثاق عصبة الأمم ، لأن تلك الإدارة العاقلة تحتاج
الى وحي يرمي الى الخير ويقدر الحق الذي للغير . فهل الموسيو بونسو كموظف ،
وفرنسا المتدبة كستمبر ، افران بحق سوريا لأخذ الاستقلال والتمتع بالسيادة ؟
ان فرنسا اعتادت ان تلجأ دائماً الى القوة كلما احتيجها الخيل في حل مشاكلها ،
والموسيو بونسو يطلب عليه الخين والتردد ، ولا يخالف ارادة من ولوه الانتداب .
فاذا يجب التحري عن الدوافع الحقيقية ، ومعرفة هل كانت رغبة الموسيو بونسو
في اجراء الانتخابات والدعوة الى جمعية تأسيسية صدرت عن تأثير خارجي او عن
تأثير داخلي ؟ لا يستطع إلا الاتقياده !!

لا شك أن مرور ست سنين على الانتداب ، ودستور البلاد خلافاً لماك
الانتداب لم يوضع حتى الآن ، مما يوحى الى جمعية الأمم بأن فرنسا عاجزة عن
اداء مهمتها ويجعلها تتساءل : لماذا عجزت والى متى تبقى عاجزة ؟ وهل من مصلحة
الدول انهاء الانتداب على حاله تديره بيدها ، ام الأولى نقله الى غيرها ؟ هذه
الاحتمالات لا يبدى من ان ترد الى اذهان المسؤولين . ولذا فكروا بتحصيل التطور
والخروج من المأزق ، قبل فوات الوقت وقبل وقوع المؤاخذه .

ومن المحقق ان المعاهدة بين انكلترا والفران سنة ١٩٢٢ وانتهاء الانتداب
الانكليزي من تلك البلاد ، اعطى انكلترا صفة دولية حسنة ، وازاحها من
معاريف الانتداب ومن ثقافات كثيرة بسبب الاحتلال . فآر ذلك في صفة فرنسا
ومقدرتها ، ونهبها الى ان دوام الحكم المباشر ، لا يتفق مع المبادئ التي يهدف

إليها صك الانتداب، أو مع الاستقلال الذي تطالب به سوريا وعصبة الأمم، ولذلك عليها أن تسبق أفكارتها في هذا المقار، وإذا قلنا فلها أن تجعل الآن قبل فوات الأوان. ومن جهة ثانية إذا نظرنا بين الاعتبار إلى استمرار السوريين على امتناعهم عن قبول الانتداب ومقاومتهم إياه وإلى طلبهم وضع دستور حر من قبل جمعية تأسيسية تنتخب بصورة قانونية، وإلى رغبتهم في عقد معاهدة وإقرار دة جوفيل بأن لا يحيد عن اجابة طلبهم، نذكر الأسباب التي دعت بوندو إلى القيام بتحريته، وإعلان نيته، وتأليف حكومة جديدة تمثل الانتخابات. ثم تحدده مبعدا لما في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٨، ونصريحه بأن اجتماع الجمعية سيكون في ٩ حزيران سنة ١٩٢٨.

٣٧ - ما اجراه بوندو قبيل الانتخابات وما بعدها

علما بما تقدم ان بوندو عمل في لبنان ما يريد ان يعمل في سوريا. ولا جرب حظه هناك ونجح في حطته، ألف وزارة الشيخ ناج الدين قبل كل شيء، وأدخل فيها الاشخاص الذين ذكرهم في الصفحة (٨٢) وذلك في ١٦ شباط سنة ١٩٢٨، أي قبيل الانتخابات بأربعة اشهر، ثم اتفق مع الحكومة على تأليف مجلس، تكونت اكثريته من انصار الفرنسيين، الذين لا يخالفون للحكومة أمرا.

ولنجاح الحكومة، مدها بالمال اللازم من خزنة الدولة، واستعان بماونيه وأخصهم مندوبه في دمشق الموسوي دة لائح، وبضباط الاستخبارات وموظفي المندوبيات في دمشق وحلب وحمص وحماه والأقضية، ليكثروا مع الحكومة المحلية يستيرون الأهالي وفقاً لرغبتها، ويخرجون النواب الذين يقعون بالدستور الذي يريد. ومع هذا وبالرغم من كل المساعي التي بذلها والاحتمالات التي استخدموها وساعدهم على تنفيذها الشيخ ناج وأنصاره، لم ينجحوا كما أرادوا، ولا استناعوا ان يجملوا من المجلس آلة مسخرة بيدهم.

نعم، انهم يتورعوا في الانتخابات التكميلية في دمشق، ان يزوروا الاوراق وان يتمكن أعوان واثق المؤيد من سرقة الصندوق، ووضع ما يشاؤون من الاوراق

فيه ، ليخرجوا سعيد الغزي ، وفوزي الكوري ، والشيخ عبد القادر الخطيب ،
وواحداً آخر ، نواباً يخدمون الحكومة . ولكن هؤلاء النواب انفسهم ، لم يقفوا
عند التصويت بجانبها لحذف المواد الست ، سوى الشيخ عبد القادر الخطيب وخمسة
آخرين من نواب الملحقات .

ولما تمت الانتخابات وظهرت طبيعة المجلس ، وبرزت قوة الوطنيين كعارضين
مع قلائهم ، ولمس الشيخ ما للمعارضة من مكانة وتأثير بسبب وجود زعماء الكتلة
فيها ، حاول إيجاد حجة مماكسة لها ، تستند الى مندوبي الاقضية والى معاضدة
بعض مندوبي المدن . ولكنه لم يفلح ايضاً ، ولم تفلح السلطة الفرنسية مع نواب
الاقضية ، لأن نواب المدن الذين اعتمدت عليهم السلطة في القيادة ، لم يكونوا من
أهل العلم ، ولا من ذوي الرأي والمقدرة البرلمانية ، ولذلك لم يستطيعوا بحجة
التيار ، ولا استطاعوا ان يبعثوا ضمير الوطني عند تقرير المصير .

وعندما اجتمع المجلس التأسيسي او الجمعية التأسيسية ، كما تسمى ، ومضى
النواب وفق ما يريده الوطنيون وكاد مشروع الدستور ينتهي ، عز المفوض السامي
عقم النتيجة وخشي ان يتذكر النواب باقرار كامل الدستور الذي وضعته لجنة
كل اعضائها من النواب الوطنيين وعلى رأسهم المرحوم فوزي الغزي الذي بعد بحق
واضع اسمه والمدافع عنه ، وخاف ألا يتقيد المجلس بقبول تدل على بقاء فرنسا
تدير الامور كما تريد من وراء ستار كما جرى في لبنان ، وحسب للماقية ألف
حساب ، فلم يجد وسيلة لائقاء الموقف ، غير طلب حذف المواد الست من صلب
الدستور (١) ووقف أعمال المجلس إذا أي .

(١) ذكرت تفاصيل ما جرى عن الوقائع في كتابي « الرد على بيانات العميد » وذكرت
لك المواد واسباب المماعة لأبرهن على ان برأسو خالف سياسة « دة جوفل » وكان مؤلفاً
لدى المستعمرين ولا شيء سواه ، وان وزارة الخارجية الفرنسية التي امرته بتأجيل ، لم تقبل
ذهبتا ولم تر ضرورة عبثة لاصفاء اهل البلاد حقه من الخبرة والاستقلال ولا ان تقعد مع
سوريا معاضدة . ولذا كانت سياسة الانتداب سياسة استعراج وتخير وثلية ولت ودوران ولم
تكن سياسة انقاذ الخطائق ، ولا معالجة سوء التدهر المنهك . ولا المراجعة بما لك وعليك .

تعديل الدستور اللبناني

٣٨ — كيف عدل الدستور اللبناني

اعلنت السلطة الفرنسية الدستور اللبناني ايام « ده جوفيل » ، تقديراً لاخلاص اللبنانيين فرنسا ورأى بعدها « ولا حـ » الموسيو « بونسو » من باريس في سنة ١٩٢٧ ، اظهر رغبته في انضمام مجلس الشيوخ ومجلس النواب بمجلس واحد ، وكانت حجته انه يريد تعديل الدستور الذي وضع من قبل السلطة المنتدبة ، أي من قبل سلفه بحجة . وكان المجلس اللبناني ينتخب من قبل الشعب على درجتين ومجلس الشيوخ يمينه المقوض السامي ، فوقع الى الكولونيل « كارو » انه يقوم بتدبير الامر . ولما كان معظم النواب والشيوخ من المحاسب وانصار الانتداب ، وارباب المنافع ، فقد خضعوا لأمر الواقع . واعلن المقوض السامي اتحاد المجلسين وتعديل الدستور عواقبه وخلفه ، ولكن على كل حال انتب راضياً ، وهل استغنى في التعديل ؟ . كلا !! لم يكن له عد ولا اسد رأيه ، ولهذا لم يرف البحارنة اللبنانية الحرة المشقة لتقسيم الامة ، والمدافعة عن حقها وكرامتها كالمعرض ، و « البرق » ، حملت عليه حملة ساذجة ، وقدرته تقدماً محققاً لادعاء ، فهددها الكولونيل « كارو » وبنت اليها بالكتاب الآتي ، نشره لأنه مثال واحد للتحكيم الفرنسي وازدوا به باحرار البلاد وأقوالهم :

٣٩ — كتاب « كارو » الى المعرض والبرق

قال المزمع انه في كتابه : « يتعجب المقوض السامي من موقفكم » . يريد موقف المعرض والبرق « ازاء مشروع التعديل » ، فانكم لا تفتان في نقدان الدستور الذي سن في ٢٣ ابر سنة ١٩٢٦ ، وتطالبان تعديله ، ولتسان حكومة قوية . فلما قررت السلطة منحكم نهضة لمعارضة المشروع ، وأظهرت انكم من مردي بقاء الدستور السابق ، فصرح لكم كما صرحت لاعضاء علمكم ، بان السلطة المنتدبة توافق على تعديل الدستور بقوله الذي عدل بموجبه .

فإذا رأينا أننا إنما وأعضاء مجلسك تناهون على المعارضة « ونهايت القميد »
في هذا التعديل ، اضطررنا الى الاستنتاج بأن موقفكم يستحق ان يتحمل تبعه
ذلك . هذا ما أردت ان اقول له لك ، ولا ارضى جواباً ولا ايضاحاً . . . كانوا

اليس فيه كل الدلائل على ما قلناه عن ذهنية فرنسا وسياستها في سوريا ،
بأنها تتبع قاعدة « هكذا يريد فيجب ان تريد » . وإذا كان الامر كذلك ، فما
معنى الاستقلال ، والدستور ، والسيادة ؟ وابن كرامة اللبنانيين ؟ وابن مصالحهم ؟
وابن حقهم في اختيار شكل الحكم ؟ لاجحة لاخذ رأيهم . ولا أهمية لمصالحهم ،
وإذا احتجوا نسبوا الى التفريط والافراط ، والخروج على قواعد اللياقة ، وعلى
حقوق الانتداب !!! والترب ان السلطة الفرنسية ، تعد لبنان ابناً البار ، ثم تسلبه
حريته وحقه ، فكيف اذا تعاملت سوريا ؟

ان الابن البار لم يسكت على الاهانة التي وجهت اليه ، فهو بار مادامت فرنسا
وفية له نترف بحقه ونعطيه استقلاله .. واليك ما أجاب به صاحب « المرض » :

« - جواب المرض على كتاب « كانوا »

« يا حضرة الكولونيل : قد لا يسمح لك وقتك الثمين ، بأن تعني الى جوابنا
على تصريحاتك ، ومع ذلك نضطررك الى قراءة هذا الجواب بدلاً من ان نسمعه .
فنحن في دورنا يا حضرة الكولونيل ، نصرح لك بأننا تلقينا بدهشة لا توصف ،
تصريحاتك للصحافيين عن تعديل الدستور . فأنت نجاه أمرين : أما ان تراجعك
لم يترجموا لك بأمانة ما قلته الجرائد ، وأما ان تكون قد نسبت ما نشرته هذه
الجرائد . وفي كلتا الحالتين ، انت تخملي . يا حضرة الكولونيل باتهامك الصحف
على اتهامها به ، حين عهد الموسيو « ده خوفنل » الى المجلس التشريعي في مهمة من
الدستور ، هبت الجرائد هبة واحدة ، طالبة ان تشترك في هذا العمل ، طائفة من
الطبقة المتنورة في البلاد ، وطلبت منه النقابات المختلفة والجمعيات واصحاب المقامات
العالية في لبنان الطلب نفسه . فأصبحت السلطة المتدبة اذنها ضاربة عرض الحائط
بمطالب الامة جمعاء . ولم تفك الجرائد عن طلب اصلاح ما في الدستور من الخطأ

والسيوب ، مقترحة تأسيس جمعية تأسيسية تهض بأعباء هذا التعديل ، في تكثرث السلطة المنتدبة هذه المرة ايضاً لهذا الاقتراح ، وتمتد الصحف لو تكون **■** حكومة وطنية قوية من دون ان تعرض السيادة الوطنية للضعف ، او تمس قاعدة الدستور ، او توسع دائرة سلطة المفوضية العليا مخافة ان يقضى على استقلالنا الوطني ، وبالطبع لم تلتفت السلطة المنتدبة الى هذه الاماي . وكان ان السلطة المنتدبة فهمت من كل ما نشر في الجرائد كلفة تعديل من دون غيرها . وهذا هو السبب الذي من اجله انحفتنا بهذا التعديل القريب ، الذي اخطأ موضعه واعتبر هادماً لأساس كل حرية وكل مبدأ دستوري .

يا حضرة الكولونيل : ان السلطة اذا كانت تفهم دائماً معنى المقالات المنشورة في الجرائد كما فهمت طلباننا فيما تعلق بتعديل الدستور ، فبشر علينا ان نقول ان هذه السلطة لم تفهم شيئاً كثيراً من شكواينا وامانينا . لقد طلبنا الى فرنسا ان تمنحنا حقاً كخط العرافين في سن دستورنا ، ولكن فرنسا ضنت علينا باجاة سؤالنا ، بل ضيقت علينا الخناق . وبينما نرى اعراف يزداد حرية يوماً فيوماً ، تراثا قد حرمتنا ما بقي لنا من تلك الحرية الاسمية .

يا حضرة الكولونيل : لم نسمع قط انه يضمنون الدستور بالتهديد والارهاب لبلاد مهما كانت ضعيفة . فقد قلنا ولا زال نقول : ان للسلطة المنتدبة قوة لمزاولة شؤون الادارة مباشرة في البلاد . فليس لنا طاقة على مقاومتها بالقوة ، ولكن نرفض رفضاً قاطعاً ان نوقع بأيدينا صك عبيدتنا ، فلتشفق فرنسا الصديقة على ما بقي لنا من الكرامة ، ولتترك لنا على الاقل حرية الفكر وحرية الارادة .

يا حضرة الكولونيل : نستطيع ان نأخذ منا نجاحاً للذبح ، وضحايا لتقديم قرباناً على مذبح السياسة الكافرة ، ولكن لا نستطيع ابدأ ان نحملنا ساقطي المروءة منحطي المروءة . ونحن نذكر ان عشرات الالوف من اللبنانيين ماتوا في الحرب العالمية في سبيل جهم لفرنسا ، نتمتع باقتباس في صدورنا ، ويقنوط يستولي على نفوسنا ، ويشند هذا النعور فينا ، حين نسمع كمثل فرنسا يقول لنا :

« هذا ما أردت أن أقوله لكم ، ولا أرضى جواباً على ذلك ولا ايضاحاً ، ،
ولو كان في هذا الأمر ما يعزى كرامة فرنسا وتفوقها في الشرق ، لكان علينا
ذلك ولرضينا بهذه التضحية مرة أخرى ، ولكننا موقنون بأن هذه التضحية
ستكون وخيبة اثيمة على سمعة فرنسا في الشرق ، أكثر مما تكون على دستورنا ،
فالاختيار أظهر لنا في السنين الأخيرة ، أن الإصلاح الذي أمخوه على تنظيم
حكومتنا لم يدم أكثر من سنة . ونحن متأكدون أن التعديل الجديد سيهدد النظر
فيه بعد سنة . على أن الحرية المرافقة من الفرنسيين على سمعة بلادهم لا يمكن
اصلاحها قبل عشرات السنين ، فاصبح لنا يا حضرة الكولونيل أن نقول لك أن
البلاغ الذي أرسلته إلينا بصورة التهديد ، لا نخشاه مادامنا في دائرة حقوقنا ، ونحن
مستعدون لتحمل نتائج المطالبات الخاطئة ، نحن وحريتنا . أنك قادر على تعطيل
حريتنا ، وتستطيع أن تزعج صاحبها في السجن ، ولكن لا تقوم أنك قادر على
أن تغير رأيه ، وتسلط على إرادته ، ونحن عواطف الحرية والاستقلال فيه ، وهو
قد تعلم ذلك في تاريخ بلادكم .

ويجب أن نشكك السلطة ، أن مشروع تعديل الدستور سيحبط لا عمالة ،
حتى ولو أقره المجلس ، وكل ما نحاول أن نقوله السلطة نبدأ ، أي أن نواب لبنان
اقتنعوا على هذا المشروع لا بسر الحقيقة . فالسلطة لا تستطيع أن تجعل جميع
البنانيين يتفقون أن النواب فعلوا ما فعلوه بملء حريتهم ، بل قد حلوا إلى
استعمال الوعد والوعيد والرجاء مع هؤلاء النواب . وكل عمل يعمل بالضغط والتهديد
لا تكون له قيمة شرعية . ولا شك بأن موقف السلطة واستعمالها الوعد والوعيد
بالتناوب ، لمن أدلة الضعف في سياستها .

« الحماية التأسيسية » والدستور السوري

٤٩ — الحماية التأسيسية وما عمله الوطنيون في سبيل الدستور سنة ١٩٢٨

لماذا دخل الوطنيون معركة الانتخابات ؟ كان الوطنيون يرون دخول الانتخابات
واجباً وطنياً لا بد منه للدفاع عن حقوق البلاد . وبما نظريتهم على قائمة ، أن

استعمال هذا الحق لا يبطل حق المطالبة ببيان الحقوق التي مازالوا يطالبون بها ويجدون في نيلها ، فقرر رأيهم على حوض بحار الحركة ، مع علمهم بما اتخذته السلطة والحكومة من التدابير لاحباط مساهم ، ومع اطلاعهم على ما في قانون الانتخابات من اسواء مقصودة وفواقص موضوعة ، ولما نجحت اكثرية في المدن وفي بعض الاقضية ، انتظروا من السلطة ان تصرح بالاسس التي اعتمدت عليها المعاهدة وتعمل وضع الدستور سريلاً وطلباً من كل قيد ، ولكن الموسيو « بونسو » لم يشأ ان يقول شيئاً ، ولما فوجئ بتأنيها ترك البحث لما بعد وضمع مشروع الدستور ، وبعد تأليف الحكومة ، وكان على حق لو مدد في قوله واخلفت فرنسا في نيلها ، ولذا كانوا حريصين على السرعة في انهاء المشروع واعلان الدستور خوفاً من ان تخلف فرنسا وعدها ونكث عهدها وتعدل عن رأيها ، او تتخذ السلطة الفرنسية تدابير خفية لاحباط المشروع ، ولما يكونوا مهتمين بالتفريط والجهل ، صار حوا العميد بقراره ورغبته في ان يكون الدستور حراً وطلباً من اي تحفظ او قيد ، والا يشير بيان العميد الى انتداب او سواء فقبل الشرط . وفي اليوم التاسع من شهر حزيران سنة ١٩٢٨ ، اجتمع المجلس في دمشق في قاعة « السراي » القديمة وحضر الموسيو « بونسو » واركأن المفوضية ، ووقف هو على منبر الخطابة وتلا بيانه الآتي الذي افتتح به العمل فقال :

٤٢ — خطاب الموسيو « بونسو » في افتتاح الجمعية التأسيسية في ٩ حزيران سنة ١٩٢٨

« انها لساعة جميلة سيكون لها أثرها الخالد في تاريخ سوريا ، هذه الساعة التي نجتمعون فيها هنا لوضع دستور الدولة ، اعني لتفكير اسس الحكومة ، التي ستأخذ على عاتقها ادارة تطور البلاد وتأمين مستقبل الامة . ولقد كنا ونحن نرقب عن كثب تقدم الثقافة السياسية في البلاد ، نفي احتياز هذه المرحلة ايجاباً للانتظار ، وتزولاً عند آمال سوريا وفرنسا وعصبة الامم .

ففي يومنا هذا فرصة مناسبة بصورة خاصة لقيام بهذا العمل ، ضمن روح الوفاق والوثام بين جميعكم ، وروح الثقة الحقيقية ما بين أعضاء المجلس ، ورجال الدولة الفرنسية ، بيد ان العمل الذي سنترك فيه ، يتطلب من الكل عزماً صادقاً

للوصول الى حل يؤمن - ضمن روح التساهل الواسع - الضمانات الضرورية
لحماية كافة الحقوق ، واحترام كافة المصالح . لقد عثت بينناي المنشور (١) في
الخامس عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٨ ، المسائل المتحتم علينا تناولها واحدة

(١) اي بيان المفوض السامي المصري ١٠ شباط سنة ١٩٢٨ الذي يعد مقدمة لتطور المنتظر .
صدر هذا البيان عند توليه حكومة النجاشي الجديدة التي اذنت لها وفداً في العهد :
« كانت الدولة المنتدبة ترجو ونشئ من امد جديد حقول النعمة التي تمكنها سوريا من حل
قضية دستورها في حلة السلام ، وقد اذنت هذه النعمة ويستعري هذه الاستعدادات العامة قريباً بالطرق
الموضوعة وبالقوانين المعمول بها ، والتي تتضمن كافة الأحزاب حرية الاقتراع والتصويت . ثم ان
ثقة فيود احريك الشريعة فيود مودولة من نهد الانصراف ستفي لكي تفر من استشارة الشعب
آراء البلاد الحقيقية بكل حلال . لم صدفوا في صدفوا في واجعية التي تستل عن الاستعدادات ستمعلي
سوريا « يوم . الأساسي نهائياً بعد ان تمته سكل الحرية المصلحة ضمن النصف الذي نرسمه الاتفاقيات
الدولية والصكوك المسؤولة عن الدولة المنتدبة لدى عصبة الأمم . نظراً لصدها هي نهدا بذلك
« اغتية الشجاعت الجديدة الدائمة » .

ماحترام الحقوق ، والمبادئ المتأصلة التي تشع عن صك الانتداب ، والتي يمكن تمديدها بالامانيات
تمدد فيها بعد ، هو بالحقيقة اساس هذا التقدم السريع ، الذي غلب على سوريا ان تعمل اليه ، والدولة
المنتدبة ستساعد على كل ذلك بكل فواحد .

هي الوقت الذي تعطي الدولة المنتدبة الى عصبة السوربيين رهاناً حياً « ما اعظمه !! »
وعن التهمة التي تضعها فيهم . انهم ان يفسدوا عن تعريض المستقبل المعلوم وعرفاء ، الذي تفتح لهم ابوابه
اليوم ، الى الانحطاط ان كانت طاعة او تعال احقاقك السياسة . ولا تخاف الحجة التي عثت ، والدولة
المنتدبة تضع ثقتها في الحكومة الموقرة التي تأخذ من مسؤوليتها اليوم ادارة الشؤون العامة « انتم » .

وعلى ان نرسم اذانت الخروج الناجية بذلك قال به : « ان الحكومة الموقرة دولة سوريا وهي
شمر بضرورة الاحوال السياسية ، وانفس النعمة التي تقع على عاتقها بما اذا خالت دون تحقيق اعالي
الأمة « ان كانت يصعب هنا او جند في رأيها . للاحظ ان المارة ترحلت عن المرفعية ذمماً ، مما
بدل على ان البيان وضع بالفرنسية اولاً ثم رجم ، ومع انها على يقين من اخلاص مثلي الدولة
المنتدبة ، وعامة ان تصيق الانتداب بخصوص عنه في صحت جوية الامور ، والمبين بصراحة في بيان
مجلس الامم ، يوضح على امدية المنتدبة وشوة سوريا حقناً ، وواجبات متبادلة ، فهي تصرح
انها عزمته على اتباع سياسة انجاية معيدة . واضحة نصب عينا الرق السياسي والمادي والادبي ، الذي
يسير بالامانة عن اقرب الصروف هو الحكم الذاتي .

ان برنامجي في حكومة موقرة يكون امصارواً منحصرأ ، معكوهتنا نعد ان ههنا الاساسية
نصير في تسليم زعم الحكم ، وسرع ما يمكن الى حكومة دستورية .

تلقا الاخرى ، وعندما تفهوت من مهتمك هذه ، يكون قد حال الاجل لتشييد العلاقات ما بين فرنسا وسوريا على دعائم متينة تثقف وما تصبو اليه نفوسكم وثقوا اليه نحن ايضا . لأن اجراء المفاوضات اللازمة لإبرام معاهدة ، تسج لنا بحالاً

وقد نظرت في الشروط التي يمكن منها انهاء هذه المهمة بأسرع وأفضل ما يمكن وهي متأكدة من نجاحها ، واهما امر الاتصاف التي سيتبرع بها بألوف فرصة ، لنضع حداً لشعلة المذبة التي هلكت لأمت هذا البلاد . ان هذه الاتصافات ستكون حرة بصورة متصلة . التكرار التأكيد يدل على عدم حرية الاتصافات في الماضي ، ان يصدق في قوله ؟ ومن ضمن جريتها ، ومن شبه على شيء شبه نابع ؟ تظهر فيها كافة الآراء بكمال الحرية ، على ألا يذكر ذلك صهر الراحة العامة ، وحرية التصويت انضوي بشيئاً بوضع الاحكام العرفية ، والله المرافقة وضح وهو عام واسع النطاق .

ثم ان الجمعية التأسيسية التي منبأ عن هذه الاتصافات ، تتكفل على الحرية من سن القانون الاساسي للدولة ، لترسم قبل الحكومة بالاتفاق مع الدولة المتدبة .

ولكني تتكفل الحكومة من الاعتراف على اقامة المصالح التي تأتي منها موارد الدولة . فان الحكومة الموافقة ، احس ان تكون على يقين من ادارة المصالح المشتركة ، ما بين هذه الحكومات الموضوعية عن الانتداب ان تكون متدبرة من قبل هيئة مخصوصة تتل فيها دولة سوريا .

ان الحكومة المرمية تكون على ثقة من انها لمحت براحمها نحو البلاد ، واذا شكت خلال شهور فلال ، من علق برنامها هذا الذي قبل به حكومة الاستبداد ، وعند الانتهاء من هذا يكون للحكومة التي نشأت عن الجمعية التأسيسية مهمة اخرى ، لان الحكومة الحاضرة الموافقة لا تزعج في انه تأخذ باسم البلاد تعهدات هي من وظيفة الحكومة النهائية . ولكن هذه الحكومة الموافقة لا تقوم براحمها ، إذا املت بيان رأيها الخاص في القضيتين الخطورتين اللتين يجب على الامة ان تقدم على حلها . عندما نعمل على قانونها الاساسي النهائي ، وهي تصرح عن اعتقادها ان مصلحة البلاد في تشكيل الانفصال الذي ليس فيه فائدة سوى اتحاد المهاد وانصاره اللذين يفران بمساعدة البلاد وعمرانها . ولكنها احتراماً للامانيات الدولية وروايات الاهلين ، نود ان يكون كل تقدم في هذا السبل . برعة ومباويزات ودية بين الذين يهيم هذا الامر ، وتصلب تحكيم الدولة المتدبة في ذلك إذا صبت الحاجة .

وهي تخرج ايضا ، بان العمل الخاص المرغوب به ، بين فرنسا وسوريا ، والذي وحده بخول سوريا حق قبولها في عداد اصحاب عصبة الامم لا تأتي منه النتائج المبتدئة إلا اذا حددت علاقات هاتين الدولتين بمعاهدة يجب ان تعرض على البرلمان السوري لتصديقها .

وهذه المعاهدة تدين بصراحة وتحدد مدى الواجبات المتبددة التي تنبع عن تلك الانتداب .

لاستنباط طرق الحل بكافة المسائل التي تنشأ معنا . اما انتم ايها السادة فتكونون قد اعددتم هذا الحل النهائي قدر ما تبرهنون من الآن على حنكة سياسية

ومن الواجب ايضاً ان يباد النظر في بنود هذه المهادنة خاصة سوريا في مدة ستين عاماً بعد ، كمن تجري وتطبق على مدى التقدم الذي تحصل عليه البلاد ، بينما تهل سوريا الى سيانها القومية القائمة . والحكومة النهائية صنعت في جميع المصالح الوطنية عند عند المهادنة المنو بها .

انه الامة السورية . نعلم الآن البرنامج الذي أخذت الحكومة على عاتقها امر عقيدته ، وتعلم الفكرة التي اوجت بهذا البرنامج ، والتي سيجعل تحقيقها أعضاء هذه الحكومة . متى انامة اذا فلت هذا البرنامج ، وكانت قد تمت من الوعود الفارغة ، ان تجمع صلوفا حول حكومة لم ترغب في ان تصح اصب عنها الا هذا يمكن الوصول اليه وستصل اليه حول الله . . انتهى

فن بيان العميد السامي يوم انشاء الحكومة . ومن بيان الحكومة عقب تشكيلها دست الحكم . ومن بيان العميد الذي قدمه في داعة الجمعية التأسيسية ، يستطلع القارئ ان يقول بأن التجربة التجريبية الثابتة التي هيأها العميد وجماعها محكمة وخلاصة اذا مدت ؟ ولماذا تدبرت به الحكومة الناجية ؟ ولماذا رحمت فرنسا ثم غرقت عليه ؟ ولماذا استعصمت والوطنيين حتى تعطل المجلس ويهيئ الشيخ في حكومته اربع صوات يتكلم على الامة . وبذلك التزم الطريق ، ويحذف كل الوسائل فتتلك بها . والموسى بنو بنو يؤيده ويصكك عن اعماله ؟ أهو افراط الوطنيين ؟ ام قلة ادراكهم السياسي ؟ ام قلة نبل العميد ووزارته ام هذا ؟ فمما يجب الاطلاع على بيان الوطنيين قبل دخول الانتخابات وبيانهم يوم افتتاح المجلس . وعند ذلك يترك السبب في كل ما حدث ومن هو المسؤول ومن هو المثل ؟ اما بيان الوطنيين قبل دخول الانتخابات فهذا نعمه :

بيان الوطنيين في دخول الانتخاب وعنده : بعد جهود كثيرة وانتظار طويل الأمد . صبر به السوريون صبر الكرام . وهم يطعمون بفوس مضمة الى غنق استقلالهم ووحدة بلادهم . وبعد ان خصا الوطنيين في البلاد وخارجها حضرات عديدة نحو التقدم . وغلبوا مؤخرهم في مدينة بيروت في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ . اظهروا به وغيتهم صريحة واضحة ، في التعاون التزم مع الحكومة الفرنسية على اساس يتألفهم القومي . واصبحوا يتفكرون ما سيحدثه المفوض السامي من الخطط التي يطعن اليها الشعب وتطلق مع رعاياه القومية . دعت اشغوبة العليا اثنين من الزعماء الوطنيين المنتخبين في صبة البلاد وهما : هاشم الكاظمي وابراهيم هنانو . واولئها بامور ذات بال . تتفق بصير البلاد وتحقق امانيها .

وبعد هذه المفاوضات الودية وما أفضت اليه من الوفاق على بيان الوطنيين الحنة ، بدأ المفوض السامي بعض اجراءات تتعلق بحياة البلاد . وبينما كان من الشغل ان يذيع نغامة

بضمن تجليها لسوريا عند حلول الساعة ، مكانها المشروعة بين مصاف مختلف الأمم
وسائر الشعوب . واني على معرفة تامة من رغباتكم وتغنياتكم ، وارجو وانتم الآن

وانا يعلم فيه بأن سوريا دولة مستقلة ذات سيادة لها الحق بدموية جمعية تأسيسية بالانتخابات الحرة
لوضع دستورها على قاعدة السيادة القومية ، وان المعاهدة التي منعتم بين دولي فرنسا وسوريا
تكون على قاعدة المساواة والمفعة المتبادلة ، وان فرنسا تريد ان تحقيق الوحدة السورية ، التي
تتشوق اليها الأمة في الساحل والداخل ، ان اسفر عن مثمره بياناً في ١٥ شباط سنة ١٩٢٨ مقتضياً
على اجراء الانتخابات لتأليف جمعية ، تتولى من الدستور باخراجه النعمة ، على شرط التمسك بالسكوك
والعهد التي تحدد حقوق فرنسا ومسؤولياتها ، واعلان عزمها استئني منه عدداً من رجال سوريا
العامين : الشيخين ، واحسان الجابري ، وسامحان ماسح الأطرش ، وجاعة جليل الدروز ، وسعيد
حيدر ، ولاتح المرعشي وعبرم ، الذين ابلاهم وقد يفت منه حتى سنة ١٩٣٦ ، حينما تركت جماعة
الكتلة الوطنية الحكم ، فمضت الدعوة لهم واستقبلتهم استقبال القاهقين . .

ثم تابعت الحوادث ، فاعلن قانون الانتخاب القديم ، بما فيه من القاصر ومبوء ، بحرم السداد
الاستفادة من كدومات وحياة البشر الذين منعهم هذا القانون من حق الترشح سلافاً لرغبة الأمة ،
وذكر في مقدمته انه مضاف الى الموازين رقم ٢١٩٩٧ و ٢١٩٩٩ ، صادرين في ابلول سنة ١٩٢٣
بشأن جريان وظائف المجلس التمثيلي في دولي دمشق وحلب ، كما صرحت الفقرة الأخيرة من
المادة الاولى ، من ان مدة المدة الثانية لاجراء المجلس الذي سيأتي عن الانتخابات المسجلة
ستعقد بقرار يصدر فيما بعد ، فترك في ذلك عملاً للارتداد في سلامة الاسناد التي دعت الى هذا
الإجماع ، في حين ان كل مجلس منتخب يجب ان يحدد صلاحته ومدة مدته بصورة واضحة قبل انتخابه
ليكون الناخبون عارفين بما هم مقدمون عليه . وعلى هذا الوجه دعيت الأمة الى الانسحاب في
الانتخابات التي ستجري في ١٥ نيسان القادم . وبه عني ما تقدم ، رأياً من الواجب النظر
في الموقف الحاضر .

وبعد البحث الدقيق ، عزمنا على مواجعة المستقبل ، اذ لم نذكر صراحة المفوض السامي في بيانه
بانه ملزم بالوعود ، رغم ما في الموقف الحاضر من محوسر وإجهاد لا يتفقان مع السلام والحرب ،
الذين صرح بهما المفوض السامي ببيانه . ورغم ان الأوضاع الحاضرة ، ليست في حالة تعدد على
الاطمئنان بسلامة الانتخابات ، واثبتين بأن المجال ، زال منعاً لتعديل مواد قانون الانتخابات
المتعلقة بأساس انقضاء كون اللواء ، ومدة النيابة ، وشرط الإقامة سنة اشهر ، وشرائط النيابة
عن الاقليات ، خصوصاً بعد ان سبق تعديل بعض احكام هذا القانون ، مستعيناً أن هذا المجلس انما
يتمتع بوضع دستور البلاد ، ويصعبان على جماعة المفوض السامي ، تخرجته الواضح بأن الجمعية التي

تعملون انكم تجدون الاجتماع اليه دائماً سهلاً ، ان لا ندعوا مجالاً لنفسنا ونتمو في داخل المجلس حالة قد تذهب بثمرة جهودنا المشتركة . وختاماً اعرب لكم مع تقدي الودية عن خالص تمنياتي لتكامل اعمالكم بالنجاح . ثم بارح العميد قاعة المجلس مصحوباً بمعاونيه ومندوبيه في دمشق . وبعد ذلك اعلن المنبر الشيخ تاج الدين رئيس الحكومة والتي الخطاب الآتي :

٥٣ — خطاب الشيخ تاج الدين يوم افتتاح الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨

« لا أستطيع ان اصف لكم مبلغ سروري لموقوفي في هذا اليوم التاريخي ، محيياً اول مجلس تأسيسي عهد اليه وضع الأسس التي سبيلها انبثاق السوري العتيد . فجلس كجلسكم الموقر ، ضم اليه نخبة اهل الفضل والحر والوطنية الحقة ، حدير بأن يقوم بهذه المهمة التاريخية ، التي مازال الشعب السوري الكريم يلطف الي تحقيقها منذ أمد بعيد .

منشأ عن هذه الانتخابات ضمن تصور البلاد النهائي يكمال الحرية المطلقة ، وان الانتخابات شعري في جو يعمن انكسار الحرب الاقتراع والتصويت . ورائنا ان الانتخابات حق سياسي فارسه الأمم لتظهر ارادتها في تقرير شؤونها الداخلية والخارجية ، فاستعمال هذا الحق لا يطل الحقوق الاخرى . ولا يناقض الميثاق القومي ، ولا يصعب من قوة المطالبة بتحققه ذماً كاملاً . وفردة اذاعة هذا البيان على الشعب السوري النبل ، مذكورية بخلق المسؤولية المقامة على عاتقه اليوم ، وعقدونه من الدعائس والانداع ، مؤملين ان يرمض في هذه الأوقات الصعبة على جدارته بالحرية واهليته للاستقلال ، فلا ينتخب إلا رجالاً اكفياهم مبروفين بصدق وطنيتهم وسلامة مبادئهم ، ليكون المجلس المنتخب مظهر لارادته ، ومرة تنعكس فيها رغائبهم القوية وامانيهم الوطنية والسلام . »

التواضع

عاشم الأتامي ، ابراهيم هنانو ، فارس الخوري ، الدكتور عبدالرحمن السكياني ، حسي البرازي ، سعدانة الجابري ، عفيف الصبح ، احسان الشريف ، وصفي الاقاصي ، صلاح الدين الباقي ، مظهر وعلان ، فوزي القزي ، احمد المحام ، لطفي الحفار ، شكوي الجدي .

وبعد ايها القاري ، هل همت نيات تطرمين ؟ وهل غلبت أين الصراحة والمطلق ، والسياسة ، اذا كان ذلك معلوماً نيك ، وغير خاف على تقديره التائب ، فلا تم الوطنيين على بعد نظرم واقدامهم ، وجرائهم ، ونفقتهم بنعيم وبالشعب ، وانهم لا يترون بالوعود والاقوال .

سادتي ! كنت بحاجة لاستعراض الحوادث والادوار المختلفة التي ماقت على بلادنا المحمية ، لأن كلنا عرفناها وانصلنا بها اتصالاً وثيقاً يقبنا عن الرجوع اليها . اما وقد اخذت القيوم المتبعة بالانتشاع ودخلنا في طور جديد ، فقد وجب علينا ان نتابع الحوادث الماضية ، ونمضي في طريقنا الجديد متكئين على جهودنا ، مسترشدين بروحي عقولنا وضمائرنا ، بحيث لا نترك لسلطان الهوى علينا من تأثير . ومتى عاجلنا متاكلاً بالتؤدة والحسكة وحسن التنية ، فلنحتاج حليفنا بعون الله . وثنا بقوي انساني في حسن الخاتمة ، ما نراه من عطف الدولة القرونية الحرة نحو وطننا العزيز . وما احتج هذه الحمية التأسيسية المحترمة ، الا دليلاً واضحاً على سياسة النظام والتعاون النزيه بين الامتين ، وبرا ليعود التقوية .

ايها الزادة ، ونهياً لكل الخسة ، اري من واجبي ان اعلن . انت ليس هنالك دستور مفروض . بل ان عليك الموقف ، هو الذي سيفرض دستور البلاد الكافل سيادتها الوطنية بحد حرية السكينة . واني اؤكد خضراتكم التي مستند لتقديم كل مساعدة في سبيل تسهيل مهلك الخفايا ، مقدراً منذ الساعة عظيم جهودكم ، وحسن نواياكم . وفي الختام اعلن من هذا اشر افتتاح المجلس التأسيسي الكريم ، راحياً لكم النجاح الكامل والسلام . ثم نزل من المنبر وذهب من المجلس هو ووزرائه . وبعد ان انتخب المجلس السيد هاشم الانباري رئيساً له . وقف المزمع اليه وقال :

٤٤ — خطاب السيد هاشم الانباري في المجلس التأسيسي بعد انتخابه رئيساً له في

سنة ١٩٢٨

وان لساني لماجز عن ابداء الشكر خضراتكم . على هذه الثقة التي اولىتموني ايها الانتخابي رئيساً لهذا المجلس التأسيسي الذي اجتمع نحن دستور البلاد ، وومع حجر الزاوية في بيان استقلالها وحريتها . واني لارجو من الله ان يوفقني لتحقيق ثقتكم ، فأقوم بأعباء الرئاسة حسب رعايتكم وبكل محبة وإخلاص . وروني الآن مقتبلاً لخلول الساعة الملائمة لاجتماع هذه الحمية التأسيسية . ولتحقيق أول مطلب

من مطالب هذه الأمة العزيزة ، بفضل جهودها الجورة ، وبواسطة سياسة
التعاون النزيه التي بدأت تظهر آثارها منذ اليوم .

وانقد دلت هذه الكلمة النوحزة ، التي انقاعها نظامه مثل فرنسا في مقدمة
هذا الاجتماع ، على رعيته الاكيدة في متابعة خطواته ، والمثابة على سياسة التعاون
النزيه ، الذي يضمن حقوق القريقين ومنافعه المتبادلة فاستحق الشكر . وجاء
تصريح نظامه رئيس الوزراء مؤيداً للحرية المطلقة الموعودة لهذه الجمعية التأسيسية
في وضع الدستور فاستحق الثناء . ان هذه الخطوة الاولى في سبيل تحقيق أماني
البلاد ، تؤمل ان تعقبها خطوات اخرى تنسبنا مفضل الماضي ، وتفتح امامنا ابواب
عهد جديد ، حافل بالسرور ، يحقق زمام الأمة ومطالبها ، وانما على يقين بأن
جميع أعمال هذا المجلس التاريخي ، ستكون متبعة بروح الحكمة والرفاهة ،
فتكفل الأمة العزيزة حياة سعيدة ، ورفقاً سريعاً . سداده خطواتنا ووقفنا الى
الخير وما فيه الصواب .

٤٥ - اسباب فساد «البلغة» ووقوع الاستبداد

هذا ما كانت من افتتاح المجلس التأسيسي او الجمعية التشريعية ، او الجمعية
التأسيسية . وانقارى ، لا بد ان يتذكر بأني قبل بركة نساءك : لاذا فسدت
«البلغة» ؟ ولماذا تغيرت النيات ؟ نيات الفرنسيين ونيات الحكومة الناجية ،
وقلت هل هو التردد في انجاز ما وعده بونسو ، أم الافراط الذي ابداه الوطنيون
في سياسته ؟ ثم صرحت بأن الجواب يحتاج الى درس البيانات الصادرة عن المفوض
السامي ، وعن رئيس الوزارة الشيخ تاج ، وعن رئيس المجلس التأسيسي السيد
هاشم الاتاسي . وعليه نشرت البيانات المشتملة بما يتعلق بالانتخابات ، وبما يتعلق بالمجلس
التأسيسي فما الذي يستنتجه انقارى ؟

يقول الموسيو بونسو في مجلس الانتدابات ، عندما سئل عن الحالة التي جرت
في انتخابات سنة ١٩٣٢ ، وهي الانتخابات التي سقط فيها الوطنيون بحلب ، نتيجة
التزوير والتهديد والاضطهاد .

« ولقد حدث في المجلس السابقة ، التي كان في معنا شأن ، حدث يؤيد ما ذهبت إليه . كانت الدورة الانتخابية كهي ، وكانت الأحزاب منقسمة شر الانقسام ، ولكن عندما اجتمع النواب في المجلس ، اقلتوا من التأثيرات التي استفادوا منها بمساعدتي أو بدونها . وفي أثناء دورة الانتخاب ومن ذلك الحين ، أصبح من لا يحافظ على الشهور الوطني بعدد ضئلاً ، ولا يوصله إلى الفوز لا التحاؤم إلى العميد ولا انقسامه إلى السياسة السوء سياسة الانتخاب . »

الأبدل اعترافه على أنه كان يعني هذا المجلس ويعني قوة الوطنيين فيه ، وعدم انصياع النواب الذين احرحتهم السلطة ، أو خرجوا بزوغهم منها ، عن السياسة السوء وبسياسة الانتخاب ، وهي قول الوجهي من طور النقوض ، والعمل بتمر المستأجرين وضباط الاستخبارات كيف كان الحال ؟ .

وإذا كان الوطنيون على حق ، وكانوا ثابتين في عقيدتهم ومبادئهم ، وكانت خطتهم صريحة في كيفية وضع الدستور ، وكانوا يطلبون وصمه مطلقاً من كل قيد يحد من سلطان الأمة أو ينقص من حقها ، وأعلنوا ذلك جهاراً وتكراراً وقالوا أنه سيكون حراً لأنه وحيد الطرف ، وبلغوا قرارهم المفوض السامي ، وباحثوه غير مرة فيما يجب عمله ، حتى إذا ما انتهى وضع الدستور ، وأعلن المجلس قراره . وبقيت بينهم وبينه قضية تحديد مدة الانتقال ووضع صيغة حقوقية لها ، لم يحجبه ذلك في دخيلة نفسه ، ولم يحد في المجلس التأسيسي طريقاً تمكنه من الوصول إلى التطور الذي يشده ، ولذا أقر بياناته في مجلس الانتداب في سنة ١٩٣٢ ، ما كان يهتبه من خطة . وقال :

« وانجزاً أن ما أشعر به ازاء انتخاب من هذا النوع ، أي الانتخابات المزيفة ، هو أن حير طريقة الوصول إلى مثل التطور الذي أُنشده ، تتجلى في وجود برلمان مسؤول يمثل الرأي العام . أما إذا لم يكن أمامي سوى برلمان مستصف فلا أقدم شيئاً في مهني ، وقصدته أن يكون النواب من طراز المتدلين انفسار الانتخاب ، أو أن تكون أكثرته من المسخرين المستأجرين ، حتى لا ينقلب أعضاؤه ويميلوا إلى صفوف الوطنيين ، كما حدث في حزيران سنة ١٩٢٨ في المجلس التأسيسي . »

ولاريب ان اطلع ، قد ائتم بكى ما اشاء وتحقق ان السب الحقيقي للاستعلام ، كان تبدلية العميد في سياسته ، وتبدل خطة الحكومة الناجية في موقفها ، وخوف كليها من بقاء المجلس التأسيسي . ولذلك عندما انتهى المجلس المشروع بشكل جامع لأماني الأمة وحاجاتها ، ولوشك ان يناقش مواد مادة مادة ، لينجزه بالتصويت نهائياً وبعثته ، وخشي رئيس الوزارة ان يثير الكرخي من بين يديه ، وقد صمى اليه ولرئاسة الجمهورية بكل قواد (١) ، وبدل كل ما يستطيع بذله من مال ونفوذ وحيل ومساورات . وفجأة العميد المجلس التأسيسي في اليوم التاسع من آب سنة ١٩٢٨ بشكيب غير متظر ، يطلب منه تنفيذ ما امره به الوزارة الخارجية الفرنسية ، وهو حذف المواد الممعة والمواد الستة من الدستور ، وكان في ذلك اليوم قد حضر الى المجلس التأسيسي ومعه سكرتيره الخاص المسيو « مونغره » ، الذي وقف وقتها الحطاب الآتي :

٤٩- خطاب العميد يونس يعلب في المواد الست ٢ و ٣ و ٧ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢

« لقد تابع العميد السامي للجمهورية الفرنسية ، سير اعمال اللجنة التأسيسية باقباؤه وعطف شديدين ، راحياً لحلول الاغاث الذي من شأنه ان يعطي سوريا دستوراًها النهائي في اقرب مدة . وعند فتح باب المناقشة ، الذي سيجري اليوم للبحث في مشروع الدستور الذي سنهه اللجنة ، اصبح من واجب العميد السامي ، ان يستوفي نظراً اعطاء الجمعية الموقرة ، الى ضرورة عدم البحث الآن في المسائل التي ليس من خصائص اخصية ان تحلها من تلقاء نفسها ، لانها تمس تنفيذ ائداب مستولة عنه الحكومة

(١) من ما يتناه الشيخ حاج الدين حدي وهو رئيس الحكومة . ان يشكب رئيساً للجمهورية السورية . إذا ما امر المجلس مشروع الدستور . ولكن الوطنيين يرون ان انتخاب رئيس الجمهورية يجب ان يكون من قايده . ويعتبرونه لا يخرج برشعه السيد ابراهيم حاتمو . ولكن هاشم الأتامي يطبع الى رئاسته الجمهورية . ولكن الوطنيين انعموه برأيه المجلس التأسيسي . وجرعوا من حدوث ما ليس في الحسان ، انفقوا على ان يتبع المجلس التأسيسي الحكومة عندما يقر مهمل (الوزارة) .

وهيئة مصيصة . موصة من اكثرية النواب . باتت ابراهيم حاتمو لرئاسة . كما ان الشيخ تاج هيا مصطة نظيرها برشاده ، ولكن لا يكن فيها الاكثية المطلوبة ، فمثل تدبيره وباء بالفشلان .

الفرنسية امام عصبة الأمم ، ولا يمكن تعديل شيء من نصوص هذا الانتداب إلا باتفاق توافق عليه تلك العصبة .

وفي بيانه السابقة ، وخاصة التي صدرت في ١٥ شباط ١٩٢٨ و ٩ حزيران الاخير ، رغب العميد السامي في الاعراب عن هذا الامر بصراحة ، تجنباً لكل سوء تفاهيم حول نقطة عامة كهذه ، من شأنه ان يعرض الى الخطر ثمرة الجهود المبذولة بكل اخلاص من الطرفين ، تقطع هذه المرحلة الاولى بسلام .

يبد أن بعض الاحكام التي وضع في مشروع النجعة السدي تحفظات خفية ، لأن بعضها يخالف مخالفة صريحة ، العهد الدولية التي تعين مسؤولية الدولة المنتدبة ، وبعضها الآخر يتطلب فعلاً قيد التنفيذ اتفاقاً سابقاً مع الحكومة الفرنسية .

وأعني بذلك المواد (٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢) كما وردت في المشروع الحالي ، بقدر ما تعس المسائل التي تدخل ضمن النطاق المبين اعلاه ، و لذلك المادة الثانية (٢) بقدر ما تخالف اتفاقات دولية ، وحالة حقوقية واقعة لا يمكن تعديلها بقرار

(١) المادة ٧٣ : لرئيس الجمهورية حق التعيين والخص ، او المنع العام لا يقع إلا بالتوافق .

المادة ٧٤ : يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية و ابرامها ، اما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بالامانة البلاد او عالية الدولة ، او المعاهدات التجارية ، او سائر المعاهدات التي لا يجوز منحها سنة حسنة ، فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها .

المادة ٧٥ : يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسه ويقفل استقالتهم ، ويولي الممثلين السياسيين ، ويعزل الممثلين السياسيين الاجانب ، ويعين الموظفين والعساة ، ويرأس المحلات الرسمية ضمن حدود الامتياز .

المادة ١١٠ : تقبل الجيش الذي يمتد بكونه بقاتون خاص .

المادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية ان يعلن بناء على اقتراح مجلس الوزراء ، الامانة الاممية في الاماكن التي تحدث فيها اختراعات او قلاقل ، وينب ان يعرض الامانة الاحكام المذكورة على المجلس النيابي فوراً ، وإذا كان المجلس غير متعقد فانه للاحتياج بوجه المرفعة .

(٢) المادة الثانية هي : « ان البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية ذات وحدة سياسية لا تنجز ولا عبرة اكل تحركات طوائف عليها منذ نهاية الحرب حتى اليوم » .

استبدلت هذه المادة فيما بعد ، في عندما نشر المجلس السامي قرارات الحكومات السورية ، التي اشترت اليها بالمصلحة الآتية له سورية وحدة سياسية لا تنجز .

متحد من طرف واحد. فقاء أحكام كهذه يثنى حالة مهمة تعرض قريباً الى الخطر ما كان يرجى تحقيقه بفارغ الصبر.

فالسيد السامي للجمهورية يثنى بحكمة الجمعية، ولا يثنى بأنها عند وقوفها على هذه العمومات، سترعى السمع الى هذه الملاحظات من تلقاء ذاتها وتقرر فصل الاحكام المنوّه عنها عن قلب الدستور قبل ولوج المناقشة في المواد، فيكون مشروع الدستور متفقاً مع روح حالة لا يمكن تغييرها إلا باتفاقات تتعد مع الحكومة الفرنسية. وإلا فالحكومة الفرنسية لا يسعها ان تأذن بغير وتنفيذ دستور يحرمها الوسائل التي تساعد على اقيام بالفروس الدولية، التي اخذت على نفسها.

٥٧ - بيان الشيخ تاج الدين وطلابه

وقام على اثره الشيخ تاج وقال سادتي : لقد سمعتم الملاحظات التي أبدتها المفوضية من تأجيل بعض المواد المذكورة في الدستور، والتي تبحث عن الوحدة والتخيل الخارجي، وتعين المتصلين، وعن مسألة الاحكام العرفية، وما يتعلق بالجنش الذي سيبحث عنها في المعاهدة.

ان الاعتراض الموجه من طرف حكومة باريس على الوحدة، يتضمن بأن الوحدة لا يمكن ان تحقق الآن، بالنظر لوجودنا تحت امر واقع إلا بالمفاوضة والانفاق، وإلا فمعرض اتقضية لمسألة دولية، سواء كانت هذه الاراضي موجودة تحت سلطة غيرنا نحن ام بغير حق. فمادة التي توافق عليها الحكومة الفرنسية هي كما يأتي : والمادة الدورية جميعاً تؤلف وحدة سياسية لا تتجزأ.

يشق علينا تأجيل قسم من الدستور. ولكن يجب علينا ان لا نصنع جهودنا التي بذلناها في هذا السبيل سدى، على أمل ان تحل هذه المواد واتقضايا بالمعاهدة. التي والامة جماء نعلق كل الامة على تحقيق هذه المطالب. ولكن اذا حسبنا ان مجرد وضع هذه المواد في الدستور يكفي لتحقيقها، قائما نتخذ انفسنا في وقت نحب فيه الصراحة. إننا في مفاوضات مع حكومة فرنسا، تمكننا من التمسك على المطالب التي نحن شديدو الشغف بها.

ولكن الحكومة الفرنسية ، ترى معنا ان هذه المطالب لا تتحقق الا بالمصادقة
المعقودة عنها قريباً ، مع الحكومة النهائية التي ستعرض على مجلس الامة للتصديق .
فعلى مجلسكم الموقر ان يفكر ملياً في هذه القضية وفي نتيجة القرار الذي سيصدره .
وقد أئد بخطابه هذا ما اراده العميد واوضح اتفاقه وانه على تحديد الدستور
الذي وضعه المجلس ، واتخاذ حذف المواد ، وسيلة للاصلاح .

ولو كان الأمر خلاف ما ذكر ، او لم ان القضية كانت فعلاً المحافظة على
المسئولية الدولية ، او الوضع الانتدابي الواقع ريثم تعقد المصادقة ، او الالتزام
عن مسائل قد تثير مشكلات دولية ، ان كان في وسع العميد التوصل لارجاء البحث
في الدستور ، بواسطة قرار من المجلس يتمكن من اتخاذ حل حقوقي لا نظام .
ومع ذلك فالمجلس بواسطة الرئيس ، راجع العميد طالباً اليه عدم التسرع لينظر
في الأمر مع النواب ، عليهم بمجدون حلاً مرضياً ، ولكنه لم يشأ إلا التبليغ وإعطاء
الجواب سلباً او ايجاباً في اليوم التالي ، لاعتقاده واعتقاد استخباراته ومندوبيه ،
ورئيس الحكومة ، ان كل تأجيل قد يحمل نواياهم الانتصار المتدلين على الانحياز
نحو الوطنيين ، وهم قد استوثقوا من وجود الاكثية المطلقة بخانهم وعلى رأسها
بديع الشبشكلي ، وعندئذ ان الخطيب ، ولهذا لم يقبل بأي تأجيل ، او بأي حل
غير اعطاء القرار بالقبول او الرفض .

وعليه ، ونظراً للاصرار الواقع ، واستحالة التوفيق بين رغبات الامة ، التي
تريد دستوراً يبرر عن حقوقها وأمانها ، وبين طلب العميد ، الذي يريد تثبيت
الانتداب بشكل شرعي ، وحيث ان الدستور يجد ذاته وثيقة وحيدة الطرف ،
وصك لا يفيد الطرف الثاني بشيء يخالف مسئولياته التي بدعها ، ولما كان بالامكان
حل الخلاف ، اما باصدار تحفظات من العميد ، وقد طلبنا بيانها فلم يقبل طلبنا ، او
باصدار قرار من المجلس بتعليق تنفيذ احكام هذه النود ريثما تعقد المصادقة ، وهذا
الطلب لم يقبله النواب ، او بتأجيل اجتماعات المجلس ، ليصير الاتفاق على تصديق
المواد المتعلقة بشكل الحكومة وحقوق الافراد ، وما يتعلق بالقضاء والمالية . ثم
تؤلف حكومة دستورية بموجبها وهذا رُفض ، فلا يبقى امام النواب الوطنيين ،

ومعهم الاكثية لإرفض الحذف رفضاً باتاً ، وصيانة الدستور وفقاً للمهود التي قطعوها للشعب ، ولذلك صدر القرار الآتي من المجلس ، بعدما اجتمعت اللجنة التي اشغها واقرنه على الوجه المذكور .

٤٨ - جواب المجلس على بيان العميد بطلب ملي المواد الست من الدستور

« لما كان ملي المواد الست المتوء بها في بيان المفوضية من صلب الدستور ، يجعل الدستور ابتداءً لقيمة له ، ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف بهما دولياً ، وكانت الجمعية التأسيسية التي انتخبها الأمة لوضع دستور كفيل بتحقيق استقلالها وسيادتها ووحدةها ، هي غير مرتبطة إلا بالبرامج التي اعلتها أعضاؤها حين انتخابها .

وكانت البيانات والمهود المقطوعة من قبل المفوضية هي ذات طرف واحد لا تنازم الجمعية التأسيسية في شيء ، وكانت هذه الجمعية التأسيسية ، قد قررت في جلستها السابقة قبول مشروع الدستور بكامله ، ولم يبق في الامكان الرجوع عن هذا القرار بحذف او مواد الدستور واركانه ، فالجمعية تقرر مع رغبتها الاكيدة بدوام حسن التفاهم بينها وبين ممثلي فرنسا لسوريا ، عدم موافقتها على حذف المواد الست المذكورة ، وتحيل البيان المذكور الى ديوان الرئاسة ، مع انضمام خمسة اعضاء اليه ، ليضع جواباً مستنداً من هذه الروح خلال ساعة واحدة ، على ان تعود الجمعية الى اعمالها اليومية بعد قراءة الجواب .

وبعد أن تعطلت الجلسة نصف ساعة ، استأنف المجلس أعماله فقال الرئيس : ان الجواب الذي تقرر قد تم وضعه وسيشلى على مسامعكم ، حتى إذا كان موافقاً يقدم الى المفوض السامي .

ثم وقف السيد طاز الخوري ولا القرار الآتي :

٤٩ - قرار الجمعية التأسيسية جواباً على طلب العميد في ٩ آب ١٩٢٨

« استندت الجمعية التأسيسية في جلسة هذا اليوم ، الى البيان الذي تلاه الميسر

مؤخره باسم غناتكم ، وبعد مداولة استمرت ثلاث ساعات متتالية ، وضمت الجمعية التأسيسية القرار الذي ارفقه لفتحاتكم على هذه الرسالة ، لتحيطوا به علماً معرباً باسم الجمعية التأسيسية ، عن رغبتنا الأكيدة في دوام حسن التفاهم مع السلطة الفرنسية ، ومتابعة سياسة التعاون النزيه ، الذي رفعت مناره في هذه البلاد ضمن حدود المصلحة الوطنية السورية ، وتحقيقاً لاستقلالها وسيادتها ووحدتها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي ، قوافي عليه المجلس بالاكثرية .

ثم ورد من بونو قرار تضمن تأجيل المجلس ثلاثة اشهر ، فلاح امين السر ، وقبل فض الجلسة اقترح السيد سعيد القزى ، تفويض ديوان المجلس بتابعة السعي لدى المراجع الائتمانية لتحقيق امانتي البلاد وقال : « حياً بتابعة سياسة التعاون النزيه ، وحنناً بالجهود التي بذلت في سبيل التفاهم لتحقيق امانتي البلاد فان المجلس يتلقى هذا التأجيل بمدر رحب ومقبول انه ، ويحفظ تفوقه كاملة تامة ، مؤملاً ان يكون من وراء هذا التأجيل ما يربل القنات ويحقق الآمال . » فقبل اقتراحه ، ثم تلا السكرتير قراراً يقضي بتأجيل المجلس ثلاثة اشهر وهذا نصه :
٥٠ - قرار المفوض السامي بتأجيل الجمعية التأسيسية ثلاثة اشهر في ١٠ آب سنة ١٩٢٨

« إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :
بناءً على مراسيم رئيس الجمهورية ، الصادرة في ٨ تشرين الأول سنة ١٩١٩ ،
و ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ٣ ايلول سنة ١٩٢٦ .
وعلى القرار رقم ٢٩٨٠ الصادر في ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٤ من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية والقاضي بتشكيل دولة سوريا .
وعلى القرار رقم ١٩٦٩ الصادر في ٢ حزيران ١٩٢٨ ، من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، القاضي بدعوة المرشحين الذين اعلن انتخابهم على اثر الاعمال الانتخابية ، التي جرت في ٢٤ و ٢٧ نيسان ١٩٢٨ .
ونظراً الى مشروع الدستور المطروح لمناقشة الجمعية التأسيسية خاصة في مواده ٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ .
ونظراً الى الرسالة التي بت بها المفوض السامي الى الجمعية بتاريخ ٩ آب سنة ١٩٢٨ .

ونظراً إلى رسالة رئيس الجمعية المؤرخة في ١٠ آب ١٩٢٨ التي ترفع قراراً
اتخذته الجمعية بتاريخ ٩ آب سنة ١٩٢٨ .

ولما كان من الصعب إيجاد حل في مدة معينة للمسائل التي تنشأ عن المواد
المذكورة أو عن البعض من أحكامها .

وحيث قد أعربت الجمعية من جهة أخرى عن رغبتها في أن ترى الدوام على
حسن الاتفاق بينها وبين ممثلي فرنسا في سوريا .

قرر ما يأتي :

مادة واحدة - تؤجل اجتماعات الجمعية التأسيسية ، التي التأمّت في ٩ حزيران
سنة ١٩٢٨ لوضع دستور الدولة السورية إلى ثلاثة شهور اعتباراً من تاريخ ١١ آب
سنة ١٩٢٨ .

دمشق في ١٠ آب سنة ١٩٢٨

المفوض السامي : بونسو

وأعلن الرئيس تأجيل المجلس المؤقت إلى ثلاثة أشهر ، بعد أن قام بإحيائه
خير قيام ، ثم قام النواب وقوفاً وهم يهتفون بصوت واحد ليحيى الاستقلال وليحيى
الدستور وليحيى السوريون وليحيى سوريا ، وردد المستمعون الهتاف وتنادوا لتحيى
الجمعية التأسيسية وليحيى الدستور .

٥١ - ما جرى بعد التأجيل وكيف أغلق المجلس

وبعدما أعطى النواب ونمثل المجلس ثلاثة أشهر ، ثم ثلاثة أشهر أخرى ،
تقرر إغلاقه ابدئاً ، لأن جميع الاقتراحات التي تقدم بها مكتب المجلس لم تجد نفعا ،
ولم يجد مسمى الوطنيين لدى وزارة الخارجية الفرنسية ، لإيجاد حل يبيد الأمور
إلى مجاربها ولا للمذاكرة بالمعاهدة ، كي يترك كل ما له وما عليه (١) ، مما دل على أن

(١) راجع كتاب « الرد على بيانات المسير بونسو » من صفحة ٦٠ إلى صفحة ٨٠ وفيه التفصيل
الوالى عن هذا الدور وأحواله والخبرات التي حوت فيه .

الفكر النهائي لدى الوزارة المذكورة ، كانت سحب يد المفوضية عن العمل مع الوطنيين وعدم التقام بأي صورة كانت ، وتعطيل التجربة الانتخابية وإبقاء الشيخ تاج وحكومته في دست الحكم مع إبقاء الأوضاع النافذة أربع سنين ، لترويض الوطنيين ، وإذلال عنصريتهم وحمل سكان البلاد على الابتعاد عن حظيرتهم والانفلات من مبادئهم ونهضة الحكومة والأحزاب الموالية للعمل والتعاون مع ممثلي الانتداب بمخطة حكم والنصح ، حتى إذا حلت الوقت قدم المفوض السامي بتجربة الانتخابات مرة أخرى لعقد المعاهدة ومفاخاة الوطنيين على غرة .

ولذلك ، وبعد أن ذهب يوسف ودأكر وزارة الخارجية الفرنسية وعاد إلى سوريا قدم إلى مكتب المجلس التأسيسي اقتراحاً جديداً كان أشد وطأة وأكثر تقييداً للدستور من المادة ١١٦ التي رفضها المجلس .

ولبيان الموقف وكيف تازمت الأمور ، أضع أمام القارئ اقتراح مكتب المجلس ، ثم جواب العميد عليه حملاً للحقيقة ، وأذكر ما انتهى إليه الحال .

٥٢ — كتاب هائم الأنسي جواباً على اقتراح الموسيو يوسف

قال رئيس المجلس السيد هائم الأنسي : « إن العميد السامي كان ملاب إلى المجلس التأسيسي في ٩ آب ١٩٢٨ فصل المواد ٢ و ٣ و ٧ و ٧٥ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ من الدستور وتمديد المادة ٣ بحجة أن هذه تعارض تعهدات فرنسا الدولية ورأى المجلس في ذلك الحين أن فصل هذه المواد من الدستور يحلها ناقصاً غير معرب عن رغائب الأمة السورية وكان يرى أن يحدد المفاوض بين فرنسا وسوريا الناشئة عن المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم بمعاهدة تبقى على تبادل المصالح وتسان فيها السيادة القومية لسوريا ، وقد أعلنت فرنسا رضاهها عن ذلك بلسان مموضها السامي السابق الموسيو ده جوفنل وبوسائل أخرى عديدة . ولتلك اعتذر المجلس عن تلبية هذا الطلب مظهرأ رغبته في دوام سياسة التعاون واتفااق وقبلاً تأجيل المجلس ثلاثة أشهر ثم ثلاثة أشهر أخرى بالتؤدة والتناول أملاً بإنجاد وسيلة تضمن مصالح الجانبين وتوفيق بين النظريتين . وبعد التأمل وجد أن ذلك مضمون بإضافة ماد

الى الدستور هذا نصها : أولاً تعديل المادة الثانية من الدستور على الوجه الآتي :
« البلاد السورية وحدة لا تتجزأ وحقوق الاعتراض على التجزئة الخاضعة محفوظة » .

ثانياً اضافة مادة الى مشروع الدستور تحت عنوان احكام موقفة هذا نصها :

« ان الاحكام ٧٤ و ٧٣ و احكام المادة ٧٥ المتعلقة بايجاد السفراء فقط والمادة ١١٠ و ١١٢ تنفذ باتفاقات خاصة بين الحكومتين الفرنسية والسورية وبما تعقد مساعدة لتحديد العلاقات بين الطرفين » .

٥٣ — جواب المسير يونسو على كتاب السيد هاشم الاناسي في ٣ شباط سنة ١٩٢٩

فاجاب المفوض السامي في ٣ شباط سنة ١٩٢٩ بما يأتي : « حصل لي الشرف اثناء المحادثات التي جرت بيننا ان بحثت مع نظامكم في الحالة الناشئة عن المسامي التي بذلت منذ شهر آب الاخير ، سمياً وراء امس الاتفاق الذي يضع التناصب بين الاماني التي أعرب عنها النواب بعل الحربة ، وبين الحق العام المحدد في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ومك الانتداب .

فعلى اثر الجهود في فرنسا وفي سوريا منذ ما يقرب من ستة اشهر من قبل المفوض السامي ومن قبل الاشخاص الذين فوضتوم عملاً بقرار المجلس المؤرخ في ١١ آب سنة ١٩٢٨ بواسطة التماس مع السلطات الفرنسية ، كان يجوز لي الامل بأن الاتفاق الذي كانت ينظر اليه من الطرفين ممكناً فيما يخص بروح القضية سوف لا يتأخر عن الظهور في نص واضح جلي يحول دون الوقوع في سوء التفاهم ، وقد سلمتكم بتاريخ ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ كملخص لهذه المحادثات التمهيدية نص "تحفظات عام هي المادة ١١٦ ، مأخوذة عن الواجبات الدولية الملغاة على فرنسا ، تقبول هذه التحفظات التي اضم نسخة عنها الى رسالتي هذه ، على سبيل التفكير في مادة ملحقة ، كان يسمح للمجلس ان يحتفظ تقريباً بكلية نصوص الدستور ، الذي كان أخذ المجلس بين الاعتبار باقتراعه عليه في ٧ آب سنة ١٩٢٨ .

ان هذا الاقتراح المشيع بروح الحرية (كذا؟) والذي ورنه فيه كافة
كلماته يأتي مطابقاً دون إهام ، لما توجهه حالة حقوقية ليس بمقدور الحكومة
الفرنسية ان تغير فيه شيئاً دون موافقة عصبة الأمم ، وليعمون الحقوق الجوهرية
الموضوعة طبقاً للانتداب ، كان يدعي افكر ان الديوان الذي ارسل اليه سيتفصل
ويوصي المجلس بالموافقة عليه . ولكن هذا الامل لم يتحقق ، وفي تاريخ ٢٥ كانون
الثاني سنة ١٩٢٩ يوم آخر حديث دار بيننا لم نتكلموا من اعطائي الموافقة والتأمينات
التي كنت طلبتها منكم .

بيد انكم استنوتوا رعيتم في التفاه ، فغضتم فأعلمتموني ان رئيس واعضاء
الديوان يقولون ان تطبق هذه المواد الواردة في صلب الدستور ، والتي طلب
المفوض السامي سا ٩ آت سنة ١٩٢٨ الأخير فصلها عنه ولم يقبل المجلس بذلك ،
وفاقاً للاتفاقات الخاصة ، التي يصير ابرامها بين الحكومتين السورية والفرنسية ،
ربما يتم عقد الماهدة لتحديد الخلافات بين الحكومتين . فلقد امرت انبساطي
الى نظريتم هذه ، ولكي اضطررت ان اشاعه مع الأسف ، عدم وجود الاتفاق
على النص الذي اودعته السكك ، والذي يبرر من قبل السلطة المتدنية عن
غاية روح التساهل والتفاه . وه اتمكن ان احدث في الاقتراح المحدود ، الذي
اودعتموه إلي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٩ مواداً كافية لاتفاق ، لأن التكهت
بان اتفاقات خاصة ستبرم فيما بعد غير كاف ، ولا يمطي فوراً الى المنافع العامة التي
نحن بصددھا الضمانات الكافية التي يضطربنا مدأ الانتداب الى صونها والدفاع عنها .

وليس في مثل سوء التفاه ولا بحمل الحقائق ، يمكن تمديد الخلاف الذي
اوقف اعمال المجلس منذ ستة شهور ، لهذا تظهر الحاجة الى الجهود الساكنة
الشابثة ، التي تسمى وراء تنفيذ العموبات الحالية ، وربما ينضج البصر وامان
القصر الحلول لهذه القضية الجوهرية ، اصبح انقاد المجلس بدون غنة مفيدة ،
فلذا ولعدم معرفة الساعة التي يمكن فيها الوصول الى النتيجة المنتظرة في فرنسا
وسوريا ، لقد اتخذت اليوم قراراً يقضي بتأجيل المجلس الى اجل سبعة اشهر .

وفي ذات الوقت الذي ارسل اليكم فيه هذا النص ، والذي سيصل فيه الى اعضاء المجلس ، اود ان اعرب عن أمني ان التقدم الذي حصل عليه في سبيل التفاهم سيزداد ويتقوى مثابة ، وان النجاح سيأتي اخيراً مكللاً بجهودنا ومجهوداً لحسن نيتنا .

٥٤ — ما نستفيدة من الكاين ؟

فمن هذا ، ومن الكتاب الذي قدمه السيد هانم الاتامي ، نلاحظ ان كل ما قدمه مكتب المجلس من اقتراحات (وقد كادت تمت ، خيانة ، او خروجاً عن حدود القرار الذي اتخذ المجلس) لم يعطش المفوض السامي ولم يعط دولة الاستعمار الضمانات الكافية ، وان الاتفاقات الخاصة التي ستهرم لم تكن كافية ولا تعطي فوراً المنافع العامة الضمانات ايضاً ، وان جيش الانتداب ومعداته ، سيكون مهدداً . وماذا ؟

وهل لسوريا قوة تخرج هذا الجيش الاقوة الشعب ، وقوة المفيدة ، وقوة الحق . فلماذا يخافونها ولا يقبل المبدأ بما هو الحق ؟

والقريب ان يقول المبدأ بتأجيل تنفيذ المواد التي نحن عقد المعاهدة . ولا نعلم متى تمقد ! ويقول ان سوريا الحق بالمطالبة بالبلاد المجرأة اي العلويين والدروز وهم السبب في تجزئتها ، ووجودهم هو المانع من الاتحاد . وبسبح المجلس ان يبقى ادانة المراجعة والمطالبة ، وهذه رسائله تقول بأن لا فائدة من البقاء ! ويقول ان جيل الحقائق لا يحل الخلاف ويزيل سوء التفاهم . فما هي هذه الحقائق ؟ هل هي الاعتراف بحياة سورية حرة مستقلة ؟ هل هي التسليم بأن الوطن غير المجرأ لا يقوى على دفع الفوائض وسد الاعتداءات ؟ هل هي الاقرار بان وضع سوريا الجغرافي والاقتصادي والسياسي يتطلب تسليم الادارة والحكم الى اهليه لتنظيم امورها وتأمين استقلالهم والتعاقد مع دول اخرى لحفظ التوازن وصيانة هذا الوضع الذي يجعل سوريا جسراً يتلاقى عنده الشرق والغرب ، ومركزاً ثقافياً لبلاد العرب ، ومصدراً اقتصادياً لتزويدها بما تحتاج اليه من متوجات وصناعات ؟

هل الحقائق التي عنها هي غير الضحايا التي بدلتها السوربون للخلع من
العهد الثاني - عهد الاستيلاء والتحكم - ليتعمدوا بهذه السيادة والهيبة والتقدم ؟

وإذا لم تكن هذه ، فهل هي ما صرفته فرنسا من أموال ، وما قدمت من
رجال ، وما يؤمله المستعمرون من فوائد ينفقونها في سبيلها هذه الأموال ، وأرسلوا
هذه الخيوش ؟ هل هي المشاريع الاستثمارية التي أبان عنها غورو ، ووباندا ؟

هل هي الاضطراب العالمي والتطور الاجتماعي الذي يجرى بين الاقوام ويسوق
الدول الى تسوية مشاكلها بأهل حل وأحرر زمن للتخلص من أسقام الحرب
النامة ، واضطراب ما بعد الحرب ، وبدأ الاستعداد لدفع المقامع التي ولدها
الزاحج الدولي ؟

لا شك أن بونسو كان يعلم هذه الحقائق ، ولكن يظهر أنه تجاهل ما بهما
نحن وما نسمى اليه ، وأراد ما به دوائه وما به المستعمرين من أبناء قومه .
تجاهل ما بهما لأنه غير قادر على اجابها ، وأراد القسم الثاني لأنه كان سبب مجيئه
وعلة بقائه ، ولكنه يرى الصعوبة في تطبيقه . فلذا يطلب التأجيل (والتأجيل دون
تجديد المدة مقدمة للحل) ويطلب اليهود الساكنة على - كما يدعي - مجد حلالا للسعوبات
ومنفذا للتفاه ؟

معنى الجهود الساكنة

ما هي هذه الجهود الساكنة ؟ أي لا اكتساب الوقت وزرير الخطط وترويض
المعارضة وتخدير الاعصاب ؟ أم لايجاد حلول جديدة تمتد فرنسا في مطالبيها
وتزيل الشكوك من أذهان الوطنيين ؟

وهل يتمكن بونسو في المراحل الآتية او المحاولات المنتظرة ، ان يمدح الوطنيين
ويغريهم ويرغمهم على التسليم والتسديق بما يريد ؟ أم انه سيمد الى استئصال قوة
الجيش ، وقوة المال ، وقوة الاضطهاد والتشريد والتي والسجن لحل القضية ؟
وإذا كانت قانونية الاقتراح وشرعيته لم تكن كافية ، فلماذا يرجو من التأجيل
والترويض ، ومن التعمق والتبصر الذين قال لاجلها ، أصبح انعقاد المجلس بدون غاية ؟

ان هذه الاسئلة وامثاله سوف نعرف اجوبتها من اعمال بونسو في المراحل الآتية . ١ - مرحلة الجهود الساكنة ، ٢ - مرحلة الترييف ، ٣ - ومرحلة التكاية . وهي ختام الاعمال وختام هذا الدور .

المرحلة الثانية « الجهود الساكنة »

٥٥ - المرحلة الثانية والجهود الساكنة .

تمت هذه المرحلة تمهيداً لآخر لاعمال السلطة المستعمرة والمستعمرين ، كما هذا هو السياسي والاعمال الانتداب وانصاره الاسر على مساعدتهم والموافقة على حركاتهم وتدابيرهم . من وزارة فرانسا الخارجية . ومن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب . ومن الزعماء الذين يدعمون الاستعمار وعمسالمه المرسلين لهذه الدوائر .

وقد ذكرت الخرائط ان بونسو قبل ان ياتي الى سورية وعارس وظيفته اخذ عهدا لنفسه من وزارة الخارجية ان يسبق في سورية عشر سنين متوالية مقوصاً سامياً تمكن من تنفيذ احكام الانتداب وصياغته في قالب شرعي على شكل معاهدة . وعما انه وافق واستوفى من ينفذه في المنصب . وعمال فرنسا لا يهتم في المناصب الا ثمانية الزائب . واملأ الخيب والشيخ المدين وما للبطان (١) من شهوات ، وبما انه يحتاج من يساعده على تليل هذه القاياب . ون هذه المساعدة لن تكون الا عن يد بعض ابناء البلاد المأخوذين ساد المصالح الذين اتادوا ان يبرعوا وحوهم على اغتاف القرنسيين لتليل المناصب ، واكل الاموال ، وبناء الشهرة ، وقصاء الشهرة ، اطلاق العنان للشيخ بنو الدين واعملق لوزرائه ايدهم يعملون في الوزارات ماشاءوا وشاءت

(١) المعروف عن بونسو انه كان شهيداً كقولاً : « من يظنه » . وبما حبه ويحب العيون . وكان من عادته ان يترك الى لصح ميسج ويتوي ويأكل . « من معه ان يذهب الى القبايين ليأخذ اللحم الذي يهده » . وسوء الى مصعبه . « من معه الحين الشهرة يهتدون له بفاخر المأكلي والمكثري » . ويشعرون بطفه من التزيين المصالح . « من يظه » . وساء الساعات ويبقى للزفة والقيد ويود ان يظه بعد . « يظهر » . « اذا جالس يتحدث الزمن يجلس معه ويسمع كلامه ويصوت في حديثه » . « من او ثلاث ساعات دون توقف » .

اعوانهم ، وشأت ارادة السناريين ، ونهاداً بانه من رنجر يتخط على رايه اقل
مكر نيريه الخامس الميسير « موزرا » من وضفته وارجمه الى باريس ونقل مندوبه
« دولالوج » الى مكان آخر لانه كان مسؤولاً عن قتل السلطة الفرنسية في
الانتخابات . ثم نقل مندوبه الثاني الميسير « لايرويه » لما كتبه للشيخ الحاج الدين
في سياسته . ثم ان المومس السامي قفى به ديت سابين وهو ذهب الى باريس ليرة
والي فلسطين اخرى . ويعود وينتهي في مشاكله ومواقفه ونزعاته وبصمت صموت
الميتين . وبقرة الامر الى سديقه رئيس الوزارة وورثته المقربين الذين كانوا يتظاهرون
بالقوة امام الشعب ويستمدون على الصفا . فيزله من لا يروق له . ويولون من تافه
مهم . ويتفنون الامم الى من حزبة الدولة على شرا . انار انه . وارسل الهذاب النجدة
الى رجالات الوزارة الفرنسية . ولى « سناري » المفوضة وذاولون ذلك من الخصصات
المسترة . ومن مصاهر اخرى لا تصب . ثم تحرون على وجوههم امام اسيادهم
الفرنسيين ويتفنون لهم ما يريدون .

وكان الشيخ من امير الرافضة في نهضة الفارزة . ولس الاحبار . ونعشة
الحواسس . واحداث الاحبار السكدية يستخدم لها رجن التحري . وموظفي
الاستخبارات فلا يكتفون الاما يريد . ويافقون الاحبار كما تذا . اعوانهم . وكان
يتظاهر بالمظلة والبذخ والتشريفات كما يفعل الفرنسيون ليعبر انه اعظم منهم .
فيقتي السيارات الفخمة (وقد استبدل في مدة وجوده خمس سيارات) ويحمل
منايل الضرف وردة والدم من جماعة رابطة المفض . والحمية افراد . وطلاب
الوظائف وزعماء الحلات . واصحاب الشعب والتهريج . على اقامة المهرجانات لاجله
يقدمون له اثناءها الشكر . ويؤمنون حكمته .

وكان يتوصل ذنبي الوسائل لارضاء محاسبه وزعمه واصفاره باغداق وملاطف
الدولة عليه واعطائه المعاشات وزوج مصاحبه وان خالفت القانون . فافزع
خزاة الدولة من المال الاحتياطي البالغ ٨٠٠ الف ليرة ذهب . وجعل سوريا في
وضع شاذ لا يلتزم وفي شكل اداري معروف . وفي حالة يس لها عرف حقوق
والامة نحاء اعماله واعمال اسياده حائرة في امرها مضطدة في اراتها . اذا تقوم
رجالها الاحرار هذه الاوضاع . وهذه الاعمال تافه الادنى . واداشك سطحتها

اوشكى اصحاب المصالح ما يلاقونه من عسف او ظلم عوقبوا على شكواهم بتعطيل مصالحهم .

وكانت قوى الامن والحرس الحاس نخرج عن حدود القانون في معاملاتها فندوس كرامة الشعب ونقتدى على حريته ، كما فعلت بالقرويين ومخاتير الحارات والنواب الذين والوا الاثنيين ، وحركت الرغاع عليهم ليشتموهم ، ويترضون لهم على مسمع من الحكومة ، ومعرفة من رجل القضاة .

وكان الوزراء يتسبحون لانفسهم استئثار الوظيفة واملاء الجيوب ، ولما ذكرت ذلك بعض الصحف كان حزاؤها الاغلاط والمحاكمة والتعطيل .

وفي ايام الشيخ تاج رادت الغريبات . وزادت المهرجانات حشد الكرامة والاسراف حتى ضج الشعب وشعر الشيخ بما يقال بحقه بين الناس ، فأمر احد كتابه ان يعمل له كتاباً يمدح به اعماله ويمدح مشاييره فكان له ما أراد . وصدر الكتاب المذكور في ١٥ شباط سنة ١٩٣١ . وفيه ذكر مفضل لمشاريع الشيخ تاج وما انشأته الحكومة من المباني في عهده حسب مدعاها ، وموظفيه كان يده فيه ايام غيره ممن سبقه وانتهى في زمانه . فتأمل ، ومع انه لا يأت لسورية بمشروع افادها علمياً ، او اقتصادياً او زراعياً ، ولا ادار الحكومة نزاهة ونجود وحكمة . وتدير بمسح الفوضى والتدخل ، ويفضي على الرشوة والارتكابات . فقد كانت البنائيات التي انشأتها حكومته في المدن والاقضية ومنها في بلودان والقمير وحلب وحمص وحماء ودير الزور وحمص منها للدوائر الحكومية والاصطيف والمساكين والعارق السامة والجسور كلفت خزانة الدولة نفقات طائلة هي ضعف أو اضعاف ما يصرف بحق ، وبعضها كان يباد ترميمه وتسميره لوجود النقص والنش في مواد بنائه والفساد في اساسه كسر الرقة ، وبناء تجهيز دير الزور ، وبناء تجهيز حماه ، وتخفيف مستنقع حمص ، وبناء مستشفى الرازي في حلب وغيرها .

ومن سوء ادارة الحكومة وقبح سياستها ، انها وافقت السلطات القروسية على اعطاء امتيازات بحفظة الى شركات اجنبية كشركة الكهرباء . وجبر المياه بحلب ، وشركة كهرباء حمص ، وشركة سكة حديد بغداد فكانت قدم الاستثمار وزادت

الاضرار . ويجب ان لا ننسى ان هذه الحكومة الناجية عقدت اتفاقات مع متعديين
أجانب استخدمتهم في الامثال العامة وأعمال المساحة والتحديد ، كلفوا الخزانة
المالية أموالاً طائلة ، وكانت تغطي أموال الدولة دون رقيب ، فضلاً عن الاتفاقات
التي ائقها الشيخ بذاته من أموال الدولة تحت ستار (منحصات مستورة) و (زيادة
راتبه) فبلغ مقدارها نصف مليون ليرة سورية في السنة . وهذا الرواتب التي
أعطاه لوالده ومريدي والده ومشايخه من خزنة الاوقاف . وهذا ما أخذ مدير
الاوقاف العام ومفتيها الشيخ عبد القادر الحبيب ، صديقه الحم وقربه وداعيته
بحجة الاستبدال وعمارة النابات فهي منها ماشاء .

وكان الاحدر بالمقصية بدلاً من ان تعرف جهدها في دعم الشيخ نابع
وحكومته . ان تعمل لحفظ أموال البلاد . واسلح الحكم ، وتقدم الادارة ،
ونضع حداً لهذه التصرفات الشاذة .

ان المقوض السامي الصامت لم يفعل ما كان يجب عليه لهذه الغاية ، بل صرف
جهده لترتيب الانتخابات ، وفي اختيار الموظفين المشحورين ، وفي إيجاد الاحزاب
النفعية والرجعية . لمارضة الكتلة وقتل الروح الوطنية . واضاف المقاومة التي
كان يتعالى صوتها في كل حين معارضة بحق البلاد ولا من يجب .

أما الاحزاب التي تألفت لمقاومة المارضة الوطنية فهي : حزب الإصلاح ،
وحزب الميثاق ، والحزب الديمقراطي ، والحزب الحر المتدل ، والحزب الملكي .
وكانت تعمل بصورة علنية وتؤيد الحكومة والانتداب .

وكان من جملة احراءات المقوض السامي والشيخ نابع تقييد حرية الصحافة
والمطبوعات وتمطيل حريدة « الأيام » وعزل أركان القضاء الزهيين وسحب رئاسة
الشرطة في المدن السورية من أيدي السوريين ، وتعيين فرنسيين في محلها . والقاء
المجانس البلدية المشيخة وتعيين أعضاء موافين فيها .

ولم يقف الامر عند هذا الحد . بل صدر قانون سمي « قانون قمع الجرائم »
وكان ظاهره لقمع الشيوعيين ومقاومة الشيوعية . وحقيقته لمقاومة الوطنيين وقمع
حركاتهم ، فلم يطق إلا عليهم وعلى كل من قوم الانتداب .

واضافاً لسلطة القضاء الدوري والمحاكمة المحلية ، أمرت السلطة الفرنسية بتحويل دعوى الشرطة والذرة والضيابط الى المحاكم الاجنبية لتحصيهم اذا أساء هؤلاء الموظفون او اذا تمخضت الشكوك وقاومهم ، وحملت حق اقامة الدعوى عليهم او على أي موظف متروكاً بدفع التأمينات من قبل المدعي فلم يشحس الفقير المظلوم على دفعها وضاع منه ان اراد الشكوة .

وكان من جهة تدابيرها الادارية أن أمرت ضابط استخباراتها في الافضية بالتصديقات التي تنوب بموالاهم لها ، وسبوا امورهم وصاحبهم ليخافهم الفلاحون وابناء الملحقات ، وأخذت عليهم اليهود والوثاق ان يوافقوا على ما تأمرهم به ، وفلوس بعض النصارى ، فليد حطها ، وامسكت قوائم المقام بغيرهم ليكنوا طوعاً لها . وعزلت وزير المالية ووزير الزراعة ، لأنهما كانا مخالفين لسياسة رئيس الحكومة (١) .

٥٦ - اعلان الدساتير الخمسة في ٢٥ أيار سنة ١٩٣٠

وفي ٢٥ أيار ١٩٣٠ بعدما عمت المقدمات التي أشرنا اليها من مرحلة (اليهود الساكنة) نشر المرسوم الملكي قراراً أعلن بموجبه الدساتير الخمسة التي وضعتها للحكومات الخمس ، ومنها دستور سوريا ، أحد عشر المرسوم الذي وضعته الجمعية التأسيسية في سنة ١٩٢٨ بتعديله وتذييله بما سماه المادة (١١٦) . تلك المادة التي نقول : وما من حكم من أحكام هذا الدستور يمارس ولا يجوز ان يمارس التعديلات التي قطعتها فرنسا على نفسها ولم يخص بدمرية لا سيما ما كان منها متعلقاً بجمعية الأمم ، وبما يتعلق بهذا المخطط يتوخى خاص على المواد التي تتعلق بالمحافظة على النظام وعلى الامن والدفاع عن البلاد والمواد التي لها شأن في العلاقات الخارجية . ولا

(١) في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ عاد بريسو من فرنسا . وفي ١ كانون الاول ١٩٣٠ عين الموسير (مولومير) مندوباً متولواً للحكومة السورية وعهد اليه بدرس القضية السورية . وفي كانون الثاني ١٩٣١ ، أمرت المفوضية بتعليق جداول الانتخابات على حدراة المدن . وفي ٨ شباط ١٩٣١ ، حضر المؤتمر مولومير الى حلب وفيه الاتصال وموضعي الانتخاب ودرس الموضع درساً دقيقاً ، ومن ثم عاد الى دمشق وكان عزل الوزيرين في ١٦ آيار ١٩٣٠ غيماً للانتخابات .

تطبق أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تحس بشهادات فرنسا الدولية فيما يختص بسوريا أثناء مدة هذه الشهادات الا ضمن الشروط التي تحددها في اتفاق ينفذ بين الحكومتين الفرنسية والسورية .

وعليه ان القوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور التي قد تكون تطبيقها علاقة بهذه الشهادات لا تناقض فيها ولا تضر وفقاً لهذا الدستور الانفيذاً لهذا الاعلان . ان القرارات ذات الصلة التشريعية والتطبيقية التي اتخذتها تمثلت الحكومة الفرنسية لا يجوز تعديلها إلا بعد الاتفاق بين الدولتين .

٥٧ - معنى هذه المادة

ان معنى هذه المادة وتضمنها المواد التي تمت عنه في كتابي «الرد على بيانات بونسو صحيفة ٨٩ و٩٥» . ونشرت من الاخبار والاعمال التي اتخذتها السلطة قبل الانتخابات «راجع صفحة ١٠٣ و١٠٤ من كتاب الرد المذكور» .

ومن قبل الدلالة على ان نشر الدستور السوري واعلان المادة ١١٦ لا يشكل بذاته الزاماً سورياً على قبوله ، انشر نص المرسوم الفرنسي من قبل المفوض السامي الى وزارة الخارجية في باريس وهذا نصه :

«أتشرف بأن أبعث لفضامتك مني هذه الرسالة ، انصوص الرسمية التي شأنت من بحملها القانون الاساسي لدول المشورة بالانتداب الفرنسي وفقاً لأحكام المادة (الاولى) من ميثاق الانتداب لابلانها الى اعضاء مجلس جمعية الامم» .

تحدد هذه النصوص الاسس الحقوقية المتعلقة بتنظيم الميثاق التي يترتب على فرنسا العمل على تحقيقها واسدائها المصالح والمساعدة في سبيل رفها ، ويمكن تعديل هذه النصوص برضى الدولة المنتدبة لغايات هذا الرقي ، وذلك اما بالوسائل الدستورية المذكورة فيها ، واما بمعااهدات تعقد مع الدولة المنتدبة ، واما باتفاقات تعقد فيها بين الحكومات ذات الشأن تحت ظل الدولة المنتدبة .

أما النصوص الخديعة المنشورة بموجب قرارات المفوض السامي ، فهي تنطبق بسوريا وسنجي الاسكندرون وحكومة جبل النور وحكومة اللاذقية ، وقد أكلت

نظام اساسي لمجلس المصالح المشتركة . ان دستور دولة سورية الذي نشر اليوم هو في مجمله نسخة عن النص الذي كانت وضعت لجنة الانتشاء في الجمعية التأسيسية خلال شهري حزيران وعوز ١٩٢٨ ، وكانت هذه الجمعية قد اعلنت محل الاعتبار في ٧ آب عام ١٩٢٨ .

ان التعديلات المبدئية الوحيدة التي ادخلت على هذا النص كانت الغاية منها أن لا يكون نصيب هذا الدستور من انقيام بالحقائق والواجبات التي تعود للدولة المتعدية من الاتفاقات الدولية الناجمة .

وعليه فقد عثر عن تحفظات الانتداب في مادة موقفة اُضيفت الى الدستور وأوضح مداها في قرار المفوض السامي ، ويكون لهذه المادة مفعول الى ان تعقد مع حكومة منشأ قانونياً ، المعاهدة التي يحدد بها عهد جديد يرضى جمعية الامم شروط تطبيق الانتداب وفقاً لمبادئ المذكورة في المادة ٢٢ من ميثاق هذه الجمعية لا يكون قد تم من التطور والازدياد .

اما التعديلات البسيطة التي ادخلت على النص الاصلي فقد تبودلت بصدها الآراء في جنبها مع مكتب الجمعية وكان من المنتظر ان يقبل بها هذا المكتب .

وبعد عوده عين الموسيو سولومبياد في ١ كانون الاول ١٩٣٠ مندوباً ممتازاً لدى الحكومة السورية وجه اليه بدرس القضية السورية درساً دقيقاً وحلها حلاً مرضياً . ثم تفصل راحماً الى باريس في ٩ حزيران ١٩٣١ ، بعد ان اتم هو ومندوبه جميع الترميمات والاحتياطات التي اقتضتها جهوده الساكنة . واتفق مع وزارة الخارجية الفرنسية على ما يجب عمله لتحقيق التطور الجديد . ثم عاد الى سوريا للمرة الخامسة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣١ واصدر ثلاثة قرارات في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣١ :

الاول يتعلق بالمجلس الاستشاري ، والثاني يتعلق بتنظيم مصالح الحكومة

السورية تنظيمًا جديدًا الى ان يتخذ دستور سوريا الجديد^(١)، والثالث ينطلق
بالانتخابات وقيامه هو بالعلاجات الخاصة المؤكولة بها الى رئيس الدولة فيما يخص
بأصول الانتخابات.

ثم انه عزل الشيخ نبيه الدين يومه العشرين الثانية حسنة وان الكابوس
كابوس التحكم وتأمين الظلم، فقد أراد أن يروى به الشعب ونحو من حجاجه
وفجعه بمساحه وشبهة ليس من يطيعه الانتداب، انما في الذي تركه وتمذه
وتسلط عليه الخدم، فاعلمه وادلاه كي يهرب وهناك الى اوسرنا ونواحيك ولا
تدري انك تسيء اليه وتعلمه على الكفر، وانتم منسبون، ثم تحدي ألبولسنيين - شاء
ان يقول في الكتاب الذي أرسله الى رئيس الحكومة اليوم^(٢) اي:

(١) ولكيفية تنفيذ الدستور فقد قرر ما يلي:

المادة الاولى - تدار دولة سوريا بموجب الدستور الملحق بهذا القرار.

المادة الثانية - ان الدستور السامع والدور معه كملحق لهذا القرار يوضع
موضع التنفيذ بعد انتخاب اعضاء مجلس النواب الذي يمين موعد انتخابه فيما بعد
بقرار من المفوض السامي.

المادة الثالثة - في أثناء مساندة الانتداب هذه العلاجات المنشأة بموجب
الدستور بشرط الاحتفاظ بحقوق الدولة المنشأة وواحداها كما هي الناجمة عن
المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم وصك الانتداب

ان التحفظ المذكور في المادة ١١٦ من الدستور تأمين موافقة هذا النص
مع المبادئ التي بموجبها تدار حنة سوريا الحاضرة بالنسبة الى الدولة المنتدبة وجمعية
الامم يكون له مفعول الى ان تعقد مع حكومة منشأة قانوناً يحدد بها عهد
جديد يرضى جمعية الامم شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادئ المذكورة في المادة
٢٢ من ميثاق هذه الجمعية مراعاة لما يكون قد تم من الدستور.

بيروت في ١٥ أيار ١٩٣٠

٥٨ - كتاب يونس الى الشيخ نجح يوم عزله

وفي الساعة التي يخرج السور عه تنفيذ القانون الاساسي المعلن في ١٤ أيار ١٩٣٠ ، رأى مثل الدولة المتدبة من الضروري ان يقوم بنوع اكثر مباشرة بحاله من المسؤولية لأجل تنفيذ تلك الانتداب ، وغاية المقصود ان تجري هذه الانتخابات في حين اكثر ما يمكن موافقة لما توافر اليه الذي هو ضروري جداً لتأمين نجاح تطور الانتداب التدريجي وفقاً لمحتويات المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ومما زلة أصحاب التبة المنته.

٥٩ - المجلس الاستشاري وما كان من أعماله

ان هذا المجلس الاستشاري الذي أوجده العميد ، لم يستقد سوى مرة واحدة ثم صدر القرار بالتأجيل وادعى في بعد ان هاشم الانكلي الذي يبين فيه عضواً لم يحضر وهو آسف لذلك ان لم أكن لأمكنه الحيل معه .

وان العميد أعلن المجلس تحت الخطابات الذي القاه الداماد أحمد بك رئيس الدولة الأسبق ، وأظهر فيه ما يجب على العميد ان يفعله لضمان الانتخابات وتأمين زاهتها ، وغير بصراحة عما يتلوه الشعب السوري .

وأما هاشم بك فقد أت الى المجلس احتجاجاً على امتناع العميد عن اعطاء جواب على مذكرته التي قدمها له . وألمح بأن المجلس لا خير فيه الأمة واعتقاده انه وسيلة لتعريض اجراءات العميد وموقفه والاستبدال على حياته .

٦٠ - اعلان الانتخابات ومقدماتها في ٩ كانون الاول ١٩٣١

وفي ٩ كانون الاول ١٩٣١ ، أعلن العميد ان الانتخابات ستكون في هذا التاريخ ، وتستمر حتى ٨ كانون الثاني ١٩٣٢ ، فعلى الأمة ان تنهياً وتبادر الى اجابة الدعوة وتنتخب المتدلين وكل ما تتطلبه من حرية ، ونزاهة ، وحياد ، ومساعدة مضبوطة بوجود العميد السامي ، وبإشرافه على عمليات الانتخاب وتعيينه المجلس الاستشاري المذكور . وهو خيط من الرجل الذين سبق وتولوا مناصب الدولة وليكون حيادياً - حسب الظاهر - أعلن أبوابه عن المراحات وأطبق شففيه عن

انيات ، وأصم أدنيه عن الشكايات . ولم يجب عن الاستيضاحات التي طلبها المواطنون لتتوثق من المستقبل الذي كانوا يشكون فيه ويستقدون بسوء نية الموجهين له .

بل ظل سامتاً مزوياً ، وعماله يتولون التدابير في كل مدينة وناحية وقورة وكان اذا سُئل عن الوحدة السورية وأراد الجواب^(١) . حبل حوايه السفر الى جبل الدروز ومقابلة القود التي كان يحكمها . فقام الانتداب لتسعة ما بقي عليها عن الوحدة السورية ومقاومها لها . وتقول له : تلك الاستقلال تحت ظل الانتداب والعلم الفردي . ثم يدع إلى العلوين . وسبع حقائقها بأطراف دنيا (انقاء تحت سيادة الانتداب وحكم فرنسة) ويعود مدعاً إلى دمشق فيتولى الاشراف والادارة .

(١) يدعي الفرنسيون دائماً . ان البلاد التي وصلوها من سوريا وأعدها الاستقلال الاداري وعينوا الكل منها حكماً فرنسيين . إنما فعلوا ذلك بطلب من أهلها سواء في بلاد العلوين أو جبل الدروز أو الاقضية الارمية أو المدن الملحقة بلبنان الصغير .

وأنهم اجابوا الطلب لولا عند ربيته . والخال ان العلوين حاربوا الفرنسيين في سبيل استقلالهم . والذي سلب الانتداب هو انصاره الذين استأجروهم بالمال .

أما طرابلس وبيروت وسيدا وسور وعكاك والبقاع وخصايا وراشيا . لا تزال تخرج على فصلها عن الكيان السوري ودعها في الكيان السامي . وتطالب الحاقها رسمياً بسوريا . وتعلن عن رغبتها بالوحدة منذ ثلاث عشرة سنة وفي كل مناسبة وفرصة . والسلطة المختصة لا تنظر في مطلبها ولا تحييها على رغبتها .

وفي المرة الأخيرة ادعى الفرنسيون بأن إقامة تلك البلاد دون ثقافة سوريا ولذا يهشونها الآن رغماً تمكّن من ابداء رأيها . ولكن كيف أمكن أن تطلب رغباتهم بانتدابهم وهي قصيرة على رغبهم ولا يمكنها ان تعلن عن رغبتها بالعودة وقد مضى على مدعاه السابق أكثر من ثلاث عشرة سنة .

ثم ادعى الفرنسيون ان الطائفة تستدعي هذا التمدد . ولكن عند حلولها بأنهم جاءوا الى سورية ولبنان لأرشاد الشعب لاحتياز احسن الحالات . فهل

مباشرة ، ويأمر بالشدة والاشداد عن الوطنيين وانصارهم ، واظهار عدم الاهتمام
بهم كثيراً يظن أنصار الاشتراك ان اسلمة الخلة سوف تنفق مع زعماء الوطنية
او أنهم لا يوحس منهم حيلة ، ويميل ترتيب الانتخابات بحيث تضمن المعتدين
النجاح ، ويوعز الى المذنبات والولاة والمتمردين ان يكونوا رهن اشارة مندوبيه ،
وعندها ان يشعروا التعذيب والارشادات بهم وهي تهدف الى اقضاء الوطنيين عن
صناديق الانتخابات ، ومع مرشحهم او مندوبيه او كلاهما ان يراقبوا ويجعل هيئة
التصويت ، فكل من استلم بطاقة الانتخاب او بطاقة الادارة وممن في دائرة القضاء والتعليم
وكل من كان من انصار الاشتراك او من المتطرفين من طائفة ولهم اذا اقتضى الحال
ان يمسوا أوراقه حريقه وان يذهبوا من تحت شئ يورثهم ، ولحكومة ان تفاق
الصحف اذ دامت من الوطنيين وسياسيه .

الافعال : احسن حال الاستقلال والبرص والتقدم ؟ وهل من صالح الشعب
وصالحه ان تكون الناحية حرة لتفسيدهم وتغزيرهم والوطن واحد للجميع ؟ اللهم
ان المطلق اعلم بزمان نطقاً من أدلة المستعمر ومن فعلتهم التي لا تجوز عن
دهية القرون الوسطى .

وأما المحاولات والتمايز فتعبر الشعب من الوطنيين واباعد عن الصناديق ،
وهي أساليب أنفها المستعمر ، ومن سوء الخط ان يبعد التاريخ نفسه فقلجاً اليها
حكومة السيد محمد مرادم بك ونطقها في عام ١٩٤٧ لاقضاء أعضاء الحزب الوطني
الذين رشعوا أنفسهم للانتخابات ، فكانت نصيب معظمهم القتل بسبب تأمر
الحكومة ، وبراغها وموصفوها ، عليهم وانتحارهم لثروا ، والتهديد والوعد والوعيد
عدا القرام التي سرقها من سموا أنفسهم من الجهة الشعبية ، ومعهم الشيوعيون
والاحرار المذنبون ، هتفوا بها ضامراً الناحيين ، وسلخوا المناهين ، واستألفوا
الموظفين ورجال الدول والحيش ، الذين تولوا حراسة الصناديق وحراسة حرية
الناحين فكلموا آلة التهديد والوعيد ، وكان لحكومة وللجهة المارسة وللجهة
الشعبية وجماعة الاحرار المذنبين ماشعوا من النجاح .

ثم يفتح حزمة الحكومة وحزمة المصالح المشتركة ويتفق منها الاموال المخصصة للنفقات المستورة في سبيل الانتخابات حتى تجري في اعتدال ويصفو معها الجو السياسي وتنتج العمليات (١).

٦٩ - اجتماع المجلس الاستشاري وبين يونيو وفي ٧ كانون الاول ١٩٣١

ويجتمع المجلس الاستشاري في ٧ كانون الاول ١٩٣١ وبقي حطاً سياسياً يقول فيه : « يفتح اليوم لمرءى لاولى المجلس الاستشاري الشايع بموجب قرار ١٩٣١ تشرين الثاني ١٩٣١ لأجل تنفيذ القانون الاساسي . واني سعيد ان اري في هذا المكان القوات السامعين الذين اشتراكوا في مساهمات الشكر سوريا صفات مختلفة منذ تشرين سنة حلت . وأعطى اليوم مرة أخرى ان يمارسوا لاختيار المرحلة الاولى في سبيل تنفيذ القانون الاساسي . تلك المرحلة التي تدل عليها انتخابات يقصد منها الحكم من تأليف حكومة نظامية . وتلك مرحلة حاسمة نحو الحل النهائي الذي يتوفى اليه الجميع .

وهل هناك حاجة للتذكير بان العمل الدائم هذا للعلائق بين فرنسا وسوريا سيكون على شكل معاهدة وفقاً للتصريحات التي قد أدلت عنها مراراً .

لقد صرحت المرة الاولى بذلك في ١٥ شباط من عام ١٩٢٨ قبل الانتخابات الاخيرة . ثم حدث هذا التصريح تاريخ ٤ أيار ١٩٣٠ عندما عقب الى الموسيو

(١) راجع تقرير عن الانتخابات المقدم الى عصبة الامم . وقرأ كتابي « الرد على بيانات المفوض » . فهو يذكر التفاصيل الواردة اثنتى لهذه الامور . وقرأ سؤالات لجنة الانتخابات من مثل فرنسا الموسيو « روبر دو كوك » من هذه الامور التي ذكرناها وجوابه عليها وسؤالاتها من السيد اسامي وجوابه عليها . وقد قيل ان المصاريف التي انفتت في حلب وحدها لهذه اثناء تزيد على الاربعين الف ليرة سورية . معظمها ذهب اكراميات المختارون ورشوة للمصحف وللناخبين في المرحلة الثانية .

ارستيد بريان وزير الخارجية الفرنسية ينص القانون الاماسي ، ولم يتوقف على ان يكون لهذه التصريحات منوطها قبل ذلك الوقت .

لقد ثبت ذلك بوضوح وحلا في جمعية الامم أمام لجنة الاستدابات الدائمة بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٣٠ ، وادار اجتمعت هذا البيان المنشور في محاضر الدورة الثامنة عشر لهذه اللجنة صفحة ١٢٠ - ١٢٩ ظهر لك ان صحتي الاستبدادي ليس معناه عدم الاكترات وانما انه عند الحاجة شهادات هامة .

لقد أخذت مباشرة المبادئ مجراها منذ ذلك الحين في فرنسا نفسها وفي جنيف ، ودللي على ذلك التقرير القيم الذي قدمه الموسيو « بيلون » الى مجلس النواب الفرنسي في ٢٢ ١٩٣١ بمناسبة المناقشة في موازنة وزارة الخارجية (راجع صفحة ٥) بمناسبة المناقشة في موازنة وزارة الخارجية .

وقد وقفت الحكومة الفرنسية تجاه ذلك في جنيف في هذه السنة ، موقفاً عرفتم نصوصه من مطالعة الصحف ، وذلك سواء أكان بمناسبة درس التقرير السنوي في لجنة الانتعاشات الدائمة بتاريخ ١١ حزيران الماضي ، ام على الاخص بمناسبة مناقشة اكثر الاعا حرب في خلال دورة المجلس الرابعة والستين بتاريخ ١١ ايلول الفائت ، وتبع عليها تقيت مذهب عصبة الامم نفسها فيما يخص بتطوير الانتعاشات ونهايتها .

وان ارجح السياسيين الموكول اليه تدريب وتطور سوريا نحو المعير الذي كفلته لها المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الامم ، وبحدوت في هذه النصوص والتصريحات الرسمية جميع العوائق التي يثبونها ، والدليل على الضمانات التي يجب ان تحيط بهذا التطور .

وهكذا فلاي بحلا ، تام ادعوك للعمل مي .

يندى فترة الانتخابات غداً ، وفي نيتي أن أجعل موعد الانتخابات للدرجة الاولى في ٣٠ كانون الاول ، وموعد الانتخابات الثانوية في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢ .

وهذه الانتخابات من شأنها - كما قلت - ان تمكن من تأليف حكومة نظامية ذات صفة لتفتح عندما يحين وقت المفاوضات ، التي من شأنها تحديد العلاقات النهائية بين فرنسا وسوريا بمطاهدة .

ذلك لأن المفاوضات التي يمكن للمعوض القيام ان يدخلها لأخراج عناصر القضية الجوهرية ، لأجل الوصول الى حل رسمي الترتيبين ساحي الشأن بصورة معنوية ، ان هذه المفاوضات يجب ان تكون مع ممثلي سوريا أصحاب الصفة ، ولا يجوز ان تكون إلا منهم .

ولذلك كان من باب التحيي الناس لأولاه ، ومن عدم تعيين المادى الدستورية ان تفتح المناقشة قبل حينها باستشارات شبه رسمية . غير ان الدرس الشجع الذي آلت على نفسي أن أقدم به في باريس وحيد ، لأرار القضية من جميع وجوها الدولية والوطنية يمكنني ان أعيد اليوم نصير ذاتي السابقة . وأنا على اعتقاد بأن الحل السريع مع ما يشتمله من المزايا التي لا يد منها سيكون ممكناً من الآن فصاعداً إذا كانت استعدادات الحكومة التي ستشرف على الانتخابات ماثلة لاستعداداتنا .

انه لمن أهم ما كنت أضيفه من إنشاء هذا المجلس الذي يحكما في هذا اليوم هو ان تمكن من التمييز عن أفكارى بحرية تاماً ، وأن على ثقة من الحادثات التي تجري حهاراً ، هي وحدها قادرة على ان تقارن بين وجهات النظر الموضوعية وان ترفعها الى مستوى المصلحة العمومية .

تقد طرحت على الرأي العام مسائل عديدة ، وأريدت الاسئلة كأنها نستفهم عما اذا كانت العملية السياسية الحالية تكفي نفسها بنفسها دون ان تعطي قبلها بعض الترضيات او ان يصدر وعد بهذه الترضيات التي لا حاجة الى ذكرها بصورة أكثر وضوحاً أمام رجال ملين بالامور أمثالكم .

لم يجد شيء في وضعية هذه المسائل وهي مربوطة بالتملية الحالية ولا يبحث فيها الآن ، إنما موضوع البحث في هذا اليوم هو الانتخابات .

واني بهذا العدد أجاهر علماً بأن طريقة الانتخابات المعمول بها الآن ، وإن تكن ليست كاملة ، ومعها كانت الانتقادات التي يمكن أن يبدونها بشئ المألوف كل من كان له مثلنا جميعاً هذا بعض الخبرة في هذا الموضوع ، لمن لا يعدل أن تبقى على حالها مأثومة مضمولة بها منذ سنين عدة ، من أن تبدل اليوم بدون أن يكون قد نص على ذلك الدستور ، أرضاً لمساخ موهبة كانت محترمة هي في بعض الأحيان من وجهة الأفراد أو الطوائف لا يجب أن تنفوق في الظروف الحاضرة على المصلحة العامة .

إن الأمر اليه عن الخو الذي يصون هذه الانتخابات ، وقد دعوتكم إلى هذا الاجتماع لأجعل هذا الخو فوق الأحزاب رعية مني في التبدل بصورة كلية على أن الدولة المتحدة بترعرع من بحري المواقف الذي لا متوجعة عنه لا تنسى الخدمات المؤداة بالبلاد ، وانها تضمنين شواكل كل واحد منكم الطيبة ، لتشييد الملائق المودة الخاصة التي يجب أن تربط فرنسا وسوريا بخيرها وازدهارها المشتركين على أساس لا يتزعزع .

إذ أنه سيمنع من الاستقرار السياسي الذي نسي اليه ، فوائد أخرى منها الممكن من العمل بنشاط أكثر ، ومع ضمانات الأمن الضرورية في الحقل الاقتصادي والاجتماعي الذي به خيرة رجال البلاد وبمجموع الأمة بأسرها .

يجدر أن يتعاون على القيام بهذا العمل ، الهيئات البلدية ، المجالس الإدارية ، وغرف التجارة والزراعة ، التي قد ما اشتركت حتى يومنا هذا في إدارة الشؤون العامة وذلك في الحقل الاقتصادي والاجتماعي . حيث لا بد أن يأتي عملها بالفوائد الكبرى وإنه يمكن أقرب من سواء إلى المساهم المطلوب تلبية . واني لأشك وأنا أعرب عن هذه الأمانة أعرب عن فكري المشتركة .

لم يبق لنا إلا أن نأخذ المقاصد الكبرى التي حثنا الآن على ذكرها ، إلا أن نعت ببعض مسائل أقل أهمية وهي على الأخص فتية تتعلق بالانتخابات ، انتهى .

٦٢ - الاعضاء الذين كانوا مجتمعين في المجلس الاستشاري

أما الذين عيّنوا في هذا المجلس الاستشاري بقرار من الموسيو يونسو م :

جميل الاثني رئيس الحكومة المؤقتة سنة ١٩٢٠

حقي المظفر حاكم دولة دمشق سنة ١٩٢٠

مصطفى برمدة حاكم دولة حلب سنة ١٩٢٣

صبيحي يركات رئيس اتحاد دول سوريا سنة ١٩٢٣ ورئيس دولة سوريا سنة ١٩٢٦

الداماد احمد نامي رئيس دولة سوريا سنة ١٩٢٦

الشيخ تاج الدين الحسيني رئيس الوزارة السورية سنة ١٩٢٨

رضايك سميد عميد جامعة دمشق

ابراهيم مؤمن رئيس مجلس سنجي الاسكندرون

سلم جنيوت رئيس عرفة نخارة حلب

عارف الخلبوني رئيس عرفة نخارة دمشق

السيد هاشم الانامي رئيس الكتلة الوطنية ، ورئيس المجلس التأسيسي سنة

١٩٢٨ ، ورئيس الحكومة العربية أيام فيصل سنة ١٩١٩

وقد حضر جميعهم الى المجلس التأسيسي ما عدا السيد هاشم الانامي فلم يحضر
لعدة أسباب ذكر أحدها بأنه كان أرسل لعميد مذكرة ولم يأخذ عليها جواباً ،
وانه عين للمجلس ولم يؤخذ رايه ، وأخيراً لأن المجلس لم يحدد صلاحيته ولا
عينت صفته ولا عمله ، ولكونه ضم أشخاصاً كانت السلطة الفرنسية عينهم ليكونوا
عونا في حكم البلاد فكانوا بلاه ونقمة على البلاد والسكان . وكانت نتيجة
اجتماع المجلس ان تلي البيان ثم أجاب على ذلك الداماد بجواب وانتهى عمله وصدر
مرسوم بحله والاستفتاء عنه في اليوم التالي .

٦٣ - ماذا أفاد البيان ؟

ماذا يغيد البيان بالنسبة للبيانات الأخرى التي تقدمته وبالنسبة للأعمال

المنتظرة ؟ هل يدل على حسن نيات أحمد ؟ هل فيه أحوية صريحة عما طلبه
الوطنيون من الضمان ؟

ولمنا تسامح أيضاً لماذا جمع المجلس في هذه المرة الثاني ؟ وهل حقق ما
وعده في بيانه وكان له نصيباً ؟ وهل جاء اليك أيها الوطن حبيب للسياسة
العمرانية وتطور المدينة ؟

إذا نظرنا إلى تصرف المجلس وما كان له من حسن وأعمال ، سنجد أنه لم
يمكن إلا وسيلة لتمرير الأعمال وتبريرها ، أما أعدائه بهذا الشكل والكيفية فيدنا على أن
اسلموا مرسلاً في ممارسة الانتخابات هم وأولادهم وعكازاً يريد بهج ان يردده ،
وأما ممارسة في كل وقت سياسة ذات الوظائف ، والإنصاف أصحاب المذاهب والمنافع
الذين لا يدعون بشيء القومية والوطنية والسيادة والذم على حقون البلاد ،
بل يدعون عدل الخلف أثر العيش على حساب الأمة وتجاهلها وحدهم الأجنبي
والاستعداد السلطة منه التأمين منهم وتقدير قواهم .

وله كان رجح من المجلس غير لانتعاب من سواه من أحرار البلاد ورجال
المز والقاتلون وأصحاب المصالح السريفة والمبادئ القوية ، وحدثت أعماله وصلاحيته
لكللك قوة مادية لعمل الانتداب ، مرد قانونية ، برمية سيادة ، فلا تلعب الأهواء
بالمقاتلون ولا يدعون المصالح المردون والحكم واليونانيون ، يخط على الناحيتين ولا يزورون
الأورمان ولا يتمتعون الناحيتين من مدرسة حبيب المقدس بحرية تامة .

أما البيان من حيث معناه ومعناه فطامس كاليانبات السافرة ، ولم يحدث فيه
النية لصاحبه غاشم عليه الألفاء لا عما يريد هو وأولاده فرقاً !!!

لقد وجهت إليه السكتة الوطنية بمذكرات رسمية عدة أشلة فلماذا لم يجب
عليها ؟ أنه تكن هي أقوى قوة وسياسة ممارسة ، وإها أصلي هيئة لتمثيل والعمل
فلماذا لم يجب على تنفيذها وأراد أن يتقاه والحكم السابقون والنواب المزيقون .

لماذا فومس السيد هاشم الأسمي سنة ١٩٢٨ وإبراهيم هنالك في المتطلبات
الوطنية ، ثم بعد فاض الشيوخ الشيخ أبي المدين الحسيني ويتفق معه ؟

هل يستطيع أليات وجود حكومة شرعية يرضى عنها الشعب منذ وجود
الانتداب حتى الآن لتبليغها؟ وهل كتب براد حقاً انشاء مثل هذه الحكومة
وإنجاد ثواب شرعيين لمخيطون شعوبه وأراضه المصحح القفاوسة ؟

انه لم يمر كل هذه الامور امنية وقد نشته الى ضرورة حل هذه المسائل ،
بل لمحاكمها واستخدمت الملاحة وسفوفها ، وأقربى عنه حد الملك المظفر ، ونقل
السلطة واستبدادها ، وانكر حتى دستور الاممور وسياسة العرب ، ورجح رسل
البيانات وفيها التركة والاستعفاء والارادة الحكم هامة وتقبل مناسبات المصطفى
والشعوب منطوق المسائل .

ثم أعطى لجامعة الجامعة وحسن الانشاء ، والتصرف بما يشاء ، وتكلم مكبريا ،
وعولسة ، انه صرح من اجل الدائم قبل التجاوز سنة ١٩٢٨ ، وان الخلل
سيكون على شكل معاهدة ، وتسمى معاهدة ؟ معاهدة ، هي على الشعب السوري بواسطة
تقبله وتقبل كما هي ، كما قبل دستور لبنان والعربى وحسن القروى ويكون لزاما
لديها بقاء الاممور .

وتسجل مرضيا تحت التي يصفها بغير وهو فحول فكرة المعاهدة التي فرسا
أولاً ، ثم لادى جميعه الامم ثانياً ، وقد قبلت لديهم ففي عليه ان تعزى الانتخبات
لأهلها ، وما دام ارجح الرعيون الممثلة لهم بغير الشعب وترويضه للتطور
المستود نحو المعاهدة ، وانها الانتداب لم يكون في بيانه وفي المصوب انى أدلى بها
الملك المتحدة التي يقولها واصوات التي تعيط بهذا التطور فلا تشاء انما السوربون ،
عن شيء آخر ، ولا تشاءوا التليل القليل من القفوس السامي وقد لسم ورأيت
كيف برعت السدة الفرنسية على اسماكم ورضاكم وتغريبكم في جميع درجات
التقبل ، ومنحككم مسؤوليات الحكم التي من عنها وجود رجال للحكم والادارة
والدفاع والسياسة والتتبع ام .

ولذا يتصرف القفوس السامي ام (بولس اعامت) بدعوتكم لعمل معي .
ولا حاجة لتذكير اهمية هذه المرحلة الصعبة التي سوف توصلكم الى الحل النهائي
الذي سوف اتيه نحوكم . ولقد الاممات التي تشاء منها عناصر ذهنية ونسور

والمشتغلين معه) . اتفق البيان ليسمع أعضاء المجلس الاستشاري ، وعلى الشعب السوري ان يفهم ان الحميد يدلي ببيانه قبل كل حدث ، وانه بعد له العدة ويساعده عليها رجال الاستخبارات والخيش والمال ، فلاستخبارات للتهديد والخيش المقاومة ، والمال لشراء الصحف والصحف وكما الافواه ومحاربة المعارضة وخلق الاحزاب وتزويق الكلمة ، والمال على كل شيء قدره .

هذا ما قال عن البيان من حيث معناه ، وأما نسيته للبيانات الأخرى فقد كان حلواً من ذكر الأعمال الاقتصادية ومن التهديدات المتبادلة ، ولكنه كان مؤكداً لعقد المعاهدة إذا تم ان تطور ووحدت الحكومة ذات الصفة الشرعية .

وقد أشار الى الأعمال المتطورة ، وذكر احراء الانشطيات على أساس القانون القديم كما هو ، وذكر نضيف : حكومة نظامية ذات الصفة ، لتفتح باب المفاوضات عندما يحين الوقت الذي يبدء مفاوضاته وتعيين المدة له ، لتحقيق الملائق وتمكين القوس السامي من الدخول ، وإخراج عناصر القضية الجوهرية الوصول الى حل برصي الفريقيين صاحب الشأن فرنسا وسوريا بصورة متساوية ، شريطة ان تكون فرنسا مع أصحاب الصفة الرسمية دون سواهم . وهو بأبي (لأنه أمر اعتاد الامر) فتح باب المناقشة قبل حينها باستشارات غير رسمية ، أي لا يريد الحادثة مع زعماء الوطنيين لأنهم غير رسميين .

وإذا أريد الحل السريع مع ما يقتضيه من المراحل الأخرى ، فيجب ان تكون للحكومة المقبلة المنتهية عن الانتخابات استمدادات ماثلة لاستمداده هولاء فراغ الانتداب بشكل معاهدة او بعبارة أخرى لنحل صك الانتداب المرفوض ، سكاماً شرعياً مقبولاً .

وإذا بحثنا عن ما تضمنه البيان من أحوية عن السؤالات الكثيرة الواردة ، نجد حلاً من كل شيء ، مطلقاً ، لأن الحميد يتاقض نفسه بنفسه ، فالوطنيون قالوا ان الانتخابات هي لإخراج مجلس نرض عليه المعاهدة بيد تأليف الحكومة ، اذن لماذا لا يعلن أسس المعاهدة ليصير الاستفتاء عليها ؟

يقول الفرنسيون انكم ظلمتم معاهدة كماهدة المرافئ الأخيرة ونحن قبلنا ،

وسنمطيك أحسن منها . ولكن نحن نقول ان معاهدة امراء ضمنت وحدة العراق وأنتم لا تعترفون بوحدة اجزاء سور . ولا تقبلون ببدلتها فإذا لا تصرحون قبلاً بها ؟ ان المبدأ لم يقل شيئاً عن هذا بل أصر على تعامل الحقيقة .

لقد طلبنا تعديل قانون الانتخابات لأنه يحفظ حقوق الاقليات ، ولا يضمن تمثيل الرأي وازاعة العدل ، مقرر المبدأ ان طريقة الانتخاب بحسب هذا القانون غير كاملة ، ولكن ما رآ من العدل تعديلها اليوم لأنها مألوفة . فما هذا المطلب المعكوس ؟

نص الدستور على أساس الانتخابات ، منها مراقبة الصناديق من قبل المرشحين فلماذا منها ؟ ولماذا أتى النص على حالة لا مألوف ؟ والصواب ان يصبح ليصبح العدل ، ولكنه لا يصبح لأنه غير مألوف وفي الصواب .

وطالب الوطنيون الضمانات شربة الانتخابات وأحجم : ، التي دعوتكم الاجتماع لأحمل هذا الحرف في الأحزاب ، وأحال انه حمله مع الانتصار ، ولم يسط الضمانات بل أعطى الاوامر للاضطهاد المظلم ، ومخالفة القانون لصلحة من ريد احراجهم ، والمفاجأة والشكك بالتطبيق الا عن الانتصار لتضليل المؤمنين ، واتعد الهبات الادارية والبلدية ، أعضاء للجنة المراقبة والتصويت ، ومراقبة عمليات الانتخاب ، مع أن أعضاءها مصنون من الحاسب والانتصار ، ولذا يجب الاعتراف بأنه لم يحقق ما وعد .

ولما كانت الاوضاع التي حاول السير بها لاحقاء مراميه ، وازرار حقله لم تخف على رجال الكتلة بعدما دوسوا الموضع ، فقد قرروا نشر بيانهم الآتي رداً على ما قصده المميد ، ودعوة الأمة الى اقتحام ميدان الانتخاب للدفاع عن حقوق البلاد ، ووفقاً للقاعدة التي سنوها وهي ، ان فتحووا كل باب تفتحه السلطة لتجرب عملها السياسي ويمكن انذارها فيلجؤ . ويقاوموا العمل مادام مفسراً بالبلاد .

٦٤ — بيان الكتلة الوطنية رداً على البيان والدعوة للاختباات في ١٠ كانون ١٩٣١

وهذا ما أعلنوه في ١٠ كانون الاول ١٩٣١ لجنة كوثينة للجمعية بطلع عليها

الابناء : « لا ريب ان الامة السورية الكريمة بما نطقت به من الانصاف وأحالة الرأي قد عرفت بعد التجارب المذكورة في هذه السنين الطويلة المليئة بالحوادث الخطيرة استعداد عذلاً، الاشخاص من رجلا الوطنيين، تخوفوا بجانبها موقف الحزم والتضحية الثابتة في سبيل الدفع عن حقوقها، وإحيلة دون كل ما يسلها منافها الحقية، وهي تقدر لهم جهادهم المستمر في خدمتها بالحراد والاعمال، فقد دفعهم العوامل السياسية القاسية الى النضال عن بلادهم بدون حور ولا ستم.

ورعاً عما قام أمامهم من امقيات وحل بهم من الشكيات، لم ينجسوا حتى في أخرج الاوقات الى سربل العدل وكرم ساحة الجهاد الابدي الماحزون حيث حماية مصالح البلاد، بل شروا على نضالهم معتمدين بمؤازرة الشعب وثقته الثابتة التي ما زالت سلاحه الوحيد المنوطة به الآمال الجسام لتقوم في هذا الجهاد المقدس، كما أنهم لم يدعوا فرصة لاحث فيها بارقة من الأمل تترددون ان يقتنموها وعمدوا يد التعاون البريئة لانها من بلادهم من كبريا واثارتها من عثارها، غرروا مراراً الاشتراك بالعمل مع رجال السلطة بنية الحسنة والسريرة الصافية، وكل مرة كانت تحول الملامح الجافية والآثر البالية يسير وبين القامة الشرفة التي يسمون انما، وما نحن اليوم أمام حلقة جديدة، نرجو ان تكون اسعد حظاً من سابقتها في سلسلة هذه التجارب، حيث هنا نظاما تمثل فرنسا الامة السورية لممارسة حق من حقوقها بانتخاب مجلس يباي لها حكومة دستورية لتتولى المفاوضة مع فرنسا، لتقدم معاهدة لتحديد العلاقات بين الدولتين، وتنتهي بها هذا الانتداب المفروض علينا فرضاً بدون ارادتنا.

امام هذا الحدث الجديد اجتمعنا وأملنا المداكرة باستعراض الماضي واستثمار المستقبل ودرس الخطة التي بحسن للشعب السوري انها حيا هذا الانجاء الجديد في السياسة الفرنسية، ليكون العامل اليقظان في هذا الدور الدقيق الذي يراد به انتقال البلاد من حالة معزومة دوسنها الى حالة مجبولة لا تعرف مداها.

وضعنا أمامنا صفحات تاريخنا الفريد المؤلم، والمصائب التي احتاحت بلادنا منذ الحرب العامة الى الآن، فرتجد فيها الابواعث الخفية والاستنكار والذوابع الملحة بسرعة العمل لتخرج من هذه المآزق المندرة بالفقر والدمار.

أخذنا بنظر الاعتبار البيانات التي اقدها مندوب فرنسا لدى جمعية الأمم ،
وبيانات نخامة مثل موند التي أسسها في هذا الأسبوع في دمشق مع مسبقها من
الاقوال الصادرة عن الخدمت المركزية ، فوجدنا جميعها قصيرة على أن فرنسا
تشوي استبدال عهد الانتداب الوحيد الحرف بعدد ثنائي الحرف تعاوس به وتقدم
مع نواب الأمة الفرنسيين الذين يوجدون هذا الانتداب الجديد بدون أن يشار في
عده البيانات إلى الأسس التي سبقت عليها عهد الانتداب ، أو إلى مدى الحقوق
التي ستأهلها سوريا بها .

وبنينا دعيت السامي الخاصة التي يدناها لاستبدال عهد الموافق التي لنا
نود حلها قبل الشروع في الانتداب لتكون على يدة من النتائج المتعارفة وعلى
ثقة من امكان استمرار العمل لإرسال البلاد إلى استقلالها وحريتها .

يبد أنه لما كان الانتداب قد شاع في الشرق الأوسط لانتداب نواب المالحون
مقرراتها بالحكمة العامة ، ولا سيما في مصر ، فبعد الحرب الذي تقدموا للقبلة
والدفاع عن حقوقه ، هذا ورغم من عهد الخمس المحيط بالطريق الذي نحن
قادمون على سنوكة ، ورغم من أن السكوت المتيقن من معاد الانتداب ورعها بأمر ضم
احزائها المتفرقة وتأييد وحدتها ، ورغم من بقاء عدد كبير من الشاء سوريا متردد
في الاقطار ومحموعين من دخول أوطانهم منذ سنين عديدة ، ورغم من أن العرب الجمة
المترقب بها في قانون الانتداب الذي وعجزه من ضمن الحقوق لأربابها ، ورغم من بقاء
الاورضاع الإدارية الداعية إلى الشكوك بحرية الانتعاشات وسلامتها ، ورغم من
عدم ظهور حالات فعلية تساعد على ازالة اريبة ، ونبت شيئاً من الضابطة في
النفوس البائسة ، قد شعروا بأن الواجب الوطني يدعو إلى لا تقبيل عن ساحة الجهاد
في هذه المرحلة الدقيقة التي تختار الأمة بها متقللاً حقيقياً توقف عليه مستقبلنا
إلى ما شاء الله من السنين .

نحن إلى اليوم تحت نظام الانتداب وحيد الطرف مفرس علينا وليس لنا فيه
رأى ولا رضى ، ولكننا نحس الحاجة الذي اعطه نخامة مغوش فرنسا منذ حل في
نظام معاهدة ثنائية الطرف بقبله نواب الأمة ويسبحون بها عليه حجة ندر في
وجها جميع مسائل الأغراض فدانة تكن هذه المعاهدة صامدة لحقوق الشعب وكافة

لنيل الاماني الوطنية الفاعلة غير مائة لتطور السياسي والاقتصادي ، والمرفي القومي المنشود تكون قد جلبت على البلاد النعمة والنعمة ونقلها من سيء الى اسوأ .

فالامة السورية اذا في الحقبة القصيرة اشدها تكون حاحة لمواعيد ايمانها البررة ، ونجدة رجالها المخلصين ليتقدموا الى ميدان العمل ، وينهبوا ثأروا فيه من حير او شر ، فاذا كان حبراً تقفوه ، واذا كان شرّاً حثروا دونه ، وسعوا لاقتاد الوطن من عوائله .

نحت هذا اللواء الوطني المزبر ، وفي هذه النيات البريئة قررنا منحدين دعوة الامة للاشتراك معنا في هذا الانتخاب غير مقيدين بما ظهر من الاحداث الغامضة بحقوق الامة وامانها منصفين جميعاً بالمبادئ القومية المتزلاء من كل سلاح غير سلاح الحق والاحساس ، ممتدين على تلك الثقة الغالية التي شرفنا بها امنا النبيلة ، راعين ان تقابل كل نية صافية ، نبدو من ناسية فونسا بأصق منها غدا نضيق فرصة مسطرة نبلوغ الاماني الوطنية المشناه ولا نسمح بحالاً لاستمرار الظلمة والعبث بحقوق البلاد .

قال الشعب السوري النبل الذي ثبت في اخرج الاوقات ، انه لا يؤخذ بالتفريق ولا بحري وراء الاوهام الخادعة ، نشر هذه الدعوة الخلمة ليؤازرونا ويشد من عزائمنا لمضي في خدمة مصالحه والقود عن حقوقه ، ونحن وانفقون ان الظلمة الصبة التي احتازتها البلاد منذ الحرب العامة الى اليوم ، قد كشفت النطاء عن مظلومي جميع الاشخاص الذين تقدموا لخدمة الامة او تولوا فروع ادارتها فلم تعد تطلي عليها الوعود الزائفة ، فهي اليوم تعرف ان تضع ثقها ، ومن الذين يصلحون للوكالة عنها في دعواتها هذه المرتبطة بكتابها الاعلى .

ونحن لانشك باتحاد الامة النبيلة صفوا واحداً في هذه المرحلة الخطيرة ومنع ثقها الى رجالها المخلصين المجريين ، واذا نحت صفحات الانتخاب من الميث والارهاق لا يدخل المجلس إلا أصحاب الماضي الثريه والنية الحسنة ، والذين يعرفون كيف يتقبلون لها الخير ويدفعون عنها الشر . . ومته ترى نياتهم وما اوحسوه من المييد

ويرى كيف أنهم قد دعوا على التجمع موافق مع ما يحيط به من تدابير ومواع
ثم تم صناديق ومقرر بها التي حثرت لهم القبول

ثم عاد كانت الساعة ٢

ثم حثرت (١١) الاجتماعات ولكن قدوة السائح والحيوش ، والأعضاء النظم ،
والأرشاق وأعمال السجون بالأمر ، وكانوا في المسحابة ، ومع لاجئيات وبدل
المال والموارد والبرور وخاتمة الغالبون ، ويحتجرت ومعد الآذان من كل شكوى
وبإضافة لهذا من الشعب الذي حثرت على الأوراء بكرامته وسلب ارادته ، مما
لم يسمع أنه يظهره عدم شي ارتكابه وتعيينه أمة مدني المدنية والتدابير عن حقوق
الإنسان ، وتحتل مسؤولية قيادة والأرشاد لشعب أورل والاد وصفت تحت
التدابير أمة وبدون رمي شعور .

ثم بعد ذلك عند الاستدوات حثرت الساعة بحراج ثمين وحسين ثانياً من
انصارها حايه من لافسية ومن مدينة حلب ومن مدقة اسكندرية ، قلهم
الامر او حافل ، وبعد انهم ، وفارت كاتبة الوطنية خمسة عشر ثانياً من احوالها
حايه من ثواب دمسق وحسن وحيد ، ومن أصحاب الامر والشفاعة والخدمة العليا ،
وتم انهم بكتاتير بهم لمدة ما كان من أمر الاستدوات وودها في فرنسا
وفي تعبئة الامم وما كان من موافق القميص تمام الاستدوات التي وحثت اليه ثم رآه
من المجلس الشريف .

ثم تم تعبئة الامم حثرت الاستدوات والتدابير الى سنة الاستدوات ، وهذه
بأوردها أحوالها في مقررات اللجنة فالحق التوسيو اورور تقريره على ذلك كما يلي :

٦٥ -- تقرير مقرر لجنة الامم

ه لقد شهد لي أن أقدم تقريراً عن عدد مضايقات واحتياجات موجهة لي

(١) التوسيو ان دعوى في اورت والامر حثرت في وقت هذه من موافق ساعة الساعة
والامر انهم حثرت في اورت والامر حثرت في وقت هذه من موافق ساعة الساعة
الامر انهم حثرت في اورت والامر حثرت في وقت هذه من موافق ساعة الساعة
الامر انهم حثرت في اورت والامر حثرت في وقت هذه من موافق ساعة الساعة

عصبة الأمم بمناسبة الانتخابات النيابية التي حدثت في سوريا في أواخر عام ١٩٣١ وأوائل عام ١٩٣٢ وهي :

(١) مضبطة غير مؤرخة وصلت في ١٨ أيار ١٩٣٢ من الجمعية السورية العربية في باريس وملاحظات الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ .

(٢) مضبطة بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٢ من جمعية الطلاب العرب في طولوز وملاحظات الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

(٣) احتجاجات مختلفة أتت عن طريق الحكومة الفرنسية في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٢ مع ملاحظات الحكومة الفرنسية .

(٤) احتجاجات من سكان حلب ودمشق أتت عن طريق الحكومة الفرنسية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٢ مع ملاحظات الحكومة ، وغاية هذه المضابط والاحتجاجات نسين الارهاق القاسي ، على زعم انها استعملت ضد الاضطرابات التي حدثت أثناء الانتخابات أو بعدها وتم التلاعب في الانتخابات ، واستعمال الشدة لافساد النتيجة وهذه الاعمال قد ساعدت عليها الدولة المنتدبة .

فيما يتعلق بالنقطة الاولى . من المؤكد ان في المدن المهمة في سوريا حصلت اضطرابات أثناء الانتخابات . وكل منا يعلم ان الانتخابات تفرض على الدولة المنتدبة حفظ النظام .

ولكن هل توقيف هذه الاضطرابات كانت بقسوة بالنسبة لأهمية الحوادث التي وقعت ؟

وان من الصعب التوثق من ذلك خصوصاً ونحن أمام أقوال متناقضة . غير انه يمكننا التأكد بدون تردد ان هنالك مبالغة في أقوال المحتجين فيما يتعلق بمداخلة القوة العامة ، والبرهان على ذلك يقول المحتجون ان في دمشق سقطت مئات من المظاهرات برصاص الشرطة وحنود المفوض السامي . ولكن نبين انه لم يسقط سوى ستة أشخاص أثناء كل المدة الانتخابية من جراء مداخلة القوة

العامة ، ويقول المحتجون أيضاً ان الخنود في حلب قتلت عشرات من المظاهرات مع أن عدد الضحايا لم يتجاوز الأربعة .

وهذه المبالغات تجعلنا نشك في الثقة بأقوال المحتجين وتحطنا بنقد ان المجلس السياسي قد أثر كثيراً في وصف هذه الحوادث المأساوية .

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية : وهي التلاعب في الانتخابات واستعمال القوة لافساد نتيجتها ، فيجب علينا ان نبدى الملاحظة الآتية :

ان الدستور السوري ينص على ان المجلس يصدق الانتخابات بأكثرية مطلقة فيفهم من ذلك ان تجميع البلاد بغير الحال امام المحتجين ضرباً قانونياً للمواجعة فيما يتعلق بهذا الشأن ، وعلاوة على ذلك فقد صرح لنا ممثل الدولة المنتدبة بأن المجلس النيابي السوري قد صدق الانتخابات المذكورة بالإجماع . وهذا مما يدلنا على عدم أهمية أقوال المحتجين في يتعلق بالنقطة الثانية .

وبناء على ذلك اقترح ان نرسل اللجنة الى المجلس خلاصة الآتية :

ان اللجنة بعد أن دقت في المضامير المختلفة في يتفق بالانتخابات السورية والحوادث التي رافقتها ، وبعد ان اطلعت على الاحداث الدولية المنتدبة والاستملاعات المتممة التي قدمها ممثل الدولة المنتدبة رى ان هذه المضامير لا تستدعي أهمية المجلس .

٦٦ — نعلقنا على التقرير

ان هذا التقرير الذي وضعه الموسيو « اورز » وأمرع كل ذكائه ومقدرته العلمية والسياسية حتى أنهاء بهذه النتيجة السفسطائية التحزبية ورفعها الى المجلس يدلنا على أمور عديدة خطيرة بالرد والنقد .

أولاً - ان موقف مجلس الانتداب في كل ما برقع اليه من الشكاوي والتفارير هو سلمي بالنسبة اليها وإيجابي بالنسبة الى الدولة المنتدبة ، فأعضاءه يمثلون دول الاستعمار ، ولذا دافعوا عن أعمال فرنسا واستخفوا بشكاوي الاهلين وان كانت

حركة وقد يدوروا بضرورة فتح الخريف السياسي حكم على ان هذه المطالبات
لا تستدعي تحية خاص. فانه ان مثل الانتداب ردت عليهم وقد فتموا. فاني بحركة
في هذه الحركة انهم دون ما يجمع في الحرف و... من الترابين :

ثانياً ان حركة الانتداب رغم هذا التناقض في اصولها كذا و... ورغم
التفصيل المأمور في حكمه تكونت بوضوح لمؤسسة منسوبة دون تحقيق من قبل
وعدا على مبدأ الحق و... :

ثالثاً ان حركة انتدابنا ستر مطالب الانتداب ومطامع الدول المستعمرة
منها كانت. لان أساس السياسة في غرب هو انشاء التوافق بين الدول الأوروبية
والكثيرة تلك الدول المستعمرة : (البريطانية وفرنسا و... واليونان و... والاندلس
والأناضول) ثم انهم في ما كانوا يسمونه بمبدأ. لان الحركة وحدهم ولا تستمر
بجمعهم في امة واحدة واحد وان الحلفاء في أساس التضييق :

وأما الدافعية عندنا المستوردة. لانه اننا لم نكن نرى معهم لتوجب هذه
لاعزازنا والاضيق معار خوف الصلوات. و... في امة شوية الخاضعة على تقسيم ايمان
في الامة المستعمرة :

رابعاً ما كان محسوس الانتدابيات في كثير من المستعمرة الا يقول ان غير
مسائل الانتداب افريقي. خوف من ان تكون مستعمرات تلك الدول والحقائق
بخطورتها وتحررها في... : فجمع في... الدولية اعداء وحذروا :

ولم تكن لهم غير مسائل و... ان هذه الموقف للحركة غير ما يفتاء
حكمنا وانما على صواب. وقد فسر في... لان الحركة لا... الانتدابيات
كلهم يتدخلون في... حكم في... وحدهم وحدهم واحدة هو
استمرار الحرف في... بالاعتراف بحدهم لا غير الحرف والاعتراف بين الدول
المستعمرة ولا الدول المستعمرة...

وأما ردود التي... حركة وممررها في شكات العربيين ومطالبهم
و... فساد من وجود... :

أولاً - نتعرف بوقوع اضطرابات أثناء الانتخابات وانت الدولة الفرنسية استعملت جيشها لحفظ النظام ، ولكنها لم تتوقف تماماً فيما إذا كانت الاضطرابات اوقفت بشدة او قسوة لأنها أتم اقرار منافسة ، والذي تكادته مبالغت عن مداخلة القوة العامة ولاشئ بأقوال المحتجين ونعتقد ان الحوس السياسي قد أثر كثيراً في وصف هذه الحوادث .

ثانياً - ادعت اللجنة ان التلاعب الواقع في الانتخابات حسب ادعاء المدعين يجب ان يحال الى المجلس النيابي السوري وفقاً حكم الدستور السوري ، وحيث ان تمثل الدولة الفرنسية بقول ان المجلس المذكور دقق في الاوراق ووافق على صحة الانتخابات بالاجماع فم يبق أهمية لمعيانهم .

ما هذا المطلق العائب ؟ وما هذه الفلسفة الحقوقية العاصرة عن رجال يمثلون الحق العام كما يدعون ؟ اين التحقيق واين التدقيق ؟ وما هذه الاسول في احراء المحاكمة وسماع الدعوى ؟

لماذا بدلاً العضو المحقق منذ فرنسا من أسباب الاضطرابات ولا يرسل عنها الحجة السورية ولا يطلب منها ارسال من يثبته ، ولا يرسل مندوباً لتحقيق في صحة الشكوى وأسمائها في سوريا حيث وقع الحوادث وارتكب الزور وحررت الخائفات ؟ هل كانت الاضطرابات لتناحس الحزبي بين فئات سياسية ، أم كانت بين الشعب والدولة المتدبة التي حلفت قراراتها وحلفت قائمون الانتخابات الذي اعلنه بونسو وزورت الاوراق ورتت الموظفين والمخاتير ، واضطهدت الوطنيين وأنصارهم ومن يمتحن بأسهم وملأت السجون بالأبرياء واستعانت بالجيش على التهديد والمنع والمداخلة ودعم أنصارها .

ليس من الطبيعي ان تنور الشعب عليها وان يقاوم عسفها وحررها وتصادم وجنودها ويسقط منه جرحى وشهداء ؟

فأين تحقيق لجنة الانتخابات ؟ واذا كذبت تمثل الدولة المستمرة فمن اين لما ان تعلم كذبه من صدقه ؟ ومن اين علمت اننا ملنا في ذكر عدد القتلى مع أنني

أرسلت لها التقرير وكتبت لها بالضغط والدقة اسم الخرجى والتبلى فلماذا ادعت
المبالغة ؟ أم تكن دعواها كاذبة ؟

وإذا وجدت نفسها أمام أقوال متناقضة ، فهل تقريري المقدم باسم الكتلة
الوطنية يتطلب هو انعاده أم غاربر المفوضية وهي الخصم والحكم . وهل دفاع
زعما الوطنيين عن حقوق الشعب واحتجاجهم بأنهم اني ارتكبها المتدينون بعد
هوساً سياسياً ؟ ولماذا كان هوساً سياسياً في سوريا وفي اليمن هوساً سياسياً في
فرنسا وألمانيا وانكلترا ؟ وما هو الدليل ؟

ان المفوضية صادقة بدعواها وأبنت بكاذبة . وإذا كانت القوة العامة قد
توسلت فلماذا صوتت نيران نادقها نحو الداحيين ثم سحبت برعاً ؟ ولماذا حوات
ساحات المدن الهائلة الى ساحات حرب ثائرة خلقت المذامع وحصدت الخيود .
وصفت الدبابات ، ووضع الاستحكامات ، وضعت الخندق مشاة وفرساناً .

وهل من المعلوم ان يكون الانتخاب حراً والمفوض السامي صاحب عمليات
الانتخاب وأوامره الديكتاتورية صريحة قاتمة بالاقصاء ، والتطبيق ، والمداخل ،
وهو الخصم والحكم والأمر والنهي ؟

وإذا كان الدستور ينص على تحويل الاوراق والشكوى الى المجلس النيابي
وكانت أكثرية أعضائه من غير الاستمرار والانتصار ومن الذين خرجوا بالزور
فكيف يقرون بوجود الخلافات القانونية وما يضمن بصحة الانتخابات فيفسخونها
ويطلبون اغادتها . وهل جعل أعضاء اللجنة ومقررها ان الاوراق المزورة كان
يجب ان تحكم بها قبل ان ترسلها هيئة التصويت المركزية . وهذه كانت حكومة
وأعضاءها معبون وجلهم انصار المزورين ولمست ارادتهم بيدهم يقولوا الحق ثم
بعد هذا لم ترسل الى المجلس إلا مصادفة من قلبه والشك الذي ارادته السلطة ؟
أما كان على اللجنة ان ترسل المفوض السامي عن رقبته في هذه الشكايات . وهل
دقق فيها بذاته او انه الف لجنة للدراسة واتم بها ؟ انه استمر المضاط وبدلاً
من ان يحجب عنها او يغير فيها ادعى ان العطر فيها ليس من صلاحيته وهكذا
كان . فقد رفضت وتصل العيب وأهمل واجبه وهو صاحب الاشراف وبيده التنفيذ
والتشريع وهو الذي أعلن المجلس التشريعي وأحل أعماله وعطل أحكام الدستور .

ولا شك أن ماد كبرية دفعا إلى التبعة في أحكام كافة الانتخابات وبتدانا
على بطلان أحكامها . ويقتضي القول في اللجنة المذكورة ما دلت عليه من
دول أكثرها مستعمرة ، وأغلبها مشرقة ، فهي لا يمكن أن تكون ضعيفا ولم
مرة ، بل وظيفتها قصيرة المدى وسخر للقيام بالناس أعمال الاستعمار وليس الرشد
والنقوى ، وما دامت تفرقتها إلى قسمي التدقيق السكوت لفضة من الأساس ، وما
دام المجلس العام يعمل بقرار اللجنة دون تدقيق قرارها ، فلتأخر العدل منها
عنت وطلب الانصاف قبل التهمة ، ولا حاجة أممها لا القوة ، ولا قوة الحق لديها
الا بقدر ما للبيت من قوة .

وقد بقي سينت أن تلك التماس الذي سئل عنه لائحة اللجنة المذكورة
وهو : أن الانتخابات في دولتي سبقت بقرار منه وأعلنت بالغة شهر حيث حاج
الناخبون وكسروا سائر الانتخابات وهو ما فيها أو في مرة تسربت إليها
من الموظفين ووصف بها ككافة مائة وثوب ذلك محرم اليهودي وأشرت إليه
بفوارك المصادر عند . وقد ألت عشر عشرة استهوانة ، وبما أن الناخبين التأخذ
بجازي الزورين ، والزاسين ، والشافقين ، والتدوينيين أو يمدوا عدد الناخبين
بالانتخابات بخرافات جديدة لا يصدق من إقامات التي تتوسط من سنة إلى ٥ سنوات
بتفريع خمس ليرات سورية إلى خمسين ليرة سورية ، فإذ كان الأمر يتجلى كهم
والاقتصاد منهم ؟

وأذا كنت تريد التجرد من مراقبة عدد هذه الترشحين من مراقبة محميات
الاقتراع في المدن والأقضية عابدا دما في وجها ونوما إلى غير ذلك فوجدوا
فيها حوماً من انحام الناخبين ، ومع هذا لا تسبب لهم إلا بعد أن ضمت فوز
الأكثرية من أصوات الانتخاب .

إن قانون الانتخاب الذي أمدته كان حرجاً في مناح حتى الرافضة إلى
المرشحين ، فإذنا خلت إقامات في أن القبول التام لا يهل الخواص ؛ ولذا
نحن نحن نرد أقوال مقرر اللجنة ومدييات هذه اللجنة المتدنية ونعترض على حكم
لجنة الانتخابات ومجلس الانتخابات ونكتفي بهذا المقدار من القول ، ولرحل السياسة
والقانون أن يحكموا بما يدرهم .

وثأيداً لقولنا نشر رداً لجمعية العربية في باريس المقدم الى عصبة الأمم عام ١٩٣٣ بمضاء السيد محمد السراج بالتيابة عن السوريين الموحدين في فرنسا .

٦٧ - رداً لجمعية العربية في باريس عام ١٩٣٣ على أقوال بونو في الانتخابات وعلى أعمال فرنسا في سورية

حصرة رئيس لجنة الانتخابات في عصبة الأمم - حنيف - : لقد أثر فينا جد التأثير ، العطف الذي أبدته حثمت علينا بما أوتت من الاهتمام لمراضنا المرفوعة اليكم في الماضي . ونحن نعترف بمجزنا عن بيان شكرنا ووصف الحيل الذي نحفظه لكم في أعماق قلوبنا .

إن أمة فتية كالامة السورية ، ترحو الوصول الى استقلالها التام ولا تريد من وراء ذلك سوى الاشتراك مع بقية الدول بالعمل العام في سبيل توطيد السلام العالمي . ولقد سنحت الفرص وساعدت الظروف خيراتها ان يصلوا الى التامة المنشودة كالمراق وتركيا مثلاً .

أما سوريا فلها حركات - ولكن عشاً - منذ سنة ١٩٠٥ ان نلت سواء من الاحتلال او وصاية الدول الأجنبية ، وكانت تريد التعاون مع السلطة المشددة ، وكانت ارادتها هذه خالصة لخدمة ، تتفق مع ارشادات حثمت كل الاتفاق في روحها وأسايلها .

على ان التجربة الاخيرة قد أخفقت فاضطر الزيران الوطنيان اللذان كانا مسلمين وزاوات المالية والزراعة والحداية والمعارف السيدان جميل مردم ومظاهر رسلان الى تقديم استقالتهم ازاء معارضة المفوض السامي الفرنسي في تحقيق الوحدة السورية ، وهو المطلب الذي حملته البلاد نصب عينها منذ زمان ، ووجهت جهودها الى تواليه .

أما أسباب هذا الرفض ، فتستند - حسب تصريحات المفوض السامي أمام حثمتكم في ابول ١٩٣٢ - الى آماني سكان الاديعة والسويداء .

أنا لا توافق المفوض السامي على وجهة نظره في هذا الشأن، لأن هذه
والإماني، التي تركز عليها نظرية السلطة المنتدية توجهت تحت تحكم طبقة إدارية
مفرضة خاصة النفوذ المفوضية العليا وضغطها.

ومن المؤسف أن ترى السلطة الفرنسية تدفع كل عمل وكل حركة إقصائية،
وتضطهد الذين يحاولون الإعراب عن مطالب الرأي العام السوري ولا سيما فيما
يتعلق بموضوع الوحدة.

واسمحوا لنا أن نورد لكم أمثلة التدهاها منه وهي تزيد ما ذهنا إليه
كل التأيد:

أولاً - التي أحدها شباب النخبة الوطني حطت في دمشق يدعوا فيها إلى الوحدة
والاستقلال مهددة مدير الأمن العام بالأبعاد والتي -

ثانياً - صدر قرار رقم ٥٣ من المفوض السامي يمنع إقامة المظاهرات وحمل
الرايات وإنشاء الأعمام وإلغاء التعلب في الشوارع الخ... وكلمة واحدة يمنع كل
ما من شأنه - على قول القرار - الإخلال بالنظام العام، وكان من تعرض المخالفة
استهدف العقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين، وغرامة تتراوح بين مائة ألف
فرنك أو لأحدى العقوبتين.

وهذا القرار نفسه مطبق في الجمهوريتين السورية واللبنانية منذ مدة طويلة،
وبفضله يقتل في حلب ودمشق كل يوم آخرون من أنصار الوحدة والاستقلال.

أنا نلت أنظاركم - بنوع خاص - إلى هذا القرار وإلى عدد الأحكام التي
صدرت بالاستناد إليه، وهو عدد يوضح لكم هذه الأساليب المخالفة لفكرة الحرية
إيضاحاً كافياً.

ثالثاً - من الغريب اندهش أن حبل الدور الذي تار في سنة ١٩٢٥ من
أقصاء إلى أقصاء من أحل الوحدة السورية يصبح اليوم إقصائياً. ولكن يجب
أن تأخذوا علماً بأن معقل زعمائه ذوي الكلمة المسموعة فيه منفيون منذ ذلك
الوقت يبعدون عن مسقط رؤوسهم.

رابعاً - ان الدكتور رشيد متوفى طبيب بلدية دوما - لبنان - قد عرّفه من وظيفته لا شيء، إلا أنه وضع اعضاءه على مضبطة بطلب الوحدة .
خامساً - انعقد مؤتمران احدهما في قذوات والآخر في اللاذقية . وأصدر اعضاؤهما - وهم متصلون بالادارة فريق منهم مباشرة والفريق الثاني غير مباشرة - بطلب الانضمام . وشرح حتى من محضر جلسات المؤتمرين انه ان اعضاء الذين لهم مصلحة في بقاء الامور على حالها قد حضروا المنظر الموظفين الفرنسيين حضوراً مفصوحاً .

سادساً - في كنفنا المرفوعة الى حشرك في امدد المصرة لغنا أنظاركم الى الحالة الخاصة بالمحلف . « فالسيار » وهي جريدة يومية تصدر في بيروت قد عطلت غير مرة وهي تنتظر القرب من تعطيلها الاحمر منذ سنة كاملة . أما جريعتها الوحيدة فهي تنحصر تكون رئيس تحريرها الاستاذ يوسف يزبك من أنصار الوحدة السورية ومن طالب الاستقلال السوري انتم .

ملاحظة - جئنا نبدأ اليوم بطلنا بتعطيل « الجزيرة » و « الاتحاد » الحلبية لأجل غير مسمى .

يتضح لكم كما تقدم لمصلحة ان حرية الرأي في بلادنا مفقودة تماماً إلا فيما يتعلق بأعمال أنصار القضية العليا المنفعة مع سياستها . ولما كنا نحن - الجمعية السورية في طولوز - لا نأنا فقط ولا نحن اضطراراً فالتنا نستطيع ان نؤكد لكم ان الاكثية السائدة في البلاد السورية تطالب بالوحدة .

ان الاضطرابات متوالية التوقع في حلب حيث تواجد الاهلون جميعاً منذ مدة لاستقبال الزعيم الوطني ابراهيم هنانو بعد عودته من دمشق فأوقف الحنود برصاصه الجماهير الراحفة وفرقوها بالقوة فاركبن قتيلاً وعدة جرحى بينهم نساء . وحوادث الاضرار تترى احتجاجاً على سياسة المفوضية العليا وقبام حكومة اعضاؤها لا يتمتعون بثقة الشعب .

ونفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق احترامنا .

طولوز - رئيس الجمعية السورية

محمد السراج

وفي كانون الأول ١٩٣١ عقد في القدس مؤتمر إسلامي عام غايته استنهاض العالم العربي واتحاده الإسلامي لأفئدة فلسطين يومئذ من (وعند بلغور) .

وقد اغتيم الفرصة رجال القضية العربية فعدوا في القدس مؤتمراً عربياً في ١٣ كانون الأول سنة ١٩٣١ ووضعوا "الميثاق القومي العربي" وأقسموا جميعاً على احترامه والعمل به .

يعرف كل من انتقل في الحركة العربية أو تتبع سيرها على اختلاف ادوارها ، ما كان من الجهود النبيلة التي شرع وحالات العرب ومفكرهم وشأنهم ، يقومون بها من عهد طويل ولا سيما بعد إعلان الدستور الثماني ، لتكون قضية عربية عامة ، غايتها تحقيق كيان عربي مستقل ، يسهل الاقطار العربية المختلفة ، ويوصل الأمة العربية الى الاستقلال الذي تنته به أمم العالم الحرة .

وقد اتخذ العرب لجهاد سياسي هدفاً مقدساً ظهرت آثاره في أعمال الحميات والاندية والثورات التي عفدوها . ثم كانت الثورة العربية الكبرى وقطعت للعرب عبوداً أملاً من ورائها الوصول الى عهدهم الشريف ، وقد أريفت في سبيل هذه الغاية الاستقلالية المقدسة ، أثناء الحرب العالمية الكبرى الدماء الزكية وبذات الضحايا الثالية . ولكن ما كانت تكشف الحرب ، حتى أخذ العرب يلقون من المطامع الاستعمارية عملاً حقوقهم وجاهدهم ، وحججوا انصاحهم ، وبرون خلفاءهم ينصبون لهم شر المراقب الخائنة بينهم وبين درك استقلالهم . وكانت نهاية ذلك ان الخلفاء ظهروا عذامتهم علناً ، سد ان نواطلوا عليها سرّاً ، لتجزئة بلاد العرب ، والتكيد للقضية العربية وهي من كبريات القضايا القومية في العالم ، وبها تنطلق حياة أمة عظيمة ، من أعرق أعم العالم في المجد والحضارة والتاريخ ، وهي اليوم بنفسها لا تقل عن سبعين مليوناً تشمل حيز بقاع الارض في آسيا وأفريقيا .

ولقد كان أحد مظاهر هذه المؤامرة المنكرة ووسائل النجاحها ، اشتغال اهل كل قطر من الاقطار العربية عن اخوانهم في الاقطار الاخرى بقضايا اقليمية

مصطنعة ، وأوضاع محلية متقلبة ، ونكسات متنوعة ، حصرأ للجهود في دوائر ضيقة ، ومناطق في البلاد محدودة ، وصيرها لها عن الامتداد الى افق أعلى تتلاقى في مستوى العام القضية العربية مغرطة الأجزاء ، متنافرة الأقسام حروباً مع صان الكوبية في نهضة الآء ، وارتقاء الشعوب .

وقد استغرق عدد التحويلات السياسية الوقت البنا ، كل قطر ، بل انقصر كل مربي من العرب في حرائها حتى كاد يدرى المستعبدون ما ربه من مؤامراتهم ، من حمل العرب لشاناً لا قضية البيرة فبه . وهي القضية التي عمل لها رجالهم وجميعهم ودعيت في سبيلها محاييم وأرواح شهدائهم ، والتي هي غية الكيان العربي موحداً مستقلاً ، يستأنفون فيه ما كان لهم في سائر الأيام من حضارة مزدهرة اتقى عمراتها عبراتنا العربية التاريخ ، وطامناً لها العالم رأسه وملاّت جنبات الدنيا دعماً وحيداً ومبرراً .

دلت ما دت قريباً من رحلات العرب الذين سبقت لهم في الحركة العربية في منافي ادوارها جهود معروفة الى دعوة جمهور من البلاد العربية الذين حضروا المؤتمر الاسلامي امام المنفذ في بيت المقدس ، الى مؤتمر عقدوه في هذه المدينة مساء الاحد ١٠ شعبان ١٣٥٠ وفي ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣١ ، بحثوا فيه ما يجب عمله لدرء التارفات الاستعمارية التي نزلت ببلادهم ، والقضايا الاقليمية التي تحمر بها المستعبدون ، وأقرروا المواد الآتية ميثاقاً مقدساً يكون للعرب هدفاً ، والجهود مقدداً ونية في مختلف افتقارهم ، يستأنفون جهادهم في سبيل الاستقلال المسود على نورهم ويحجرون على سنه حتى يأتى الله بدران المحجة ، والاماني كاملة محقة .

المادة الاولى : ان البلاد العربية وحدة نمة لا تتجزأ ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقرب الامة ولا تعزف به .

المادة الثانية : توجيه الجهود في كل قطر من الاقطار العربية الى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ، ومقاومة كل فكرة ترمي الى الاقتصار على العمل لسياسات المحلية والاقليمية .

المادة الثالثة : لما كان الاستمرار بجميع اشكاله وصيغه يفتاق كل الشاق مع كرامة الامة العربية وعظما المعظمي فان الامة العربية ترفعه وتقاومه بكل قواها .
 ثم رأى المجتمعون ضرورة عقد مؤتمر عام في احدى العواصم العربية للبحث في الوسائل المؤدية الى نشر الميثاق ورعايته وفي الخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه .
 وقد اتفقتا نحن الموقعين على هذا البيان كلجنة تنفيذية لتشر هذا الميثاق في العالم العربي ، وتبني الوسائل لتفكر المؤتمر ، وتكون صلة المراسلة بين الاقطار العربية في الشؤون المتعلقة بهذا الامر .

وقد بدنا العمل مستعينين بالله عز وجل . تشد أزرها الروح العامة الفياضة التي تحلت في ذلك الاجتماع الخطير والتي نظهر حيناً بعد حين في مختلف الاقطار متذمرة بهيف وقسوة من هذا الطاعون الاستعماري الذي أرهق العرب سيطرة وتسلطاً ، ومزق مجوعهم باقتضائه المحلية المولدة وعطل سير جهودهم الكبرى ، وكاد يصرفهم عن مقصدهم الاسمي .

وبعد كل هذا فقد استفاقت الجمع . واستيقظت ثنية الروح العربية المزمنة لتعمل للقضية الكبرى التي يرمي اليها هذا الميثاق المقدس لانجاح هذه القضية على مقتضى هذا العهد واثقه من وراء المقصد .

كانون الثاني ١٩٣٢

تواقيع أعضاء اللجنة

محمد عزة دروزه ، اسعد داعر ، محاج نوبهض ، صبحي الحضرا ، خير الدين الزركلي ، عوني عبدالمهدي .

وهذه تواقيع الذين وقموا الميثاق :

محمد رشيد رضا طرابلس الشام ، محمد بهجة الآري بغداد ، ابراهيم الواعظ بغداد ، خير الدين الزركلي دمشق ، صبحي الحضرا صدد ، ابراهيم الخطيب لبنان ،

علي عبيد السويدي ، محمد اسحق درويش القدس ، علي ناصر الدين لبنان ، صلاح
 عثمان بيم بيروت ، محمد الطيبي القدس ، رياض اسحق بيروت ، شكوي القوي
 دمشق ، راتب ابو السعود ده ، احمد حلي بلش دمشق ، سالم هنداوي اردن ،
 محمد عزة دروزه تليس ، مولي عبد الحادي تليس ، محمد تاهر الحقة عمان ، عمر
 الطيبي دمشق ، محمد علي بيم بيروت ، معين الماضي حيفا ، بيد المظلة دمشق ،
 صالح الموران الحفظة مصفى اخلاصي بيروت ، حسين الطيونة الكرك ، احمد
 الامام حيفا ، محمد علي الحاه ، تليس ، مولي الكعكي بيروت ، محاج يوسف لبنان ،
 عبدالله الداود السبط ، محمد صرد دمشق ، خليل شوي معان ، سامي السراج
 حماه ، محمد شوبه (نجله ان - مران) ، عبد ثات بغداد ، نعيم الهداوي
 طرابلس الغرب ، سليمان السويدي الزومان (اردن - شرفي) اردن) محمد حسين
 الديان مكة المكرمة ، كامل الدجاني دقا ، الشريف عبدالله بن فيصل (الناضح -
 الحجاز) ، عبد الرحمن غراه مصر ، اسعاف المشاشبي القدس ، محمد القروشلي
 بغداد ، أمين القبيبي تليس ، حسن رضا بغداد محمد المكي الناصري (وبطالنج -
 مراکش) يحيى حانكك حمص ، علاء الدين شوقل عمان ، سميد يعني عمان ،
 عبد القهار د لير اندونيسيا ، محمد سعيد بيدقادر الخزاري دمشق ، رشيد الحاج
 ابراهيم حيفا ، عداقادر كيانلي حماه ، بيد المظلة عمان .

المرحلة الرابعة

« تنفيذ الدستور أصحاً لا فعلاً »

٦٩ — المرحلة الرابعة : تنفيذ الدستور ،

قد أوصلنا القارىء الكريم الى المرحلة الرابعة من المراحل التي سارت بها
 القضية السورية وهي المرحلة السابعة : تنفيذ الدستور أصحاً لا فعلاً . وهو لا شك قد
 لاحظ كل ما جرى قبل الاشتباكات وما جرى أثناءها من زوورات ومداورات
 وما انتهت اليه من احراج ثواب لا يغفل معظمه الامة ولكن يمثل مصالح المستبدين
 وسياسهم الاستمرارية .

وألمه بشكر ما عمله الموضعون لأبيات بطلان الانتخابات برفع شكواهم إلى
عصبة الأمم وما كان من تقرير لجنة الانتخابات وتقرير مجلس الانتخابات ، ولما تم
لعميد ما أراد ، وأتم مندوبه الموسيخ سوله مياث تأليف ام وزارة الائتلافية وفيها
جميل مردم ومظهر رسالان . وقع بصفاء الحم بعد الحيا وحسن الهيئة بعد الزوية
الموجاه . وأيقن ان اوامر وزارة الخارجية الفرنسية وتعميمها النهائية سوف تقذف
بكل سكون لاثير الضف ولا تدور الى الحجب . ولكن ذلك الزوية التي مثلها
للجمهور الفرنسي حارث معولهم ورموا بها وعنه . أقول ولا انهي من كل ذلك
سافر الى فرنسا لحل مسائله الخاصة والائتراف على انتخاب رئيس الجمهورية الفرنسية
الذي تآمرى وطبقته في المغرب الماحل .

٧٠ - قضية لبنان وتعليق الدستور اللبناني

وطن العميد وشهرا ما يحظى في طنه ان قضية لبنان بسيطة وأنه سوف
ينتهي من حلها في أيام قلائل . لأن المسلمين تحت زعمه من جماعة الانتصار وهم
ابناء الست الذين رسم مرفنا واقتحروهم ليوم الخاصة . وان فخرهم قد أنشرب
حب فرنسا وارثوت ونسدت الانتقاد والطاعة .

وان هؤلاء البررة سوف يملكون لصالح زعمائهم لا لصالح بلادهم ، وان كل
زعيم منهم سوف يميل لنفسه لا لأمة وسوف يحارب غيره ليحل محله ، ولا
يهمه من ينحج أو من يتضرر (الأمة - ام الوطن) اصحاء استقلال لبنان ام يني
تحت الانتداب فتعده سيات . وحيث انهم الى المواقف وأسر وزعمات وأحزاب
فلا قيمة للرأي العام ولا حصة عامة ولا فكرة وطنية معينة تفرج بمقائد اللبنانيين
وئسیر انجاههم ولهذا جلس في قصره الوحيد . وأنصت السلطنة ثم كيلة الموسيخ
« روككو » رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى الذي عرفناه في حلب عدواً للمروبة
والعرب ، وعرفناه المسند المستعمر ، والنوطف المنقوس ، آكل الاموال وخالف
الطائفة والمصعب ضد الاسلام ، فكان يمثل المفوضية لدى لبنان ويطبق له الاشخاص
ويختار منهم المواقف الملائم للاتفاق مع الكرسي البطريركي الماروني والاكليروس

انكاثونيكي فلم يحسن التدبير لأنه اتبع عوام ولم يقدر روحية لبنان وما يتطلب
وضعه الطائفي من ان يكون رئيس الدولة من المارونيين ، فاختار الشيخ محمد
الحسر ليكون المرشح لكرسي رئاسة الجمهورية (١).

وأصر على ترشيحه رغم ذلك، ان البطريرك الماروني لا يرضى عن ذلك ، وأصر
رئيس المجلس النيابي وساعد النواب على ان يكون الشيخ المذكور هو الرئيس
ولم رأي المفوض السامي أن ليس بلامكان مقاومة الشيخ محمد الحسر ولا مقاومة
المجلس الذي واقف أكثره على قبول رئاسته وعند ذلك واثله بدعمه من جهة
أخرى ، وطلب أصدر قراراً في ٩ أيار سنة ١٩٣٢ بحل مجلس لبنان وتطبيق
الدستور وتعطيل الحياة النيابية وعزل الوزارة وتعيين شارل دبلس رئيساً للحكومة
مع الاحتفاظ ببقية السابق ، وأنعام على إصدار التراسم التشريعية ، وحوله
أن يصدر القرارات الإدارية بعد موافقة الميبد عليها ، وعزل عمل الشاذ وتبرره
الديكتاتوري بحجة الاقتصاد والتوفير واجابة الانتقادات الموجهة الى الحكم النيابي
والحكومة السابقة .

والحقيقة لم تكن هذه ولا تلك ، وأما هي عدم تمكن المفوض السامي من
انتخاب مرشحه ولمعجز التي الذي منيت به واردات المصالح المشتركة . ولذلك
قرر تغيير شكل الحكم وحجابه وتعيين شارل دبلس وهو الموظف المخلص لأوامر
أسياده المستعمرين ، وتوهم انه ان يختصر جهاز الادارة ويحذف بعض الوظائف
وان ينزل معاشات الموظفين وبعض الدوائر لتجبر تعطيل الحياة الدستورية . فقام
الرئيس بما أمر ونفذ ما أسماه الإصلاح في دوائر النافذة ومصلحة الكادسترو
(المساحة) وفي المقاربة ظهرت فضائح شائعة واحتلالات هائلة لا تعرف الحكومة
ولا القاطنين عليها .

(١) كانت رئاسة شارل دبلس . الجمهورية الحديثة قد انتهت ، وكان على المجلس النيابي
القبول وهذا الدستور ان يتجسد خلفه ، ولم تكن الاحوال بين اللبنانيين والفرنسيين في تلك
الايام متوترة ، وشارل دبلس كان من الموالين لرجال الاستعداد . الجمع اللبنانيين الى انتظام
رجل يكون بينهم ويدافع عن حقوقهم . فوقع اختياره على الشيخ محمد الحسر الذي كان
من أقوى النواب نفوذاً ومن أجبرهم أولاً وعملاً .

٧٩ - قرار بونسو بحل المجلس النيابي اللبناني في ٩ أيار ١٩٣٢

وهذا هو نص القرار الذي صدر عن المفوض السامي ، بحل المجلس
النيابي اللبناني :

ان المفوض السامي للجمهورية الافرنسية .

بناء على مك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

وبناء على المرسوم الصادر في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ المينصة فيه
صلاحية المفوض السامي .

وبناء على المرسوم المؤرخ في ٣ أيلول سنة ١٩٢٦ الذي نعين بعوجبه
المفوض السامي .

وبناء على القانون الاساسي المنشور في ١٤ أيار سنة ١٩٣٠

وبناء على المادة ٩ من دستور الجمهورية اللبنانية ، وهذا نصها : (نص
المادة ٩) :

« ولا كانت امنية الشعب اللبناني العامة قد عبر عنها بصف منذ ظهور
الازمة الاقتصادية التي تحمل المالية اللبنانية في احتلال بالثوران ، وهذه الازمة
هي اعادة النظر في النظام السياسي القائم بمعنى ان يحصل تخفيف محسوس عن
عائق المكلف ، وذلك من جراء النظام الذي ظهر من الاختيار انه تقبل حداً
وكثير التكاليف بالنسبة لواردات البلاد .

ولا كانت هذه الامنية - المتصلة بالملاحظات التي ذكرت منذ شهر حزيران
سنة ١٩٣١ في جمعية الامم اثناء انعقاد اللجنة الدائمة للانتداب ، في عقدها
الشرين ، وقد سارت ملحة على اثر الاختلال في التوازن المالي الناتج عن
الازمة الاقتصادية التي شملت العالم ، ولم يكن يحتملها هذا ليطفي الاسباب
الخاصة بلبنان .

ولما كان هذا النداء قد أصبح محدداً *Précis* على غلبة اشغاب ، معناه في الرأي العام توطيد النظام الحاضر لمدة ست سنوات أخرى ، وإبقاء الإصلاحات الضرورية الى حين آخر .

ولما كان من المتوجب على الدولة المتدبة في حالة الضرورة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية التدابير العسيرة التي من شأنها ان تحافظ على مقاصد جمعية الامم شرط ان تحيطها علماً بها حسب منطوق المادة ١٧ من صك الانتداب .

يقرر :

المادة الاولى — يوقف بصورة مؤقتة تنفيذ الدستور اللبناني فيما يتعلق بسير وتشكيل السلطين الاجرائية والتشريعية .

المادة الثانية — في خلال هذه المدة يضطلع رئيس الحكومة المصين بقرار من المفوض السامي بإعطاء السلطة الاجرائية بمعاونة الدولة المتدبة .

ويماون رئيس الحكومة لهذه الغاية مجلس المديرين .

المادة الثالثة — تظل مصالح الدولة مقسمة بين الدوائر العامة التالية : المدنية ، الداخلية ، المالية ، الاشغال العامة ، المعارف ، الزراعة ، الصحة والاسماء العام .

ويحق لمجلس المديرين أن يستعين بمشائرين فنيين .

المادة الرابعة — في خلال المدة المؤقتة ، يحق لرئيس الحكومة ان يتخذ مراسيم □ صفة القوانين وخصوصاً في مسائل الموازنة بعد موافقة مجلس المديرين .

والمراسيم التي □ صفة القوانين تتطلب موافقة المفوض السامي التي يحتملها نافذة .

المادة ٥ — يطبق هذا اقرار فور نثره .

بيروت ■ أيار سنة ١٩٢٢

هنري بونسو

وبعد أن أحال شارل دباس الكثيرين من موظفي تلك الدوائر الى المحاكم الاهلية ، وأوقف التهمين في السجون توقيفاً كان فيسه الكثير من الانتقام والتشنج ليقال عنه عمل اصلاحاً ، ظهرت قضاياه القديين ، الذي احراه الانتداب وفاحت في دوائر المفوضية والمستشارين ، القائمين في دوائر الحكومة (للنصح والارشاد) ، روائح الاختلاسات والارتكابات ، فامر المفوض السامي رئيس الحكومة بتوقيف التحري والتفتيش عند هذا الحد ، واسدال الستار على ما ظهر حتى تكثر الروائح ونم جميع الدوائر . وأمره بالمفو عن ككل من أوقف . وانتهى اصلاحه بدون تمرة مجدية ، ولم تخفض الضرائب أو تنقص معدل الميراثية أو تسترد اموال النصب المنهوبة ، أو تناد الى اللبنانيين حقوقهم المضومة ، مما دل على ان جميع أشكال الحكم وجميع اساليب الادارة التي أوجدها الانتداب و سوريا ولبنان هي واحدة لا تلائم مصلحة الشعب ولا تقصد منها رفاهه . ولا تؤدي الى اعطاء البلاد استقلالها الحقيقي ، ولا يمكن أن تؤول الى نيل السيادة والنضوج السياسي ، ولا يرتجى منها التقدم والنهوض والارتفاع . لأن التقدم يحتاج الى حرية ، وعلم ، وثقافة وحسن ادارة ، ونوجه صحيح ، واستثمار نافع ، وهذا مفقود بوجود المستعمرين .

وما كانت السلطة الفرنسية لتمثل غير انقاس حق البلاد ، واضاف ارادة السكان ، والانتفاع من خزانة الدولة والاستبداد بالثغقات ، والعبث بكرامة الرجال واستعمال التسويف ، والتحذير ، لتمثل روح المعاملة والمقاومة وستر ذلك بطوامر من التبدلات ، وبأنواع من البيانات وسعيد من التقارير ، وكلها محاولات لتثبيت قدم الاستثمار والمستعمرين الفرنسيين وشركائهم وشركائهم واحقاء المقامد التي يريدونها من هذه الدول والجمهوريات ، ويظنون اننا لانهمها ولا يتبعوا اهدافها ، ولو كان الانتداب يريد غير ما ذكر لا وجدنا الاختلاسات والقضائج ، في كل دائرة حكومية أو افرنسية ، ولا تكررت التجارب الادارية وكل واحدة اسوأ من الاخرى كانت الانتداب الذي فرض الارشاد والمساعدة وزقية البلاد ،

يجعل ماذا يعمل وما يجب أن يعمل فيتطلب في تجاربه ، أو أنه يحاول أحداث أمور لا تقبلها البلاد فيستعين عليها بالزمن والتسويق والتخدير ، وتلبية السكان بتغيير الحكومات وتغيير الإدارات من حين إلى حين ، واشتغالهم لاسكاتهم وتخخيرهم بالوظائف والمجاسي ، والرتب ، والأحزاب ويحطهم على مقانلة بعضهم بعضاً فيسهل عليه إدارة الانتداب وحكم البلاد مباشرة وتهدئة الماشقة ولو مؤقتاً وكبح جماح الوطنيين طلاب الاستقلال والوحدة ويقوم بتنفيذ المشاريع الاقتصادية والزراعية لعل الأمة تفي ماضيها وتفي آلامها وتفي هدفها ، والامنة متى استكانت للوعود ورغبت بالتفتور ونسبت الواجبات والحقوق وأملت النضال وتحملت الأزدراء ، نحر سوس التظاحن في عظمها ووهن عصبيتها الوثاب وقل اضطبارها فاستلقت الواقع وقتلت بالاستمهاد وهذا ما يريد الانتداب .

ولو أن الإصلاح أو الاختصار الذي أشار اليه العميد ولأجله على الحياة الدستورية من ٩ أيار سنة ١٩٣٢ إلى ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٤ كان لمصلحة لبنان ومقصوداً لغاية تسليح الحالة السيئة ، لوجدنا في لبنان أثراً بارزاً للنهضة ، ولنا وحدة في الأفكار ونجاسة في الوطنية ، ولسمنا من الشعب ثناء على الحكومة لاستقلالها واحتجاجاً ، ولقرائنا في الجرائد اللبنانية الرافية الناطقة بلسان الأحرار والمخلصين لقوميتهم وسيادتهم خلاف ما نقرأ من المقالات الساحطة ، الفاضية على ما آلت عليه حالة الجبل منذ وضع نورو حيوشه في بيروت واحتل دمشق ، ولكانت الأحزاب (١) المستينة في حب فرنسا في مصر ، وباريز ، والمهجر

(١) ذكرت إحدى الجرائد اللبنانية تحت عنوان : « وفد إلى باريز من حزب الاستقلال اللبناني ، ما يأتي :

« ينوي حزب الاستقلال الجمهوري في لبنان ان يرسل وفداً من قبله تمثل فيه جميع الطوائف الى عصمة الفرنسيين لاطلاع ارباب السياسة في فرنسا على الحالة التي يعانيها لبنان منذ الاحتلال الى اليوم والعمل على تحقيق اماني اهليه وفسر الدعاية له في الصحف والاذنية المختلفة . وسياسفر الوفد في اواخر حزيران مؤلفاً من رئيس الحزب الاستاذ الشيخ عزيز الهاشم ومعه ثلاثة أو أربعة =

لم نخرج الى عصبة الامم على وقف الدستور وتعطيل الحياة النابية . أو لكان
الاكليروس الماروني على الاقل ومنهم المطران مبارك ، صديق الفرنسيين الحميم
لم يصب خطابه التارية على الحكومة وعلى الاوضاع الحاضرة . وبين ما يتألم
منه الشعب ولم نسمعه يقول في ٩ شباط سنة ١٩٣٣ يوم الاحد على ملاء من
الناس المحتشدين في كنيسة بيروت :

٧٣ — خطاب المطران مبارك في ٩ شباط ١٩٣٣ ضد الاوضاع الحاضرة والحكومة :

« زعم البعض ان الشعب اللبناني لا يؤيدنا في احتجاجنا على فساد
الضرائب ، وانه اعرض عنا حينما رفنا سوتنا لمناقشة حكومة (الاصلاح) ولكن
هذه الجماهير التي تتابع زيارتنا تكذب ما يزعمون . أما الحكومة فقد أصبحت
كالنميمة التي تحمي رأسها في الحائط كي لا يراها الناس ، فهي تفضل الجرائد
المارضة كي لا يسمع الشعب إلا اصوات الصحف الموالية ، فتحجب أن الشعب
راض وهو ناقد ، ثم تتجاهل ذلك بكثير من الحراة ، وكيف لا يتقم عليها
وقد كان أول شيء طلبه يوم ٩ أيار تخفيض الضرائب ، وحتى الآن لم تحقق
الحكومة أميته .

لقد أوقفوا الاشتغال العامة التي كانت تبذل الفقراء بقصد التوفير ، ولكنه
توفير لجيوب غيرنا ، فكانت الحكومة كانت تلك القولة التي وجدت صغار المزي
وقد ضلت عن القطيع فحنت عليها وساقها الى وكورها حيث افترسها .

ولرب سائل يسأل ما الطريقة للاصلاح ؟ فاجبه : الرجوع في لبنان الكبير

= اعضاء . وسيكون من مواضع برنامج الوفد : (اولاً) وضع تشريع اجتماعي
خاص بتأمين التمويضات وتنظيم العمل . (ثانياً) مسألة المراقبة على الشركات
الاستثمارية ، فان كل القوانين المختصة بهذه الشركات هي لمصلحتها فقط . (ثالثاً)
كيفية تعديل الدستور ويرى الحزب ان يصير هذا التعديل من قبل مجلس
منتخب يمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً . (رابعاً) الدفاع عن سيادتنا القومية في الداخل
والخارج ، وتعديد صلاحية السلطة مع صلاحية الحكومة التي تمثل البلاد .

الى نظام لبنان الصغير - يريد ان يستقل بنفسه تحت حماية الدول العظمى - واني
لما تكلمت اتي اعبر هنا عن افكار اللبنانيين من كل الطوائف ، سواء كانوا من
لبنان القديم أو الحديث ، فطلب الرجوع في لبنان الكبير الى نظام لبنان الصغير
بحكومة وطنية صغيرة ، ومجلس وطني مصغر ومنخب من الشعب رأساً بدرجة
واحدة مع روائف صغيرة تناسب فقر البلاد ، ونوزيع الوظائف بسد على
الطوائف مع مراعاة استحقاق الاشخاص . ونطلب استلام حماركنا لتسديد
موازنتنا وتخفيف حراجتنا بنسبة حالتنا الحقيقية ، ونطلب بعض تعديلات ضرورية
يقتضيها الوقت الحاضر بتوسيع لبنان .

٧٤ - خطبات المطران صاري الثاني في ٢٦ شباط ١٩٣٣ :

ثم نسمة مرة ثانية في ٢٦ شباط سنة ١٩٣٣ يلقي خطاباً آخر على حشد
كبير مؤلف من جميع الميقات ، ومن جميع طوائف الشعب ، جاءوا يشكروه
على موقفه وآرائه ، ويقول له : « ان احتشادكم حولنا يدل أن كادتكم المشقات
في المهبط من أعني حناكم ، ومن سائر المدن والقرى ، ومن مختلف الطوائف
لهو أعطى دليل على اتحاد قلوبكم ، وتواليا حتى الدفاع عن الشعب . فنتحن لن
ندخر جهداً في خدمة ابناء هذه الامة ، التي نتميز طوائفها المتعددة كالأعضاء في
جسد الطائفة التي تجمع الكل وهي الوطن .

لقد اسمعونا أمر اللوم عندما اتفقنا مع المسلمين وسائر الطوائف اللبنانية
وقالوا : انا ارتكبنا دنساً لا ينظر ، وانا نخرب البلاد باتفاقنا ، وعندما كنا
مختلفين كانوا يصيحون بعل . أشد اقبه انا نخرب البلاد باختلافنا . لقد حرنا في
أمرنا معهم ، فاذا يريدون أن نعمل ؟

على انا لن نقف في منتصف الطريق ، مها سمعنا من اللوم والتنديد ، طالما
نرمي باتفاقنا الى هدف سام وهو اصلاح الحالة في لبنان وخدمة مصلحة لبنان
بل مصلحة اصدقائنا القريين انفسهم . انتهى

وبعد لو أن الإصلاح الذي نوجهه به بنفسه ، ونفذه « الديباس » كان له وجه المصلحة العامة وحيز لثان ، لا سمحنا هذه الصيحات التي رددتها الحرائد ، وهي غيرها مما قيل وكتب تدل على وجود الالة الكامن والمقنة الشاملة العامة في قلوب اللبنانيين ، كما هي في قلوب السوريين ، من الفرنسيين ومن سياستهم ، وتلك على أن اعتناء الفرنسيين بوجود العدواة والفرقة بين الطوائف والمناصر بابل . وإن ما يشاع ويذاع هو من دسائسهم وأعمالهم ، وتدل على أن المطران مبارك لم يثبت في موقفه هذا واحلص في فضاله وجهاده ، واستمر في دفاعه لأهله ووطنه ولقاد الشعب الى ساحة الخلاص ، وحب لهم الدفاع ، وقوى نفوسهم وزاد في حماسهم ، ولكن السياسة قتلها الله ، تداركتها هارحمتها من موقفه واسلمته الى السكوت والعمود في مطرايته .

وتأييداً لما رسمناه من محور الآلة ، نسمع صوت غرف التجارة والصناعة في سورية ولبنان يدوي ويرفع صائلاً محتجاً على سياسة احوارك وسوء الحالة الاقتصادية وكثرة المكوت ، ونسمع أيضاً الحاجات الدوافين على بهائنة الضرائب وتنوعها ، ونذاع استطلاعات تقوم بتكبي تعاضلات في بيروت ، والقام ، وحلب وطرابلس اعلاناً بسخطها على شركات الكهرباء ، والماء ، والحر لاحتاجها ، وبإهانة المفوضية معها ، وارهافها السكان والعرفان والاحبار الطائفة .

فإن كان الإصلاح قد جرى ثمانية شريعة ، والاقتصاد ملامال وتضعيف الازمات ، فلماذا هذه الحوادث ؟ ولماذا ثبت التسيق والاحتصار في لوطك تف والمعاشرات مدعي المييد في بيانته ائمة عمية الامة . عندما سئل في تشرين الاول سنة ١٩٣٢ عن اسباب تطبيق الدستور ، وأجاب بأخوة خروجة عن الحقيقة وانحدد نقدوه ، ولم لا انه أفرغ الموضوع « بقاب ديموماسي » ، لما تقاضى عنه اعضاء المعصية : وإثباتاً لذلك نورد مقال المييد كما هو :

وقد ظهرت منذ أول السنة صوبان جدية في مختلف النواحي ، فالأزمة المالية التي اشتد تأثيرها على الحالة الاقتصادية في لبنان منذ سنة ١٩٣٠ أوجدت رد فعل في الجمهورية اللبنانية ، كان يزداد سوءاً شهراً بعد شهر ، وكان توازن الميزانية مؤمناً نوعاً ما ، بتوزيع ما قلص من واردات المصالح المشتركة ، واعظم مورد لهذه المصالح هي واردات الجمارك .

وقد تأثرت هذه الواردات بعاملين : الاول عامل الازمة الاقتصادية التي ادت الى التخفيض في تبادل البضائع بين الأمم ، وعامل النقص في القيم المصرح عنها في الجمر ، لأن أكثر الرسوم تحسب على اساس ثمن البضاعة المقدّر .

وهكذا كان مقدراً أن تتناقص قيم الاموال الفائضة ، وتحدث في الميزانية اللبنانية مجزاً كان من الواجب التفكير في محاولة سده .

وقد أهاب سوء الحالة المالية بالرأي العام في لبنان الى الاعراب بألم عن وجهة نظره في اعياء أوجدوها (١) ، طريقة غذتها النظريات ، واقاموها على اسس ثقيلة على دولة يتراوح سكانها بين ٨٠٠ الف و ٨٨٥ الفاً ، أي ما يعادل سكان بعض الولايات الفرنسية .

وكان الدستور ينص بالأخص على مجلس مؤلف من خمسة وأربعين نائباً يقبض كل منهم خمسين ألف فرنك . ولا يخفى أن دلالات من هذا النوع وان

(١) من أوجدها يابري ؟ اليس هم الفرنسيون الذين نظموا هذه الدول واداراتها وهذه الانظمة واشكائها ، وزادوا الضرائب وزادوا الوظائف وزادوا المراتب والالاقب ليسترضوا بها الحامض والانتصار ، وبشتروا انتدابهم بلواقة الاموال . إن أجابونا كلا : قلنا لهم إذن ما ضرورة وجودكم ؟ وإذا أجابونا نعم ، قلنا فلماذا تقفلون الفاحشة وترتكبون الخطايا وتحملون وزركم لنيركم ؟ هل القصة قصة الذئب واخوة يوسف !!!

كانت غير بعيدة الغور، إلا أنها أكثر ظهوراً اسم الجمهور وأشد استلفاقاً للنظر في أيام الأزمة، وقد اجتمعت هذه الدلالات في الرأي العام نقطة استياء كانت الصحف تعبر عنها باستمرار، ولم تكن توفر الانتقادات للمؤسسات السياسية الموجودة، بل تتبرها بكثرة الكلفة وعدية التأثير في وقت واحد.

وهذه العاطفة نفسها قادت إلى جملة وساطات طالبية اتحاد دواء لهذه الحالة وقد سبق أن دعيت مرتين متوالتين (١) في سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٩ لتعديل دستور سنة ١٩٢٦ بالاتفاق مع المجلس السبائي الثاني، فكان من نتيجة هذين التمدلين التصار النظام السبائي وحسنه أكثر بساطة من وضعه الأصلي وتقوية بعض آلياته.

لقد قضى دستور سنة ١٩٢٦ بإنشاء مجلسين، وحصل مدة الرئاسة ثلاث سنوات، الأمر الذي كان من شأنه إعطاء المجلس الثاني. وحصل حق الانتخاب رئيسه مرتين. وحصل مركز رئيس الدولة في منتهى الضعف، فالتمديدات التي أدخلت في سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٩ كانت ترمي إلى تعزيز القوة الاحرائية وحمل صلاحية المجلس في الحد الطبيعي.

وقد برهنت تجارب السنين التي أتت، وعلى الأخص من الأزمة على أنه يجب السير إلى أمد، وأن التمديدات النظام السبائي الساري لا تكن كافية للانعاش اللام.

ولكي لا أترك شيئاً هاماً أقول: إن الاستعداد لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد وضع الأحزاب في حالة من الأسطراب والبهيج شديدة، فكانت حملات

(١) يشير إلى لقاء مجلس الشيوخ الذي كان موجوداً وأدماج أعضائه في المجلس الثاني مع بقاء حق تعيين الثلث من قبل الحكومة، وإلى تمديدات أخرى من شأنها تقوية نفوذ السلطة التنفيذية وإعطاء السلطة التشريعية، أضف إليه وضع خمس مواد في الدستور لتأييد بقاء الانتداب إدياً وترك حق المداخلة لسلطته ليفعل ما يشاء، ولا عجب بما كان لأنه من صميمه.

عقبة في الصحف والرأي العام على المرشحين ، واستند الضعف الى درجة ضعف معها المركز الادبي لكل منهم بشكل غريب ، حتى اصبح المنتخب الجديد كائناً من كان ، وقد تناقصت به الثقة التي يجب ان يحوزها لمواجهة تلك الحالة الشديدة الحرجة .

وقصارى القول ، فقد رأيت ان الظروف لا تسمح لي ان اظهر بمظهر من يريد تمديد ذلك الشكل من الحكومة الذي ثبتت استعالة تمديده الى ست سنوات اخرى اذا اتا تركته ينتخبون رئيساً جديداً مثل تلك المدة .

ولهذه الاسباب كلها قررت بناء على السلطة العامة ، التي يحولني إليها الانتداب أن اوقف الدستور . واعتقد أن هذا التدبير كان ضرورياً وانه ينطبق كل الانطباق على الحالة . رد على ذلك انه قول بالارتياح لأول وهلة ، ولا أظن انكم تناولتم عرائض الاحتجاج عليه .

بقي إذن نبر هذا التدبير ، والسبيل الوحيد لهذا النبر هو الاصلاح المالي والاداري ، الذي كان ينتظره الجميع ، ولم يكن في الامكان تحقيقه ما دامت الحالة على شكلها القديم .

٧٨ — هل ما ادعاه كان حقاً ومفيداً للبلاد ؟

ان الانتداب حول المفوض السامي حتى وضع الدستور بالاتفاق مع السلطات المحلية ، على أن يضمن حقوق الاهلين ومتافعهم ومصالحهم . وقد وضع الدستور وانتهت مهمته ، وسارت البلاد في ممارسة حقها الدستوري ، وصدقت فرلة ما وضعه العميد ووافقت عليه عصبة الامم ايضاً . فلماذا عاد وابطل حقاً اصبح لنبره لا له ؟

واذا كان الانتداب يفضي الى التدرج بالسيادة كما هو مفروض ، والسيادة معناها ممارسة الامة حقها في ادارة شئونها ومقدوراتها بذاتها بواسطة ممثلها المنتخبين وحكومتها الشرعية ، وكانت التدرج استرداد المألوف من السيادة

المذكورة والفتح بالحرية الكاملة ، فكيف جاز له تعطيل ما هو من حق الأمة واستعادة ما أعاده الى صاحبه ، وقد خرج من يده ، ولم يعد له عليه من سلطان ؟ .

ان اجوبته في بيانه ليست سديدة ولا شرعية ، وانها اكبر برهان على ان الانتداب لا يقف عند حده ، وان الاصلاحات التي ارادها لم يصب هدف مصلحة الأمة ، ولا خففت عنها الازمات المالية والاقتصادية ، ولا رادت في سيادتها .

واذا اعتبرنا أدلته وجبة من حيث التعديل ، فنحن لا نقره بأن السبب الحقيقي له هو عجز الأمة أو عدم كفاءتها لممارسة حياتها النيابية . بل السبب هو سيطرة الفرنسيين كما قلنا وبشما . على جميع دوائر الحكومة اللبنانية وشؤونها ، ومداخلة مستشارهم في كل عمل من أعمالها ، وتصرفهم الكبي في تصرف الامور والمصالح بلا قيد ولا مسؤولية . وسلبهم المظفين المحليين حريتهم وارادتهم ، لأن تعيينهم وعزلهم بيدهم ورهن اشارتهم ، وهيئة المندوب السامي على اعضاء المجلس ، لأن انتخابهم كان بتأثيره وتأثير ضباط استخباراته واموال المفوضية وارادتها ، فخرجوا عتلول . ارادة المنصور لا ارادة الأمة ، وحاجات النائب ذاته لا حاجات البلاد ، واذا وجد بين الاعضاء من اظهر مقدرة علمية واثبت وطنية حقيقية ، ورهن على كفاءة نيابية في مواقفه ، عمدده كان قذلاً . والصواب امامه كانت كثيرة .

ولا نفي ما للمفوضية من السيطرة على الصحافة اللبنانية واستخداماتها واسطبابها لدعم سياستهم وتأييد وجهة نظرهم ، فاذا اراد الفرنسيون امرأ ، استخدموها وأثاروها على من يناوئهم أو على من يدافع عن حقوق الشعب . والزبل لمن يخالفهم ، واذا ارادوا حملوها أسنة شكر ومديح تقي على تداييمهم وعطفهم ، وصواب أعمالهم .

وهذا عيب فاضح من الصحافة ولكنه نتيجة متغلطة من الأخوين ومن المستعمرين ، وماذا يهم المستعمر ان فسدت الصحافة أو فسد الرأي العام .

هل يهمه بأن السيف؟ هل يهمه القول الحر؟ هل يهمه الاستقلال الذاتي
وفیاد الأمة الى أفضل المثل العليا؟

انه لا شك يهمه ان يحصل الأمة طوع أمره ، وبقيدها الى الثبات
الاستمرارية والى حمى الأحزاب والى شرارة الضمائر والى انقاع التفرقة ، والى
بذر الأموال والى نحية روح الزعمات الدينية ، والى آثار الثمرات المذهبية
والثاقية والعصرية . حتى لا يضل المفسد ونهار الفوارق ، وتزول بذور التمر
وتصبح الأفراد واجتماعات متجانسة مهيئة متحدة ، مخلصه في وطنها وديمقراطيتها ،
وتسود بينها روح الألفة والتعاون والتضامن ، ويكون لها وحدان اجتماعي
ومقومات قوية تساعد على تسيير كيانها وتساعد على تماسك اجزائها ، وتحمي
مواعيلها ، وتسهل لها ادارة شئونها ومصالحها ، وفقاً لمطامحة وضرورات الزمن .
وتحس وإن كنا لسنا بأصحاب القول ، ونحن نعلم انه لا ينفي له الانتقاد والشكوى ،
لما يقوله الفرنسيون في لبنان . الا انه لا يسفنا انسكوت عن اظهار الاخطاء ،
لأننا وإياهم أبناء أمة واحدة . ونحن في الآلة واحدة ، وفي المصلحة شركاء . وفي
الخيرة أحوال . نقذف بالحق على التباطل فيدمغه . ونسعى للبنان ما نشاء لأنفسنا
من استقلال وسيادة وحرية .

أجل ان الفرنسيين لا يهمهم ما يبناء من طرف العمل ووجوه الإصلاح إنما
يهمهم الدواء على ما ساروا عليه منذ دخولهم سوريا ولبنان ، للدوام استدامهم
واستدامة ستمهمهم ، وفي مقالة الاحرار ، إحدى الأرائد اللبنانية الوطنية المخلصه
المسيرة في عهدها ١٩٠٩ ما يعبر عن افكار الفئات المتعلمة والنفقات المدركة
اصحاب الخلافة والمصلحة ويؤيد ما قلناه .

٧٩ — مقالة الاحرار ، حوالاً على بيان العميد :

« ويستفاد من أقوال مقامته ، ان الأسباب التي حملته على اتخاذ هذه
القرارات التي قررت تطبيق الدستور هي ثلاثة :

أولاً — الخوف على الميراثية من المحرل لانها تفتدى من فائض الواردات
الحركية .

ثانياً - اعياها حكومة أوحدوها بطريقة شذتها النظريات واقاموها على
أسس ثلثها دولة يراوح سكانها بين ثمانية وثمانية وخمسين ألفاً .

ثالثاً - الخلات العنيفة في الصحف والرأي انسلخ على المرشحين لرئاسة
الجمهورية واستنداد الخلف الى درجة اصغفت المركز الادبي لكل منهم بشكل
عريب حتى اصبح المنتخب الجديد كاشاً من كان وقد تناقصت به الثقة التي يجب
ان يحوزها لمواجهة هذه الحالة .

فنحن لا نناقش غلطات هذه الاسباب . لآثت مصارعة الآلهة ليست
بالامر السهل .

والثا نحسب ان يصيبنا مما ما اصاب يعقوب عندما تصدى لذلك ، فاصيب
بشلل نفسي . ولكننا نجبر لانفسنا تحليل هذه الاسباب لتفهمها بعد ان تفهمنا
مبداها ، واللبيب من الاشارة بهم .

اما محز الميرانية وهو السب الاول ، ولا ننقد ان الآلة الحكومية الدستورية
تفجز عن معالجته ، لآثا لم أحدا بهذه النظرية لوحب تطبيق الدستور في كل
الممالك الدستورية لكي يستطاع تلافي محز الميرانية في ظل الحكم الفردي .

والثى كان الفائض من واردات الخمر تقوم ان يسد محز الميرانية ، كما قال
العبيد ، فان هذا الفائض الذي قضته الحكومة في سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢ قد
ندى الى درجة ضئيلة جداً ، في شحاور القائي انا ليرة . فهل منع ندبه أن
نظل الميرانية موجودة ؟ وهل زادت الضرائب المباشرة على الشعب بسبب ندبه
ياترى أم الضرائب غير المباشرة ، أم واردات المصارف هي التي زادت على الشعب
ولم تقبض الحكومة منها شيئاً ؟

اذن فالمحز الذي كان يحسب حدوثه قد كان محزاً يستطاع تلافيه بدون
حاجة الى تطبيق الدستور .

ولعل هذا السبب انما هو باب الى السب الثاني الذي تفرع به العبيد
لتبرير قراره ٩ أيار ، فان وجود نظام نيابي في لبنان ، محل الكثيرين ممن لم

يتعدوا هذا الشكل من الحكم على التذمر من الحكم ، فقالوا : انه يكلف كثيراً
وان نفقته باهظة ، مع ان الوزراء والنواب جميعاً مع ثقافتهم وعصبيتهم جميعاً
لا يكلفون اكثر من مائة وسبعين الف ليرة سورية ، ولا نعتقد انه مبلغ فاحش
اذا قدمته الخزينة لعدم وجود الحكم الفردي . بل نحن نعتقد ان الامر لا يزن
حرياتها في الحكم بالحبة والقيراط والنفال ، لأن الضمانات التي تفقدها في ظل
الحكم الفردي لا تقدر بمن معها كان فاحشاً ، فكيف به اذا كان قليلاً ؟ مع ذلك
فهل أدى تبريح النواب والوزراء ، وتطبيق الدستور ، الى تخفيض شيء من
الضرائب التي قالوا ان وجود الحكم الدستوري يزيد بها ويرفع زيادتها الاهلين ؟
ترك الجواب للكافين الذين لا يزالون يدفعون الضرائب بعد تطبيق الدستور
كما كانوا يدفعونها قبل تطبيقه .

ترك لهم الجواب ونقل الى السبب الثالث الذي أورده المبيد ، وهو تناقص
الثقة بالمنخب الجديد لرئاسة الجمهورية ، كاشفاً من كان بعد تلك الحملات العنيفة
التي حملتها صحف المرشحين .

فنحن نرى هذا السبب وجهاً جدياً ، بل هو أوجه الاسباب ، ولعله اوحدها
التي اعادت بالمبيد الى تطبيق الدستور ، لان الشبهات السياسية اثارته النفوس
بشكل غريب ، غفلت الصحف على المرشحين ، وتناولته بالطنن والتهشم ، فلو فاز
احدهم ، لما فاز وهو موفور الكرامة . ولما وصل الى العكسي وهو متمتع
بالاحترام اللازم لرئيس الدولة .

لقد كان بين المرشحين فريق لم تتناولهم اقلام الكتاب بسوء ، ولكن
هؤلاء لم يكونوا بمن رصي الطور عن ترشيحهم ، فهم اذن لا يدخلون في الذين
اشار اليهم المبيد في بيانه . هذا تحليل اقوال المبيد كما تبين لنا ، انتهى .

٨٠ - وقال السيد توفيق عواد في جريدة النهار : القراء :

واليك دليلاً ثانياً من كاتب لبناني حر ، اسمه السيد توفيق المواد نشر
مقاله في جريدة النهار ، القراء ، التي لها ولصاحبها المكانة السياسية والمالية في
بيروت وسورية ، يقول فيه :

« كانون الثاني » : نحن نبش ملقين منذ ٩ أيار ، ملقين في القضاء بخط
حكومة الإصلاح ، خط كشمرة مأوّه قريين ، لادستور ولا نواب ، ولا وزارة ،
وقاعة المجلس قفراء ، ننتظر مؤتمرات مثل مؤتمر الخراد لينظف غبارها ، ثم
يمود كتيّفاً .

يقول الاصلاحيون : كفاها نظافة ، انها خلعت من النواب ومناوراتهم
ومحسوبياتهم ورشواتهم ، والاصلاح ما يزال في إبانه ، والبلد في هياج على النظام
الدستوري والقضائح في النافذة ، والقاربة غوج رواتحها ، والسجون تستقبل كل
يوم ضيفاً ، لا فرق بين الكبير والصغير . « في بيت أبي مواضع كثيرة ... »

« شباط » : الاصلاح بدأ يتكشف عن أشياء كانت مستورة ، أشياء فذنها
المطران مبارك في خطابه : « القنبلة » في عيد مار مارون ؟ ومشط سيادة المطران
لحيته ، ووضع بطنه على المنبر ونفس مستريحاً وصاح : نحن رفضناك ايها الدباس
الى الرئاسة .

وكانت هذه المرة الاولى في تاريخ لبنان بعد الحرب ، يقف فيها فرد ،
ويقول لرئيس الدولة مثل هذا القول . ولكن هذا القول صدر من ثم نكلم
في شباط .

وشباط شهر الشهوات ... وصاح الناس من حول المطران : ايحي المطران
الزعيم ، ولم تستطع سيارة المطران ان تخترق الجماهير لفرط احتشادها . وكانت
القداس القنصلي في الكاتدرائية المارونية ، وكان تقيّب ، وكان السحاب ، وصاح
المطران : لقد فاطمونا فيجب ان نقاتلهم في لبنان بعد اليوم ، رياض مبارك ،
واغناطيوس الصلح . ولكن سرعان ما غلق المطران المسيو « ابوبار » وشرب نخب
فرنسة ، وعاد الى جيته واحتق في مومته .

« ايار » : طلب مؤتمر غرف التجارة المفود في بيروت ، سياسة اقتصادية
حازمة من السلطات ، فصاحت السلطات لقد احببنا محتل فرنسة في البلاد ، ونحن
اصحاب عاطفة لا نحب جرح أحد فتنسكت .

« تموز » : سافر المسيو يونسو على ان يعود ، وكيف لا يعود ، وهو موعود
من وزير الخارجية « بريان » بعشر سنين يقضيها مفوضاً سامياً في سورية ولبنان .

ولكن يونسو م يمد وبقي في دمة المرحوم « رين » ثلاث سنين ، وفي هذه
الاثنا علت ضجة في الشارع بأن مؤتمراً لبنانياً يقعد في بيت « رشيد نخلة » .

ليس رجال الاطفاية الخود القولادية ، وروّع زميرهم الناس في الشوارع
ودعست سياراتهم بعض الارجل ووضعوا لاهتين الى مكان الحريق . فوجدوا
عيد كبريت اسود .

وفي هذه الاثناء ، نخلصنا من كابوس الديون العمومية فدفعنا وصفقنا وهللنا ،
وجيونا وعقولنا تسخر .

« ايلول » : ايها المختلسون ، يا سارقى اموال الدولة ، والذين رحسوا في
السجون . وخالطوا سفاكي السماء ، وتاموا بين جيوش النيق ، والذين اتهمك
حرماتهم ، وافسدت سميتهم . وقبم ابتازهم في عقر دارهم حياة من الخروج امام
الناس . ايها اللصوص ، ايها المهرمون ، من شوهتم الحكم الدستوري وجعلتمونا
مضفة في الاموال ، والمفوء او « دردوت » . لقد صكنا غلطتين معكم انهم جميعاً
ارباب ، لا نذاحنوننا .

وكانت ضحكات مرحة لدى قليل - بفصل قانون المفوض عن الفسائح - وعساكات
إباء لدى الكثير واسدل الستار .

هذا قليل من كثير من اقوال الصحف . وهذا ما كان من عمل السيد
واسلامته في لبنان ، فشل بمقته فشل ، وسوء نية تشعل في كل قرار وفي كل
عمل . ولا انتهى به التحوال وأعياء الشعب ، عد الى دمشق لعله ينهي قضية
سورية ، فيرتق الفتق ويسد الخرق ، ويتسكن من انمام السنين الناقية ،
بأحسن التدبير .

٨١ - تشكيل الوزارة السورية الجامعة الفاس - الشحات وبنس الجمهورية

وفي ٢ حزيران سنة ١٩٣٣ وصل يوسف الى دمشق ، وقال في قصده المقصودة ، وفي اليوم التالي أصدر قراره بوجوب دعوة مجلس الشورى الى الاجتماع ، وأمر بتعداد جميع الأعيان والاعيان في سورية - بطاقتها - وانضم في البلاغ رسمي في ١٠ حزيران سنة ١٩٣٣ من المدة - بطلانها - فاجتمع في الشحات رئيس الجمهورية وتعيينه - بطلانها - وبنس مجلس الشورى ، وقرر رواتب النواب ، ولا يبيح ذلك

ولا حال الا في تلك المدة من المدة - بطلانها - وبنس مجلس الشورى ، وقرر رواتب النواب ، ولا يبيح ذلك

وكانت المدة قد رافا في المدة - بطلانها - وبنس مجلس الشورى ، وقرر رواتب النواب ، ولا يبيح ذلك

وكانت كل المدة في المدة - بطلانها - وبنس مجلس الشورى ، وقرر رواتب النواب ، ولا يبيح ذلك

وكانت المصاريف ونفقات بوجه من خزنة الدولة ، وبنس مجلس الشورى ، وقرر رواتب النواب ، ولا يبيح ذلك

ودور صحافتهم ووضعت تحت المراقبة ، ومنع من يريد زيارتها ، حتى ان الاجتماع فيها كان محظوراً لأية نابة كانت ، على أن فتادق النواب المتدلين كانت مفتوحة لتستقبل الزائرين وتزجج بهم . وقد وصفت ذلك حريدة «الايم» وقالت في عددها ١٦٩ : بأن دركيين اقبا أمام دارها واعلنا الادارة انها مأموران بمنع الدخول اليها والخروج منها واغلقا الباب وحوصرت الدار .

٨٢ - يوم افتتاح المجلس الثاني :

وفي ٧ حزيران سنة ١٩٣٢ ، وكان اليوم الميعن للاجتماع ، فرر الوطنيون ان يجمعوا للتشاور والتذاكر في دخول المجلس أو في مقاطعته ، لأن السلطة كما انتهت نواياها ، وبنت رأيا وزودت نواياها بتعاليمها ، فهل يدخلون قاعة المجلس وهم قلة ويقفون الموقف ويدافعون عن حقوق الأمة ، رغم عظم عمار ورتب ، ويشغلون عنه ثنائاً احتجاجاً على المداخلة المفضوحة . واستنكاراً لهذا الحصر والارهاب المقصود منها حجب الحرية وارغام النواب على ما يكرهون .

واخيراً قرر رأيهم على دخول المجلس وحوض المركة ومواجهة الموقف ، وفي الوقت الميعن توافد النواب الى قاعة المجلس . وافتتحت الجلسة ، وكانت القاعة محاطة كما قلنا بالجواسيس ورجال الامن ، وفي الخارج بالجنود والديابات والرشاشات . ولما استقر النواب في مقاعدهم ، بشر اولاً بقراءة اسماء النواب ، وتلاوة البرقيات ، ثم انتخب السيد صبحي بركات رئيساً للمجلس وانتخب نائب الرئيس وكتابه وبقية موظفي المكتب . فكانوا كلهم من النواب المتدلين كما سماوا انفسهم ، وبسدها انتهت الجلسة ، على أن تنقد في اليوم الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية وفقاً لتعليمات المفوض السامي .

وفي المساء كانت اليلاد في قلق عظيم ، وفي اضطراب شديد لما سببها من هؤلاء النواب المأحورين ، وكانت احاديث المجالس والجلسات تدور حول من سيكون رئيس الجمهورية . وماذا يكون لو صمد حتى المظم أو صبحي بركات وامثالها الى سدة الرئاسة ؟ واكثر من هذا كانوا يتخوفون من مسألة المهادنة

التي ستعرض على النواب ، واحتمال تصديقها وتحميل الامة وزرها واتقائها ، ولذا تقاطر الناس زرافات ورافات الى بيوت الوطنيين يسألونهم الخروج من المجلس بعدما شاهدوا نتيجة الانتخابات ، وتحكم السلطة بإرادة الأحمورين ، وسوقها ايام كما تساق السباع . فتمدد الموقف وحذر الزعماء ، وخشوا العاقبة ، ثم مالوا نحو الخروج واصدار بيان عن الحالة وترك الشعب يعمل ما يشاء .

ولكن هل يجوز الاعتزال في هذه المارك الخطرة ؟ وهل في الامكان تعطيل المجلس ؟ وبماذا يقاومون السلطة وانصارها وقد اخفوا منها على المؤامرة واحكم بينهم الرباط ؟

اقد كان على الوطنيين ان لا يدخلوا الانتخابات ، بعدما اصاعت الشبهة ، الموقف وخسرت المعركة بسبب المقاطعة والبريف ، انما هذا مضي وقته فلماذا يفعلون ؟ ..

رى جميل مردم وجماعة دمشق انعام الكفاح في المجلس . ورى غيرهم التحلي والكفاح في اوساط الشعب ، ولا حان منتصف الليل في الشعب فلقاً ولم تم له عين .

وفي الصباح ، كانت دار الندوية وحلة من الخذلان وخائفة ان لا يدخل النواب الوطنيون قاعة المجلس ، تفقد الطليخة ، وينقطع حل انعام ، ولذا سمعت قبل منتصف الليل للتفاهم مع جميل مردم ورفاقه النواب لتأليف وزارة منه ومن مظهر رسلان ، الاول المالية والزراعة ، والثاني للعدلية والعارف ، وادخلت سليم حنبرت للاشغال العامة ، على ان يكون محمد علي العابد رئيساً للجمهورية ، بدلاً من صبحي يركات الذي كان يطمح اليها ، ويسعى بكل ما لديه ليصلها ، يساعد على ذلك المسيو لافاستر ومساوتوه الفرنسيون . وكاد يفوز بها ، لولا منازعته مع د سولومباك ، وعدم ارتياح دمشق لرأسته ، بسبب سميه ايام د ساراي ، لضربها وخراب بيوتها وقتل ابنائها .

ولما رأى الوطنيون ان لا يحصر من الاتفاق ، قبلوا رئاسة محمد علي العابد ظناً منهم او من جميل مردم ان الرجل يحسن التصرف ، ويطيهم ويسير بسياسة

تخدم البلاد ، ولم يقبلوا بحقي العظم ، رغم أن المندوبية في دمشق رشحته لها ،
لأنهم يعلمون بأنه ضيف الأمانة ، وفرنسي أكثر من الفرنسيين ، ولا تبعه
في الرئاسة سوى التشريفات والآلاف ، والزيارات وقبض الرواتب وتعيين المحسوبين
وأبناء أسرته .

وامام هذه المؤامرات والحركات ، كانت حلب تخطر المفوضية ، وترسل
لنواب الوطنيين مئات البرقيات ، احتجاجاً على المجلس المزبور ، وتحذر الوطنيين
من ولوجه وتوقع في اثرات السلطة وحيلها . وشأنه وتظلمها .
واستنكارها بالمظاهرات التي شيرها ، والمقالات التي تنشرها جرائدها ، وبما يدور
على ألسنة الناس في محتملاتها ، وبغلائها المدن السورية ثلاثة أيام متوالية . ولما
اصبح الصباح في ٩ حزيران ١٩٣٢ وحانت الساعة الثامنة فتح ابواب المجلس ،
وأقبل النواب واحتلوا مقاعدهم . وكانت أكثرهم بحث عرفوا بلونهم الحزبي
المعلوم انصار الاشتدائ . اما اما كن الصحف ، فقد شغلها آخرون من غير
المصحفين . . . وكانت عدد رجال الامن ، كالأمس كثيراً جداً ، داخل
المجلس وخارجه .

وفي الساعة التاسعة دخل النواب الوطنيين ، وهم نواب : دمشق وحمص
وحماة والحماة والحزيرة وبعض نواب حوران وانغادار . وليس في مقصورات
المجلس الخاصة . كل من السكرتير العام نفوس السامي المسيو هيلار ، وترجمان
المسيد الخامس ، انطون ازرق . . وحضر المدر العام الفرنسي المسيو ، بوشيد ،
ومدير الامن امام في دمشق المسيو ، بريدون ، ووحيد ، المسيو شوفيل ،
والمسيو فير ، والمسيو رابكا ، والكاتب شوفن ، والكاتب تيريه . واليونان
فيت . . وجاء بمقدم الموسيو ، سولميان ، مندوب نفوس السامي في دمشق ،
وكان الجهد الشديد بادياً على وجهه كما غناه ليلة امس .

وحل في مقاعد الوزراء ، والى جانبه يوسف الخليل ترجمان الخامس ،
ودلوكران ، وسيد الله العبي من موظفي دار المندوبية . وفي النهاية سمع
رئيس المجلس اسيد صبحي بركات . يرافقه سكرتيره محمد الخرب ، ولحق به

سكرتيره اثنائي لطيف غنية ، وشرع بقراءة ضبط الخطة المطول ، وما كاد
ينتهي حتى وقف نائب حماد الدكتور توفيق الشيشكلي ، وقرأ بالخطاب الآتي :

٨٣ - خطاب نائب حماد توفيق الشيشكلي :

أيها السادة :

نحن الآن في مبدأ عهد دستوري ، نريد ان نعيش حياة نيابية خالية من
أدران الماضي وفضائمه . ولذا نريد ان نهتم في اذن من سيفهم عرش الجمهورية
السورية (١) كلات علاقة بالماضي والحاضر والقريب . أما ما يتعلق بالماضي ،
فان الامة التي وضعت في اعناقنا مقدراتها ، ننظر اليها لتتقدها عما ثابته
وتكادته ، فليتنا ان نحضر الدواء الذي نحتاجه ان يكون ناسحاً ما استطعنا الى
ذلك سبيلاً .

انا اذا دققنا مواد الدستور نجد ان المادة ٦٨ وما يليها ، تتعلق برئيس
الجمهورية الذي له حقوق كثيرة وعظيمة ، فقد جعل الدستور بيده حل المجلس
وارسالهم أيها النواب الى بيوتكم ، عندما تشاء اهواءه ، كما جعل من حقه
اعلان الاحكام العرفية ، وانتخاب رئيس الوزراء ، الذي هو الكل في الكل
في تصريف شئون الدولة ، وله عمله الكبير فيما يتعلق بفياننا ريثما نغني عشرة
شهور ونأخذ الى دورة نادية .

ولكننا بينما نرى هذا ، نرى انه قضى على اربعة شباب وزجوا في السجن
وعذبوا وسمت ان اعدم حركات يده او رجله ، فأرجو أن يقرر مجلسكم
هيئة تحقيقية ، لتجاذي الذي امتدت يده بالضرب للشباب بوحشية . ومع هذا
فالتهم الموجهة اليهم هي سياسية ، والمجرمون السياسيون في جميع بلاد العالم
محترمون ، ولهم اماكن خاصة ، ولا يسمح فقط باختلاطهم مع القتل والاراق

(١) الوصف منقول كما هو عن جريدة «الأيام» الفراء دمشق .

وقطاع الطرق . فكيف اذن ياملون شباب البلاد هذه المعاملة الشاذة ؟ (١)
ثم عقبه الاستاذ لطفي الخفاري نائب دمشق «وقف خطيباً وقال :

٨٤ - خطاب السيد لطفي الخفاري في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية سنة ١٩٣٢

ومضى على هذه البلاد ثلاث عشرة سنة وهي في دور التجارب ، فتقل
من شيء الى اسوأ . ان البلاد قامت بتعجيات عظيمة ، لتحقيق قضايتها والبلوغ
الى آمالها . وقد دعيت بعد جهاد طويل الى تأسيس عهد دستوري ، نرجو ان
يكون صحيحاً ، فنحن الذين سمعنا وضعنا وسرنا الى جانب الامسة المعاهدة
المضحية ، لينا الدعوة . نصل الى حالة من الاستقرار . نقابلها البلاد بهدوء
وسكون .

ان البلاد تطلب تحقيق امنها واتقاء المادة ١١٩ التي اضيفت الى الدستور
والوصول الى آمالها . في الوحدة والاستقلال والسيادة . ونحن لهذا اقدمنا على
المضحية ، ومنى العيش المادة ١١٩ يصبح دستوراً حراً طليفاً ، ولا غنى ذلك
الا بالعمل .

على اني الفث نظركم الى ان البلاد ، لا تثبت حجبها فان لم يصح دولة
مستقلة لعقد المعاهدة واتقاء المادة ١١٩ الا اذا اثبتنا امننا نسير بالحكمة والعقل .
يشهد الله اني اقول ما اقله لا بسائق الحزبية ، بل نحب ان نضع ايدينا
على ضمائرنا في انتخاب الرئيس الاول الذي يستطيع القيام بهذه المهمة الشاقة .
اني احترم جميع المرشحين وفيهم رجال كفاءات واحلام ، ولكن يجب ان
نتأكد من وجود هذه الخلال . في الشخص الذي نختاره للرئاسة الأولى ، وان
ننتخب من امكانه ايصال البلاد الى الهدوء والسكون .

(١) ليت النائب العام الوطني يعلم كيف عذب شباب حلب ايام الانتخابات
وكيف كانت حالة الموقوفين في السجن المرمين بالطوبية . الذين نالهم انواع
المذاب الخاص بالقرود الوسخة ، ولعله يتذكر قول اوجيه اللوزي ، الذي
قال : «انا مستقلون ولكن بحكنا شرطي» .

وبعد ان انتهى الخطيبان من اقوالهما الدالة على تقدير الموقف ، وورعتهما في خدمة الامة ، وقف السيد « شاكتر الشماهي » ، وأراد تمجيل العمل بانتخاب رئيس الجمهورية ، لأن الفرنسيين اشاروا باحتساب كل بحث ، والاعتقاد بمن كل عمل قبل انتخاب الرئيس الاول ، خوفاً من المهضة والتسويق ، وتأسيلاً لانجاح مسيحي بركات الذي كان هو من انصاره ودعاه ، فاعترضه النائب السيد فاز اخوري ، طالباً النظر أولاً بصحة الانتخابات ، ثم المناشدة باختيار رئيس الجمهورية ، ولكن افتراحه رفض وفل الاقتراح القائل بانتخاب رئيس الجمهورية أولاً وقبل كل شيء ، وعليه جرى التصويت وفوزت الاوراء ، وقال السيد محمد علي العابد ٣٦ صوتاً من ٦٨ ، وكان السيد مسيحي بركات ٣٣ . فكان الفوز للأول الذي مدفن له التواب ، ووقف يتلو حقه الآتي :

٨٥ - خطاب محمد علي العابد ، بعدما انتخب رئيساً للجمهورية :

أشكركم شكرياً جزيلاً على هذه الثقة الثمينة التي تكفلتموه علي بها ، واعاهدكم على العمل بكل قواي ، لتحقيق امنينة القومية ، وايصال الامة الى ما تصبو اليه من مجد وسعادة . شامساً مع ماضيها التاريخي الحيد ، وسأكون كما عرفتموني في جميع الادوار صديقاً للجميع ، وسأبدل جهدي لتتوحيب بين الاحزاب والميئات السياسية على اختلافها ، لا اعتقادي أن لا خلاف بينها في الغاية ولأن التعاون بين جميع امثالي هو طين ضروري جداً في هذا الدور الذي تفتحته اليوم ، وبكلمة مختصرة سأكون فوق الاحزاب والحزبيات ، وادماً نفسي ومكرساً اوقائي لخدمة وطني المحبوب ، الذي اريدني به اوثق الروابط ، ورفقة مراقبه الاقتصادية ، وانشاء المشروعات النافعة ، ونسبة موارد الثروة العامة . وخدمة العلوم ورفقتها ، ونشر المعارف بالتعاون مع الدولة الفرنسية النيرة . التي اعتقد ، وبانه من اعتقاد ، بانها ستقدم لنا مساعداتها القيمة . في هذا الدور الخطير ، الذي تختاره في تأسيس دولتنا ، وانشاء كياناتها القومي ، ومن الله استمد العون والتوفيق .

ثم حلف المبعين الدستوري وفقاً للعادة ، وخرج المجلس لاستلام منصبه الرفيع والتمتع في قصره الجديد ، وهو يحسب نفسه أن الأمة انتخبته ، وأنه نال ثقتها عن حدارة ، وأنه سير بوعوده وقسمه ، والحقيقة أن الذي أخرجته هو المسيو دسولومياك ، وأن الوطنيين ساعدوا على فوزه انقاء لأحد الشرير .

أما حدارة فلا تحدث عنها . لأن ماضيه لا علاقة له بالخدمة الوطنية ، ولا يدل على اهتمامه بمير البلاد واستقلالها ، وليس له المبرات الصالحة التي تذكر ، ولا الأيدي البيضاء التي تشكر ، ولا عرف عنه صدق الوعد ، وليس له مبرات سياسية ، يدل على دهائه ومقدرته الفكرية . لإدارة البلاد وتوجيهها نحو أمانها .

وإذا كان علينا أن نعرفه فنقول : أنه ابن عزرة باشا العابد ، الذي هيمن على بلاط السلطان عبد الحميد الثاني ونهب الدولة ، وجمع الثروة لنفسه ولا لغيره . ولما انتهت مراسيم اليقين ، أعلن الرئيس تأجيل الجلسة ثمانية أيام وكان القصد إبعاد الوقت الكافي لتطبيق انخواب عبد نعين الوزارة ، وأخذ موافقهم على صحة الانتخابات .

٨٦ - تأجيل المجلس النيابي وتأليف الوزارة :

انقسم النواب الى جماعتين : جماعة النسماني . وابن بركات . وكانت تريد تأليف الوزارة منها لأنها الأكثرية عدداً . وجماعة الكتلة الوطنية وهي تريد أن تكون الوزارة منها ، لأن الأمة معها ، ونوابها غير مطمون بهم . وهناك فريق آخر ، لا يذهب لمدد . وهو : حتى العظم ومن ينتمي اليه ، كانوا يريدون الوزارة ائتلافية غير منظورة ، ليكون لهم فيها نصيب .

وكان جماعة النسماني ، وجماعة حتى العظم ، تسمى هكل منهما لتصديق الانتخابات . كما جاءت بلا طعن ولا شغب ، ولا ضوضاء ، ولدرس الموقف اخبروا الاحزاب . واتصلوا بجماعة الكتلة بدمشق . واكتروا من الزيارات والاخبار ، وبعد المنا . الكبير . جرى الاتفاق بين الجميع ، على تصديق العلون ثم تأليف الوزارة .

ولما مضت الأيام الثانية ، واجتمع المجلس ، كان أول ما فعله البحث في
العلمون . وكان مقرر اللجنة السيد نوري الاسفري ، نائب ادب ، الذي درس
الأوراق مع أعضاء اللجنة ، ولما لم يجد الوثائق اللازمة ، التي قدمها الوطنيون
دلالة على التزوير ، وكانت اعطيت الى الحكومة لتحويلها الى اللجنة ، اما وجد
بدلاً عنها تقارير الولاية والمتصرفيات . وهذه لا تشير الى المخالفة والحرم . لم
تقدم الى المجلس بتقرير ما ، بل اعلن في الاجتماع المقرر ، انه لم يستطع وضع
التقرير لهذا السبب . وعليه تليت الاسماء المعلوم بها وطرح للتصويت ، فصدق
بالاجماع وبث فيها .

وكان ما كانت من الرواية والمثليين . وتقرر تأجيل المجلس الذي ادى
وظيفته التهرجية على اتم وجه في ، انتخاب رئيس الجمهورية السورية ، وانتخاب
رئيس المجلس ، ومكتبه ونصديق العلمون . وانتهت الثورة في تشرين الاول
سنة ١٩٣٢ .

٨٧ - كيف صدق الوطنيون الانتخابات المزيفة :

وامل سائلا يقول : كيف وافق النواب الوطنيون على انتخابات حلب .
واخوانهم الذين سقطوا في الانتخابات محتجون وبمترضون ، ورسولون تقاريرهم
الى عصبة الامم ؟ وكيف يظلم بما جرى . والمجلس بمجموع نوابه قد صدق
على شرعيتها ؟ (١)

ان الذي يطلع على تفاصيل تقرير الذي ارسله الى عصبة الامم عن
تزييف الانتخابات بحلب وغيرها ، وما أورده في كتابي : الرد على بيانات يونس ،
يعلم بأن الانتخابات التي جرت في حلب ، وان صدقها المجلس الثيابي الذي علمنا
من م أعضاءه وناهيتهم ، وكيف عجز النواب الوطنيون نظراً عن تعريضها

(١) يقول السيد نوري الاسفري امام المجلس : « من الاطسلاع على
الأوراق لم نجد اللجنة ان وزارة الداخلية قدمت لها جميع المضابط والأوراق
الرسمية للعلم في صحة الانتخابات ، لذلك لم نستكن من انجاز عملنا . ثم تلبت
الاسماء وصدقت كما ذكرنا .

والطمع بها ، فلما في كل حال مزورة من وجود عديدة ، ولا قيمة لتعديدها من الوجهة القانونية :

أولاً — بسبب الاصطفاة المنظم ، الذي قمت به السلطة والحكومة لاقضاء الوطنيين .

ثانياً — لخالفه القانون في تأليف الهيئة الانتخابية . انى كان بينها مرشحون للنيابة .

ثالثاً — الاوراق المزورة باسماء الناحيين القانونيين . من قبل السلطة والحكومة قبل مياد التصويت ، وثبوت وجودها عندما نشرت الصناديق .

رابعاً — منع ضباط الاستخبارات بالقوة والهدية ، وتيرة بالتوقيف والسجن ، الناحيين في الافضية من ان يصوتوا ، ووضع الاوراق المزورة عليهم في الصناديق .

خامساً — عدم السماح بمرشحين بمراقبة صناديق الاقتراع في الدرجة الاولى والثانية خلافاً للقانون .

سادساً — لاختلاف عمليات الانتخاب في دمشق عما هي في حلب ، لأن دمشق اتفقت مع السلطة ، وتركزت الحرية لناحين ، وأما في حلب فتمتص انفاق منها ، في تفرق السلطة للتمس حريته من تعزيت واضرارها .

سابعاً — لأن اوراق الاعتراضات المرسلة الى الاجازة ، لم تخطر فيها بل حوات الى المجلس النيابي ، وفي المجلس النيابي لم يبرز لجنة الضمون ، فلا بحث عنها المجلس ولم يسأل عنها الاعضاء ، لأن انحرابهم مزيفون .

ثامناً — لأن البلدية عينت الكتائب من قبلها داخل محل التصويت ، واحبرت الناحيين اقلونيين الاميين ، على ان يراجعوا هؤلاء ليكتبوا لهم دون سواهم ، وقد تشبوا ما أرادوا وكما أوجت لهم السلطة ، وكان عملياً الاطلاع على آراء الناحيين وعلى زور القائمة وبذلها .

تاسماً — لتفقدان الاوراق الخبوية الدالة على التزوير من مكتب المجلس .

ولذا صدق الثواب دون سلبه بما توفى . هذه هي الأكلة ولا مجال لتفصيلها
أكثر من ذلك . ومن لم يؤمن بها فلا دليل لأقناعه ولا سبيل لإقناعه .

وسد التصديق بحري الأهل على تأليف الوزارة ، وخلق أحوالنا الوطنيين
أنهم أحسنوا عملاً . ولكنهم ادأوا إلى الشهاء ، بإساعده وتصدقهم دوت
اعتراض حتى على حجة السيد فخر العمري ، التي ظاهرها مفع وباطنها باطل .
وهي قوله : « التي أرى أن لا تنفذ المجلس في حجة النعمان ، وإذا كانت اللجنة
تطلب مهلة لأجل أن تمتح تحقيقاً استغنياً ، وتستدعي الشهود فلا تقبي إلى
الأيدي ، لأنها لا تمكن أن تكشف الحقيقة .

ففي الانتخابات التكميلية . التي حركت عام ١٩٢٨ كتب لنا مقرر لجنة
العلمون . وقد حققت في إحدى قضاياها ، حيث لدينا أن البرقة وقعت في بلدة
دمشق ، واعترف المشارفون أخيراً ، واعترفوا بحكيت وفمت ، ووصفوها كما
وقعت ، ورعما عن تحقيقاتي . : « يمكن من كشف الحقيقة . لذلك اضطرونا
لتصديق الانتخابات على غنائها ، فكل قنات اللجنة رجع إلى مجلسكم المرفوع .

وكان كلامه غير وارد ، لأن الناس لا يمان عليه . والمحال لا نخذ
حجة . والأسباب السياسية التي أوجب إلى المجلس عام ١٩٢٨ التصديق . هي
غير الأسباب اليوم .

وأحوالنا الوطنيين كان عليهم الدفع وسط أحقاد . وبما أخذت السلطات
والمجلس بعدها أن يقول كنه ، وأن يمدد أعضاءه كما يشاؤون ، فيعز الناس
ما جرى من الزور وكيف جرى ، ولكنهم اتفقوا معهم اجبة لطلب السلطة
والحكومة . التي أرادت ابدال الستار ، وضموا بأنه يتأوا مقاعدهم في الوزارة
ولموا أن الفرنسيين ، قد رهنوا في وقائع عديدة . على أنهم يطهرون لك غير
ما يضررون . وأنهم يفررون بالسوريين ويوعونهم ويوظفونهم ، حتى إذا قضوا
لبائهم ، يذوهم نيد التواء وداركوا غيرهم .

ولكن ما هي نتائج الانتخابات ، وتأثيرها في الحركة الوطنية ؟

ان هذه الانتخابات ، وما لابسها من حوادث ، كانت ذات اثر بالغ في تقوية الحركة الوطنية واتساعها ، فقد برهنت للسوريين على أن المستمر لا يتقيد بوعده ولا بيمينه وعيده ، وكشف لهم بان الفرنسيين ، وان ادعوا تمسكهم بحرية القانون والحفاظ على ، لا يحجبون عند وقوع مصلحتهم ان يخالفوه ، وبأنوا بامور لا تقرها الشرائع ولا القوانين ، ودلتهم على أن من يخالف القانون في الانتخابات ، ومن يبيع ضميره للاجنبي ، لا يختلف عن سارق المال ، وسارق العرض ، ولا عن الخائن وقاطع الطريق ، ولا عن الكذاب والمخادع ، لانهم جميعاً يرتكبون الاثم ضد الحق والقانون .

وأفهمتهم بصراحة ، ان الانتخابات في زمن الانتداب ، لا يقصد الفرنسيون منها نصيب السوريين على ممارسة حقهم الدستوري بزيادة وتجرد ، وحرية ، ليحرموا عن ارادتهم وينتخبوا منصفهم ، ولكن يقصدون منها الخيلة لسلب ارادتهم وهضم حقوقهم ، لأن النائب الذي تخرجه السلطة عن طريق التزوير والتهديد والتخريب ، لن يمثل ارادة ناخبيه ورجالهم ، ولا يستطيع الدفاع عن حقوقهم ، ولكنه يمثل ارادة المستمر ومصلحته . ودلتهم ايضاً ، على أن المبررات التي تدعيها المفوضية ، هي لسر استمرارها ، وما المجالس ، والوزارات ، والانتخابات الا وسائلها الاستمرارية ، لابعاد الوطنيين عن بلوغ أمانهم ، ووضع الثروات في طريق نشاطهم .

أما الفوائد التي جناها الوطنيون ، مع انها لم يكنوا الا كثرية ، ولا تمكنت مدينة الشهاب أن ترسل من زبد من المرشحين الوطنيين ، فلها : تمركز المارضة ، ونشاط حركة المقاومة ، وتكوين الزعامة ، وتقوية العقيدة ، لأن الانتكاس في معارك الجهاد ، من طبيعته اثاره المسمومة واذاكاً الخيبة ، وقدر رتاد الفكر لفتق الخيل . وهو يمت روح العمل ، ويزيد المناعة لتحصيل الالم .

وعلاوة على محوس المجاهدين نفرة وآله من الاحبي واعماله . وكان ذلك ضروري
بالنسبة للامة ، لانه في الحقيقة من مفاوضات معها . وحل في رأي امة كانت .
مضى نشأ فيها حب الوطن والبرعة الاخلى . والتضحية في سبيل الاستقلال .
أن ثبات مشاها مع طالع الزمن .

٨٩ - وزارة النقام الزم هذا الانتاجات في

ولما احتتم المجلس اعماله ، بدأ المجلس السامي بتأليف الوزارة من الذين
سبق لنا ذكرهم . وهم حافظه . من حتى القوم وجميل مردم بك . وفي ١٦
حزيران ١٩٣٢ سافر بونسو الى فرانك . لانه ، لمضى بأرائه واعماله الى وزارة
الخارجية وتحدث معها عن خطة اعماله . ولما أن الوزارة جديدة ، أوصى بونسو
عماله أن يستمروا على سياسته حتى لا يترك شي . ولا تتجدد شيء الى عودته .
وبعد سفره بقليل ، سافر السيد بولمينا ، والسيد لافاسير ، وسافر موظفون
آخرون من عمال الانتداب . ترويحاً لأعضائه من العمال .

بقيت وزارة حتى تم من اعمالها . وتحدث فيها جميل مردم وبدر دوتا ،
لكنه كان مقيداً بكل الأمور وقصره . رافقه دوائر المندوبية ، ونحسد من
صلاحته . ولم يستطع ان يبدل الحال سوى في قضية الاعتذار . فقد ارسل نصيب
المصرايب لرداء المواهب الرزائية . وفي قضاة التخصصات الزائدة للبارات .
والتفقات المشورة . يمكن من القائها . ويمكن من اعلان اعفو اعلم من
محكومى المظاهرات والانتخابات . ومن مركبي الخبز والمطابخ البسيطة . ولم
يشمل بالمعنى العام المدين السياسيين . لأن اسلمة الفرنسية لم وافق .

ومع كل ما عمله . لم تكن الكفة الوضعية راضية عن سياسته . ولا عن
احراماته . ولهذا فانه عاجز عن ان يخلص كل ما تقتضيه الامة . فانها لم تتخذ
تجاهه اتجاه وبقية مظهر رسلان . حصة عدائية . تخرج موقفها . بل انتظرت
حتى تسهي التوبة اني خاضرها وجردها من عواقبها .

اما بقية الاحزاب الموالية للفرنسيين ، لم يرق لها هدوء الجو والانتظار .

ولم يرفق لفرنسيين المدويين والمستشارين ، أن يكون اثنان من الوطنيين رغب
قلتهم في الحكم ، وفي اغتالس الميسين على الموقف ، فسماوا لأكبراء الوزراء على
الاعتزال لتسقط الوزارة بكاملها ، وبما انتخبها من مواينهم حتى يخلو لهم
الميدان ويضطهدوا مناوئهم ويشردوهم بتهمة أحداث الثورة ، والدعوة اليها ، وجلب
الصلاح ، وشراء العتاد ، والمفاوضة مع الاسماء ، وحيازة القذائف في بيوت
بعض الوطنيين .

ولم شورعوا عن الدس علينا بقولهم ، اننا نريد هدم مباني الحكومة ،
واننا رمينا القذائف سابقاً ، واكثرنا من زرعها ونقاريرهم ، وهولوا على الامن
العام ودوائر التحري لتهاويل خلقها تخيلتها الانتقام منا ، واحراج مركز
اخواننا ، وكان مصدر الدسائس ومشت التفارير صبحي بركات وجماعته ، لأن
الشعب يبد الانتخابات ، انعمت لحنانه عليه واحترمه ، واحتر من متى معهم ،
ونبذهم لموالاتهم المستعمرين ، وعاجر مدويهم واطح ابواب بعضهم بالقننر ،
ورماهم بشق الظعن ، وجاهر بمدائهم .

وتصافر الاولاد والسيان والمهل على مناوئهم ، فتمنوم وسنوا انصارهم من
الصلاة مع الجماعة ، وجاهروا بتشييم في الخراف والادعية ، وتناولوا سيرتهم
واعمالهم بالتشهير والنقد ، والخرق والرجل ، ونهكوا عليهم بالقصائد والمواليات
« التدييات » . فاما كان منهم الا أن التجأوا الى الفرنسيين ليحموهم ، وتواري
القسم الكبير منهم عن المياد ، ولكن لم يحجموا عن الدس ، والايقاع بنا ،
كما ذكرنا .

وفي ١٠ ايلول سنة ١٩٣٢ ، أمرت السلطة بالقبض على السيد جميل ابراهيم
باشا ، وعلى أخيه الشيخ الزقور الدكتور حسن قزاد ، وعلى الاستاذ الهامي
السيد راشد المرعشي ، ونحرت بيوتهم ، ونحرت بيت السيد سماعة الجباري
صباحاً قبل طلوع الشمس . بواسطة قوة عظيمة من الشرك والشرطة ، ومعهم
رجال التحري فلم يجدوا شيئاً . ثم سجنوا اربعة عشر شخصاً وحاكمهم بتهمة

التحريض على سلامة الدولة^(١)، وتأليف جماعات سرية وفافاً للقرار رقم ٢٧٦ .
ولم يبق في سجنهم خمسين يوماً ثم أفرج عنهم ، وكما عرمل هؤلاء السادة بالهم
المتنقلة ، وعمل المنسوبون الى الكتلة في الاقضية والقرى بهم نظيرها . واقتري
عليهم الدسائس بأنهم يقتنون السلاح ، ويكاتبون العدو وغيرها . مما ليس من
شأن الوطنيين ، ولا هو في الحبان ، وكان لعمل الحكومة والسلطة هذا وقع
سيء وشديد في قلوب الشعب ، اوحث كرمه وانتمازه ، وزاد في نفرة وبغضه
لها ولمن ولائها .

ودامت مما كفة الفرنسيين للوزراء الوطنيين على هذه الصورة ، وظلوا
يتظلمون لها بين الرعية ، ويتآمرون مع جماعة الرجعيين عليها ، الى ان حان
وقت الانتخابات المحاللة الوقفية ، فتنهزوا الفرصة ، وراحوا يدبرون الحيل
لانجاح مرشحيهم في دوائر الاوقاف ، وفي مجالس البلديات ، ومجالس الادارة ،
ولكن الامة الواعية وقفت لهم بالمرصاد ، فاحتجت على الانتخابات وامانت في
تطبيقها ثم تحرر ، ودنوا بالقتل ونصب الناس .

ولما انتهى موسم الحصاد ، وكان اقوام قد اجدوا ، وحل وقت الدار .
اراد وزير المالية ان يمين الفلاحين ، بأعصابهم ثمن الدار من خزانة الدولة .

(١) الذين اوقفوا في السجن ، نذكر منهم : الحاج عبدالفتاح البيطار ،
والحاج قاسم حديد ، والسيد علي خموس ، والسيد شكري الخاري ، والسيد
الحاج عمر المجيز ، والسيد جميل عزي ، والسيد شبيب الخاري ، والسيد
عبد الوهاب البري ، والسيد الحاج علي الحردان .

وبمناسبة القذائف ، نذكر ان عدة حوادث وقعت بعد الانتخابات ،
استعملت فيها القنايل اليدوية ، وقذفت على بعض الحافر ، وعلى بيت رئيس البلدية
السيد غالب قطر آغاسي ، وعلى بيت السيو دعلنار المستشار الفرنسي للبلدية ،
ولم يعم فاعلوها ، ولكن اتهم بها الكثيرون من جماعة الكتلة فاضطهدوا واوقفوا
وسجنوا ثم حرقوا بعد صدور العفو العام .

وقدر لهم مليون ليرة سورية ، ورغب أن يسمح لها بحسبة معينة ، معارضته
المفوضية التي يدها المال ، وايت ان تمدد من واردات المصالح المشتركة ، مع
ان سورية فيها اموالاً وفيرة ، فطلب ان يستدين المبلغ من المصرف السوري ،
وان يرهن لديه سندات عين الفبيجة التي تملكها الدولة ، هو شمكن . ولا اعينه
الحيل ، انقص المبلغ الى اربعمائة الف ليرة سورية ، فائدة خمسة في المائة ،
واحددها من المصرف المذكور ، مع انه مصرف الدولة ، واموالها تودع لديه
بقائمة لا ترد عن واحد في المائة ، ومصرف انظر من الباقي ، خوف ان يحمل
خزاة الدولة شيئاً قد لا تستطيع تمده .

ولتلاقي المحز الواقع في الميزانية العامة ، انقص نسبة الماشات ٨ في المائة .
وكان يود أن ينقصها اكثر ، ليتمكن من سد المحز المذكور ، البالغ ثمانية
ملايين ليرة سورية ، ولكنه لم يستطع ، وكان بإمكانه الوصول الى الغاية ، عن
طريق القضاء المظالم الزائدة ، والتفقات الناهضة ، كتفقات الحرس السيار ،
والماشات التي تعطى لكثير من الموظفين الفرنسيين ، الذين لا فائدة منهم ولا
ضرورة لوجودهم .

ولكن وقت منه السلطة موقف المعارض ، ومنعه من الاقدام على مثل
هذه الامور ، وبقي القرار كما هو . والقدم على قدمه الى جحي . يونيو في ٢٠
تشرين الاول ١٩٣٢ . وكان المذكور قد عاد من فرنسا عن طريق تركيا ،
واجتمع هنالك مع رجالات الوزارة التركية ، لتسوية بعض المسائل المتعلقة
بالبلدين .

وقبل وصوله بحسبة ايام . اخرج محكمة الانهام الاجنبية ، عن متفلي
حلب الوطنيين . ندم ثبوت الادلة على ما اتهموا به من قبل الدسائين ، وفي
٢٥ تشرين الاول ١٩٣٢ صدر قرار من رئيس الجمهورية السورية ، بتأجيل
انقضاء المجلس النيابي خمسة ايام ، ثم في ٢٩ منه افتتح المجلس دورته ، ولكن
النواب الوطنيين لم يحضروا ، ولا اقلت الوزارة بيانها عن حملتها ، فتأجل
اجتماعه الى اليوم السادس من تشرين الثاني عام ١٩٣٢ . وكان المؤتمر الوطني

قد انعقد في حمص ، برئاسة السيد هاشم الأتاسي ، لبحث الموقف من جديد ،
وبيان الخطة التي يجب اتباعها .

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٣٢ أصدر السيد هاشم الأتاسي بياناً باسم الكتلة
الوطنية ، جاء فيه ما يلي :

٩٠ — بيان الكتلة الوطنية بعد انعقاد مؤتمرها في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ :

« أقدم الوطنيون على دخول غمرة الانتخابات ، وهدفهم في ذلك العمل
على عقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية ، تضمن استقلال البلاد ووحدتها ،
وتنهي بها الأوضاع الشاذة ، التي كادت تقضي على حياة البلاد السياسية
والاقتصادية ، وقد مضى على ذلك خمسة أشهر ، لم نر حالها من الجانب الفرنسي
أي مظهر من مظاهر التسهيل لمهمة الحكومة ، وتطمئن الشعب على مصيره ، فرأينا
أن الواجب يقضي بانسحابنا من المجلس النيابي ، ريثما تبين أسس المعاهدة التي
يجب أن لا تقل عن المعاهدة العراقية الانكليزية الأخيرة .

الا ان الساعي المفضولة اخيراً ، حطت الوريرين الوطنيين ، وفريقاً من
اخواننا ينتقدون أن الاستمرار مرة أخرى على السياسة التي انتهجت ، ستساعد على
تحقيق الاماني القومية ، فاستناداً الى ذلك رأينا لزوم التريث ، لنقيم دليلاً
جديداً على حسن النية ، التي لم يحسم الوطنيون عن اظهارها ، رغبة منهم في
الوصول الى حل يرتفع بالبلاد عن هذه الحالة المرهقة الى حالة الاستقلال .

واننا نأمل ، ان يلاقي عملنا هذا ما يستحقه من التقدير والاعتبار ، من
الجانب الفرنسي ، وان يقابل بمثله من التساهل وحسن النية ، ونرجو من الشعب
الكريم ان يؤازرنا بثقة واعتماد واثقة ولي التوفيق .

ويتضح من هذا البيان ، ان رجال الكتلة حددوا موقفهم ، وبيثوا مطالبهم

السياسة . ودلها على رجاها يرجوع الى العرب في المجلس النيابي . مع انها
أقضية تسمى رسالتهم ويبروا وندوه . (١)

٩١ - انعقاد المجلس ورجوع الوطنيين اليه :

وفي ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ انعقد المجلس النيابي ودخله الوطنيون .
وكانت هيبة المجلس مهيبة دولة هاشم الاناسي ، الذي ظل عالياً لاعتقاده ان المجلس
كان ولا يزال آتة ، بحره يد الفرنسيين ، ثم بعد المراسيم المضادة . وقف
رئيس الوزارة - في اعضاءه ، واثق بانه اوزاري ، وميه يحدد سياسة حكومته
وما يرجع من الاعمال . وانضم نائب دمشق السيد دكي الخطيب ، وتكلم عن
الاماني القومية .

٩٢ - القانون الاساسي المقرر في محص في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ والموقعون عليه :

١ - اننادي ، العامة

مادة ١ : الكتلة الوطنية هيئة سياسية ثابتة :

أ - تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطنة
اجنبية وابصالها الى الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، وجمع اراضيها الممزقة في
دولة ذات حكومة واحدة ، على أن يبقى للثلاث الحق في تقرير مصيره ضمن
حدوده القديمة .

ب - تأليف المجلس مع العمل القائم في الافطار العربية الاخرى ، لتأمين
الاتحاد بين هذه الافطار ، على أن لا يعمل هذا المسمى دون الاهداف الواجب
بلوغها في كل قطر .

(١) انعقد المؤتمر في محص . وأقر النظام الاساسي للكتلة الوطنية ،
وادرج اسماء من استحقوا ان يكونوا اعضاء فيها ، ونحن نشر النظام ونعشر
اسماء من اقرهم . واسماء الذين اعتبروا اعضاء من الكتلة ولم يكونوا حاضرين .

ج - تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه ، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ونشر الثقافة وبت الأخلاق القومية بين جميع العلاقات مع أمتها وتقدمها .

المادة ٢ : تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة حرة ، لكل ما لديها من قوة معنوية ومادة وقف على هذا الجهاد الوطني حتى يبلغ أهدافها .

المادة ٣ : من الواجب على جميع قوى الأمة ، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية ، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود .

مادة ٤ : لا يجوز من ولا تعديل هذه المبادئ ، باعتبارها جوهرية في حياة الأمة وكيانات الكتلة الوطنية ، وكل مخالفة لها تسقط صاحبها من حق الانتماء إليها .

٢ - التشكيلات

مادة ٥ : تقوم الأوصياء الأساسية على ثلاث هيئات :

(١) المكتب الدائم .

(٢) مجلس الكتلة الوطنية .

(٣) المؤتمر العام .

٣ - المكتب الدائم

مادة ٦ - يتألف مكتب الكتلة الدائم من خمسة أعضاء ، ويختارهم مجلس الكتلة الوطنية من بين أعضائه لدى الحياة ، وقد تألف هذا المكتب من السادة : هاشم الاتاسي رئيساً ، وإبراهيم هنانو رئيساً ، وسعد الله الخوري نائباً للرئيس ، وجميل مردم بك ، وشكري القوتلي ، والدكتور عبد الرحمن الكيالي ، وفارس الخوري أعضاء . وبعد وفاة السيد إبراهيم هنانو ، انتخب السيد لطفي الحفار عضواً مكانه .

٤ - أعمال المكتب الدائم

مادة ٧ - يتصرف المكتب الدائم على مجرى السياسة العامة ويمارسها مباشرة ، ويؤمن الصلات الدائمة في الداخل والخارج ، ويسهر على تطبيق المبادئ ، وينفذ مقررات المجلس والمؤتمر العام ، ويصدر البيانات ، ويقبل الشكايات ، ويفصل في الاختلافات كافة ، ويدعو مجلس الكتلة للاجتماعات العادية والاستثنائية ، ويراقب سيره الاعضاء ، ونطبق النظام ، واعمال اللجان الرئيسية والفرعية ، ويقبل التبرعات ، ويمين وجهة صرفها ، على ان يوضح ذلك في تقريره العام لمجلس الكتلة الوطنية .

مادة ٨ - رئيس المكتب الدائم هو رئيس الكتلة الوطنية ، وهو رأس اجتماعات المكتب والمجلس والمؤتمر ، وعند تساوي الاصوات ، يسكون صوته المرجح .

مادة ٩ - اذا اقطع أحد اعضاء المكتب الدائم عن عمله ، بدون معذرة شرعية مقبولة من المكتب مدة ثلاثة اشهر عد مستقلاً من المكتب ويدعى مجلس الكتلة الوطنية لانتخاب من يحل مكانه ، وأما اذا كان عذره مقبولا ، أو كلف بهمة اخرى من قبل المكتب ينتاب من اعضاء المجلس وكيلاً عنه الى حين عودته وزوال المعذرة وانها المهمة .

مادة ١٠ - اذا خلا مركز في المكتب الدائم بسبب من الاسباب ، ينتخب المجلس من بين اعضاءه عوضاً عنه ، ويكون الانتخاب بالاكثرية المطلقة ويجب ان يتم انتخاب المصوب خلال شهرين على الاقل .

• - مجلس الكتلة الوطنية

مادة ١١ - يتألف مجلس الكتلة الوطنية من الاشخاص الآتية اسماؤهم وهم الموقعون ايام اقرار النظام السادة :

د هاشم الاتاسي ، ابراهيم حناو ، سداقة الحارثي ، عبد الرحمن الكيالي ، لطفي الحفار ، شكري القوتلي ، نسيب البكري ، الشيخ عبد القادر السرميني ،

فارس الخوري . احسان الياس . احمد البحار . محمد اسحاق . عبد السلام .
ناظم القدسي . رسامي صكوك . محمد علي . محمد علي . فارسي . مظهر
رسولان . اسماعيل كنجدا . عبدالمعالي مدرس . نورني اعنيج . نصر الاغاكي
ادميون دفاط . حماد مرده . دك . الدكتور . دمن . ششكلي . نجيب الخرازي .
نجيب النافي . احمد منير الهادي . مختار اياش . احمد خليل المدرس . نجيب
الريس . فخري البارودي . حسن محمد ابراهيم بشا . جميل ابراهيم بشا .
عبد القادر شريش . سمير . احمداني . عبد الله احمد عارول . محمد الدين
الازهرى .

مادة ١٢ - يتشكل المكتب الدائم مع المجلس في وسع الخطط العامة .
ويصادق على الموازنة . ويحل في جميع الاعمال التي يرضها عليه المكتب .
في جميع اعماله .

مادة ٣١ - لكل لجنة رئيسية او فرعية امين سر . وامين شرف .
ادارة اللجنة ومخبراتها . وتتخذ قراراتها وتنظها . ويحفظ دفتراها واوراقها . وهم
المسؤولون عن اعمال اللجنة امام المكتب الدائم . ويصدر مقررات اللجنة ومخبراتها
تحت توقيعهم . والمخبرون يقومون بجميع اعمال اللجان الفرعية والاشياع . ويحفظ
الاموال وتنظها . يبرح قرارات اللجنة .

مادة ٢٥ - تولى اللجان تنظيم الاعمال الخيرية . وتصدر المقررات ضمن نطاق
مناج الكتلة وبلاغات المصكبات الدائم . وتنفذ هذه اللجان على اقبال دائم مع
اعضاء عيبتها انماهم . وتسلم على ما ينفي الاعمال عليه من الاعمال والخطط
وعليها ان تمكن اواخر الاعمال . وتام بين اللجان . وتنفذ في منطقتها . ويتروح
الحاسة والفصل في سبل مادي . الكتلة الوطنية .

مادة ٣٦ - اسما الكتلة الوطنية هو جميع الاشخاص القاطنين بمبادتها .
الساكنين فيها والمنسوين اليها بالتسجيل .

وقد اصيب اليه : السيد عبد القريب . ودار . والسيد عبد الحميد كرامي

من طرابلس الشام ، والسيد رياض العليح ، والسيد عبد الرحمن بهمن من بيروت ،
والدكتور عبد الرحمن شهنشهر من دمشق ، والأمير أمين أرسلان ، والأمير
شكيب أرسلان من جبل لبنان ، والسيد احسان الحارثي من حلب ، والسيد
سميد حيدر من بعلبك ، والسيد نبيه العظمة من دمشق ، والسيد محمد عارف
الحسين الزقاني من طرابلس الشام .

مادة ٩٣ - يجتمع المجلس في دمشق مرتين في السنة ، احدهما في أول آذار
والثانية في أول تشرين الاول . الا اذا قرر المكتب عقد الاجتماع في مكان
آخر . والمكتب في الظروف الاستثنائية ، أن يدعو المجلس لاجتماع طارئ . يمين
زمانه ومكانه ، ويختار المجلس من بين اعضاءه لكل دورة بقدها كتاباً لوقائع
الجلسات تنهي مهمته بانتهاء الدورة .

مادة ٩٤ - اذا خلا مركز في مجلس الكتلة الوطنية ، يرشح المكتب الدائم
ثلاثة اسماء عن كل عضو ، ويقترح المؤتمر على احدى الاكثرية المطلقة ، ويجب
ان يتم الاقتراع أثناء انعقاد المؤتمر .

٦ - المؤتمر العام

مادة ٩٥ - يتألف المؤتمر العام من اعضاء المكتب الدائم واطباء المجلس
ومندوبو اللجان الرئيسية والفرعية .

مادة ٩٦ - تتدب كل لجنة رئيسية أو فرعية ، مندوباً واحداً يمثلها في
المؤتمر العام .

مادة ٩٧ - يبحث المؤتمر العام في القضايا التي يرضها عليه المكتب الدائم
ويناقش الاعمال التي تطرح عليه بقصد تطبيق مبادئ الكتلة الوطنية ونظامها
العام ، وانعاش الفكرة الوطنية في البلاد واظهار قوى الامة المتحدة .

مادة ٩٨ - اذا أراد أحد المؤتمرين اموراً خارجة عن نطاق القضايا التي
يبحثها المكتب الدائم ، فعليه أن يعلم المكتب بذلك وينال موافقته على عرضها قبل
انعقاد المؤتمر بخمسة عشر يوماً .

مادة ١٩ - يجتمع المؤتمر العام بدعوى من المكتب الدائم . والمكتب معين مكان الاجتماع ورسالته .

٧ - اللجان

مادة ٢٠ - تؤلف الكتلة الوطنية طائفاً رئيسية وفرعية في جميع الاماكن التي نرى لزوماً لها ، وبين المكتب الدائم قطاعات خاصة من مراكز اللجان الرئيسية وما يتبع كل مركز من لجان فرعية .

مادة ٢١ - لكل مركز رئيسي أو فرعي لجنة يختارها اعضاء الكتلة الوطنية في ذلك المركز .

مادة ٢٢ - تتألف اللجنة الرئيسية من الاعضاء الطبيعيين في المركز . مع اضافة اعضاء منتخبين لا يزيد عددهم عن خمسة ، والاعضاء المنتخبون في اللجنة الفرعية ينتخبهم اعضاء الكتلة الوطنية في مركز تلك اللجنة . وبماد الانتخاب مرة كل سنتين ، بحضور ثلثي الاعضاء . على الاقل ، وبالاقتراع السري وبأكثريه الحاضرين المطلقة .

مادة ٢٣ - يصادق المكتب الدائم على انتخاب اللجان الرئيسية ، وتصادق اللجان المذكورة بدورها على انتخاب الفروع . ونظراً بذلك المكتب الدائم .

مادة ٢٤ - يشترط في عضو الكتلة الوطنية ان يكون قد أتم الثامنة عشر من عمره ، ومن ذوي السيرة الحسنة .

مادة ٢٥ - يتم انتخاب العضو على الوجه الآتي :

تقدم طلبات الانضمام الى مكتب اللجان الرئيسية أو الفرعية . وبمسند موافقة اللجنة النسوب اليها الطلب . ترعى مقررات اللجان الرئيسية الى المكتب الدائم . وللمكتب الدائم أو اللجان الرئيسية الحق برفض الطلب أو إرجاء البحث فيها ويكون لجميع اعضاء الكتلة الوطنية سجل خاص .

٨ - احكام عامة

مادة ٢٦ - على جميع اعضاء الكتلة الوطنية ان يتسموا بالخير الآتي :

« اقسام بالله المظهر على محافظة مبادئ الكتلة الوطنية وعلى توطيد التضامن بين اعضائها والتضحية في سبيل المبادئ واطاعة النظم والمقررات الصادرة عنها والحرس على كيان الكتلة وعلى الاحفاظ بالاممية » .

مادة ٣٠ - اعضاء الكتلة الوطنية هم اعضاء طييميون في الاحضان الرئيسية والفرعية في كل منطقة .

مادة ٣١ - يفقد عضو الكتلة الوطنية صفة الانتماء اليها بالاستقالة أو الاقالة أو الوفاة .

مادة ٣٢ - اذا استقال احد الاعضاء من مختلف الهيئات الممثلة في هذا النظام ، فعلى كل هيئة ينسب اليها العضو ان تقرر بالاكثرية المطلقة قبول استقالته أو رفضها مع اعلام المكتب الدائم .

مادة ٣٣ - يقال عضو الكتلة الوطنية انساب الآتية :

- ١ - الخروج عن المبادئ العامة للكتلة .
- ٢ - مخالفة قرارات المكتب الدائم .
- ٣ - التواطؤ مع الخصوم أو الاجانب ضد مصلحة البلاد .
- ٤ - قبول وظيفة أو خدمة بدون علم المكتب الدائم وموافقته .
- ٥ - الاقدام على اعمال لا تتفق مع مكانة الكتلة الوطنية والصفات المطلوبة بالعضو .

مادة ٣٤ - يصدر قرار الاقالة بثلاث اصوات الهيئات المختلفة .

مادة ٣٥ - لا يجوز ان يقال العضو الا بعد سماع دفاعه ، ويجب أن يكون قرار الاقالة معللاً .

٩ - الشؤون المالية

مادة ٣٦ - تتألف مالية الكتلة الوطنية من مجموع الرسوم المفروضة على الاعضاء ومن الاكتسابات العامة والتبرعات .

مادة ٣٧ - يدفع العضو المنتدب الى الكتلة الوطنية رسمه تسجيل لا يقل عن
ليرة سورية ، ورسماً شهرياً قدره من خمسة الى خمسة وعشرون قرشاً سورياً
والذين يدفعون رباذه بعد ترحماً .

مادة ٣٨ - تقوم اللجان الفرعية بتفقات المكتب الرئيسي المنسوبة اليه بأن
تدفع ٢٠ في المائة من وارداتها ، وتشرط اللجان الرئيسية خسية ٢٠ في المائة
من وارداتها بتفقات المكتب الدائم ، ويجوز للمكتب المذكور ان يزيد ما يجب
واردات اللجان ونفقاتها .

مادة ٣٩ - يجوز للمكتب الدائم ان يستعين بمدار لجنة رئيسية أو فرعية
للتأزوة لجنة رئيسية أو فرعية ثانية ، وله ان يقب الواردات والنفقات عند
الانجاب بواسطة مراقبين يتدبون لهذه الغاية .

١٠ - مواد متفرقة

مادة ٤٠ - تجرى محاكمة الاعضاء المنسوين الى احد المراكز الفرعية أو
الرئيسية لدى اللجان المنسوين اليها ويتخذ اقرار باخراج العضو منهم بأكثرية
الثلاثين . على أن قرار اللجنة الفرعية لا يكون نافذاً الا بعد تصديق اللجنة
الرئيسية ، وبأكثرية ذاتها . واما المقررات المتخذة من قبل اللجان الرئيسية
باخراج العضو منهم المنسوب اليها ، فلا تكون نافذة الا بعد المصادقة عليها
من قبل المكتب الدائم .

اما اعضاء اللجان الفرعية فيحاكون امام لجنة رئيسية ، واعضاء اللجان
الرئيسية يحاكون امام المكتب الدائم . والمقررات التي يتخذ في مثل هذه
الحالة يجب ان يصادق عليها من قبل المكتب الدائم ، أو مجلس الكتلة الوطنية
حسب التسلسل .

مادة ٤١ - تجرى محاكمة اعضاء مجلس الكتلة واعضاء المكتب الدائم لدى
المحكمة العليا المشكلة حسب المادة الآتية من هذا النظام . ولا يجوز اقالة عضو
من اعضاء المكتب الدائم أو المجلس الا بقرار يتخذ مجلس الكتلة الوطنية ،

وباكثرية الثلثين من مجموع اعضائه ، ولا يحال أحد للمحاكمة أمام المحكمة العليا الا بقرار من المكتب الدائم .

مادة ٤٢ - تؤلف محكمة عليا من خمسة اعضاء ينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية في اول مجلس يعقد من غير المكتب الدائم وبالاكثرية المطلقة ، وتقوم وظيفتها ثلاث سنوات ، وينتخب المجلس ايضا عضوين احتياطيين ، لا كمال النصاب عند نقصانه .

مادة ٤٣ - اذا تعذر انتقاد المحكمة العليا لفقدان النصاب بأي سبب كانت فالمكتب الدائم يتدب من اعضاء مجلس الكتلة من يكمل النصاب .

مادة ٤٤ - تعديل هذا النظام ، ما عدا المواد الاربع الاولى منه يكون بقرار من مجلس الكتلة وذلك بناء على اقتراح موقع من عشرة اعضاء من اعضائه او على اقتراح المكتب الدائم ، ويتخذ قرار التعديل باكثرية الثلثين من اعضاء المجلس القيسين في البلاد .

١١ - احكام وقية

مادة ٤٥ - يعين المكتب الدائم المرة الاولى اعضاء اللجان الرئيسية والفرعية وتقوم وظيفة هذه الهيئات سنتين .

ومطلب تحديدتها وحطاب سدد نائب حماء الدكتور توفيق الشيشكلي بالمضي عينه ، ونكته عيرم واقمت الخطب والمباحث باعطاء الوزارة الثقة والموافقة على بيانها ورفض النواب اليسين على الدستور .

ولما كان بيان الوزارة والمناقشات التي دارت حوله ذا اهمية ، فاني اذكره واذكر الحوادث التي وقعت في الجلسة ، وما جرى من المباحثات نقلا عن جريدة « الأيام » .

وهذا نص بيان الوزارة :

و ان هذه الحكومة الدستورية الاولى لجمهورية سورية ما برحت منذ تأليفها عاملة على انجاز مهمة بالغة في الدقة ، وهي تعبئة قصارى جهتها ان تسير بالبلاد السورية في الطريق الذي يؤدي الى تحقيق الاماني القومية . وقد حانت تطلب اليكم ان تمنحوها الصلاحية التي لا بد منها لتكون الى جانب رئيس الدولة في اثناء المفاوضات التي سينتزع بها عما قريب تسحت مع ممثل فرنسا قواعد معاهدة تحقق رغائب البلاد في تحديد العلاقات المقتلة بين فرنسا وسورية وتعبيد السبيل للدخول سورية في جبهة الامم .

وقد وضعت الحكومة نصب عينها ان تعمل بالاتفاق مع هذا المجلس على تحقيق اصلاحات مهمة في القضاء والادارة والمالية ، يتطلع اليها ابناء الوطن السوري . وعلى هذا الاساس فان الحكومة تقدم الى المجلس مشروعي قانونين احدهما يتعلق بالفقو . وثانيهما بتوزيع الاعانات على المزارعين الذين اصبوا بالازمة الزراعية الحاضرة ، بوذن للحكومة بان تعقد قرضاً لتأمين هذه الاعانات وهي تؤمل ان يشاطرها المجلس الرغبة بالاسراع في درس هذين المشروعين ، اللذين يكون لقبولهما احسن وقع في البلاد ، وستبقى الحكومة غنابة خاصة بشؤون الاقتصاد والتعليم .

ونريد بذكر ذلك ان نوب عن اهمها الكثير في تنمية موارد الثروة وتهذيب النفوس وتنقيتها . هذا وان الازمة الاقتصادية العامة ولا سيما في بلاد الشرق قد اثرت في موازنة الدولة ومالياتها فبذلت الحكومة اقصى جهدها لمعالجة هذه الحالة . وهي تقدم اليكم بمشروع الموازنة لسنة ١٩٣٣ حتى تنظروا فيه . وستعمل على اصلاح الحال بقدر ما تستطيع مراعية ضروريات الاقتصاد وحسن الاستفادة من موارد البلاد المالية لاجل انجاز العمل الذي ذكر لكم بحله فيما تقدم ، تعد الحكومة هذا المجلس بكل احساننا فبلادنا ونسأله ان يمنحها ثقته ، وهي تتوقع ان ينظر ممثلو الامة الى مصالح بلادنا العزيزة نظرة مجردة بلا يرضون على الحكومة بأي عون أو تأييد .

وما كاد رئيس الوزارة يتجز قراءة البيان الوزاري ، حتى اعتلى المنبر
الاستاذ زكي بك الخطيب وارتحل الخطاب التالي :

أيها السادة الاعزاء !

« اصفينا كلنا الى البيان الوزاري الذي تلاه دولة رئيس الوزراء ولا شك
انه استرعى ايماننا واتقاهنا جميعاً ما جاء فيه ، وبصورة خاصة كلمة الاماني
القومية ، التي وردت وهي تدل على عناية الحكومة كل العناية في أن تمهد معاهدة
كافلة لتحقيق الاماني القومية .

اننا نطمح من الاماني القومية ان نسمع البلاد باستقلال حقيقي فعلي .

نطمح من الاماني القومية انتهاء الانتداب ، ولا نطمح قط بتحويل هذا الانتداب
الى معاهدة وافراغه بقالب يحفظنا نستغل بالأشكال لا بالأسس .

نطمح من الاماني القومية أن تضمن المعاهدة حقوقاً للبلاد لا تقل عن
الحقوق التي تضمنتها معاهدة المراق الاخيرة مع بريطانيا .

نطمح من الاماني القومية ان يحرر دستورنا من كل قيد ، ولا سيما المادة
١١٦ ، التي قلعت الحياة الدستورية ولم تبق للتسريع سوى .

نطمح من الاماني القومية أن لا نهدل وحدة البلاد التي ارتفع الصوت
بطلبها من كل جانب ، وأرادها الامة في كل حين لأن الانفصال ثم بالقوة ،
اذ لا يجوز ان يقال لمن عصب حقه غصباً ببناء ، اذهب الى الحاكم وطالب بحقوقك .

زبد أن يزال النصب بين القاضي بتعزيق وحدة البلاد وبماد حق البلاد
في وحدتها اليها كاملاً باعادتها الى ما كانت عليه .

هذه أسس يجب النظر فيها ويجب ان توصل الى تقررهما ، وهذا ما نطمح
من الاماني القومية ، وعلى هذه الاسس نود أن تمنح الثقة للمبادئ ، ان الوزارة
اتقنا جاعلة نصب عينيها الثابة بتحقيق الاماني القومية في المفاوضات التي ستدور
قريباً بين ممثلي سورية وممثلي فرنسا .

وعلى هذا الاساس اشركنا نحن المسيون في الحركة الانتخابية لنقيم ارجهان على حسن نيتنا ، وانطلق رائدة الامة سائدين الاستثنائية الصحيحة . وهذا ما يجعلني اخلص ما قلته بالاقتراح التالي ، هذا رآه الوزراء وراة مجلسي الكرم موافقاً وقرره اتخذاً اساساً لنقطة التي تمنحها الوزراء ، وهذا نص الاقتراح :

لقد سمعنا بان الوزراء ، وانما نوابها المقعد في ط الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا في أقرب وقت ، بشرط ان لا تكون حقوق سورية فيها أقل من الحقوق التي نالها العراق في معاهدتها الأخيرة مع بريطانيا وان عظم المهمة الملقاة على عاتق الحكومة في هذا العمل السياسي ، لا ينبغي أن ينسبها أمر ما يرجح بقليل الرأي العام ، لما فيه من حسن وعدل وخدمة للمبادئ القومية ومصلحة البلاد العامة ، وهو العمل العاجل لتحقيق النمو السياسي بين المبعدين السوريين وإزالة الحواجز من وجودهم حتى يسودوا الى بلادهم ويشتركوا في تقرير شؤونها وتدير امورها في هذه الظروف الاستثنائية .

الشعباني - اطلب قبل كل شيء انقسم بالاعتماد على الدستور .

ثم وقف النائب الدستور بوفير ، الذي استكمل نائب حماد ، واتى الخطاب التالي :

قبل أن ابدأ كلامي اريد أن أورد على ارميل الشعباني فيما قلته من وجوب انقسم للاخلاص للدستور ، انه يطلب ان انقسم بين الاخلاص للدستور المذيل باللائحة ١٩٦٠ ، هذه المادة التي سماها في الحلة الثانية ارميل الكرم الاستاذ فاضل بك الخوري «عول الدستور» اما لا اعتقد أن رجلاً في هذه البلاد له قلب حديدي وعزم متين وشجاعة خارقة ، مهاجر الامة ونجاهم بمخالفة رأي الشعب ويستمر بإرادة انفراد مثل هذا الاستمرار ويقسم بالاخلاص لغير الدستور الحقيقي . فاداً طلب الي انقسم على الدستور ، فاني لا استطيع أن اقول انني انقسم على الدستور بالاخلاص للدستور المذيل باللائحة ١٩٦٠ ، والمعلن في ١١ أيار ١٩٣٠ ، بل اقول انني انقسم بالاخلاص للدستور الذي سنه نواب الامة في الجمعية المؤسسة . هذا هو الدستور الذي ندر الموت واجباء على مبادئه .

ان الوزارة المحترمة تريد أن تمنحها الثقة ، وقد اوضح زميلي الاستاذ زكي الخطيب الاسس التي يجب ان تمنح الثقة على اساسها ، ولكي اريد ان ازيد على ذلك بهذه الكلمة :

الثقة تمنح للوزارة اذا قامت بتحقيق الاماني القومية التي ائت على ذكرها في بيانها والاماني القومية كافة مطاطة لكثير من الشؤون ، فهناك السيادة لهذا الشعب ليستطيع حراكاً في فراشه .

ثم هنالك الوحدة التي لا يستطيع أن احد مناسبة بينها وبين ما جاء في بعض التصريحات الرسمية ، من أن تكون معاهدة سورية لا تقبل عن معاهدة العراق ، ان المراق في غير الوضع الذي نحن فيه ، فلقد قام الاكراد بشورات مسلحة ، ولهم عيرون يطالبون بتجزئة المراق فقامت تلك الحركات القومية كلها بالسلاح وسلمت للعراق الشقيق وحدته كاملة بقوة السلاح ثم عقدت المعاهدة ، اما عندنا فالتجزئة تمت رغم انوفنا فأخذت من سهولنا ما لا يستقي عنه :

فصل من صدرنا قلب ،

أخذ من رأسنا دماغ .

لا أعتمد ان حسناً يمش من غير قلب وبلا دماغ .

هناك ما ضم الى لبنان ، وهناك الحكومة العلوية والدولة الممزرية التي احتفل بذكرى استقلالها قبل ايام ، فاداً اردنا ان ننفذ معاهدة تؤمن الاماني القومية يجب ان نرى دليلاً على حسن النية ، ولكن هل من حسن النية انه بينا نطالب بمعاهدة هذا شأنها تقام حفلات بذكرى الاستقلالات وبلاغات يذيعها قلم المطبوعات بتأليف طعان لتحديد الحدود بين الام وابها :

بقي ما جاء من دخول سورية لعصبة الامم ووعد الحكومة بصراحة في بيانها بذلك . هذا قصور ايها السادة إذ ماذا ضر اميركا ان لا تكون عضواً في العصبة ، لذلك اطلب ان نمنع بالاستقلال الداخلي وحقوقنا الخارجية ، وان

تتحرك في فراشنا بحسب ما تقتضيه مصلحتنا ، وسواء عندي بعد ذلك أدخلنا
عصبة الأمم أم لا .

نوري الأسفري - البلاد دخلت في عهد دستوري لا بد من احترامه ،
والدستور يقضي قبل البدء بأي عمل التقسم بالأحلام له . أما المادة ١١٦ فهي
موقفة وليست من الدستور ولم يصمها المجلس التأسيسي بل الذي وضعا المقروض
السامي لتأمين مصالح دولته ، فيجب ان تقسم بالأحلام للدستور في مواد
١٠٠ فقط .

أما البيان الوزاري فلا يلزم الا الوزارة نفسها ولا يقصد فرنسا شيء
وليس فيه شرط من شروط المعاهدة ، مع انه يجب ان تحتفظ في المعاهدة بكل
حقوقنا ، وان البلاد تطلب معاهدة تضمن استقلالها وتحقيق امنها ووحدتها
ورغائها السياسية والاقتصادية ، هذه البلاد داخلية لا مرفأ لها ، وعدم وجود
منفذ بحري قتل لصناعتنا وتجارتنا ، فيجب ان نناد البلاد المفصولة عنا اليها وان
يكون لنا منفذ بحري وان تعود الجمارك وجميع وارداتنا للخزينة السورية .

وعلى هذا اقترح ان يؤجل منح الثقة للوزارة يومين ، وان يعاد الى
الوزارة بيانها ليزاد عليه ، ان المعاهدة يجب ان تضمن الوحدة والاستقلال ،
اننا نريد ان نعين جميع حقوقنا ومطالبنا في المعاهدة ، لان هذه الدورة آخر
شوط من حياة البلاد . فلما الموت واما الحياة . وطلب وضع اقتراحه هذا
على التصويت .

ولا بد لعقد المعاهدة من فريقين : الفريق الفرنسي المجهز بنفسه امته
ودولته ، والفريق السوري أي الوزارة ، الذي يريد ان تجهزه بكل الشروط لعقد
المعاهدة التي يجب ان تؤمن فيها حقوق البلاد وان يطمئن القوم العام .

حامد الحوصلة - سمعتم بيان الوزارة الكريمة ، ونسب الزميلين الاستاذين
الخطيب والشيخنكي لكلمة الامامي القومية التي وردت فيه ، أما طلب الزميل
الاسفري التأجيل لكونه يتطلب اصلاح بعض التعديلات على البيان فغير وارد ،

لأن ادخال تعديلات على البيان الوزاري يعتبر عدم ثقة . فذلك اما أن تعطى الثقة على البيان الذي تراه دولة رئيس الوزارة عليك . اذ لا يمكن إيجاد بيان يحتوي أكثر من هذا البيان لتحقيق الاماني القومية ، والا فالتأجيل معناه عدم الثقة .

والوزارة حائزة على ثقة الشعب ، والبلاد قبل ان تعطى ثقتنا ونحن مجبرون على ان منحنا هذه الثقة . لأن تأجيل منحها غير موافق لمجلسنا هذا ما دام الشعب واثقاً بها .

تطلبون معاهدة كمعاهدة العراق ، ونحن ربما نطلب أكثر من ذلك وربما يكون الافرنسيون اكرم من الانكليز ، لأن صلة الانكليز بالعراق حديثة ، أما نحن فصلتنا بغرسة أقدم ، وجنا المتبادل غير حديث العهد ، لذلك قلنا واثقون ان تكون المعاهدة السورية افضل من معاهدة العراق .

الشمياني — يقول ان المادة ٢٥ من النظام الداخلي لا تراعى ، بشأن الاقتراحات والتباني .

ولكن الرئيس والنواب لم يلتفتوا الى قوله ..

نسبب الكيلاني — الاماني القومية معروفة ومن اسمها التمرعية الوحدة والسيادة . فطلب الاسفري التأجيل مخالف للاماني القومية ، لانه يضع المراقيل في سبيل بلوغ الغايات الوطنية المتوخاة ، ولما كان اعضاء الوزارة ممن حملوا لواء الوطنية قديماً وحديثاً ، فإن لنا ملء الثقة من حيث وطنيتنا وحياتها واخلاصها ، وفي المدة الوحيدة التي قضتها في مناصب الحكم اقامت الدليل على ذلك . فلقد تولت العمل . والعجز يهدد الموازنة والموظفون لا يكادون يأمنون على استيفاء مرتباتهم فضلاً عن سير الاعمال العامة ، ومع هذا فيفضل الادارة المالية الحكيمة حدد المحر ، وامن سير الاعمال العامة ، وفوق ذلك كله فقد خففت الضرائب وخففت كثيراً اعباء الاعشار التي زعم كواهل الزراع في هذه السنة الحاصلة واسقط نحو نصفها بل ثلثها ، ونظمت موازنة ترضى مع روح الازمة وتدفع

الشر عن المكلف ، فمن رأي متحبا الثقة الكاملة ، لما لها من ماض مجيد
ومسمى مجيد .

الشعباني - يجب القسم بالاخلاص للدستور أولاً ، ومن ثم نخفق للكلام
عن الثقة .

الرئيس - لا يجوز الكلام ...

ثم وقف معالي الأستاذ لطفى بك الحفار متثاقلاً لمرضه ، وحلع ممطقه وسار
الى المنبر وارجمل الخطاب التالي :

برغم المرض الذي لازمني منذ بضعة عشر يوماً والزمي الفراش ، جئت
لاقوم بواجبي لانني أعلم كما تعلمون ان هذه الجلسة خطيرة جداً لها ما بعدها ،
قلت من القديم وأقول الآن : إن صوت الامة يجب ان يرتفع تحت قبة البرلمان ،
ولهذا اعتقد وأقول بصوت مرتفع ما اعتقد ، وان كنت غالياً اني سأعود من
هنا الى فراشي .

ان الحالة السبئية في البلاد تشمل جميع المرافق السياسية وغيرها ، وتصل
بالقضاء والتشريع ، فنحن في عملنا الانجباري نتوجه لثلاث اشئ شكل قوتنا ، وبالعقل
والحكمة والهدوء والسكون ، وبالوطنية المتقدمة ، بحمد الله لنصل الى عاياتنا بلوغ
الاستقرار المنشود .

ولكن طريق الاستقرار ما هو ؟

أطرح عليكم هذا السؤال واستحلفكم بالله وبفانكم وبوطنيتكم ان نجيبوا
عليه وان تكونوا في جوابكم مقدرين الظرف الحاضر الدقيق .

أقول بالسير بالطريق القويمة ، طريق العمل ، على احترام حقوق البلاد ، وان
ثبتت هذه الحقوق ، فهذه البلاد اكثر بلاد الله تضحية بالشهداء والمال والرجال
وبذلك اثبتت حقها .

انا كلنا تشكو من المادة ١١٦ هـ ، والمفوض السامي أشار في الكتاب
الذي وجهه لوزير الخارجية الافرنسية يوم نشر الدستور ، ان هذه المادة موقفة

وستلغي ٢٠ تم المناهضة ، فعليا إذن ان تقضي على هذه المادة وان تقتل عول الدستور ، بتوسيع الى الغاية . حبة المناهضة .

المفوض السامي يقول : أريد أن أرى المفاوض السوري وان أبحث معه ، فيجب أن تقدم هذا المفاوض السوري مائداً بالثقة التامة والصلاحيات الواسعة ، مادامت الوزارة تطلب اليك ان تمنحني ثقة فامضوها هذه الثقة ، وهي ان تستطيع عملاً قبل ان تصعق في جميع مباحثها بخلافها .

لا تضيقوا الأيام ولا تدمعوا عر حزاوا بانقيل واتقال . فالوقت أصبح من ذلك وهو يمر سريعاً .

الشمعاني - أريد ان اسأل . هل يريد الرئاسة ان يقدم النواب بالاختلاس الدستور حسب ما نقرر في اللجنة الماضية أم لا ؟ أريد ان أعرف ذلك ؟
فلوريك الرئيس وإن بالذكور التامشكي بنفس قتل .

أريد ان أحجب عن الرئاسة اذا رخص لي الرئيس . وقال :
ان أعضاء المجلس غير مستعدين لتقسي على دستور المادة ١١٦ ، الذي يطلب الشمعاني نفسه عليه .

الرئيس - الذي موافق على اقتراح الشمعاني برجع يده .
هو يرجع واحد من النواب يده سقط الاقتراح .
الشمعاني - إذن هذا من البحث بعد ان سجل المجلس قراره هذا ما يناقض قراره السابق .

الكيلائي - تم تقرير .

الشمعاني - قررنا ...

المجوري - نواصل البحث بعد أن سقط الاقتراح .

الشمعاني - وقف بشكك بصفته الشخصية طاطاك ونعرض للوزارة وحاول
ان ينال من معالي وزير المالية جميل حرم بك بالاختلاف .
جميل بك - انت كاذب ، انت كاذب . واحتد كثيرأ .

وحدثت حلة جديدة في مقاعد النواب ونحريك المشاهدين ونمات اصوات:

— أحرى ، كعب ، صافى ، السك ، أول .

الكبلاي — أول بدو وزارة ، طرح قصير ورير .

الخوري — الوزارة لمة الآن ولا تنتظر شاراً .

واشدت الخلة ، مرة الرئيس الخلة عشر دقائق ، ولكن الشهابي ظل

يلتظر على المنبر ، لما حدث انتفاذ ، قل :

الخوري — المجلس مليء من مقامات ذات طوبى .

الحراكي — أرجو ان يكلم الرئيس الشهابي بالاستراحة عشر دقائق ،

فوافى المجلس بالإجماع .

الشهابي — ما في النتيجة .

الرئيس — اكثريه مطلقة حتى ، وصفو الخبير وعادر الشهابي المير

مسح وعرف الكوف .

هذا يستنتج من هذه الخلة وما قيل فيها :

يستنتج منها ، أن النواب كانوا قسمين : الأول ، يكار في الحدم من وتخدم
الاحيي ، والثاني يثني مع الحق ويضع حراق ، ارضاء لسيده وتبريراً لموقفه
من الاشغابات ، وهذا ما ممكن الوطنيين من التحرك في الاول ، وحر الشابي
الى جانبه ، ولو أن رئيس المجلس ورئيس الوزارة ، والذين يبعونهم الحلبوا
لقضية وطنهم ، وكانوا من اهل اند والحساسة والرحمة ، لانقاذ المجلس وحققا
مطالب الامة ، ولكنهم آيا الا الدولام على الحدا ، وانقاء بحاف المنتمين ،
فأضاعوا الفرصة التي يستطيعان بها اصلاح . وثنها واصلاح ماضهم ، واضاعوا الفرصة
على النواب ليقولوا كتبهم بانفاق ووقف ، وكان من جراء هذا النقص ان بعض
النواب نحيروا في اختيار الخلة ، وانفاق مع التيار ، تأثيرات عديدة من حيث
يريد أو لا يريد .

وبعد ان نوات جلسات المجلس حسب المدة المبينة ، ولما يقته من عمله

مددت الدورة بصورة استثنائية لانتهاء الميزانية وتصديقها ، حتى نهاية ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ . وفي خلال هذه المدة قام المفوض السامي الوزارة ، واتى مذكراته بها ، واتفق وايضا على بعض المسائل . وفي ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٢ سافر الى باريس ومنها الى جنيف ، مقر عصبة الأمم ، وهناك ادلى ببياناته وتقريره عن السياسة المقبلة ، وعن الماهدة ، وعن احوال سوريا ، واسباب تجزئتها ، وعاد الى البلاد في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٣ ، والمجلس لما تنته دورته .

٩٤ - بيان المفوض السامي الذي تلاه امام لجنة الانتداب ونشره في ٤ شباط ١٩٣٣ :

وفي ٥ شباط سنة ١٩٣٣ أصدر المفوض السامي صورة عن البيان الذي القاه امام لجنة الانتداب ، ونشر معه المحادثات التي دارت بينه وبين الاعضاء ، والاستئلة والاجوبة التي اجابهم عنها ، وقصد اطلاق الرأي العام وافهام الوزارة السورية حدود المذاكرة وموضوع الماهدة ، ليضع الوزراء امام الامر الواقع فأنار بتصرفاته المندوحة ادناه قلق الافكار ، وزاد النفوس شكاً وريبة ، بنيانه وبسياسة دولته المقبلة .

٩٥ - نص البيان الحربي :

باب العبيد أمام عصبة الأمم

تفرس علينا المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الأمم ، ان نسير بسوريا ولبنان نحو ممارسة سيادتهما واستقلالهما ممارسة تامة طبقاً للمصيح المينة في صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢ . ان انتهاء احد الانتدابات في ٣ تشرين الاول الماضي قد بحث في مجموع العالم العربي آمالاً كبيراً ، ولو لم آت اليوم بنقبي لاشرح لكم الحالة كما هي الآن في سوريا ولبنان . بعد هذا الحدث لكنت خيبت ما انتم منتظرون مني .

جئت في سنة ١٩٣٠ وبسطت للجنة الانتداب الدائمة ، ما كنت اتوهم بعد اعلان القانون الاساسي . وقلت لكم وقتئذ ، ان المسألة هي قبل كل شيء ، مسألة ثقة وحسن نية متبادلة ، وان امر نجاح مشروعنا مشروط بذلك .

فانه لا قيمة لاحسن انصاف ما لم تكن مرتكزة على هذه الثقة ، ولذلك
فثمة حدي مدرستين ، وسبب عدم اسراع في العمل ، هما إيجاد هذه
الثقة وتحمية الية احقة .

تساؤل ايضا حالي المواضيع الآتية :

اولا - الحالة السياسية في سوريا .

ثانيا - الحالة السياسية في لبنان .

واجباً انكم بالحار عن امثالي ا خارجية . فان الشك في الدولي لقضية
الانتخابات يتقلب على شكلها الداخلي ، حتى وعلى قضية علائق البلاد ، المشعولة
بالاشتباكات مع الدولة المنتدبة نفسها . ولم تكن القضية السورية قضية داخلية بحيث
لا يمكن حلها على شكل مرسى بوعنا في قضية الشبر . ولذلك اعتقد انه لو كان
الامر لا يتناول الا مسألة بين سوريا والدولة المنتدبة ، لا يمكن الهاتهما بسرعة .
ولكن الامر شغل ايضا مسألة دولية ، لان تطور الانتخابات لا يمكن ان يتم الا بموافقة
الدول التي عهدت الى الدولة المنتدبة هذه المهمة .

لقد كان المسألة التي احدثت في جميع بتاريخ ٣ تشرين الاول الماضي
دوى عميق في اعاءة امري . وكانت لهذا الحدث نتائج ضمنية لم يكن بإمكانني ان
انحاشها . وها نحن اليوم آخذون بالعمل

وعلى هذا انكم عن تطور الانتخابات المنتظر في سوريا ومن الشروع في
مفاوضة لعدد معاهدة .

ولا يعني هذا الصدد ان انفي الاشهر التي اظهرت حنة الانتخابات الدائمة
في شهر أيلول (١٩٣١) عندما عرضت عليها المرة الاولى نبات الدولة المنتدبة ، فيما
يختص بتطور الانتخابات ، فقد تطلب حنة الانتخابات الدائمة وقتئذ ان تعطي علماً
بأوقات المناسب بمراحل التطور المتوي داخلها على نظام الحكم في سوريا ولبنان .
وها التي حضرت اليوم امامكم تلبية لهذا التطلب .

لقد ظن البعض ان المعاهدة السورية الفرنسية الجديدة في حيي ، وقبل

ان تجري اقل مخاضات في دمشق نشرت بعض الصحف بنوداً رعت انها مأخوذة عنها ، وكسبت عندما دسوت منذ سنة في تشرين الثاني ١٩٣١ المجلس الاستشاري الذي التقى في دار الرعي في فترة الانتخابات الى الاجتماع ، طلب مني الاطلاع على مشروع المعاهدة ليكون اساساً لعملية الانتخابات وعندما عدت الى سوريا منذ شهر ونصف ، طلب اني ان ابين ما في اسس المعاهدة ، والا فالمجلس النيابي يظهر لي بنوع ما عدم ثقته ، فأجبت كما قلت لكم ان المعاهدة هي شيء يناقش به بين شخصين مناقشة حرة ، وانه اذا كان في فكري مبادئ اجالية تؤدي الى هذه المعاهدة ، فلا يعني ذلك ان في حبي نساء يمكنه الحصول على موافقة المجلس بسرعة ما ، أو بشكل خاطئ .

وحيث اني منذ الآن مساعداً امام محاكم ذي وكالة رسمية ، فسأقوم بالعودة التي قطعت من زمن طويل ، فانه قد مرت سبعة اعوام تقريباً على العهد الذي قطعه سلفي مفوضاً من الحكومة الفرنسية بمقد معاهدة .

لقد فاز ممثلو الحكومة الفرنسية بتصريحات سواء أكان عند درس تقرير لجنة الانتخابات السنوي ، أو في المناقشات التي حوت في مجلس جمعية الامم أو في الجمعية العمومية السادسة نظار احدى البلاد المجاورة ، فعلى ادا الآن ان اقوم بالوعد وهذا ما ان شاء الله .

فان الحادثات العمودية عليها تحدد سياسة المعاهدة ومقتضاها ، لأن عقد المعاهدة ليس هو من الحوادث الفجائية التي تبدل الخالات السياسية بلحظة ، أو تدفع بلاد كانت حتى اليوم تحت مراقبة الانتداب الى حالة الاستقلال التام ، الا ان عقد المعاهدات هو شيء آخر ، وقد اهتمت في الحادثات التي حوت بيني وبين الحكومة السورية حتى الآن بوضع محدثي تجاه هذه الحقيقة الراهنة . ونحن نعرف الآن والحمد لله كيف يتطور الانتداب ، فان لجنة الانتخابات الدائمة قد حددت بناء على طلب مجلس جمعية الامم الشروط العامة التي يجب مراعاتها لتحقيق هذا التطور .

هذا هو المسلك الذي يجب اتباعه ، والدليل الاخر الذي يمكن ان نتخذه

مرشداً لنا . وقد أردت الإشارة الى ذلك . ثم إننا حددنا الغاية المتوخاة والطرق المؤدية لها ، وندركنا الاستعدادات اللازمة ، حكومة لا تمارس الآن إلا جزءاً من ميزات السيادة ، يمكن هذه الحكومة ، تمريرها تمريراً طبيعياً من ممارسة جميع هذه الميزات .

والآن بعد وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ ، يمكننا القول إن الحكومة السورية تمارس سيادتها الداخلية تامة تامة . أما ما لا تمارسه الحكومة السورية فهو السلطات التي تقيم بها القوس الأساسي لأجل حفظ النظام والأمن لا سيما على الأخص ما يتعلق بالعلاقات الخارجية .

وعليه لا يمكن انتظار نهاية الانتداب ، إلا في خلال فترة التمثال يتبناها في عضويتها تحويل بعض الواجبات . المتقاء الآن على عاتق الدولة المنتدبة الى الحكومة السورية تحويلها تدريجياً . وإذا اقتضت الظروف على الوحدة الدولية . فأقول : انه من الطبيعي أن الانتداب لا يمكن أن ينتهي إلا بعد أن تقبل جمعية الأمم والدول ذات الشأن ، بتحويل الواجبات المذكورة . ذلك فغالب عمل تهيئة وتنقيح سدي ، ودليلنا عليه ما حصل في حديث ثنائيل لهذا الحدث . وقع منذ مدة قريبة .

إننا سنشرح في العمل . إذ أنه بالرغم مما قد يتبادر الى الذهن . بعد الاطلاع على ما لاقتة الدولة المنتدبة ، من الصعوبات من الوجهة السياسية مع بعض العناصر الوطنية . فإننا لسنا الآن في أول عمل فائضة اللازمة قد بلغت شوطاً بعيداً ، وإني إذا اضغمت شداً خلافاً لكل ما نعتقد بصعوبات خطيرة فلن أقف في الطريق بل يمكنني أن أقول : ممكن أو بدونك التبع طريقنا وهي . تطور الانتداب ونهايته .

إن هناك بعض أدوات . تترتب تهيئة شوع خاص على الدولة المنتدبة . وهي العناصر اللازمة للأمن والهدوء والشرطة والمتطوعة . وهذه كلها في دور التقدم . وهناك أيضاً إدارات أخرى يجب إتمامها . اتفاق انهم ، أو عميل مباشر من الحكومة اني نضرب الى الاستقلال ، وهذه الإدارات تقضي بأن تحصل

الحكومة ما عليها من مسؤوليات ، وان تمت سلطتها ، وان تحمل الغير على زيادة
الثقة بها يوماً بيوماً ، ليس فقط في شؤونها الداخلية ، بل في الشؤون
الدولية أيضاً .

ولكي نصل الى هذه القاية بنوع اكيد سريع ، يجب تجديد برنامج هذا
العمل الذي قد يوشى به ، وذلك هو ما دار البحث حوله في المحادثات التميدية
التي حرت لي في دمشق في الشهر الماضي ، منذ اليوم الذي وحدث نفسي فيه
امام حكومة سورية ، وقد قمت : المشكلة هي هذه ، وليس من السهل حلها
بل ان ذلك يتطلب نية طيبة ومعاونة بقلعة ، تولد الثقة في نفوس السوريين وفي
مختلف العناصر الاحنية .

ويمكنني بعد هذه المحادثات التميدية ، أن أقول : ان تطور القضية السورية
قد دخل اليوم في دور مرمي ، وفي نيتي بعد رجوعي الى سوريا ان اعود الى
هذه المحادثات لاصل الى القاية المتوخاة .

وهذه هي المرحلة الاولى ، التي كان من واعي أن نطالعكم عليها بدقة
وحلا .

وفي ودي ان اكمل هذه الايضاحات ، بشأن المعاهدة قائلاً : انه بما أن
التطور قد تم في احدي البلاد المجاورة ، فمن واحنا ان تفكر بحال نهائي لسوريا
وان نهي لها هذا الحال .

امامنا مثل سني ١٩٣٠ و ١٩٣٢ فاننا بتجديدنا للحالة ، كما ستكون يوم
انتهاء الانتداب ، يجب ان نعين في الوقت ذاته ما يجب علينا بذله من الجهد للبلوغ
الى هذه القاية ضمن الشروط الاكثر ملاءمة .

فن الضروري اذاً — وهذه هي المهمة المزروحة ، التي انوي مجابتها عند
عودتي الى دمشق — أن نحدد من الآن بعقد معاهدة للحالة التي ستكون
عند نهاية الانتداب وان نوضح في الوقت نفسه ، برنامج و مراحل تطور
التشكيلات الحالية في مختلف الامور ، التي لا زال نطلب تعاوناً نشيطاً مشجعاً

بروح الثقة بين الحكومة السورية والدولة العثمانية ، لأننا نحبون الشروط التي
يقرتها عليها دخول سوريا في جمعية الأمم . وهذا لأننا من الوجهة الخارجية
أو الوجهة الدولية مع مراعاة المبادئ العامة ، التي منها جمعية الأمم ، لأننا
إنها - نظام الانتداب .

وفي ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ استمع أعضاء الكتلة الوطنية في مؤتمر عقده
في الشهباء ، وحضر مؤتمره وفد من الشباب المثقف ، واجتمعوا حول قائم
الأناسي وإبراهيم هنانو ، وأدلى بخطابهم من المستقبل ، ثم عدوا واستمر المقامرون
في أعمالهم أكثر من أسبوع ، وهم يدرسون البيان ومدلولات الاخوة ومرامهم
البعيدة ، وأخيراً اتفق رؤسهم على خطة تديرين الذين دعوا للوزارة ، وهما السيد
جميل مردم والسيد مطهر أرسلان ، لينتلا الوطنيين في المفاوضة ، وأذاعوا البيان
الذي اقروا بإعطائهم الناس على مصيرهم .

أما الملاحظات في البيان ، وما دار من أسئلة وأجوبة ، فسوف لا أذكرها
لأنها وردت في كتابي ، الرد على ياسر يونس ، الذي نشره في كتاب في تريب
١٦ شباط سنة ١٩٣٣ ، فراجع .

٩٦ - البيان الذي أدلت الكتلة الوطنية على الشعب الكردي .

دعني أذكر البيان الذي أقره المجلس السامي أمام لجنة الانتداب في
جنيف ١٩٣٢ ، كاتبون الأول سنة ١٩٣٢ الماضي ، عرفت الكتلة الوطنية اجتماعاً في
طلب للنهوض في الأحوال الخائفة الدفينة التي تواجهها الأمة . وبعد أن نظر
المجتمعون في مقامين هذا البيان مع ما تقدمه من التقارير والتصورات الرسمية
ومفورات الكتلة الوطنية وبياناتها السابقة ، واستمعوا آراء معكزي الشعب
السوري الحريصين على مصالحه وحقوقه ، رأوا أن يعلنوا الشعب الكردي في الداخل
والساحل تمسكهم بكن البلاد القائمة على أساس الوحدة ضمن سيادة قومية واحدة ،
وأن كل معاهدة أو مفاوضة لعقد معاهدة تحالف مع فرنسا غير قائمة على هذه
الأسس لا تكون حذرة بأقوال .

وقالوا بأن بيانات الحائب الامرنسي في جنيف ، وان كانت تتضمن بعض الاعترافات السورية بحقها لازالة الانتداب المفروض عليها وكفاتها لحياة الحرية والاستقلال ، فانها من جهة الوحدة التي هي من دعامة الاستقلال وركنه الاصيل ليس فيها ما يأتلف وعوامل الثقة ، التي هي بأشد الحاجة اليها في مطلع هذه البيانات لتأمين الاستثمار في العمل .

وان الكتلة الوطنية تعتبر بيانات الحائب الفرنسي امام لجنة الانتدابات ، لا تعيد الامة بنية ، وان الجانب السوري من رجال الكتلة الوطنية ، لا يشرع بالمفاوضة لمقد معاهدة الابد التثبت من تحقيق الوحدة ، وقبول المفاوضة على اساسها . وسترفع الكتلة الوطنية (١) الى جمعية الأمم تقريراً مفصلاً يتضمن ملاحظاتها ، على تصريحات المفوض السامي ، وبالوقت نفسه تشير على احتفاظها بالاشراف على سير الامور في تحقيق رغائب الامة .

وبعد الانتهاء من وضع البيان وتتممه ، انفض المؤتمر وتناولت موضوعه الجرائد باهتمام وناقشته وحدث ما ورد فيه من تحديد الاسس ، التي يجب ان يسير عليها المفاوض السوري ، وان لا يبدأ قبل التثبت من أمر الوحدة .

اما السلطة الفرنسية ، فقد ارتبكت وتغيرت في موقفها ، وبدلاً من ان تعمل بالمفاوضة على اساس الوحدة وتزعج الى رأي صريح ، عمدت الى السكوت والنسيب ، وذهب التمسيد يقضي لوقته في حل مسائل لبنان ، وشتره في المنزهات بين الروائي والرويان ، وبعد المدة لمفاجأة الحكومة السورية والمجلس النيابي بمحدث كان يمينه . ولا طال المهد وقرب وقت دعوة المجلس واجتماعه ،

(١) كلفت الكتلة بوضع التقرير ، فوضت كتابي الرد على بيانات المفوض السامي بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ وترجمته الى الانجليزية ، ترجمه لي السيد احمد الانطاكي ، وارسلته الى اعضاء عصبة الأمم ، وإلى اعضاء لجنة الانتدابات وإلى وزراء خارجية الدول الغربية والدول الشرقية ، وإلى اعضاء المجلس النيابي الفرنسي ، ومجلس شيوخ فرنسا ، وإلى رؤساء احزابها وإلى صحفها .

تحرك الرأي العام ، وقلق المعرفة ما جرى في المفاوضات ، وبدأ يتساءل هل
توصل المفاوض السوري الى تحقيق الميثاق ؟ وهل الحكومة الفرنسية أصبحت
مستعدة لمقعد المعاهدة على أساس الوحدة ، وما تاله العراق من حقوق
وسيادة ؟ وهل يشن المفوض السامي مواد المعاهدة وملاحقها ، وقرر متى يدخل
سورية في عصبة الأمم ؟ أو الوزارة ردت بما قدم اليها المفوض السامي ورحمت
بمخفي حين ؟

كل هذه الاسئلة وما شابهها كانت تساور النفوس ، وتدفع الاسن والافانم
الى الاعراب عن رأيها حديثاً في المجتمعات ، وكتابة في الجرائد ، وخطباً في
الاندية وعلى المنابر ، وأحياناً كانت الاحتجاجات ترسل لمهاجمة الوزارة وتقوية
المعارضة ، لأن تصريحات المريد كما رأيت ، لم تكن صريحة ، ولا يصح
السكوت عنها .

فلقد ذكر بأنه وضع مخططاً ما يقتضيه تطور الاشتداد وعقد المعاهدة ،
ومعناه انه افهم الشرط التي تعدها الدولة المتبعة لقاء انتدابها ، والسبب التي
يقتضها دور الانتقال ، والصلوات اللازمة لتسليم مواد المعاهدة ، أثناء الدور
المذكور ، وانه حدد الطرق والوسائل المؤدية الى القاية والاستعدادات اللازمة
للحكومة لممارسة حزم من السيادة في الوقت الحاضر ، وبين له انه اذا اصطدم
غداً ، والعناصر الوطنية بصعوبات طافية لم يظنوها ظن نف في الطريق ، ان
سوف يستمر في سيره حسب قوله : ومعه أو بدونكم سوف اقم مهمتي ،
وامهي التطورات اللازمة لانها الاشتداد ، وسكنت عن الوحدة قسداً ولاأمر
في نفسه ، ولم يذكر قضية المصالح المشتركة ولا غيرها من القضايا الهامة .

٩٧ - عجمي - المريد الى دمشق

وقبل أن يجتمع المجلس بعشرين يوماً ، جاء يونسو الى دمشق ، وبأشهر
عذاكراته مع الوزارة بصورة استطلاعية ، أي كان يسأل الوزارة عن آرائها
في المواد المهيئة للمعاهدة وملاحقها ، ويسمع منها ويبدلي لها ببعض الآراء من
عنده . وكان المسبل أن اسس المعاهدة ، سوف لا يخرج معاهدة عن العراق ، بما فيها

الوحدة السورية ، ولذا لم يصر الزوربان على رؤية مواد المعاهدة . بل اتينا
بالملاحق التي هي التفسير أو التكميل لها . ومع اصرارها على هذا كل شيء ، أو
الانتمائها ، كان يونسو ضيقاً بالصرخة ، ولم يقدم لها شيئاً مكتوباً ، وكانت
الحادثات تجري من قبيل المذاكرة والاستطلاع في المسائل المالية ، والحربية ،
والقضائية فقط .

وأما قضية الوحدة ، فلم يتعرض لها لا بقول ولا رد . وبعبارة أصح لم
يتأ أن يأتي على ذكرها . وهذا ما دعى رجال الكتلة الى الاصرار على المطالبة
بها . فكان براوغ ويقول لتركها الى وقت التطبيق ، أو الى دور الانقضاء ،
ونحن لا نوافق . الى أن قال يوماً : إنه لا يستطیع اعتناء وعد بها ، وإذا
أصررتم على طلبها انضمتم المعاهدة .

والقريب أن يونسو كان يعلم ما قررنا بحلب ، وبعد أن المورين لا يرضون
عن المطالبة بالوحدة بديلاً ، ولا يقبلون أي حل بدونها ، ومع هذا التحجج الى
وسائل عديدة ، ليحصل سكان جبل السروز ، وسكان بلاد العلويين على طلب
الانفصال تبريراً لمطالبته ، لما نال يقينه إلا عن طريق الخرائض التي كتبها
انصار الانتداب وسددها ، وتناولوا منه المال مكافأة على حياتهم .

ونفاهر منه راسر عن تأجيل المعاهدة . ونقل البحث عن الوحدة الى
فرنسا لعل وزارة الخارجية تقره على اعتنائها . وادعى انه يضيف على طلبات
المورين ، ولكن الاستعجال بسبب الحرمان ، ولو كان صادقاً لما سوف ، ولا
هيا معدات الانتخابات ، ولا تمت بتقاريره الى وزارة الخارجية ، يعلها بخبائثه
الحديثة . ويوصيها بالدوام على سياسته التي اقرنها .

وكان بعد الوزارة بأن آمال المورين سوف تتحقق فتتمسك بالكراسي ،
وزداد الهجوم عليها ، وبتخرج موقف الوزيرين ، الى ان قرب وقت اجتماع
المجلس النيابي ، والكتلة الوطنية لم تبين من المذكرات والحادثات ما يحملها
على الاعتقاد بان التماهي في التجربة يؤدي الى نتيجة مرضية ، فطلبت من

الوزراء التخلي عن الحكم ، لأن وجودها كان غاية سياسية ، ولم يكن لأهل
النصب ، فاضطروا الى مراجعة العهد سائياً ، وإقامة الطلب فاقترح عليها ، أنه
يقبل بمقدار المعاهدة على أساس استقلال سورية كما هي ، ويرضى بتسليم الحكم
الى الوطنيين وحل المجلس النيابي ، وعلى هذا الأساس فقط يتفق . . ولكن
الوزراء لم يقبلوا باقتراحه .

وفي ٥ نيسان سنة ١٩٣٣ ، عقدت الكتلة الوطنية مؤتمراً في دمشق ،
ودرس الموقف وما وصلت اليه سياسة التقاطع ، وكانت نحو المدينة مكبراً .
والمشاغبات تملاً شوارعها ، والرجال المنفلتون في الخلل السياسي منفذين الى
ممسكون ، والاحزاب تتطاحن ، كحزب الشباب المثقف ، وحزب العمال
القومي ، وحزب الوحدة العربية ، وحزب الملكية ، وحزب القواعد ، وحزب
الاصلاحيين ، وحزب الميثاق ، وحزب الاستقلال ، وحزب المجاهدين ، وحزب
الحزب الوطني . وحزب الوحي ، وحزب الشيخ تاج الدين ، وحزب الانقاذ ، الذي
نشر في ما يلي بيانه لتسودج لوطيته وموقفه وموقف هذه الاحزاب ، التي كانت
تخارب والكتلة الوطنية ، وتناصر الانداب :

بيان

من حزب الانقاذ

الى الامة السورية الكريمة

أيها الامة الكريمة :

في جو مكفر من الحوادث والغلاقل في اوربوا والشرق ، وقفت فرنسا
تجاهه الاوضاع والحالات الصعبة المضطربة القائمة في البلاد السورية ، بفكر
ناضج واعصاب هادئة . لايجاد مخرج لهذه البلاد كما ينتظرها من مفاوضات قد

تؤدي بجميع مقدراتها ، الى ايدي الفتح ، غير المبين ، فيها اذا وقعت الحرب العالمية ، لا سمح الله .

الحكم الوطني :

وقد كان لمدة خلت ، تدبر الحكم في سوريا فئة من رجال عرفت بيزمها البقيضة وطموحها لمنعة الحكم والاستثمار بها ، وقد اتيج لها ما أرادت بفضل حسن نوايا الدولة الافرنسية ، وسار رجالها شوطاً طويلاً في الحكم ، باماء سموه وطنياً ، ولكنهم لم يبرهنوا عن مقدراتهم فيما أدّوه على عتقهم من مسؤوليات أمام الضمير والوحدان والاخلاص والتاريخ ، كما انهم لم يبرهنوا يوماً ما عن حسن نواياهم في تسيير دفة الحكم ، لحفظ كيان البلاد وتأمين استقلالها وعزتها القومية ، فسادت الفوضى جميع النواحي ، واهينت بذلك الكرامات والكفاءات وطلعت بذلك المنافع الخاصة والالانية والاستثمار وحسب الذات ، وكافة هذه المترادفات التي اخترعها الشيطان يوم قال للمنة الالهية : انا خير منه خلقتني من طين وخلقتني من نار ، فكانوا دخاناً لا ناراً ولا نوراً ، مما جعل الامنياً عاماً شاملاً ، حتى اشتدت المنعة فظهرت في البلاد حركة ترمي الى ثورة نفسية لا خير ولا سلام فيها ، ومن البديهي أن تنادي الامة وتستغيث بالدولة المنتدبة ان تثبت وجودها لانقاذ البلاد .

في منطقة الملوين :

وهل يمكن للمرء أن يرى بين راضية ما وقع في منطقة الملوين الان ذاك الحكم البائد ، ويتجاهل ما ساد في هذه المنطقة ؟ فكانت عصابات وكانت آلهة وكانت منازعات وزعامات ، حتى قام الزعماء بطلب النجدة من السلطة الافرنسية لوضع حد لتلك المآسي الحقيقة بهم ، ولو لم تحف السلطة المنتدبة الى نجدتهم رأينا ما يفجئنا في اينانا ورجائنا .

في الجزيرة :

وأما في الجزيرة فقد كانت مصيبتنا ادعى وأمر . فوضى ، شغب ، فساد

كبير ، عناصر غمرت البلاد من ادناها الى اقصاها شر مستطير . وهذا ما أثار النفوس واعمى الابصار . الى أن آتت النتيجة الى الاعتداء على موظفي الدولة وخطف المحافظين واخلط من كرامتهم ، فقتلت بذلك هيئة الحكومة واضمحلت شوكتها ، وتعدت النفوس حتى على رجال الأمن أنفسهم ، وما ذلك الا للمحافظة على كيانها في عقر دارها . ولولا أن تدخل الجيش الافرنسي ، لما عاد الأمن الى نصابه .

في جبل الدروز :

هذا الجبل الائم الذي يملئ متفانياً في سبيل الصالح العام ، وضحي ويضحي ل حفظ كيانه فد اهبت كرامته وكرامة زعمائه ، ونظمت الدسائس حوله . وارسل رجال من دمشق لخلق الشغب والاحلال للأمن في ربوعه الآمنة الواعدة ، الى ان سبل صبره وانحدر بأجمعه الى فرنسا طالباً عطفها وتدخلها . فعلى من تقع مسؤولية هذه الوقائع يا ترى ؟

في جبل الانكراد :

وأما في جبل الانكراد ، فقد اضطر وارعرهم ومحاوهم بفضل تلك السياسة الخرفاء . الى ركوب رؤوسهم واقيام ثورة جالحة دامية . قتل فيها الكثيرون . وما تثبت تلك الحوادث الدامية المؤسفة ، الا بقتوبين وتحريض اولئك الذين ادعوا الامانة والاخلاص للوطن ، ولو لم يتدخل الجيش الفرنسي في تلك الفتنة الشمواء لأمت على ما بقي في النفوس ، ولرأينا نتيجة لا يحمد فيها أحهل الناس علماً في السياسة والادارة .

الاحداث الملتنة :

وبعد هذا كله ، نرى من الانصاف والحق أن نطلب وجوب اعلان الاحداث الاخيرة في البلاد ، سيما بعد أن وقف البرلمان السوري موقفه المعلوم . واصدر قراراته الاخيرة بمجردة من الحكمة والعقل والمرونة السياسية ، وعدم الاعتراف

بما يزيد السلطة المتدنية من المحافظة على سوريا والرغبة في اتباع سياسة
سلبية لم تحسن الامة من ثمارها سوى التصرص لاختطار لا تحلها خافية على أحد ،
وجبال هذه الحالات جميعها ، كان لا بد لسلطات القومية التي أخذت على عاتقها
بحوجب صك الانتداب تأمين حقوق وراحة الامة السورية بكاملها ، أن تظن
هذه الاحداث الجديدة التي تتفق مع تلك التهدات المقطوعة ، وهي ولا شك
احداث موفقة بعينها ان شاء الله فرج قريب ، يولد دعائم الحكم الوطني في
البلاد ، وذلك بالرجوع الى عقد معاهدة جديدة ، تتفق مع اماني البلاد ووعباتها
السابقة والحاضرة ، كما ورد في بيانات المفوض السامي المسيو غرييليو والمرتكزة
في اساسها على تعديلات حكومة بارز .

حزب الانقاذ :

وهذا هو حزب الانقاذ الذي أخذ على عاتقه ابعاد الامة الى هدمها
السامي بطرق واساليب الخفية معقبة . يقدم اليكم ما يراه على وضع كل ما مر
ذكره ، ان ما جاء في بيان الكتلة الوطنية الاحمر ما هو الا ضرب جديد من
ضروب السياسة القبيحة البائسة التي لا توصل البلاد الى ناحية عملية ، ولا الى
ما نرجوه من حرية واستقرار .

لحزب الانقاذ ايضاً يرى نفسه امام امر واقع مخوف بكثير من الاحطار
لا بد من الاعتراف به وارشاد الامة السورية الى التسراط المستقيم الذي يجعلها
في نجوة من هابيك الاحطار سواء من احاصر أو المستقبل .

وهو سيمثل دائماً وادماً في سبيل تعزيز كيانها ، والاحذ بيدها لما فيه
خيرها وفلاحها . ولهذا جميعه فقد اتخذ الحزب عدته للحماية اولئك الذين يريدون
بالوطن شراً بقوة وحزم . تدليل كل عقبة تقف امامه في سبيل عرضه السامي
المنشود . فويل لكل هاز مشاء بدم ، وويل لكل معتد اثم ، والله من
وراء القصد .

حلب في ١٥ تموز سنة ١٩٣٩

رئيس حزب الانقاذ

توفيق غريب

امين السر العام

مصطفى خلوصي الحلبي

وبعد هذا البيان انحلت الأحزاب ، قرر فائل بالنظام والاستمرار ، ومن قائل بالرفض والاعتزال ، ومن مباحث الثورات ، متناً إلى إمام الخميني فينبأ هو وأخوانه مكانهم ، ومن متظاهر بالخشية ، معج من أشد انتصار الرجعية ، ومن داع إلى الوحدة العربية ولا يهتم بالفرقة ، ومن مطالب بالنظام الملكي لانجلاء الثقلين سوريا والعراق ، ومن مخاض يسمى مع العربيين تعيين النسيب تلج الدين ، ومن حواسيس يتظاهرون بالاعتزال ليحلوا الاحبار الى اسياده .

والحاصل ان شئني كانت في تحزب لا يوجد ، وانشفاف لا يعرف ، وكان من اخواننا المقاترين من ستم الشيوع ومصل الاعتزال ، وبعضهم كره التعاون ونادى بالعودة الى سياسة المقاومة ، والبعض رأى من الحكمة ترك الحكم ، وقد فضل الدوام والبقاء في اورارة . لأن الحكم من شأنه منزع الأندي الاثيمة ان تمتد الى مرافقة القوميين على ما سفون ، وآخر كان يدعي أن وجود الوطنيين في مقاعد الحكم لا يحدى نقماً ولا يدفع سرراً وهو مضطرب لظالمهم ، ومهم من احتج وطلب فاء باب النظام مفتوحاً ، يسهل على الوريرين إيجاد الطريق دون اضافة الكلفة الوطنية واقاص نعالها ، واخيراً قر رأي المؤتمرين على الاستفتاء ، واعتزال الوطنيين الوزارة والمجلس .

وفي ١٩ نيسان سنة ١٩٧٣ قدم مردم ورسلان استفتاءها الى رئيس الجمهورية ، ولم يذكر في الاسباب من تحدث الأثر المقلوب ، ولكن التنب تقبل خروجها بقبول حسن ، وحملها عنه خروجها من قصر الحكومة على الاكف ، ونادى بحمايتها وحياة الكتلة والزعما . وسارت اجموع المعتشدة تحمّلها حتى اوسلها الى بيتها .

وفي اليوم التالي ، سارت المظاهرات في شوارع البلد من كل صوب ، ووقعت الاحياء الى نزل امية . حيث كانت الزعيم هنا وأخوانه مقيمين ، وعرضت تغديرها واشتائها للعمل الذي اقدمت عليه الكتلة . وبعد ايام فلال عاد ابراهيم هنا الى حلب مع اخوانه ، وهذا آخر السياسي وانتهت المشاغبات .

أما يونسو فقد وقع الاستعفاء لديه موقع الترابية والدهشة ، وامتنع عن الكلام خمس عشرة دقيقة ، ومثله جرى لبقية الموظفين الفرنسيين ، ظناً منهم أن رجال الكتلة الوطنية يشكون بالناصب ، ولو بدى لهم الضرر من وجودهم فيها ، ولم يدركوا - ولسوء حظهم - أن المبادئ عندنا هي فوق كل مطلب ، وأشرف من كل منصب .

ووقع اعتزال الوزيرين في خارج البلاد موقفاً حسناً ، ولهجت الصحف العربية في مصر وفلسطين والعراق والمهجر بالثناء عليها والاعجاب بموقفها ، ولولا تصريح جميل مردم فيما بعد ، ممللاً أسباب تركه الحكم : بأنه زل عند رغبة اخوانه ، لكان تركه المنصب كافياً لاستعادة مركزه الذي كاد يفقده بقبوله الوزارة في حكومة رؤسها حتى المظم .

٩٨ - تأليف الوزارة بعد استقالة الوزيرين مردم ورسلا :

وبعد استقالة الوزيرين ، أعاد المفوض السامي تأليف الوزارة ، فاختار حتى المظم للرئاسة والداخلية ، ومشاكر الشيباني المالية ، والحاج محمد الأطهني للزراعة والشيخ سليمان الجوخدار للمدلية ، وسلميم جنترت للاشتغال العامة والمارف .

وكان قبل تأليفها استشار آخري من غير الوطنيين . فلم يقبل أحد بعدما ما رفض الوطنيون العمل فيها .

أما الشيباني ورفقاؤه . فقد نهضوا على قبولها دون قيد ولا شرط ، وتوسلوا لأجلها المستشارين الفرنسيين .

٩٩ - يونسو وسياسته ، وماذا أراد من تأليف هذه الوزارة :

ومن المؤكد أن يونسو أراد أن يبقى البلاد بوجود هؤلاء الأشخاص في مناصب السولة ، ويسلطهم على خصومه الذين لم يدعوا لأوامره ولم يخدموا اسمهم بوعوده الخلابه .

اختار حتى العظم وهو الفرنسي سياسته المستسلم بأجرائه ، واختار الشهابي وهو المعروف أيام الاتحاديين ، وأيام الداماد بأعماله وقسطه ، واختار محمد الاطهلي وهو الحريص على جمع المال والعمل لمصلحة الفرنسيين . ما داموا بجانب استقلال الاسكندرون ، واختار الشيخ سليمان الخوخة دار وهو الذي اخرج من عضوية محكمة التمييز ، لأن هنالك ست عشرة مادة قانونية تدبى وتدل على عدم نزاهته ، واختار سليم جنبرت وهو رجل محدود التفكير ، سليم الطوبى ، قليل العلم ، عاجز عن التدبير ، سالم لا يقاوم فذل باختياره هؤلاء مرة أخرى على أنه لا يود العمل مع الأقوياء في عقيدتهم وشعبيهم ، الزهبيين في سيرتهم ومامضهم ، فهل اصاب في هذه السياسة ، وهل يستطيع زويش الوطنيون بمثل هذه الوزارة ؟ وهل قوله معكم وبدونكم تنجح لحد الحركة الوطنية ، ومقاومة الممارسة التي استسلمت لها قلوب الشعب ؟!!

يستند البعض أن يونسو كان خير فرنسي جاء الى سوريا أيام الانتداب ، وخير سياسي فهم روح السياسيين وعرف حاجاتهم وشكاياتهم ، ويقولون لو اتبع له البقاء مدة طويلة ، واطلقت وزارة الخارجية بدمه كما يريد ويرى لخدم سوريا وحقق آمال السوريين ؟

اني لا أفر لهم بصحة رأيهم ، اذ لو سألهم الدليل وارادوا البحث في جميع السنين التي قضاها بيننا ، والمراحل التي حطاهما ، لما وجدوا عملاً يتخذ كدليل يقنعك بانهم في دعواهم على صواب !

أما أنا فأقول ان يونسو كان ضعيف الرأي ، قليل التدبير ، اعتمد على قوة فرنسا وحشها ومالها ، ولم يبتد على ذكائه وفأذ بصره ، وتطور الزمن ولم يأخذ بمبدأ ضرورة التمجيد لافهام المسؤولين حقيقة الموقف والحوادث عن الاخطاء قبل استفعالها .

لقد كان موظفاً يحرص على البقاء في سوريا ، ويحرص على اشباع بطنه ، واملاء جيبه ، شأن كل موظف فرنسي مرفأ في سوريا .

وكان كثير التردد ، وكثير المحاولات ، والمداولات ، كثير المباحثات ،
بدل في أيامه خمس مرات املاء سره ، واربعة مرات مداولته ، والى عدة
حكومات محلية ، لم يكن اعضاؤها متجانسين في اعمالهم ، وليسوا من صميم أهل
البلاد ورجالها المعروفين ، يستعين بهم على قضاء الامور .

وكان علاجه الوحيد في مداواة الاوضاع الحاضرة ، التطويل ، والتسويق ،
والتحذير ، وهي وسائل الجهل ، ومبتكرات السف . نظامه بالمطع على امانتي
الامة . ولم يحجبه عن حرف القانون ومخافة الدستور ، لأنه أمر بالمخافة ونقض
ما بدأ به . فلم يكن عبداً للوظيفة وحريصاً على البقاء في منصبه ، لاستغلال
وحفظ كرامته .

وإذا قلنا انه أراد المدخل غير فرنسا وجزيرة سوريا ، ولكن وزارة الخارجية
الفرنسية رمت له الخط ، خلاف ما كان يفتكر ويعتقد ، فاضطر لتنفيذ أوامرها
وهو ليس مسؤولاً عنها ولا عن نتائجها . قلنا هذا هو دليلنا على انه يقول ولا
يفعل ، وينفذ ولا رأي له . اذن فهو مسير لا غير ، ومن كان مسيراً لا يصلح
للقيادة ، ومماثلة الشاكي .

ولو انه أبان الحقيقة ، ورسم الخطة الصحيحة ، وبين الداء الواقع بمفرد
وفرس وتمحيص وعلم ، ولو انه طهر الخمر من الدسائس ، واختار للتعاون الصالحين ،
واحكم الادارة والتدبير ، لآمننا بحسن نيته ، وقلنا إن وزارة الخارجية هي المسؤولة
عن اعماله .

ولكن كيف لا نقول عنه عاجز الرأي ، وهذه بياناته وتعليقاته لاعماله .
وهذه مراحله واحراءاته ؟

كيف لا نتفقد بسوء نيته وقرر بفشله . وقد اصطدم مع الوطنيين لا مرة
واحدة بل مرات ، في سنة ١٩٢٦ ، وفي سنة ١٩٢٨ ، وفي سنة ١٩٣٣ ، ولم
ينجح مرة واحدة ؟

كيف لا نشك بزراعته ، وهذه الروائع الكريمة ، روائع الرشيد ، وسوء الاستعمال ، وكثرة النفقات ، نهب من المصالح المشتركة ، ودوائر المفوضية ، ودوائر الحكومات المحلية !!!

وما هذه الهدايا التي ترسل اليه ، وهو يرسلها الى المراجع العليا ، والشيخ تاج ، والشركات ذات الامتياز تساهم بنفقاتها على حساب الدولة !!!
وقبل أن نختم دوره ، نبحث عن الوزارة السورية ووزارة النكابة ، وما جرى في المجلس النيابي :

المرحلة الخامسة

« مرحلة النكابة »

١٠٠ - المرحلة الخامسة ، مرحلة النكابة :

ذكرنا فيما سبق ، أسماء أعضاء الوزارة التي تألفت نكابة بالوطنيين ، وجنا الفأنة من تأليفها ، أما الآن فنسبين أعمالها :

ابتدأت وزارة النكابة أعمالها ، بدعوة المجلس النيابي الى الاجتماع في ٩ أيار سنة ١٩٣٣ .

وحريراً على المادة ، احتلت احتواء القرونية المدينة ، واحاط الدرك ببناية المجلس ، ووزعت وحدات قوى الامن على منافذ الطرقات ، واقتصر رجال الشرطة والتعوي في المتعطفات ، يمتنون المارة ، ونسبت المدافع والرشاشات في شكل مكان خوفاً من المظاهرات . ولما حان وقت الاجتماع ، أقبل النواب كلهم ، ما خلا نواب الكتلة الوطنية ، الذين لم يحضروا استنكافاً واحتجاجاً وتضامناً مع سكان المدن الذين اضربوا يوم الافتتاح ، وحلّس كل نائب في مكانه ، وافتتحت الجلسة برئاسة ابن بركات ، وبحضور رئيس الحكومة حقي المظم وأحواته الوزراء ، وكان الحاضرون ٢٥ نائباً والحاضرون ٦٩ . وبعد أن قرئت الاسماء وقف حقي المظم وألقى البيان الوزاري . ثم ختمت الجلسة على أن يجتمع النواب صباح يوم الخميس المناقشة .

أما البيان، فنشره مع وقائع الجلسة كما جاء في جريدة الأيام عدد ١٣٦٦ .

١٠١ - بيان وزارة حقي المظم في ٩ أيار سنة ١٩٣٣ :

ثم صدر رئيس الوزارة المتبر غير متأفل ، ووضع على عينيه « البينوكل »
وبلا البيان الوزاري بلهجة الخطاية المروفة ، وهذا نص البيان :

أيها السادة :

إن الحكومة التي تقدم اليكم اليوم ، غلة حق العظم بقل مهنتها ، ورغب
في أن تفرح امامكم فوراً بمزمها على بذل كل ما في وسعها لتذليل الصعوبات المادية
والعنوية التي اوجدتها الظروف السياسية والازمات الاقتصادية والمالية في هذه
البلاد ، كما في سواها من البلاد الاخرى .

إننا سنعمل بدون كلل في سبيل تقرر السكون وتأمين الحلول التي
تقشدها الامة الكريمة فما يتعلق بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وستواصل الحكومة جهودها لايصال بلادنا نحو الاستقلال والسيادة وانها .
الاشدات وذلك منذ معاهدة محمد الملائق المعلقة بين فرنسا وسوريا .

وهذه الحكومة ستابع المفاوضات . حاملة نصب اعينها وتحقيق الاماني
القومية وبصورة خاصة منها الوحدة السورية .

ومن جهة اخرى . ان تشييط المبدلات التجارية والعمل هو خير مرمى
لتشده ونأمل التوصل اليه بسمي تدريجي منتظم ، وستتخذ التدابير الآتية الى
القيام بالتوفيرات المستطاعة التي من شأنها تثبيت حالة المالية العامة وتوطيد دعائمها
مراعين في ذلك مقدرة المكلفين على تأدية الضرائب والتكاليف .

وهذه الوسيلة . تكون قد ضاعفت الثقة التي تمتع بها بلادنا بتوسيع دائرة
المشاريع الوطنية من زراعية وصناعية .

والاصلاح الوضع الاقتصادي في سورية . سنتم حكومتنا بالعمل على إيجاد
وسائل من شأنها تحقيق المطالب المطلقة بالأمور التجارية ، التي طالما ادل بها
أرباب العلاقات . . فضلاً عن ذلك فإن حكومتنا ستقوم بأحداث تشكيلات
لأجل تنفيذ الرغبة الاقتصادية والمصائب التجارية والزراعية والصناعية .
وستقوم الحكومة بالاصلاح اتمثالي وانشيري . لتكون حقوق الرعية
مضمونة والعدالة موزعة بين الناس .

وهذه الحكومة سنتم بحمل المرد الأخير من أبناء السلام يتمتعون
بشرائط المكارف والصحة العامة . كما أنها سنتم أيضاً بوضع تدابير على أساس
الامركزية من شأنها تشييط العمل الإداري . وتنفيذ رنث الأهليين وتحقيق
طلباتهم بصورة سريعة دون أن تن تلك التدابير كيان الدولة الاساسي .

ومن رنامج الحكومة أيضاً تنظيم شروط العمل في دوائر الدولة ليتمكن
الموظفون من استثمار جهودهم واقتطافها بصورة مشروعة عادلة . وهذه التدابير
ستضمن لهم مستقبل ضالهم ؛ ولقاء ذلك فإن الحكومة تطلب الى
موظفيها واجباً ازمائياً ، ألا وهو حصر جهودهم بالقيام بمهام وظائفهم ، مفرمين
جانب الاخلاص والسكون جالسين نصب أعينهم حسن الخدمة . وفي إغاثتها على
هذه الصورة . يكون قد احترم ككل منهم الواجبات المترتبة عليه وقام بها
احسن اقيام .

وتأميناً للصحة العامة ستصرف الحكومة بسلطة رشيدة فتحمل القانون
مطاعاً ومتبعاً ، والخيرة الشخصية مصوبة ومضمونة ، مراعية حقوق الاقليات
بعدل وانصاف .

هذا هو بجمال البرنامج الذي ترى الحكومة السير عليه بالاتفاق مع مجلسكم
الموقر ، وهي تشرف بطلب الثقة من هذا المجلس العالي . لتتمكن من اقيام
بالمهام التي تحملها إياها الظروف الاستثنائية الحاضرة تجاه الوطن العزيز . وما
سترونه من اعمال الحكومة ، زجو من الله أن يكون أكثر مما تسمعون ومن
الله التوفيق .
دمشق ٨ ايار ١٩٣٣

صحت عميق :

وعادر رئيس الوزارة منصة الخطبة فساد صحت عميق يتجه صحت القبور .
ثم وقف نوري المدرس ، وحس في تذن الشعباني القريب منه كلشين لم
يقينها أحد حسبنا انها امتصاص عن بعض نقاط البيان ، فوقف الشعباني وقال :
ان ما تفضل به حضرة الزميل نوري بك المدرس ، فيها يتعلق بالمحكومين
والمبعدين السياسيين كلام وجيه ، وان هذه القضية نصب عيني الحكومة ، وان
ما كان يشغل الحكومة السالفة يشغل هذه الحكومة ايضاً ، وكل شيء يأتي
في حينه .

لقد تلونا البيان الواردي ، وشرحنه فيه الاماني القومية اكثر مما شرحها
البيان السابق للحكومة السالفة . ولقد اخذت هذه الحكومة على عاتقها اكمال
البلاد الى سيادتها واستقلالها ووحدتها السورية .

ولا اريد أن اتكلم اكثر من البيان ، ولكي اعتقد انكم سترون من
اهمال الحكومة زيادة عما سمعتم الآن .

الرئيس - ندبني احفظ على التصويت بيان وزارتي بالاسماء . فتلا السكرتير
اسماء النواب فوافقوا جميعاً . وقال فاضل السود : « موافقين بالثنية » واستنكف
النائب حامد الخوجه ، ولما وصل اسم بركات وقف وقال :

انا كان موافق وتطلب من الوزارة عفو العام والوحدة السورية . بيان
وزارة جاء على الامة شبتين التي يطلبها واحد آفو آم وثاني وهذه سورية .
اذن باتفاق آراء الوزارة قبلت واحد مستنكف .

وتلا السكرتير عنمة مشروع قانون بشأن كرامتي الدراسة المجانية ،
فاحيل الى لجنة المعارف ، وتلي مشروع قانون درجات التليم العمومية فاحيل
ايضاً الى لجنة المعارف . فاحيل الى اللجنة المالية تقرير عن الاذنين ورواتبهم .

وسأل الرئيس عن أسماء النواب الذين تم نقل أصواتهم أثناء التصويت على الثقة ،
فوقف الشعباني وقال :

إن القانون يوجب لنا معشر الوزراء التصويت على الثقة ، حتى أن وزارة
بوانكاريه صوتت لنفسها ، ولكن المباشرة قد دعنا ألا نشترك نحن في التصويت
على الثقة ، لأننا نعتقد أن مجلسكم الموقر لن يتأخر عن منحنا الثقة ، ولما بذلك
الفخر ، والتي باسم الحكومة اشكر مجلسكم الموقر على هذه الثقة العالية التي
قلدتم بها اعتقادا .

ثم قال : إن هذه الحكومة متجاهلة متعفة متعددة على تحقيق آماني الأمة ،
كما جاء في بيانها .

الكيلاني - صرح لنا إنها دحقان ، شو هي آماني الأمة ؟

الشعباني - متحمساً - إن البيان واضح صريح ، ونحن لا نألم جهداً في
تحقيق آماني بلادنا آماني وثناء ، وقد يكون إيرامح البراري وفيه كلمة الاماني
القومية . وقد شرحنا الاماني القومية ، ونحن سيدها الآن وأملنا أننا نريد أن
نوصل البلاد الى استقلالها ، الى سيادتها ، الى وحدتها والكيلاني يصفق .

إننا نعهد الله ونعهدكم الناسوف لا نألم حرجاً لتحقيق برامحنا ، لتحقيق
بياننا ، لتحقيق آماني الأمة ، أيها السادة ، تصفيق من بعض النواب ، وفي
طلبههم هندية .

عنينة - يعود الى تلاوة سلامة الاوران والمقارير .

الزعبي - يطلب تلاوة التقارير بردها ودرجها في ضبط المسألة .

وقد حصل نقاش حول عدم المقتلة ، اشترك فيه الزعبي وعنينة والخالجي
والشعباني .

ثم طلب الشعباني أن يلفت مقام الرئاسة نظر اللجنة العدلية الاسراع في
وضع النظام الداخلي للمجلس ليتخلص من التبللة والقوضى ، هاجم رئيس اللجنة
منان نيازي :

— ان شاء الله عن قريب منحيو المجلس :

وطلب الزعي الى الحكومة وضع مشروع قانون بتمديد مدة العفو عن مكتومي النفوس ، الذي كان تقدم بعض النواب في الدورة الماضية بتقرير عنه .
الشعباني — سنقدم مشروعا كما طلب الاستاذ فارس بك .. ، (فارس الزعي الحوراني ماغيره) .

الزعي — الحكومة الموقرة انت بيانها وقالت انها ستعالج قضية الوحدة بالامركزية ، واني اعتقد ان كلمة الامركزية هي التي تحقق امني الامة والوحدة .
والايم — بادرة خير لفصل حوران عن دمشق . وهو المشروع الذي يسعى اليه الزعي ..

ثم تكلم عن الزراع والفقراء والجوع ، ودنا الوزراء الى الطواف في انحاء البلاد ليروا حالها .

الشعباني بصوت الساتي — يتكلم عن الفقراء والجانحين ، ويقول : ان الحكومة ليست بفاظلة عن هذا الامر ولكنها حديثة العهد تألفت منذ ايام ولا بد لها من مجال للعمل .

ثم تكلم نوري المدرس عن اللجان ، وقال : ان الوزراء يجب ان يكونوا من اعضائها ، فطلب الشعباني ان تجتمع اللجنة المالية والعدلية لانتخاب اعضاء حدد بدلا عن الوزراء .

هذه صورة معصرة عن اول جلسة المجلس الشباني ، الذي لم تعترف به البلاد . بل اغلقت مرافقها ودكاكينها ثلاثة ايام محتجة على امتناعه ووجوده .
ومنها تلم ان البيان الذي يحتوي على تحقيق الاماني القومية والوحدة السورية ، وتنشيط المبادلات التجارية ، وتوفير المال في مالية الدولة ، وتخفيف الضرائب ، وتوسيع المشاريع الوطنية الصناعية والزراعية ، وتحقيق المطالب التجارية ، واصلاح القضاء والتشريع وتصميم المعارف ، ووضع تدابير ادارية على اساس الامركزية ، وتنظيم شروط العمل في الدوائر ، وحمل القانون مطاعا ، وصيانة

الحرية الشخصية ورعاية حقوق الاقليات ، ، لم يكن الا وثيقة معكوسة واقوالاً
خالية ، لأن الذي يريد تحقيق الاماني والوحدة السورية الى آخر ما جاء في
البيان ، لا يسلك هذا الطريق الموح ، ولا يقبل هذا المنصب الذي رفضه
الوطنيون ، لأنه لا يحقق الاماني القومية ولا الوحدة ، ولأن الفرنسيين لو صدقوا
فيما تدعيه الوزارة باسمهم لأعلنوا ذلك ، وه الطريق الثاني الذي يأبى تحقيقها ،
وبأبى عقد المائدة على اساس .

أم يكن الفرنسيون هم اصحاب التحزبة ، واصحاب التفرقة ، واصحاب
التزوير ، واصحاب التنكيل والعظم ، فكيف يتفكرون عن عيهم الاستعمارية وعن
اساليبهم الانتزيلية ، ويأثمون بأمر الشماي والمابد والمظفر ؟

هل اصحابهم من أو جنون ، أو غبط عليهم عقل من السماء ، مادوا الى
الهدى ، أم سيطرت عليهم قوة خارقة أو قلعة فضطرتهم الى التحول والتبدل
وعلم انهم ، فأقروا البيان وما يحويه ، وشاهدوا على تنفيذ حيا بتحرير البلاد ،
واستقلالها واستقرارها . وحفظاً لحدودهم وشرفهم ومسؤوليتهم ١٩٢١

ان الواقع والمطلب يأبى ان علينا التسليم والتسليم ، والايام تهرعن لنا على
بطلان المدي وسحة الظلم والريبة . فلوزارة بعد احدها انقصة التزعت من
المجلس قراراً باعطائنا حق اصدار المراسيم التشريعية ، أي اصدار القرارات التي
لها صفة تشريعية ، على أن تطلع على المجلس فيما بعد ، واحذت منه الموافقة على
القائ. الديون التي للدولة على المزارعين ، واكثرها في عتق النواب الذين صدقوا
القرار ، كالديون البالغة ١٨ الف ليرة سورية في عتق نائب حلب ورئيس
بلديتها السيد غالب بك آل ابراهيم باشا . والاحدى عشرة الف ليرة سورية ،
التي في عتق نائب جبل سمعان عارف الخزار ، والديون التي في عتق غريم من
النواب والمحاسب التي لا تقل عن مليوني ليرة سورية . وكان بالإمكان تحصيلها
أو تحصيل القسم الاعظم منها . لبدعجز الميزانية أو لتخفيف الضرائب عن عائق
الزراع . ولكن شامت الوزارة ان ترشي النواب لتتال ثقتهم وتأخذ منهم الصلاحية
لاصدار القرارات التشريعية ففعلت ذلك ووافقتا النواب الاكارم .

وفي ١ حزيران سنة ١٩٣٣ بين كان المجلس متعقداً ، والنواب يتباحثون في الموافقة على اقتراحات السيد الشهباني وهو يدافع عنها بحماسة وحساسة ، تراشق معه بالكلام أحد النواب متهماً إياه بإضاعة أموال الخزينة ، فاحتد وثار ثأرته ، ثم صدقت الجزائية ، ولم يبحث النواب عن النفقات المستورة ولا عن الإيرادات المحجورة ، ولا احتسوا بالمكاف ، والتزارع والعاقع ، وضرورة التخفيف عن ما يصيبهم من الضرائب .

ثم توفقت الوزارة فقررت ثلاثة مشاريع ، الأول : إلغاء التصنيف الذي كان ضاماً للموظف حياته وتقدمه . وتعديل مائة الدولة بتقليل عدد الموظفين ٢٥ في المائة على أن يبدأ ملاحظة إلى التقاعد حسب من الأسباب القانونية . وتزويل الرواتب وأدم الوظائف بعضها في بعض أو إلغاؤها نهائياً . والثاني زيادة قسم من المندبات سنة ١٩٣٣ وتقصيص القسم الآخر . والثالث الزيادة في رسوم تعداد القم .

واحتد المجلس بدوره العادية ، بعد أن احتج الرئيس على هذه السرية الخائفة للقوانين ، ونحى عن كرسي الرئاسة ، ولكن ثم كل شيء كما يريد الحكومة ، لأن المجلس لم يكن فيه نواب يدافعون عن حق الشعب ، ولكن فيه نواب يدافعون عن مصالح أشخاصهم ، ويهينون بمناقبهم الخاصة ، ويقيمون أوامر سيادهم ، ولذا أتمت الدورة بالموافقة على ما ذكرناه ، وهو ما قدمته الحكومة ، وبعبارة أصبح ما أرادته السلطة الفرنسية ، وانصرف الأعضاء وقد قبضوا رواتبهم وقضوا اشتغالهم .

ولعلنا إذا درسنا مباحثات المجلس . وما جرى فيها من مهازل . فسلم مقدار الخنوع والامتثال ، الذي كان مستجوداً على الأعضاء . ونذكر حكمة اهتمام السلطة ببناء المجلس ، أو تعيين هذه الوزارة ، للاستقرار ورامها واشعوبه بوجودها .

أما المفوضية فكانت تعذرت وأردتها من المصالح المشتركة في تناقص . وأن زيادة الاعتمادات المخصصة لشرف من مبرانية الدولة الفرنسية مستحيل عليها .

بل المهم التناقص أيضاً، وإن تخفيض معاشات الدوائر الفرنسية، ونفقات دوائر الأمن العام والجيش السوري لا يمكن، فلا يبقى أمامها إلا الرجوع إلى تثبيت حصة الدولة السورية من الواردات المذكورة، وإعطاء الأمر إلى الوزارة بتزوم تخفيض مبرائنها على هذا الأساس، بشرط أن لا تفسد الحكومة معاشات الموظفين الفرنسيين، ولا معاشات قضاء المحاكم المختلطة ودوائر الأمن العام، التي هي تحت إدارتها.

ولما كانت الوزارة السابقة، رأت ضرورة تخفيض معاشات الموظفين السوريين والفرنسيين، واحتجت على تخصيصات الترك السيار، والأمن العام التي تبلغ ما يقرب من مليونين ونصف المليون ليرة سورية وطلبت تخفيضها، وهذا بالطبع لم توافق عليه المفوضية، فلما جاءت هذه الوزارة قبلت بالتخفيض، ولكن على حساب الموظف السوري والمأمورين السوريين، ورواتبهم التي لا تفي لحاجتهم الضرورية بالنظر لاحتياجاتها.

وكان على الحكومة أن ترحمهم، لأن عدد موظفي الدولة السورية مع الدرك والشرطة يبلغ ٧٩.٠٩٠ (١) يتناولون من صندوق الدولة ٤.٢٢٩.٠٣٨ ليرة سورية، ومن هؤلاء ٤٣١ موظفاً تتراوح رواتبهم بين الـ ١١٠ والـ ١٥٠ ليرة سورية شهرياً.

وإن مجموع ما يأخذونه يبلغ ٨٣٢.٧٣٤ ليرة سورية شهرياً، والباقي ٧٤٧٨ موظفاً تتراوح رواتبهم بين الـ ٩٠ و الـ ١٣ ليرة سورية، منهم ٢٦٤٣ موظفاً يتناولون راتباً شهرياً قدره ٣٨ ليرة سورية و ٩٣٦ موظفاً يتناولون ٣٧ ليرة سورية راتباً شهرياً و ٩٦٠ موظفاً يتناولون ٤٦ ليرة سورية راتباً شهرياً.

وبجانب هؤلاء الموظفين يوجد ٤١ حاكماً فرنسياً، يتناولون سنوياً ١٠٠ ألف ليرة سورية و ١٦ ضابطاً فرنسياً في الدرك يتناولون مثل هذا المقدار.

(١) لتلاحظ ما كان عليه عدد موظفي الدولة في عام ١٩٢٣ وما أصبح عليه العدد المذكور في عام ١٩٤٦.

ويبلغ مجموع ما يتناوله الموظفون الفرنسيون ، أصحاب الرواتب الضخمة مليوناً وزيادة ليرة سورية . فلماذا يجوز تسيق الموظفين السوريين ، وتخفيض ٢٥ في المائة من عددهم ورواتبهم ، ولا يجوز مثله على الموظفين الفرنسيين .

إن وزارة المالية لم يهملها سوى تلبية طلب المفوضية ، سواء في انقاص الميزانية وإجراء التيسير ، أم في قبول المعاهدة وتصديقها كما سيأتي البحث . وفي مقابلة ذلك نالت موافقتها على ترك العمل لها وعلى مسؤوليتها ، تنصرف في التيسير وفي غيره من أمور الدولة كما تريد ، وهذا ما كان . وسوف نذكر تفاصيله بعد أن نذكر لغاري ، أن المسيو بونسو في أثناء ذلك أصيب بعرض التهابي في عظم رجليه ، بقي من أحسنه طريح الفراش أكثر من شهر ثم شفي . وفي ٥ تموز سنة ١٩٣٣ سافر إلى باريس ، وسبغ إليها سبجي بركات ، ثم تبعها الشيخ تاج الدين ، كما انبرنا إليه .

١٠٢ - لماذا سافر ابن بركات والشيخ تاج الدين وانتهاء وظيفة بونسو في سوريا .

سافر الشيخ وسافر ابن بركات لتثبيت مركز الميسو بونسو ، الذي شعر بزعمته رغم المصاحبي التي بذلها لتبرير فشله وللبقاء في سوريا ، ولكن بذهاب الوزارة الراديكالية وبمجيء وزارة الحبة الشعبية ، تسيرت سياسة الحكومة الفرنسية في سوريا ومراكش وأخزائر ، وأرادت أن تهج نهجاً قوياً للتفاهم وحل المسائل المطلقة بين الطرفين .

وقد صدر الطعن ، وفي ١٥ تموز نقل بونسو من سوريا ، وأعلنت باريس أن الميسو بونسو عين مفوضاً في مراكش ، وأن الكومت دده مارتل ، سفير فرنسا في الصين سيأتي عوضاً عنه .

وبهذه الصورة ، انتهت أيام هذا الموظف الفرنسي المتحيز غير الأسوف عليها . وكان شؤماً علينا مدة وجوده وبمدها ، لأننا في سنة ١٩٣٦ طالبناه في باريس ، وكنا ذهبنا من أجل قضية «الاسكندرونة» والدفاع عنها ، وكانت هو سفير فرنسا في تركيا فعوضاً عن أن يكون داعيةً لسوريا ومدافعاً عنها ،

علته بحسب احكامه الماضية . وإدبه بقلب داعية لترك . مشعلاً لمرئتنا ومقناً
وزارة الخارجية الفرنسية ، أن لا تأخذ من مقاومة الأتراك ، ولا يرضى بتسوية
حسنة من الدفاع عن الاسكندرون ، لأن مصطفى كمال رئيس جمهورية تركيا
قرر احتلال هذه المنطقة نهائياً . . .

١٠٣ - أعمال وزارة حي المظلم

وأما وزارة حي المظلم ، فقد شرعت بالتنسيق والتصنيف فأخرجت من
مللك الدولة ما يزيد عن مائة وستين موظفاً من السوريين ، دون اعتبار لكفاءتهم
أو حساب لما ينتج من الخلل عن إخراجهم ، ولا تنظر الى المصلحة العامة ، هل
ترتبك في معاملات الناس . وهل من فائدة اقتصادية أو مالية ترجى من إبعادهم
وهل الذين أبقوا أحسن منهم ؟

ولبنا حوت على نسق معين ومقاييس صحيح نرى في تطبيقه ، بل كان
السيد الشهابي وزير المالية ورئيس لجنة التسيير ، والمهيمن على حي وعلى
الوزارة ، يخرج من كانت يحشى شيء ، ومن لم يكن من حزبه ، والوزراء
قروية ويسدقون قرارات اللجنة بغير تحقيق ولا نقاش ، فساد بشذوذه عن
القواعد القانونية ، أدى الموظفين وشمالاً في حركة الحكومة ومن اصول الاشتغال
والديكتاتورية في نظام العمل ، وحمل ميزانية الدولة ٣٧٥ ألف ليرة سورية
تفقات تعريض لهم ، ولم يعلم ولا يريد أن يعرف أن تربية الموظف وتثيسته للعمل
ليس بالميسر . وإذا كان من أجل الكفاءة والبراعة والعمى ، فصرفه من الخدمة
إساءة للأخلاق والقانون وإساءة لشعاع الدولة وضرر لمصالح البلاد ، وهناك لفدية
الواجب والوظيفة .

إن الوظيفة مما كان شأنها تحتاج الى مران ، وإلى احتصاص ، وتجربة ولا
تنبأ بسنة واحدة ، ولا يجوز أن يستبدل الموظف بمن يقوم مقامه قبل نهضة
صاحبها ، وإلا فسد التدبير واحتل جهاز الحكم ، واستولى على أعمال الدولة

(١) سنائي على تفصيل هذه المسألة عند بحثنا عن قضية لواء اسكندرون
في الجزء الثاني من التراجل .

الاهمال والكسل والضعف وغيرها من الامراض التي نورت الاضاء ، وتسبب الشكوى .

وهذا ما جرى بعد العملية المرجلة ، فخرج الموظفون من الظلم والجور وشكوا الى المفوضية والمستشارين ، ولكن دون جدوى ، لأن الفرنسيين راق لهم العمل . وتركوا له المجال ، وشرطوا عليه الاقتصاد والاختصار وعدم مس ملك الموظفين الفرنسيين فواجههم طائفاً .

وبعد انعام التسليم ، عقد الشهابي بوسفه وزيراً المالية اتفاقية « الديون العامة » فاعطى الدائنين الاجانب ٣٥ مليون فرنك من خزانة الدولة تصفية حساباتهم التي لهم على الدولة العثمانية . مع أن الاراك المديونين للاجانب بمائة وعشرين مليون ليرة تركية ذهباً ، قد صفوا ديونهم وانزلوها الى ثمان مائة ليرة ذهبية بدسوها بمسطة على خمسين سنة ، وانفقوا أن يسرى مفعول هذا على بقية البلاد العثمانية التي انفصلت عن الامبراطورية واصبحت مستقلة .

وكان نصيب سوريا بموجب الاتفاق ٨٥٦ الف ليرة ذهباً ، دفننا من حسابها منذ سنة ١٩٢٩ حتى الآن ما يوازي ٩٧٦ الف ليرة ذهباً ، دفننا المفوضية من وارداتنا في المصالح المشتركة ، فلماذا دفع هذا المبلغ ولم يباد لنا الزائد عن المطلوب ؟ ولماذا ندفع الآن ٣٥ مليون فرنك ولم تستدين شيئاً من الاجانب ؟ هل كان هذا الدين يقع علينا لولا أن فرنسا هي صاحبة معظم الدين المدعى ؟ وهل كنا ندفعه ، لولا أن فرنسا هي واضعة اليد على اموالنا في المصالح المشتركة ، وهي التي أمرت الشعباني بالاتفاق على هذه الصورة ، فوافق الوزير وأخذ مكافأته وراح يكتب في جريدته مادحاً الاتفاق ومصفقاً له ، لقد فاته انه باع اموال امته لرجال رضى الاسياد !!

وفي ٢٦ أيار سنة ١٩٣٣ صدر قرار المفوض السامي باغلاق جريدة والانحاد ، في حلب و « الجزيرة » في دمشق . يدعي انها تنشران مقالات تخجل بالأمن العام .

وفي ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٣ صدر أمر وزاري باغلاق جريدة « الأيام »

في دمشق ، وصدر أمر المفوض السامي باغلاق جريدة « القيس » الى أجل غير مسمى ، لانها نشرت مقالات اعتبرت مخلة بالأمن العام .

وفي هذا الشهر انشرت طبع كتابي « الرد على بيانات العميد بونسو » ووزعت نسخة الفرنسية والعربية على اعضاء عصبة الأمم ولجنة الانتداب وعلى المراجع السياسية في الدول الشرقية والاوربية .

وفي ٢٤ ثور سنة ١٩٣٣ عندما علمنا أن مسيحي بركات يدلي ببعض آرائه كممثل للأمة ، ارسلنا البرقية الآتية الى وزارة الخارجية ، رداً على هذه الآراء :

١٠٤ - برقية الشوا - واحتجاجها على تصريحات ابن بركات :

وقد قلنا في البرقية : « نحن علماء ولا كين ونجار وحمامين وناخبين قانونيين في حلب ، ودير الزور وحماه وحمص ودمشق ، فليس كما لا نعرف بأي صفة تمثيلية للسيد مسيحي بركات ، فهو من النواب الذين خرجوا بالتزوير وانتخبهم السلطة الفرنسية بقوة السلاح ولم ينتخبهم الشعب السوري ، وكانت المومنا اليه في كل أدواره السياسية سبباً للإضطرابات في بلادنا ، وبما أننا لسنا راضين عن سياسة بونسو التي اخفقت بعد تحارب طويلة ، فأننا لا ننفيد بكل ما ييرمه المجلس النيابي من الاتفاقات لأن اكثرية اعضائه مزيفون » .

وكان الموقفون على هذه البرقية على حق فيما ادعوه ، لأن مسيحي بركات ذهب الى فرنسا لا للدفاع عن مصالح الشعب ، ولكن للدفاع عن مصالح بونسو واعماله ، ولما علم أن مهمته انتهت في سوريا وسوف لا يعود اليها ، انقلب عليه وبدأ يظلم به ويسيئته شأن الجبناء ، فأعطت وزارة الخارجية بابها دونه ، لسخافة آرائه ولعدم استقامته في سياسته ، ولم تعد تقابله بذلك الحفاوة التي لقيها في أول قدومه .

ولوقوعه في الخيبة والخذلان نشر تقريراً في الصحف الفرنسية ، زعم انه قد تم الى وزارة الخارجية تبريراً لذهابه الى باريس ، وكان الذي أشار عليه

بتقديم التقرير وكتبه له السيد عزيز هاشم والسيد كاظم الصليح ، وكأنا في ذلك
الحين بتلك الديار ، فانهزوا الفرصة وأملوا على « ابن بركات » ما اعتقداه مفيداً
لقضية سوريا .

ونحن إذ ننتبه للقراء ، نفقد ما جاء فيه من أمور تزيد ما سردهناه من
القول ، ولا يضربنا أن ابن بركات قد ذكرها في كتابه ، ومع هذا فنحن
لا نوافق ابن بركات على بعض الهنات الواردة فيه ، وهذا نصه :

« في الوقت الذي يحوي فيه مفوض سام جديد الى سوريا ولبنان ، أرى
من واجبي وقد مضى خمسة عشر عاماً على إعلان الانتداب ، أن تبين خطة
سياسية واضحة ، فإن سوريا قد ملت سياسة التجارب والتردد وعدم الاستقرار ،
وأن الشعب السوري ينتظر من فرنسا ، أن تضع تلك الخطة واضحة ، وعلى
الأخص نظاماً ينطبق على رغائب سوريا ولبنان معاً .

وإن الموقف السياسي يزداد خطورة ، ما دامت المدن الأربع ، دمشق
وحمص وحماه وحلب بعيدة عن البحر المتوسط ومنزلة عنه وعن باقي المقاطعات
السورية ، فأبداً سوريا الداخلية نحو الشرق تحكم عليها بالانقياد لتأثير الصحراء
الخاضعة للنفوذ الانكليزي .

فينبغي أدأ تلبيةً لمقتضيات سياسة البترول الجديدة ، فتح منفذ على البحر
المتوسط . إن مدينة طرابلس هي الآن مركز لاغيران البحري ، كما أنها أيضاً
آخر محطة لائتاييب البترول ، لذلك فمن الواجب تبين وتحديد وضعية طرابلس ،
وبعد تبين وضعية طرابلس ، وهي الميناء الطبيعي للمنفذ ينظر في إيجاد تقارب
بين سوريا الداخلية والحكومات المشددة بالانتداب الفرنسي . وستكون النتيجة
المباشرة لهذا التقارب بين هذه الحكومات ، تخفيف نفقات فرنسا في الشرق
الى الحد الأدنى .

إن إعادة المناطق التي أخفت لبنان « في ظروف خاصة » الى سوريا يمد
صلات حسن الحوار بين هاتين الحكومتين . ويمكنها من التعاون لمصلحتها

المشتركة في جو من الثقة المتبادلة . وإن لبنان ينجي الفوائد الحقة . إذا اعتمد
الى حدود عادلة صحيحة وطبيعية ، كما انه يستفيد التجانس الذي يفسده نتيجة
وضعه الحالي .

فبصفتي رعيم الاكثرية في المجلس اللبناني السوري ، ورئيساً له ومنصباً مرتين
رئيساً للدولة سوريا ، أرى شخصياً انه يجب وضع اتفاقية مقبولة مع سوريا
ولبنان ، وإن اتفاقية كهذه مرسوب فيها من المسلمين والمسيحيين على السواء ،
تسهل مهمة السيور دومارتل . ثم انه تطبيقاً لقواعد الاقتصادية الضرورية ،
يتحتم تخفيض عدد الموظفين ، في الحكومتين والعشرين وجبل الدروز ، كما في
سوريا ولبنان .

إن ثرائين هذه الحكومات ، ارد طبيعية ، لا تسمح لها بأن تكون لديها
ادارات كالتى في فرنسا . أما المبالغ التي يمكن توفيرها من هذه الحجة . فيصير
اتفاقها في مشاريع اقتصادية مفيدة .

فبرنامج اقتصادي هو ما نريد فيه ، خصوصاً وإن توميسع مرفأ حيفا ،
وهو عمل انكليزي ، يطرح على نطاق البحث اموراً حيوية . فيبقي علينا الآن
أن نطلب على انكاز بالاسراع ، وأن نحول نحو حسن وطرائس المجرى
التجاري الذي تستفيد منه فرنسا والدول الممتدة بالانتداب على السواء .

والخلاصة ، اننا نطلب :

أ - اتباع سياسة حازمة .

ب - إعادة مدينة طرابلس الى سوريا . وتصحيح الحدود بين سوريا ولبنان
بحيث يحتفظ لبنان بحدوده الحقيقية الطبيعية ، وبعد تحقيق هذه التعديلات يصبح
من السهل الدخول في مفاوضات تاحجة لعقد معاهدة بين فرنسا وسوريا .

ج - اصلاحاً ادارياً في العلويين وجبل الدروز على أساس الامر كثرية .

د - العمل لتحقيق برنامج اقتصادي يمهـ مكان سوريا .

تقد بذل ممثلو الدولة المنتدبة جهودهم حتى الآن بمراقبة المنازعات السياسية ،
مع ان سوريا عرفت منذ القدم انها قبل كل شيء بلاد تجارة وانتاج .

هـ - العفو العام عن المحكومين السياسيين ، ونسند بالاستناد الى هذه
الأسس ، أن الانتداب نقرنا على سوريا يصبح مطابقاً لرغائب السوريين الذين
طلبوه ، كما ولرغائب فرنسا التي تطلبه .

رئيس المجلس النيابي للجمهورية السورية : صبحي بركات

١٠٥ - استقبال الشعباني في حلب عام ١٩٣٣ :

وفي ١٧ آب سنة ١٩٣٣ قدم الشعباني وزير المالية بزيارة الشهاب ، واعدت
له المدة لحمل الاستقبال نقداً ضخماً غلب عليه ، ولم يخرج الى ملاقاته والسلام
عليه غير الذين همم بحبته ، والموظفون الذين بانوا بحشون على وظائفهم من
انتقامه وشراء . وليدل على مكانته في الشهاب ، وعلى شعبيته ، استأجر اتباعه خمسين
سيارة ، اركبوا فيها العار الانتداب والشبان المأحورين ، غرقت نهب الطريق
خارج المدينة ، ووقفت حيث وقف موقفه دوائر الامن . ووقوف السيارات
المادية التي تحمل اتركاب آية في الماء من خارج المدينة ، ولما وصل الشعباني
سارت الحشود وراءه حتى بلغ مقر النادي الذي كان مطلقاً لم يفتح ابوابه حتى
يوم بحبته ، ففتح وفضى فيه بقية ايام زيارته .

وكان كما ذهب الى زيارة أحد ، أو الى مقام رسمي تسير امامه الشرطة
ومأمورو دوائر التحري ، ومن خلفه سيارة مسلحة لحفظ حياته من ثمدي
الشعب الذي كان يصخب غاضباً من رواية هذه المهازل وهذه المأسخر . وفي
اليوم الثاني من بحبته ، أضربت الشهاب واغلقت الحوانيت والدكاكين والمتاجر
استنكاراً لاعماله واحتطاجاً على تعريفاته ، ولكنه ادعى في جريدته « الأهالي »
أن الناس اغلقوها احتقلاً بمقدمه ، وتأيداً له .

أما الحكومة فاستكلاً لاعماله ، قللت قضاء الحاكم وموظفيها من بلدة الى
أخرى ، بداعي تقوية العدل ، ولم يكن في الحقيقة ، إلا للتنفي والانتقام فأتبع

العكس ، ودل على سوء النية وفساد الإدارة . تدلنا على ذلك ، التقارير التي رفعها الموظفون في دمشق ، والتقارير التي رفعها المنسوقون في حلب ، الى المراجع العليا ، التي تعد كل شيء . ولكنها لا تحيب عن شيء .

١٠٦ — تقارير الموظفين عن سوء أعمال الحكومة :

وهذا ما جاء في التقرير الواحد المرسى الى المفوض السامي . وإلى رئيس الحكومة :

وتذكرون أن لجنة الموظفين المسنين ، كانت أرسلت اليكم برقين تشيران الى أن أعمال التسيق التي قامت بها الوزارة الخاضعة لا تلتفت على القانون الذي وضع من أجله ، ولا على الغاية المقصودة منه . بل إنها قامت به على أساس الانتقامات الشخصية والمآيات الحزبية ، تحت ستار الاقتصاد الذي لا أثر لوجوده في تلك الأعمال ، وكانت نتائجها منحصرة في تعويق امواتل واحراج موظفين هم من خيرة العاملين في حقل الأعمال الحكومية . مما دعا لزيادة البطالة في البلاد ، وشل الحركة الاقتصادية ، وارديت الأزمة التي يعاني منها التاجر والمزارع والعامل . فضلاً عن أن الأزمة لم تحل من وراء ذلك إلا الضرر المبت بالارقام ، والاخلال بصيانة القضاء ، والتمدي على حقوق الموظفين المستوف بها في القوانين الاساسية ، وادخلت الشلل على الادارات الحكومية والتبليس في معاملاتها مما لم يسبق له مثيل في الحكومات المتقدمة .

وان سقوط ثلاث وزارات مؤلفة من اعظم رجال الحكومة الافرنسية ، بسبب تشيبتها في تقليل مقدار حزني من مرتبات الموظفين ، دليل بيش على صحة ما نقوله . وان وزارتنا الخاضعة كان يجب اسقاطها منذ التاريخ الذي شرعت فيه بأعمال التسيق ، بسبب ما ارتكبتها من المظالمات القانونية فيه . وما اضاعته على حزاة ائال من مبالغ هي بشد الحاجة اليها ، ولكنها مع الاسف لا ترى ائراً للضمانات التي يتمتع بها الموظفون الافرنسيون في بلادهم عندنا ، مع ان صك الانتداب يوجب ذلك على الحكومة المتقدمة ، وهو داخل طبعاً في الغاية الاساسية منه التنظيم والارشاد .

تدعي الحكومة ان ملاك الموظفين قد زاد عدده للدرجة أصبحت الخريفة
مما تنوء بحمله ، وان المكلف السوري أصبح ايضاً مدرجة لا يستطيع معها
القيام باعباء هذه النفقات وتلك الزيادات ، مع ان من يدقق في هذه المسألة
تدقيقاً صحيحاً ظاهراً من العرض ، يتضح له بطلان الادعاء المذكور .

وان المكلف السوري الذي تنفى بالدفاع عنه ، لم يخفض شيء عن عاتقه .
وباليت حصل على الشيء القليل منه ، كي يقع في حكومة لبنان بان قيامها باعمال
الاصلاح ، فقد حفظت خمسة وعشرين في المائة من ضرائبها عن عاتقه ، بينما
وزارتنا الحاضرة زادت في بعض الرسوم عليه ، ولم تخفض داتقاً واحداً عن عاتقه .
وسبب ذلك ان الغاية التي توجتها ، هي عبارة عن ك حق اريد بها باطل ، وان
الزيادة بالعدد التي يوهون بها ، لا تتجاوز مائة موظف عن العدد الذي قرره
لجان التصنيف المؤلفة من رؤساء الصاخ في عام ١٩٣٨ تحت رئاسة المستشار
القضائي ، وهذا لا يمكن ان يحدث في موارد الحكومة مجزأ تنوء بحمله .

في المرتبات لا في العدد

اما الزيادة الحقيقية الموجودة في النوازة ، فهي واقعة في مرتبات الموظفين
لا في عددهم ، بدليل ان الموظف الذي كان يتقاضى قبل التصنيف ثماني
عشرة ورقة سورية ، أو اربع عشرة ، قد أصبح يتقاضى بعد التصنيف اربعين
ليرة أو خمساً وثلاثين ليرة سورية ورقاً ، مما زاد في تخصيصات هذا القسم فقط ،
مليوناً ومائتي الف ليرة سورية ، وهكذا زيد في بقية المرتبات حتى استغرقت
نصف الموازنة العامة .

حياة الموظف

نحن لا نقصد من قولنا هذا الرجوع في مرتبات الموظفين الى ما كانت
عليه قبل التصنيف ، لان اعباء العائلة وحسن سير الاعمال واجباد الراحة في
الموظف يدعو الى ان تقوم الحكومة بأوده وأود عياله مما يمكن .

ولكن القصد من قولنا هو بيان وجه الزيادة الحقيقي ، وانما كانت في
التخصصات لا في المبدء ، وان البحث فيها يجب تنقيصه منها يحتاج الى درس
وتحقيق ، إذ عليه يتوقف قوام حياة الموظف وتسيير شؤون الدولة بما يكفل
نجاحها وعدم ادخال الشلل بآثارها واعمالها .

موظفو الحكومة المصرية

ولنا مثال على صفحة ما قدمناه الحكومة المصرية ، فان موازنتها المحددة
لهذا العام بسبعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات المصرية يتقاضى منها الموظفون
عشرين مليوناً ، ويصرف الباقي في رتبة المصالح العامة . ومع ذلك قال وزير ماليتها
يصرح بأن آخر ما يلجأ اليه من التوفير في الموازنة هو البحث فيما يمكن
تخفيضه من مرتبات الموظفين لا من عيالاتهم ، وهو يعمل انه سيوفق لاجتثاث الوفرة
المطلوب من غير هذا الطريق ، لما يتبع عنه من الاضرار الحكومية وبخل
بحقوق الموظفين الاساسية .

موازنات الحكومات المجاورة

وهكذا الحال في بقية موازنات الحكومات المجاورة ، كالمراف ولسطين
ولبنان . أما عدد الموظفين في حكومة مصر ، فانه يزيد على مائتي ألف موظف
عدا الموظفين الموقتين وعدا افراد الجيش ، من مجموع عدد السكان البالغ خمسة
عشر مليوناً ، بينما هو في الحكومة السورية لا يزيد عن السبعة آلاف وتسعمائة وستة
موظفين من مجموع نفوسها المقدرة بمليون ونصف حسب الاحصاء الاخير .

ومن هنا تعلم النسبة العددية للموظفين ، ونسبة المرتبات من الموازنة بيننا
وبينهم . هذه حقيقة راهنة تثبتها الارقام لا الاقوال ، ومنها يتضح ان تقليل عدد
الموظفين أو تنقيص مرتباتهم . ليس من الامور السهلة التي يكفي فيها استصدار
قانون لا بضمن حقاً ولا يراعي مصلحة ، وتطبيقه ليد لم تحسن تطبيقه ولم تعمل
بعوجه إلا قليلاً ، بل كان لاهواء الشخصية والزعزعة الحزبية اثرها الاكبر
فيه . كما تؤيد هذا ، التصريحات المديدة التي قدمها القائم على وزارة المال في
كثير من مواقفه واحاديثه .

الأرقام الناطقة

إن القانون المتوء به رغم ما فيه من نواقص ، ومخالفته نظريات الحقوق المسلم بها ، ورغمما عن صدور في ساعات ممتدة ، لم يقع فيها الوقت لأعضاء المجلس التياري أن يبدوا رأيهم عليه ، فإن الحكومة وبلاستف ، لم تطبقه بالتزاحة والاحلاس للأزمن ، بل اصاعت الغاية المطلوبة منه ، فأضرت بسير أعمال الإدارات الحكومية جميعها ، وعمت لسياسة القضاء ، وحملت أموال الخزينة وحقوق المكلفين عرضة للتضياع ، واحبراً أصاعت على بيت المال مبلغ ثلاثمائة وسبعة وسبعين ألفاً ومائة وعشرين ليرة سورية . وهو مقدار الراتب الشهري لكافة الموظفين الذين تبرعوا به للخزينة دون أن توفر دافئاً واحداً في موازنة هذا العام ، واليت البيان :

١ - لم رحمتا الى اعتمادات الموظفين المقبولة في موازنة عام ١٩٣٣ وقبلناها بالاعتمادات المقررة من قبل مجلس الوزراء في موازنة عام ١٩٣٤ ، تلك الموازنة التي كان في لية المجلس المشار اليه أن يقدمها الى المجلس التياري الموفر وهي تحصل عجزاً يبلغ مائتين وستين ألف ليرة سورية ، خلافاً لكل اصول ونظرية مالية ، يتضح ان مقدار الموفر الواقع بين الاعتمادين المذكورين يبلغ ثلاثمائة واثنين وعشرين ألف ليرة سورية بزل منه مبلغ خمسة وسبعين ألف ليرة سورية ، لقاء تقاعد من نفس من الموظفين وهو علك حق التقاعد ، فيبقى الموفر مائتين وسبعة واربعين ألف ليرة ، وهذا ينقص عن الراتب الشهري الذي تبرع به الموظفون ، مائة وثلاثين ألف ليرة سورية ضاعت على الخزينة في عام ١٩٣٤ بدون مبرر .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فإن مبلغ الموفر المذكور ، لا يعدل سوى نسبة معينة في المائة من مجموع رواتب الموظفين ، بينما ان قانون التنسيق يحتم تنزيل خمسة وعشرين في المائة منها ، فأين بقي تمام نصاب التنزيل المقرر ، وما سبب ارتكاب الحكومة لهذه الخاتمة الصريحة الى القانون المذكور . مع انها تستقد امكان تنفيذه ، ولولا ذلك لما تقدمت بلائحة الى المجلس التياري واستحصل موافقة عليها .

لا وجود للوفر أصلاً

هذا ما يطلق بالوفر الواقع في موازنة عام ١٩٣٤. أما الوفر الواجب ان تحصل عليه الخزينة من موازنة عام ١٩٣٣ فلا وجود له أصلاً. لأن ما امكن اقتصاده منها لا يفي بسد البناح المتخلفة لبقية الموظفين، ابقاء التوظيف على خدمات من سرح مهم قبل استحقاقه مرات التقاعد، وتقاء نفقات سفر من بقي منهم في الخدمة، وتقل لحد آخر بدون لزوم. وخلافاً لكل قانون. وبذلك تكون الخزينة قد اضررت في اعام خاصر، ورااد المنجز بها بدلاً من ان يتلاقى قسم منه، بحجم راتب الشهر من كافة الموظفين، الذي اشرنا اليه قبلاً. ومن هنا يتضح ان كل ما يدعيه القائم على وزارة المال من وفر هو غلط بئس، أو مغالطة صريحة. كان الاحذر به ان يتولى الوقوع فيها، لو كان الاحلاس في العمل رائده، ولكنه لم يفعل، لأن ذلك لا يحقق غايته التي ترمي الى الانتقام والتشفي، فمن لا يترك عند رعايته وعيونه، ويفسح المجال لاعتوانه ومحاميه، لاضطهم في الوظائف عن غير حذارة واستحقاق، وهو عمل مخالف للقانون، قد اضاع على بيت المال المبلغ الذي تبرع به الموظفون، وهو يستلزم تأليف ديوان لتوجيه المسؤولية عليه، وعلى من يستحقها من القائمين على الدولة وفقاً لما تقتضي به الشرائع البرلمانية.

عدد الموظفين في الدولة

٢ قلنا فيما تقدم، ان عدد الموظفين في الحكومة السورية يبلغ خمسة آلاف وتسعمائة وستة موظفين، وهم موزعون على مختلف الوزارات والمؤسسات العامة، كما يأتي:

٨	رئاسة الجمهورية
١١٥	رئاسة الوزراء
٧٣	المجلس النيابي
٥٨٦	وزارة المالية

٣٣١	وزارة الداخلية
٢٦٤٤	الدرك
١١٧٨	الشرطة
٣٣٩	الصحة
٧٧٠	وزارة العدلية
١١٩	وزارة الزراعة
١٣٨	المساح العقارية
٧٢	الاشتغال العامة
٢٥٢	الهرف والنجرة
١٢٩٠	المعارف

موظفو الأمن العام

فإذا استثنينا من هذا العدد عدد موظفي الأمن العام الذين استثناهم قانون التنسيق في مادة الثانية وعدم مائة آلاف وثمانمائة واحد عشر موظفاً ، واضفاً الى هؤلاء عدد الموظفين الذين لا يمكن ان ينداولهم التنسيق ، بسبب ما يشتمون به من حصانة مواقعهم ، مثل أعضاء المجلس النيابي ، والموظفين أصحاب المراكز السامية ، وموظفي وزارة المعارف الذين جلبهم من المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية ، ابلغ مجموع عددهم ٥٣٠٠ موظف . من اصل المجموع العام ، وما بقي عريضة لتطبيق احكام القانون المذكور غير العدد الباقي منه البالغ ٢٦٠٠ موظف . وإذا عرفنا ان العدد الذي لا يمكن ان يتسله قانون التنسيق يتقاضى من اصل الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة ، مبلغ مليونين وستمائة ألف ليرة سورية ، والمافي وقدره مليون وستمائة وتسعة وعشرون ألفاً وثمان مائة ليرة سورية هو الذي كان عريضة لأعمال التنسيق ، يتضح ان هذا العمل لا يمكن ان يؤمن للخزينة الوفرة الذي نص عليه ذلك القانون إذ ان حصر هذا النقص في مخصمات الموظفين الذين اشرفنا اليهم ، يستلزم اخراج ثلاثة ارباعه . وهذا لا يمكن ان يقول به أحد ، فإذا كان الاحصاء

ثبتت هذه النتيجة ، أفلا يجب ان تسأل الوزارة عما اذا كانت درست هذا الموضوع حقاً ، فهل ان تقدم بلائحة ذلك القانون الى المجلس النيابي ، أم انها درستة ولكنها اراحت المصدين عليه نقابة في نفس بمقرب .
ففي كلتا الحالتين يجب مواخذتها ووضع حد لاعمالها .

مخالفات قانونية

٣ - نصت المادة الثالثة من قانون التسريح ، على احراء تخفيض في عدد الموظفين بادىء ذي بدء ، باحالة كل من يحق احالته على التقاعد ، بسبب من الاسباب القانونية . وقد احال الوزارة كثيرين من الموظفين على التقاعد قبل اكتمال المدد المسمية في قانون التقاعد ، وبدون سبب قانوني واحتفظت بغيرهم ، ممن اكملوا تلك المدد خدمة أو سناً ، مخالفات بذلك بمراعاة المادة المذكورة . لنابة شخصية محنة ، وما اكثر وقوع ذلك في وزارتي العدلية والمالية .

ادهم الوظائف

٤ - نصت المادة الرابعة من القانون المذكور ، على الخروج باجراء التخفيض في الوظائف الى دعم بعضها مع بعضها الآخر أو ائوؤها . اما الوزارة الحاضرة فقد كانت تدعم بعض الوظائف وتحفظ باصحابها ، لانهم يمتنون بصفة لا أحد الوزراء وتجنح - متراً عملها - لتسريح اشخاص آخرين ، بينما القانون يقضي بتسريح من ادغمت وظائفهم بغيرها فوراً .

نقل الموظفين

٥ - يجوز القانون نقل الموظفين لوظائف ثمانية ، إلا لاملأ الشواغر التي تحصل من اعمال التسريح . وقد نقلت الوزارة كثيرين من الموظفين بدون ان يكون هناك شاغر ، فكلفت الخزينة مبالغ لقاء نفقات سفرهم ، هي احوج ما تكون اليها ، غير ناضرة الى ما لعبها هذا من التأثير السيء في زاهة الموظفين واستقلال الحكم وانتظام الاعمال ، كما قدنى لوقف سير التحصيل في وزارة

المال خاصة . ولا نبالغ اذا ■ ان الحرية تضررت بمئات الوف الليرات من جراء العمل المذكور ، ولولاها لأمكنها تحصيل ما لا يقل عن ثمانية الف ليرة من مختلف الضرائب ، فاضاعتها بدون سبب مشروع .

الاقتصاد في الموظفين

٦ — ان القانون في بحمل موارد ، صريح بضرورة الاقتصاد في عدد الموظفين ومقادير مرتباتهم ، وقد خالفت الوزارة هذه الصراحة . وحدثت درجات ووظائف في ملاكاتها ، وصحت لها موظفين بنية افادتهم من الزيادة في مرتبتهم أو الاحتفاظ بهم دون غيره ، مع ان القانون لا يحجز احراء هذا العمل اصلاً .

الاستقام فقط

٧ — قامت بالفاء بعض الوظائف ، وسرحت اصحابها من الخدمة ، بداعي عدم اللزوم اليها ، ثم عدت واوحدتها في ملاكها الجديد ، وصحت لها اشخاصاً يقومون بأدائها وكالة ، وذلك الى ان يفسر ■ اثنين من زبد تعيينه فيها من المحاسب والامصار ، في حين ان عملها هذا يثبت ضرورة بقاء تلك الوظائف اساسية في العمل ، وانما لم تقدم على هذا التدبير الا بسائق الاستقام الشخصي من اصحابها الاولين .

خطط شخصية

ومعروف هذا ، فانها كثيراً ما كانت تمنح لاستصدار مراسيم بنقل موظفين من وظائفهم الاساسية الى وظائف تكون عرضة للتنسين . ويبدو ان تليفهم تلك المراسيم تعود في ايام مبدودات وتليفهم مراسيم ثانية ، تقضي بالفاء وظائفهم ، فهل نص القانون على احراء هذه التدابير ؟ وهل يجوز سلوك هذه الخطط الشخصية ، تحت ستار قانون اصداره المجلس النيابي . وعهد بتطبيقه لحكومة وتقي بها ، وهل لا تستنبون اذا قلنا لكم ان الوزارة ، بينا تمسككم سيف ■ قريد والتجويع في هؤلاء الموظفين الضعفاء ، تمنح لتعيين اثنين من الحكام في بعض المحاكم

ولاية حلب التي يزيد عدد المحاكم فيها اثنان عن الحد المطلوب لها . وبذلك تصبح الزيادة في عدد اربعة يتقاضون مرتبات شهرية . تستنفد كل وفر حصل في دوائر القضاء من نتيجة اعمال التسييق أو تزيد عليه . دون ان يهد اليهم بعمل من الاعمال .

وهل لا تمجيدون اذا ذكرنا انك ان موقفاً اجنياً ، حذفت مخصصات وظيفته من موازنة عم ١٩٣٣ بسبب ادماجها مع وظيفة ثانية ، والقائم على وزارة المال لم يزل يدفع اليه راتبه شهراً بعد شهر . غير انه بالموازنة وقانونها ، وغير مفيد بما يقوله المجلس النيابي من الانظمة والقائم ، الا بما يوافق رغبته ويؤثر على ارادته .

التسييق في العدلية

٨ - من المعلوم ان محكمة التمييز تتألف من عشرين : هيئة تنظر في الاحكام الخفيفة والشرعية ، وهيئة تنظر في الاحكام الجزائية . وقد رأى القائم على وزارة العدل تسييق الميتين المذكورتين ، فاقصد مرتب النائب العام ، ومرتب عضو واحد منها ، وأدى ذلك الى تعطيل احدى الميتين من العمل ، بسبب ان عدد الاعضاء لم يمد كافياً لتأليف الميتين بوقت واحد ، فتعطل العمل وتأخر انجاز الدعاوي ، ودعت الخزينة مرتب عضوين فيها ، ليس بإمكانها ان يربا أي عمل فيها ، وذلك لانه يتقصد عضواً ثالثاً . في حين ان مجلس الوزراء لم اراد ان لا يجازي في عمله ، فخرج الى ادماج مجلس الشورى في المحكمة التوهم بها . مع حفظ ملاكها الاسمي . وبذلك يوفر مخصصات المجلس برمتها البالغة ١٧٢٨٤ ليرة سورية ، ولكنه لم يعمل ذلك . فضلاً عن هذا فان الوزارة المذكورة قامت بنقل اكنية المحاكم لجهات مختلفة بدون لزوم ، وكبدت الخزينة نفقات لا طائل منها . وكلفت بعض المحاكم القيام بوظائف تحتاج لأكثر من واحد لتأمين سيرها وحسن ادارتها ، ومسخت المحاكم في ولاية حلب ، مع انها اوفر عملاً من محاكم دمشق . كل ذلك بحجة التنظيم والاقتصاد ، مع ان فيه كل التبذير والتشويع والتخلفات القانونية لاسكان قانون التسييق .

شجاعة القائم على وزارة المال

٩. — كان القائم على وزارة المال شجاعاً أكثر من غيره من زملائه بأعمال التنسيق ، فتر موظفي وزارة المال بترأ لا قيام لها من بعده ، بحيث أصبح المكلف غير أمين على مدفوعته ما لم يكن وصل الخزينة محفوظاً لديه في كل وقت . أما إذا فقد منه هذا الرسل ، فانه سيدفع الضريبة المبنية عليه مراراً وتكراراً ، بداعي ان القيود ثبتت عدم دفعه إياها ، وسبب ذلك فقدان مراقبة الحياة على أعمالهم .

هذا في ما يتعلق بحقوق المكلفين ، أما في ما يتعلق بحقوق الخزينة ، فلما لا نبالغ إذا قلنا بأنها عرضة للضياع سواء كان ذلك من جهة التحقق ، أو من جهة التحصيل ، وإن ضياع المائة ألف ليرة من رسوم الودي في عام ١٩٣٣ وخسارة الخزينة ما يزيد على الثمانين ألف ليرة من اثمان الملح ، ونزول نسبة التحصيل الى حرجة لم يمد لها مثيل من ذي قبل ، يؤيد صحة قولنا هذا .

وإن السبب في كل ما وقع ، هو احراج الموظفين اصحاب الاختصاص ، وتسليم العمل لأيدٍ بيّدة عنه بعد الارض عن السماء . كل ذلك احراج القائم على وزارة المال ، تحت سماء تصرّحاته المديدة التي ظاهرها في كثير من مواقفه واحاديثه ، واهله يعلم انه لا سبب لذلك إلا ان الموظفين المخرجين يدفعهم إياؤهم وزايتهم وأخلاقيهم عن ان يزلوا عند طلبه ، أو يؤمنوا رغائبه . أما إذا كان المقصود من العمل التوفير والاقتصاد حقيقة ، كما قصد ذلك واضع القانون ، فلماذا اكتفى حضرته عندما قام بتنسيق دائرة املاك الدولة بتسريع جبايتها ، وتحصيل وظائفهم الى حياة المالية علاوة على ما هم قائمون به من حياة اموال الخزينة ، ففعل بعمله هذا أعمال الحياة في اموال الجهتين ، وأجار بقاء الادارة المذكورة على حالتها السابقة ، مع انه بإمكان دوائر المال ان تقوم بأعمالها الادارية والرئيسية بدون ان يطرأ أي خلل عليها ، قبل تفخامة العميد ان يسأل هذا القائم على حراسة اموال بيت المال عن اسباب عمله هذا ؟ وهل يجرؤ حضرته على بيان الاسباب الحقيقية التي دعت اليه ؟ هذا ما لا نستفده ولا نصده .

تسلط القائم على الوزارة

١٠ - تسلط القائم على وزارة المال على بقية الدوائر والوزارات بما دأب امره وشاع ، فحذف من موظفيها عدداً وفيراً ، جعلها لا تصلح للقيام بما عهد به اليها من الاعمال ضمن دائرة اختصاصها . وهذا ما لا يجيزه منطق أو قانون ولا يلتزم مع المصلحة العامة في شيء ، لان الدوائر المذكورة ، إما ان تكون اساسية في تشكيلات الحكومة ، فيجب تزويدها بالمدد اللازم انبها لتقوم بعملها كما هو واجب ، وإما ان تكون غير لازمة فيجب حذفها من اساسها . وإما ابقاء عدد فيها لا يمكنه ان يقوم بإدارة العمل وقادية مرتباته من الخزينة فهذا عمل يقف عنده علمنا ولا يمكن ان يدركه غير علم الوزير الموقر اليه .

هذه حقائق راعية واعمال مغارة ، قد بسطنا ما علمنا منها في عرضتنا هذه ، وما لم نعلمه فتركنا لسلطونه ولا ترضونه ، وإن سبباً واحداً بما ذكر كلف لسلط تفكير من هذه الوزارة والاستعانة عنها بتغيير منها لترفع ما تفتقته هذه ولترجع الحق الى صاحبه ، فتكرموا لاسداس الامر بتأليف لجنة حيادية لتدقق في قضايا التنسيق الجاري افرادياً ، احقاقاً للحق وازعاقاً للباطل . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتعظيم .

امين الحشبي ، عبد اللطيف الشطي

ويقول التقرير التالي ، وهو المرسل من قبل موظفي حلب ما يأتي :

١ - قانونية قرار التنسيق

ان قانون التنسيق الصادر بتاريخ ٥ حزيران ١٩٣٣ لم يكن قانونياً . فقد كان من الواجب ان يحال من قبل المجلس النيابي الموقر الى لجنة ذات اختصاص للترسه وتمحيصه قبل ابرامه عملاً بأحكام المادة ٤٥ من الدستور السوري ، وهذا لم يتم ، فضلاً عن ان المجلس الموقر لم يقرره في المدة القانونية . وإنما جرت اثناء عرضه على المجلس مفاوضات ومشايعات ذلك بوضوح تام على انه - اي المجلس - لم يكن راضياً في التصديق عليه . فوظفوا الحكومة لم يقبلوا في مراكرهم الا وفقاً

اقانون التصنيف الصادر سنة ١٩٣٨ ، الذي حفظ لهم حقوقهم وحماها من البعث والغاء بحيث اطمأن الموظف وحجم على قضاء حياته في سلك الحكومة الشريف .
فرضهم من حقوقهم - بدون استناد الى اسباب رئيسية قد ذكرها قانون التصنيف ذاته - ليس من العدل ولا من الانصاف في رأيي . وإذا جاز لنا ان نوافق حداً على لزوم التنسيق فقرار التنسيق ذاته يقول : « يعارض في تخفيض عدد الموظفين بحد ذاته » في الموظفين الذين يجب ان يحلوا على التقاعد بسبب من الاسباب القانونية .
في حين ان التسيقات التي اجراها مجلس الوزراء الموقر لم تنف مع المقصود من هذا النص القاطع .

٢ - التنسيق مع الوجهة الادارية

لا شك ، ان السبب الرئيسي الذي تمسك به الحكومة لاثبات قرارها في اجراء التسيقات انما هو العجز الذي اصاب موازنة الدولة . ثم انه لسبب قد يحدو بالحكومة اذا فقدت كافة الوسائط الممكنة التوصل بها لسد العجز ، ان تلجأ الى تنقيص عدد موظفيها . ولكن هناك تديراً كان في استطاعتها ان تعتمد اليه - لاسيما في بلاد رخيصة الميزن مثل بلادنا - للوصول الى غايتها القوية دون اضرار بالموظفين . وهذا التدبير نمتي به تنقيص الرواتب ، خصوصاً المرتبات الضخمة التي يتناولها كبار الموظفين من وزير ومفتش وذلك بنسبة عادلة يراعى فيها عمل الموظف ونسبة مرتبه ودرجة اهتمامه بوظيفته وسلوكه وغير ذلك مما لو تم لارضى الجميع ، ولم يحدث من المشكلات ما شاهدناه ومازلنا نشاهده في كافة الادارات والاعمال .

ولا ادل على صدق قولنا من التسيقات الحديثة التي قامت بها الحكومة مؤخراً لاضطرارها حتماً الى سد الخلل الذي شمل الادارات كلها عقيب التنسيق . فضلاً عن النفقات المتسائلة التي تكبدتها وستكبدتها في تأدية المرتبات التقاعدية والاكراميات .

وحبذا لو ان الحكومة عمدت الى البناء قبل الهدم ، إذن لاندركت ماهي مقدمة عليه ، ولما وقعت تحت طائلة المسئولية . وفيما يلي بعض الاعمال الواقعية التي

قامت بها الوزارة عقب التوقيع في دوائر حلب ، والتي تدل بوضوح على أنها :
ترجم من ورائها إلا إلى غايات حزبية واغراض شخصية . قد أدت إلى الأضرار بكل
من حزبية الدولة والمصلحة العامة .

التسليم في المحاكم بحلب

ان قانون تشكيلات العدلية فعلى بأن تكون المحاكم البدائية مؤلفة من
ثلاث محاكم هي : الحقوق والجزاء والتجارة ، على أن يكون لكل محكمة عضوان
اساسيان وعضو ملازم . وعضو المحاكم الصلحية يتعاونين تسريماً للأنجاز مصالح
الناس وإيصال كل إلى حقه .

وقد كانت الدعاوي ^١ ذاك قليلة بالنسبة إلى ما أصبحت عليه في سنة ١٩٢٨
إذ نشر قانون تشكيلات العدلية القاضي بتعديلات من جعلها إندمج المحاكم التجارية
بمحاكم الحقوق البدائية . ثم أضيفت إلى هذه المحاكم فضاء النفوس وتصحيح
الخطيئات التي تقع أثناء التعديد والتحرير . وبذلك رادت اشغال المحاكم البدائية
واخذ الناس يتدبرون من تأخر النجاز فتدبرهم فيها . فموضاً عن أن تنظر الوزارة
الحالية في إيجاد حل لهذا المشكل الهام ، ألقت محكمة بداية الجزاء وأضافت أعمالها
إلى محكمة الحقوق بداعي الاقتصاد ، فصارت هذه المحكمة كالتاجر الذي يشعر
بأفلاسه ويحاول تسديد عجزه دون أن يكون لديه موارد تميمته على عمله . وهذا
كله ثابت يدل عليه جداول الاشتغالات ، التي ورد إلى وزارة العدلية .

امانيسين الحكام فضرره غير خاف على البصائر النافقة . ذلك لأن القانون
الاساسي قد صان القضاء والقضاء من كل تعرض ، حتى من المنزل والنقل ليكون
الحكام غير مسيطر عليه في اقامة العدل بين المتخاصمين ، فيعزم حكمه بدون حشية
ولا فزع ولا مبالاة بوزير او امير . فكيف يكون حكمه وكيف تكون أعماله
إذا عرف أن عزله ونقله قد أصبح بين شفتي وزيره ، وهل يكفي القول عن
قاض انه مرتكب ، في حين ان القانون أوجد لجنة تأديبية تثبت من احواله
لتأديبه عند التروم .

وما دام الامر كذلك، فماذا يكون القصد من تسبيق بعض الحكام الذين لا يمكن التردد في نزاهتهم ومقدرتهم وتعيين سواهم أقل منهم مقدرة ونزاهة وعلماً بأحوال المحيط الذي كلفوا لأن يحكموا بين اهل .

التسبب في مآلة حلب

ان المجلس النيابي الموفر حول الوزارة الحاضرة صلاحية تسبيق الموظفين وفقاً لقرار التقاعد رقم (١٢٤٢) المؤرخ في ٦ تموز ١٩٢٦ .

أ - بيد ان مجلس الوزراء لم يراع هذا القرار في التسميات التي اجراها في مآلة حلب ، فقد نسي مدير المآلة مدعي مموليته التي لا تمكنه من القيام بوظيفته ، مع انه اي المدير المسبق قضى نيفاً وسبع سنين في ادارة مآلة حلب بمقدرة ونزاهة ، وكانت الاعمال زمن ادارته منتظمة ارضى بها الجميع . هذا فضلاً عن ان الممولية الحائلة دون اجراء الوظيفة أثبت تقرير طبي خلافاً للمادة ٢٤ من القرار المذكور .

ب - نسي ايضاً موظفو دائرة الصرف ، واليخص من حيرة موظفي شعبي التمتع والواردات دون ان يكملوا السن القانونية ، خلافاً للادنين الثامنة والثامنة من القرار المبحوث عنه . وانحس الخلل الذي طرأ على الادارة عقيب تسيبهم واوقف اشغالها . اضطررها لأن تستدعيهم كلهم من دائمين وموقتين ما عدا ثلاثة فقط ، بيد ان تقاضى كل منهم تمويضاته القانونية ، فهل يصح ان يكون هناك وفر ، ما دامت الخزينة مضطرة لأن تدفع مرتبات وتقاعدات وتمويضات في وقت واحد .

اننا نضرب صفحاً عن القول بأن الذين اخرجوا هم اكثر نشاطاً ولباقة لاشغال الوظائف ، دون الذين أبقوا سواء من حيث السن ام من حيث المقدرة والعلم . ان نظرة سفيرة خالصة تدل على العجز المالي والاداري الذي اسباب ادارة المال بحلب .

يكفي ان وزارة المالية قد اخرت تأدية نقاعديت كثيرة استحققت منذ حين
خوفاً من ان يزيد فراغ الصندوق في سخط الناس عليها ونحيجهم من اعمالها .
ذلك لأن وارداتها قد قلت بعد أن كانت كثيرة . مثال ذلك رسوم ملححة
الجبول ، فقد بلغت خلال سنتي ١٩٢٢ حتى شهر شباط من سنة ١٩٢٤ (٢٠٠١٨٣٠٩٩)
قرشاً سورياً . اذ كان سعر كيلو الملح بـ ١٠٤٠ قرش . فأصبحت في سنتي ١٩٣٢
و ١٩٣٣ عبارة عن خمسة ملايين فقط ، بالرغم من أن سعر كيلو الملح في هاتين
السنتين ابلغ الى ٣٠٥٠ قروش . وما السبب في ذلك إلا سوء الادارة التي نتج
عنها تصيب بيع الملح وافتاح المجال للتهريب من مالح اخرى مجاورة للجبول
كملححة عتيا وخرايج وغيرها ، حيث صار الملح يباع شيلة بخمسة مجيديت .

ج - وما هو جدر بالذكر ، ان الحياة في دوائر المالية هي الركبت
الركبت لخزينة الدولة . وان ضبط قيد الحياة والاشراف على اعمال الحياة أمر
من الاهمية بمكان . على ان وزارة المالية لم تنظر الى هذه النقطة بما تستدعيه
من الاهتمام ، فعمدت الى التاء أمرية الحياة في اقصية ولاية حلب وعهدت بها
الى مديري المال فيها .

الا ان هؤلاء بالنظر لكثرة اشتغالهم ، لم يستطيعوا ان يقوموا بالاشراف
المباشر على الحيات ، فكان من ذلك ان حدث خلل في تحصيل الاموال وارثاك
في ادارة الاعمال ، وهذا ما حمل الوزارة المشار اليها ، على سحب هذه الوظيفة
من مديري المال واناطتها بكتاب المفردات ، بعد ان بدأت اصحاء وظائفهم واطلقت
عليها اسم كتاب الحياة ، والتي دائرة المفردات ، في حين ان كتابة المفردات
تزيد من حيث الاهمية على أمرية الحياة نفسها لان الاولى اي كتابة المفردات
ليست الا عبارة عن مراقبة تحصيل الاموال الاميرية والتثبت من صحتها وصحة
حياتها وانطباقها على ما هو متحقق على المكلفين . وبذلك اصبح الحياة في تأمين
من المراقبة ولم تنظر الا برهة من الزمن بسيرة ، حتى احدثت حوادث الاختلاس
تتوالى بعد ان فتح الباب . وهذه حادثة الاختلاس في حياة قضاء جبل سمعان
عقبها واحدة مثلاً في قضاء ادلب والحبل على الجرار . ولا شك بان وزارة

المالية ستعطل في المستقبل حتماً الى اعادة تشكيل دائرة المفردات نظراً لضرورتها
المجربة . ومعلوم امر الاشخاص الذين سيعينون لها .

٣ - التنبؤ في مصلحة التبغ في حلب

لقد اصدرت وزارة المالية بلاشاً وزارياً تناولات فيه الفاء الموظفون الرئيسية
التي قد تعطل ادارة المصلحة بدونها من مدير ومفتش ومأموري مصلحة في
الافضيه وما شاكلها تم عمدت الى ربط امر المراقبة بدوائر المالية في المراكز
والمحطات مباشرة . فتمت بذلك حركة الادارة في كلتيهما . ولا يخفى ان هذه
المصلحة كانت قد فصلت خلال سنة ١٩٣١ عن دوائر المالية لثبوت عجزها عن
ادارتها من قبلها مباشرة فتم تشكيل مصلحة لها على حدة بموجب قرار رئيس
الدولة السورية ام ذلك المؤرخ في ١٠ آب سنة ١٩٣١ ورقم ٣٤٢٧ فلا يسوغ
والحالة هذه الفاؤها واعادة ربطها بمالية الا بقرار منته صادر عن رئاسة الجمهورية
لا لبلاغ وزاري كما فعلت . وفيما يلي مضمون الاشارة على كيفية التنسيق الذي اجرته
الوزارة المشار اليها في هذه المصلحة وما نتج عنه من الاضرار .

أ - سرح مفتش المصلحة بحلب - وهو دكتور في الحقوق - بسبب
الفاء وظيفته ثم عادت فاحداثها وبعثت لها احد الحاسبين بمرتبة يزيد ١٢ ليرة
سورية شهرياً على ما كان يتقاضاه الاول . اما المفتش الذي عين مكان الاول
فأمر تعيينه والموامل التي ادت اليه معلومة لدى الجميع . فهو الذي رافق وزير
المالية أثناء رحلته الى المدن اشمالية ووقف حديقاً في نادي حزب الحر الدستوري
بحلب معهداً متأثر الوزير ومحاطباً اياه (باني القاروف) حتى ان تعيينه قد تم
قبل ان يغادر الوزير انشوباء .

ب - انقصت قوة المراقبة بنسبة ٥٠ في المئة عما كانت عليه قبل الانشاء
فستعطل امر الترويب في سائر الجهات وعجز المراقبون عن التعقيب بحيث ان
مصادرات هذه المصلحة التي كانت بالغة حتى نية شهر حزيران سنة ١٩٣٣
خلال الستة شهور الاولى من هذه السنة ، اي حتى تاريخ الانشاء ما يقرب من

١٨٠٠٠ كيلو غرام من الدخان المهرب في منطقة ولاية حلب لم تتجاوز الـ ٥٠٠٠٠ كيلو غرام من الدخان المهرب خلال الستة اشهر التالية ، اي خلال المدة التي تلت إلغاء المصلحة وربطها بالمالية فنقصت بسبب ذلك الواردات . فبعد ان كانت خلال شهر حزيران سنة ١٩٣٣ ٧٢٥٠٠ ليرة سورية أصبحت في شهر تموز ٢٣٠٠٠ ليرة وفي شهر آب ٢٠٠٠٠ ليرة وفي شهر ايلول ٢١٠٠٠ وفي شهر تشرين الاول ١٩٥٠٠ ليرة وفي شهر تشرين الثاني ١٧٠٠٠ ليرة . ومن هذه المقابلة يتضح ان النقص الذي وقع في واردات مصلحة التبغ يزيد على مراتب المستحقين من موظفيها زيادة بالغة .

ج - لم يجر التنسيق في موظفي هذه المصلحة بصورة عادلة شريفة ، فقد تناول اقدر الموظفين واكثرهم خبرة ونشاطاً وابقى على المجزأة وذوي الشبكات والسمعات السيئة . وليس ادل على احتفاظ الوزارة المشار اليها بالمجزأة من الموظفين ، من ان احد مأموري هذه المصلحة بدلاً من ان يطلب من الوزارة عصابات ذات القرش ونصف القرش اي تحتاج اليها معامل حلب بكثرة ، طلب عصابات ذات القرشين ونصف القرش . فنجابت الوزارة الغلب بارسالها كمية من هبسته العصابات . ولما كان المطلوب هو عصابات ذات قرش ونصف القرش ، عاد فأكد الطلب بدون ان يثبت من نوع العصابات اللازمة . فكانت الوزارة ترسل العصابات ذات القرشين ونصف القرش ، وفقاً لطلب الأول الذي لم ينته احد لا من ادارته التبغ ولا من مديرية المالية الى اثبتت من صحته . وبذلك لم يكن لدى دائرة التبغ في خلال مدة المخابرة التي استمرت ما يقرب من الشهر عصابات ذات القرش ونصف القرش ، مما ادى الى نقص في واردات العصابات ، خصوصاً معدل الربحي في حلب ، فقد كان يستهلك من العصابات ما يبلغ قيمته ١٤ ألف ليرة في كل شهر . في حين انه لم يستهلك في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٣ إلا ١١ ألف ليرة سورية ، فنقصت واردات العصابات خلاله ٣٠٠٠ ليرة سورية . فهل يمكن ان يكون السبب في هذه الخسارة سوى قلة احتياطي الأمور المكلف بهذا العمل .

وأخيراً عمدت الوزارة المشار اليها الى ابدال اعتماد بعض الوظائف الملقاة

باسماء غيرها تجزئاً لمرأى العام وتقليداً له كما فعلت لها تعيين من ترغب في تعيينهم سواء وجدت فيهم المؤهلات القانونية والكفاءة والمقدرة أم لم توجد.

ولا بد لنا هنا - قبل الانتهاء من البحث في تطبيق مصلحة التبغ - إلا أن نشير إلى الية السببية التي ظهرت بإدراجها من أعمال التنسيق فية الوصول لحالة يستتبع منها فشل - نظام البندول - أي حرية التبغ ، لكي يستعاض عنه حينئذ - بنظام المحصر - فيسـد مورد يقدر بـمليون ليرة سورية سنوياً من موارد الدولة إلى شركة من الشركات الأجنبية لتعنى ما بقي من زرع البلاد .

التنسيق في الزراعة والاقتصاد محلب

إن الوزارة الحاضرة لما اقرت اجراء التنسيق في دائرتي الزراعة والاقتصاد لم تعرض على المجلس النيابي الموقر امهات المسائل التي تعلق بالزراعة والتجارة والاقتصاد وهذه الناحية هي ام النواحي التي كان من اللازم درسا وتجهيضا لانها هي التي تمر الثمرات على البلاد ، فلا حراج انني تستخرج منها المواد الابتدائية كالقمح والحب والاشجار كالجوزة والتفاح والمواد الصناعية كالاشخاب والذئب ومقايح الاحجار والتراب والجرميد والكلس والمعادن كالكوكرث والزنك والبلون وما شاكلها كانت تعود على الخزينة العامة في ولاية حلب وحدها بوارد سنوي يزيد على ثلاثة ملايين ليرة سورية وهذا ثلث في قيود دوائر الزراعة والاقتصاد . والمهم في هذه الواردات انيما ليست ضريبة ثقيل كاهل الامة وما هي الا اوت حقيقي وهبنا اياه المنظمة . وما وارثها الا الخزينة العامة فهل فكر مدبرو الزراعة ومنشئوها في هذا المورد الطبيعي قبل اجراء التنسيق واعادوا المدة اللازمة لتنميته وزيدته . انهم لو فكروا فيه قليلاً لاغتنام عن التنسيق والاضرار بالموظفين وعائلاتهم هذا فضلاً عن ان التنسيق الذي اجروه لم يوفق بصورة شرعية عادلة . فقد تناول اقدر رجال المصلحة دون ان يكملوا المدة القانونية ودون ان يكون احدهم موصوماً بوصمة ما وافق الموظفين الموقتين الذين لا لزوم لوظائفهم شائناً . لانهم انما احدثوا الوظائف الموقفة حينما استلزمها الظروف اعني لمكافحة الجراد الذي هاجم البلاد منذ ثلاث سنوات ، فلما انتهت

المكافحة ولم يبق لزوم لهذه الحوافز طلبت المصلحة العامة في غيرها مدير
الزراعة العام ومفتشها اذناً صاغية اكراماً خاطر زيد ونفعياً لعمرو مع ان
الموظفين الذين ايقوه عاجزون عن تدوير المصلحة .

ثم اتهم احدتوا - حقول الخسائر الزراعية - التي تصرف ثقلها من
الخزينة . في حين انه كان الامكان تكليف معالجة الاحراج بان تقوم بهذا
العمل دون التعرض للمندوف . لان هذه الحقول اما تحدث عندما تكون
الزراعة في البلاد غنية بالمال . والذي يلفت النظر في تفسيق موزني دائرة الزراعة
بحلب ان الحكومة اخرجت رئيس المديريات القائم بأعمال الانتاء والاقتصاد
والحساب وتنظم قيود المصروفات والمكافآت واخرجت معه ايضاً مأمور الاحراج
وكلاهما لم يرتكب جرماً . ولم يكل المدة اقلوبة لاجلته الى التقاعد .

أما الكاتب الذي ابقوا عليه ، فهو عاجز ولا يستطيع ان يحرر كتاباً .
ومأمور الاقتصاد لا يدرك شيئاً من هذا الفن ، وليس يخرج من مدرسة
عالية . وما عين لهذه الوظيفة . الا بوسامة يعرفها المدير والمفتش . ولا يسعنا
ذكرها .

وقد انتهت اعمال مصلحة الدفاع الزراعي . منذ مدة ثلث على السنين .
وبالرغم من انها اعمالها ، ولزوم تسريح موظفيها ابقوا عليها . فلما تم التنسيق
الاحير ، اخرجوا مأمور المحاسبة ، ولم يلبثوا ان عادوه الى وظيفته ، في حين
انه عاجز عن احراء عملية ضرب بسيطة . ويهرب عمره من السنين .

ودليل ساطع على تاجر الامور الزراعية في ولاية حلب ، ان محروقات
قضاء كردطاع كانت الزمت في سنة ١٩٣٣ بمبلغ قدره ٨٠٠٠٠٠ ليرة سورية
ورقاً ، والمقايح ب ٤٠٠٠٠٠ ليرة ورقاً ، ومحروقات قضاء الحس ب ٥٠٠٠٠ ليرة
ورقاً تقريباً ، والكوكرت في رأس العين فقد الزم ب ٧٣٠٠٠ ليرة ذهباً لمدة
سنة اشهر فقط ، والبيون الزم لمدة ثلاث سنوات ب ١٠٠٠٠٠ ليرة ورقاً ، زد
على ذلك بقية مواد الاحراج كالقطران والازفت والحجارة والسفك والسكر
والعفص والاحشاب والالات الزراعية ، فان لها رسوماً لو الزمت لدرت على

الخزينة بواردات لا يستهان بها . هذه حنة الزراعة والاحراج اليوم كما كانت عليه قبلاً .

التنسيق في اوشغال العامة بحلب

ما من شك في أن التنسيقات التي تمت في المنطقة الشمالية بحلب ، كانت رائدةا للتنسيق والاستفهام دون المصلحة العامة ، ذلك لأن هذه الدائرة كانت تشمل بحمد والثناء ، وكانت مثلاً بما تبديه من العناية والناية بشؤون المباني والطرق العامة ، وهي أي المنطقة الشمالية ومركزها حلب ، أوسع من المنطقة الجنوبية دمشق .

فكيف مد هذا كله أن تمتد الوزارة بدمشق ، بدءاً الى إلغاء مركز رئيس المهندسين فيها ، وتبقى على مركزين من هذا القبيل بدمشق ، والتغريب انها نسقت رئيس المهندسين واستطاعت منه مهندس من دمشق .

ولما لم نجد سبباً لثبوته عن العمل بنائاً ، عينته مكان المهندس الدمشقي في الوقت ذاته وبالمرتب ذاته ، فذا كان مذهباً ، من أعادت تعيينه ؟ واذ كانت وظيفته غير ضرورية فتوجب الانقضاء ، فلم أنت انها بسواء ؟

اننا لا نريد أن نبحث عن الموظفين الدائمين ، وخصوصاً الحلبيين الذين اخرجوا والموظفين الغريباء الذين ابقوا ، فما دام باب المحسوبيات مفتوحاً في عهد هذه الوزارة ، فمن الممت أن نقول ان التنسيق لم يقصد به سوى الغايات الشخصية انني لا اتفق مع المصلحة العامة في شيء .

ولكن شيئاً واحداً لا نستطيع أن نسكت عنه ، واعني به اخراج الموظف الوطني الدائم ، الذي اكسبه القانون حقوقاً لا يجرؤ أحد على مسها ، وايضا ، الموقف من الاجانب ، الذين لا تربطهم بالبلاد رابطة ماء اللهم الا المنفعة واملاء الجيوب ، عسرت البلاد أم حرت .

نعم ، ان الوزارة فعلت ما فعلت ، إذ علمت أن التقاسم على الادارة بحلب لا يزال عند ارادتها ورغباتها في ترويح قضايا بعض المصهدين المترمين ، وتعيين

الموظفين بإنجاد وظائف موقفة لا لزوم لها ، وجميع البعض من المحاسبين والمتمسكين ،
ونتيجة الآخرين من المعضلات شاملاً .

هذا من جهة الإدارة ، وثمما الاعتماد في النفقات ، فيدعي أن الجانب الذين
أبقوا في وظائفهم يتقاضون من المراتب أضعاف ما كان يتقاضاه الموظفون ، يضاف
إليها الأكراميات والتقاعدات اللازمة لأدائها لنفسه في الذين لم يستند في إخراجهم
إلى سبب قانوني ، فضلاً عن الخلل الذي أصاب الإدارة ، والشبهات التي وقعت
في محاسبتها ، مما حمل وزارة المالية على أن تفتت نفسها لتحقيق عنها . فإذا
فرضنا جدلاً ، لزوم التسليم ، وقد بينا في سبق أنه لم يكن لازماً بوجه من
الوجود - في دائرة النافذة بحلب ، أنه يمكن من الالتزام الأرحح أن يصيب الأخني
المنتفع قبل ابن البلاد المحتاج .

التسليم في دوائر الداخلية بحلب

إن التسليم الذي تم في دائرة الداخلية لا يختلف بشكله وأسلوبه عما تم
في بقية الدوائر فليس من أحرره الوزارة في الداخلية ما يدل على أية حجة أو
غاية غير مقصودة . وإنما لا يذكر في هذا المحمل إلا بعض الوقائع الصريحة فيها
الدلائل الكافية على صحة ما نقول :

أما كانت كل دائرة من دوائر نفوس الأفضية فيها مفاتيح تحوي كتباً ومعاوناً .
وكانت وظيفتها عبارة عن تسجيل وقوعات الموائد والتوقيعات فقط . فلما أصدرت
الحكومة قانون النفوس في سنة ١٩٣٢ زادت هذه الأعمال بما تضمنه امتلاكون
من معاملات تستلزم وقتاً ومالاً عن المأمورين . فموضاً عن أن تسيطر الوزارة في
تزيد هذا العدد من الموظفين لا يمكن اتمام معاملات النفوس - وهي على ما هي
عليه من الأهمية - في وقت قريب قامت دألت وظائف مأموري النفوس في
أكثر الأفضية وأضافها إلى مكتب الرسائل ، الذين لم يستطيعوا أن يقوموا
بالوظيفة مماً ، فتم الخلط .

ب - ان وزارة الداخلية عمدت الى تعيين بعض الموظفين ، دون أن يكونوا قد اكملوا السن القانونية ، أو ارتكبوا جرماً يستوجب اخراجهم ، مثال ذلك انها نسقت كاتب الرسائل والنقوس ، في قضاء اعزاز دون سبب من الاسباب واستعاضت بأخر ليس اهلاً للوظيفة ، خصوصاً وأنه ذو معلولية كان من اللازم النظر فيها قبل تعيينه .

ج - ان القاء بعض النواحي و اضافها الى سواها قد ادى الى مشكلات جمة ، فلم يعد بإمكان الملاح صاحب العلاقة والمصلحة في مركز الناحية ان يتوصل الى مراجعته الا بصعوبة زائدة ، لمد المسافة ما بين الناحية المقاعة ، والمركز الجديد . مثال ذلك ناحية « ابو قلقل » والحاقها بناحية « الخفسة » فان هذا الاحاق قد أهدى الثقة على اهالي الاولى ، لأن المسافة بين ابو قلقل والقري التي تجاوزها ٢٥ كيلو متراً ، هل يستطيع الملاح ان يقضي حاجته متنباً على الاقدام انقطع هذه المسافة ، ولا نفس ان بعض النواحي كناحية النبي مثلاً ، تبعد عن نفس مركز اللواء ، أي دير الزور ٥٥ كيلو متراً ، وبعض القري التابعة لها تبعد عنها نفسها ٤٠ كيلو متراً ، فالحاقها باللواء اهدى المسافة عن هذه القري ، ما يقرب من ٩٠ كيلو متراً ، هذا مع الط بأنه قد انفي من النواحي على هذا النمط ما يبلغ عدده عشرين ناحية .

وليس بعيد ان تجري مثل هذه التعديلات المضرة بالمصلحة العامة مادامت القاية من ورائها حزبية شخصية . ولا أدل على صحة قولنا من تعيين كاتب رسائل قضاء « جسر الشفور » فتم مقام له - ولم يخصص على اشتغاله مشدداً في كتابات الرسائل المذكورة اكثر من سنة واحدة .

التيسير في دوائر الصحة بحلب

ان التيسير في دوائر الصحة بحلب تناول المراكز الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وفصل اصليح العناصر الطبية عن العمل ، واكثرها علماً وعملاً واخلاقاً ، فلاطباء الذين اخرجوا من الكحول الانشداد الذين اكتسبوا أحسن المواقف الطبية بالخبرة والممارسة الطويلة ، فاخراجهم بدون مبرر قانوني

والاستعاضة عنهم بأطباء مبتدئين عبر محرين . ليس من الحكمة ولا من المصلحة في شيء ، وهذا الدليل :

أ - أن مدير الصحة نفسه وسبقاى تقاعداً بمادل ثلاثة ارباع مرتبه ، والحقت وظيفته بطبيب مستنق الزارى ، فاحتلت الإدارتان معاً ، إذ لا يتمكن طبيب واحد من ادارة شؤون المستنق وسجة الولاية في وقت واحد ، خصوصاً وقد اضطرت الحكومة لاءلاء الشاغر فاستوفت في مرتب المدير الجديد .

ب - تسبق رئيس أطباء مستنق الزارى وطيبه ، وكلاهما اختصاصي قدير خلاء من كل شائبة احلاقية أو غلبية ، وعين بدلها طبيب غير اختصاصي بهذا النوع يعني بصين الجراثيم والفحوص الجهرية الزهرية ، وهو اذن لا يستطيع ان يقوم بأعباء هذه الوظيفة ومرتب التقاعد الذي يتقاضاه كل من الطبيب المنسقين لا يقل عن مرتب الطبيب الجديد .

ج - تسبق طبيباً قضاء جبل سمعان على التسق ذاته ، والطبيبان الشريعيان اخرهما بدون سبب قانوني مع ان مرتبي تقاعدهما يساوي مرتب الطبيب المعين بدلها . ومن ذلك يتضح ان الاقتصاد لم يتم . وانما وقع الضرر بكل من الخبرة والمصلحة معاً ، وان الوزارة التي قدمت بالتنسيق ترم من ورائه إلا الى غايات شخصية ، والا لكانت قد عادت بالأمر الى مجلس صحي اعلى ينتخب من خيرة الأطباء السوريين فيقرر المبالغ دون العار .

التنسيق في معارف حلب

ان التطور الذي اخذته قضية التنسيق في معارف حلب ، يدل بوضوح على ان القائمين بالعمل لا يستطيعون ان يملوا هذه ارادتهم . فيما كان المقصود من التنسيق اصلاح وضعية المعارف في حلب باحداث تغيير في ام وظائفها الرئيسية ، اذا به انقلب فساد بالضرر التقادح على ابناء البلد من الفات وذكور ، فسدت في وجوههم ابواب التعليم ، واتمت دار المعلمين ودار المعلمات ، فخصرتا في دمشق ، وقضي على التعليم الابتدائي وعلى بعض المدارس الابتدائية بالمطل ،

ما دام البعض من صفوفها يحتوي على عدد يزيد على العدد الممكن تعليمه من الطلاب ، في حين أننا نرى الأمة المجاورة ، تسمى بكل ما لديها من وسائل لحمل التعليم الابتدائي اجبارياً لاقتبال ابنائها من هوة الجهل .

وقد نسق من المعلمين في مدارس حلب ١٩ معلماً ، اعيد منهم ٩ . وهذا دليل على ان تصنيفهم ، لم يكن نتيجة درس ونقش ، وانما كان هوى في نفوس الوزارة أو اللجنة التي اختارت زيدا دون عمرو . فلما اعيد اليها الصواب عادت فعدلت عما فعلت . ومن الثابت الاكيد ، ان كثيرين من الذين ابقوا في وظائفهم ، أقل كفاءة من الوجيهين : العملية والاحلافية ، من الذين اخرجوا بسبب سوء سلوكهم .

لهذه الاسباب ، نرجو من نظامكم التفضل بالنظر في قضية المسفين الذين نأمل أن يستردوا ببنائكم حقوقهم المهسومة ، وذلك بتأليف لجنة حيادية تدرس قرارات التنسيف واحوال المسفين كل على حدة ، لتثبت من سوء النتيجة التي آلت اليها ، وتفضوا بقبول الاحترام .

معتمد لجنة منسقي حاب
عبداللطيف الامبري

وبدانا كلا التقريرين ، على اعراض الحكومة الحزبية ، واهواء وزرائها الشخصية ، وعلى حلها الاداري في امور التنسيف والاقتصاد ، وعلى انتقامها من الناس لم يدينوا عندها وسياستها . ومع ان التقريرين قدما الى المقوض السامي الذي بيده ويبد مستشاريه يتم كل امر ، وهو المسؤول والمصرف على شؤون الدولة ، فشكوى الشاكين بقيت بلا جواب ، وتصرفات الحكومة لم تقف عند حد ، وبات الشعب يخشى القنابي في الخي والبيت بحقوق البلاد .

ولعل القاري ، يسأل : ما هو المقصود من اعطاء حكومة ، حتى العظم ، هذه الصلاحية ؟ وما هي الحكمة في اجراء هذه التنسيقات ؟

الجواب - أولاً : ان السلطة الفرنسية راعت وزارة ، بطبع وزراؤها
الامر بها كان سائماً .

ثانياً : عقد معاهدة دون اعتراض . ولهذا اقتصر الباحث لها احراء
ما لا تخبره القوانين .

قل لي أحد الفرنسيين المارقين اني منبوس اسامي : وان ما احريته
لأجل استقبال الشهابي والاحتفال بقدومه . كان تنكبه بحجة المؤمنين ، إذ
نحن نعلم قيمة الوزراء ، ولكن انهم هم منكم على قول ما طلساء مسك .
ثما معنى هذا القول ؟

أما السيد الشهابي فرغم ثقافته العليا ، ورغم معلوماته السياسية الواسعة ،
ورغم انه عسكري من صنف الأركان ، ولكن مقامه وغروره ، وحرسه على
المنصب جعلته يرتكب الاحداث ، ويعني مع هؤلاء ، وينقاد الى السيادة الفرنسية
وهو يعلم انها لا تزيد حيراً الأمة ، وبذلك اصاح ذلك ، واصاح مواهبه العلمية
والمسكينة ، واماعته البلاد في وفك كان نتاج اية والى امثاله .

١٠٧ - خطبة الشهابي في انطاكية

قالت جريدة « الوفاء » الحلبية : حلف الاستاد الشهابي في انطاكية ، يوم
كان وزيراً للدالية ، فقال بالتركية موحياً كلامه المتعارفين : « امين اولاً لانه
استقبال بزمدر ، فرنسا ايله يله حقير معاهده فرنسا نك بلكه ديكى برامر
عققدرد ، فرنسا هيج بررد استمر فكريله كبرمانشدر ، تزيخ ميداندهدر ،
فرنسا نره كيمنش ايسه وكبرمنش ايسه ، اوراده نر ومرفقي وحرفي تامينس
اشدكده نمكده استقلاندي كند يرينه وبرمر حيقنمدر ، يودانما بويله
اولمدر وياقين بزمانده سوربه نك استقلاني ورم جكدر » .

وترجمتها : « املشوا فالستقبل لنا ، ومن الحق اننا سننقد المعاهدة مع
فرنسا . ان فرنسا لم تحتل بلاداً بقصد الاستمر ، واننا نرى شاهد ، بل انما

حلت سمحت الم والمدنية والحرية . وبعد تأسيسها هذه الامور ، منحت السكان حريتهم واستقلالهم ، وخرجت منها ، وهذا ما جرى دائما ، وانكم سترون ذلك في وقت قريب ، سترون سوريا قد استقلت .

قول ما قاله حق ؟ أم انها الاهواء تشكل !!! ساعده الله وغفر له : لأن أكثر معارخ المقول عند بروق الطامع « كما قال الامام علي » .

وليعلم أبناء هذا الوطن . ما منيت به هذه الوزارة من خزي وهوان ، نورد بيانا لوزير المدنية ، أصدره على اثر أمر وزاري ، كان عمه على دوائر التسجيل ، ثم انتهت المفوضية عنه ، فاضطر الى ان يصدر بيانا آخر ، يسجل على نفسه وعلى اصحاب المال زملائه ، ان قراراتهم لا قيمة لها ، ان لم توافق عليها السلطة الفرنسية التي أشار اليها السيد السامي .

١٠٨ - بيان وزير المدنية الى الحاكم

قال السيد سليمان جوخدار وزير المدنية : تحت عنوان : تميم الى جميع الحاكم :

« لا معة ابلاغنا ذي الرقم ١٢٠٩٦ تاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٣٣ . »

« ان قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٢٧٩ تاريخ ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٣٣ بخصوص تسجيل معاملات الزواج ، قد بلغ اليكم للعلم به لا للعمل به ، لأن قرارات مجلس الوزراء عبارة عن رأي هذه الهيئة ، وليس لها بنفسها قوة تنفيذية حسبما جاء بكتاب نظام رئيس مجلس الوزراء المبلغ اليكم في سنة ١٩٣٣ رقم ٨٥٠٠ . »

هذا البيان ، ولا شك له قيمته ، وله دلالة . انه يمثل حالة حكومة مأجورة ، لا قيمة لقرارات مجلس وزرائها ، الا اذا اقترنت بمصادقة المفوض السامي . انه يمثل اجتهاد هذه الوزارة ، التي تسخر من نفسها بنفسها ، فنقول عن قرارات مجلس الوزراء انها عبارة عن بيان رأي لا غير .

فلذا كان هذا حالها فهل يرتجى منها خدمة الأمة ؟ وهل يمكن للشعب ان يعتمد عليها ويشق بأقوالها أو يقدم لها الطاعة ؟ وإذا استحال على الحكومة العمل الصالح ، وهي بهذه الاخلاق من رئيسها الى وزراءها ، واستحال على الشعب الوثوق بها ، فلماذا يكون المصير ؟ أليس الظلم ، والفسوس ، وتعطيل مصالح البلاد ؟ وإذا كان وزير المالية افرع خزانة الدولة ، والحوادث نافق ونقض مبداه ، وانصرف غنيمة لقضاء مصالحه ومصالح زبائنه ، والبقية كانوا خسراناً مستندة . فهل يروي التاريخ لنا مهازل اكثر مما ذكر ؟ وهل يستطيع احد أن يقول بأن فرنسا ليست مستعمرة ؟ وانها اذا دحلت بلاداً اصلحتها وعدلت بين سكانها ، وقدمت لهم الحرية ، والعدل والنظام ، وحرحت مشكورة ؟ اللهم لا ! إذا كان لنا قلوب نفقه الحقائق ، ولنا السنة تقول الحق ، ولنا وطنية تأبى الباطل .

« انتهى الجزء الأول من كتاب المراحل ، وبليه الجزء الثاني » .

حرر في شباط سنة ١٩٣٦ في مدينة حلب .





فهرست الكتاب

الجزء الأول من « المراحل »

صفحة	
١	اهداء الكتاب
٣	المقدمة
	الفصل الأول : الاشتراك بين الاصطلاحات
	ما قاله رجالاوت فرنسا المستعمرون عنه الاشتراك وفوائده
١١	مقالة الموسيقار ج. ج. ج. ١٩٢٠
١١	ما كتبه جريدة « المشرق » ١٩٢٦
١٢	ما كتبه ج. ج. ج. في جريدة « المشرق »
١٢	ما قاله الخيال وبقا ١٩٢٦
١٣	ما قاله الموسيقار ج. ج. ج. ١٩٢٦
١٣	مقالته عن كارة ج. ج. ج. ١٩٢٦
١٣	مقالة الموسيقار ج. ج. ج. ١٩٣٣
١٥	مقالته عن كارة ج. ج. ج. ١٩٣١
١٥	مقالة الخاتبة القومية المعروف الموسيقار ج. ج. ج. ١٩٣١
١٦	ما قاله جريدة « المشرق » ١٩٢٦
٢٤	مقالة الكاتب جورج دو كيرك ١٩٣٣
٢٤	مقالة الكونت غوت بيرون ١٩٣٥
٢٥	مقالة الكاتب الخيال ج. ج. ج. في « المشرق » ١٩٣٤
٢٦	ما كتبه الموسيقار بيرنجه لاف بيرين و رئيس لجنة المزارع والمستعمرات ١٩٣٥
٢٨	ما كتبه « الاسكندر » ١٩٣٥

ما قاله بعض الرجال عن الانتداب وسياسة

صفحة	
٢٩	ما قاله الأستاذ هوكينغ ، مؤلف كتاب روح السياسة المالية عام ١٩٣٠
٣١	ما كتبه الموسيو جورج فوشه عن تأثير سوريا ولبنان
٣٢	ما قاله بول بونكور عام ١٩٣٥
٣٣	ما كتبه بير آلبيغ عن سوريا ولبنان عام ١٩٣٥
٣٦	ما قاله الموسيو د ريت دابرياس سنة ١٩٢٥
٣٦	ما قاله هنري د شاتون في جريدة المساء الجديد سنة ١٩٣٣
٤٠	ما قاله الموسيو موريس برنو
٤٤	ما قاله الكونت سفورزا في جريدة الديبش عن الانتداب عام ١٩٣٥
٤٥	ما قاله جان لوتنه عام ١٩٣٤

الفصل الثاني « أعمال بونسو ومراحل ومحاولاته وسياسة »

المرحلة الأولى « مرحلة الدرس »

٥٢	سورة البيان الذي اذاعته وزارة الدمام ، يوم تعيينها من قبل « دي حوفيل » ومما حده سنة ١٩٢٦ وما جاء فيها
٥٧	لماذا سميت المرحلة الأولى بمرحلة الدرس
٥٩	البيان الاول « لبونسو » وفيه شرح لسياسة الانتداب في سوريا في ٢٧ تموز عام ١٩٢٧
٦٤	المؤتمر الوطني الاول في بيروت واورد على يات بونسو في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٢٧
٧٣	تحليل البيان السوري
٧٥	تقرير الوفد السوري الى عصبة الأمم عن بيان بونسو في ١٢ ايلول ١٩٢٧
٨١	ماذا فعل بونسو بعد ان اذاع بيانه

المرجع الثاني « مجرمة النبات »

صفحة	
٨٢	وزارة الشيخ نج الدين عام ١٩٢٨
٨٤	ماهي القواميل التي أدت الى احراق الانتخبات والدعوة الى « جمعية تأسيسية »
٨٥	ما عمله « بونسو » قبل الانتخبات وما فعلها
٨٧	تعديل الدستور اللبناني
٨٧	كتاب « كارو » الى جريدتي « المرص » و « الجرف »
٨٨	جواب جريدتي « المرص » و « الجرف » على كتاب « كارو »
٩٠	الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ وما عمله الوطنيون في سبيل وضع الدستور
٩١	خطاب « بونسو » في افتتاح مجلس الجمعية التأسيسية في ٩ حزيران عام ١٩٢٨
٩٦	خطاب الشيخ نج الدين رئيس الحكومة يوم الافتتاح
٩٧	خطاب السيد عاشر الاضي عند اذنيه رئيساً لمجلس التأسيسي
٩٨	اسباب فساد طليحة و الدستور و وقوع الاستبداد بين بونسو والوطنيين
١٠٠	خطاب الموسي بونسو . نفس المواد الست ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١١ و ١٢
١٠٢	بيان الشيخ نج وطليحة في الجمعية التأسيسية
١٠٤	جواب المجلس التأسيسي على بيان السيد بونسو في ٩ آب ١٩٢٨
١٠٥	قرار بونسو بتشكيل اجتماع الجمعية التأسيسية ثلاثة اشهر في ١٠ آب ١٩٢٨
١٠٦	ما جرى عند التاجيل وكيف شكل المجلس التأسيسي
١٠٧	كتاب السيد عاشر الاضي على طرح بونسو
١٠٨	جواب بونسو على كتاب السيد عاشر الاضي في ٣ شباط ١٩٢٩
١١٠	ما استفيد من الكتابين

المرجع الثالث « المجرور الساكنة »

١١٢	المجرور الساكنة
١١٦	اعلان الدساتير ارجعة في ٢٥ ايار ١٩٣٠

صفحة	
١١٧	معنى المادة ١١٦ التي وضعها بونسو في الدستور السوري المعلن من قبله
١٢٠	كتاب بونسو إلى الشيخ نجف الدين يوم عزله عن الحكم
١٢٠	المجلس الاستشاري وما كان من أعماله
١٢٠	إعلان الانتخابات ومقدمتها في ٩ كانون الأول ١٩٣١
١٢٣	اجتماع المجلس الاستشاري وبيان بونسو في ٧ كانون الأول ١٩٣١
١٢٧	الاعضاء الذين اجتمعوا في المجلس الاستشاري
١٢٧	مادة أعداد البيان ٢
١٣١	بيان الكتلة الوطنية ردًا على البيان والدعوة للانتخابات في ١٠ كانون الأول ١٩٣١
١٣٥	مقرر لجنة الانتخابات في عممة الأمم عن زور الانتخابات
١٣٧	تأليفًا على التقرير
١٤٢	رد الجمعية العربية في باريس عام ١٩٣١ على اقوال بونسو عن الانتخابات
١٤٥	البيان العربي القومي عام ١٩٣١

المرحلة الرابعة «تطبيق الدستور» اسمًا لا فعلًا

١٤٨	مرحلة تطبيق الدستور
١٤٩	قضية لبنان وتطبيق الدستور اللبناني
١٥١	قرار بونسو بحل المجلس انبثاق اللبناني في ٩ أيار ١٩٣٢
١٥٣	ما كان من إصلاحات وشارل ديلاس في لبنان
١٥٥	خطاب المطران مبارك ضد الأوضاع الحاسرة وضد الحكومة في ٩ شباط ١٩٣٣
١٥٦	خطاب الثاني المطران مبارك في ٢٦ شباط ١٩٣٣
١٥٧	مضى الحقائق ومزامها
١٥٧	مقالته عرفة التجارة في سوريا ولبنان
١٥٨	بيان بونسو عن أسباب تعليق دستور لبنان
١٦٠	هل ما ادعاه كان حقًا

صفحة	
١٦٢	مقالة و الأحرار و جواناً على بيان اميد و بوسوء
١٦٤	مقالة السيد توفيق عواد في حرية و النهار
١٦٧	تشكيل الوزارة السورية واجتماع المجلس الثباني وانتخاب رئيس الجمهورية في ٢ حزيران ١٩٣٢
١٦٨	يوم افتتاح المجلس في ٧ حزيران ١٩٣٢
١٧١	خطاب نائب حماء الدكتور بوبى شبتكي
١٧٢	خطاب لعاني الحفار نائب دمشق في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية
١٧٣	خطاب محمد علي امام بعد انتخابه رئيساً للجمهورية السورية
١٧٤	تشكيل المجلس الثباني وتأليف الوزارة
١٧٥	كيف صدق الوطنيين الانتخابات الزيفة
١٧٨	نتائج لوزر الانتخابات ١٩٣٢
١٧٩	وزارة النظار الزيد و مس حري من الموانع
١٨٣	بيان الكتلة الوطنية من انعقاد ما تمردا في حمص و ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢
١٨٤	انعقاد المجلس ورجوع الاعضاء الوطنيين اليه في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٢
١٨٤	القانون الاساسي لكتلة الوطنية في ما تمرد حمص والموقعون عليه
١٩٣	البيان الوزاري لحكومة حقي العول في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٢ و مس حري في المجلس الثباني
٢٠٢	بيان المفوض الاسامي الذي تلاه امام لجنة الانتخابات عن سوريا و لبنان وحيل التدوير و بلاد المعريين و بلاد الاسكندرون و نشره في ٤ شباط ١٩٣٣
٢٠٢	نص البيان الحرفي
٢٠٧	البيان الذي اذاعته الكتلة الوطنية على اسم الكرم
٢٠٩	مجيء بوسوء الى دمشق
٢١١	بيان و حزب الانقاذ و صليحة القومسيين كندونج الاحزاب الاخرى التي تدين بسياسة الانذار

٢١٦	تأليف الوزارة واعادة حق المعظم تركاسة الوزارة
٢١٦	« بونسو » وسياسته وماذا أراد من تأليف هذه الوزارة
المرحلة الخامسة « مرحلة النظام »	
٢١٩	مرحلة السكينة
٢٢٠	بيان وزارة حق المعظم في حصة المجلس النيابي في ٩ ايار ١٩٣٣ وما جرى في الخطة .
٢٢٨	لماذا سافر ابن بركات والشيخ تاج الدين والهاء وظيفة « بونسو »
٢٢٩	امحال وزارة حق المعظم
٢٣١	برقية الشفاء واحتجاجها على تصرفات ابن بركات
٢٣٢	استقبال الشعماني في حلب عام ١٩٣٣
٢٣٥	تقارير الموظفين عن سوء أعمال الحكومة . الأول المرسل من قبل امين الحشيمي وعبدالقريف الشامي والثاني المرسل من قبل موظفي حلب
٢٥٩	حلبة الشعماني في ايطاكية
٢٦٠	بيان وزير المدلية السيد سميان حوحدار الى الحاكم .



